جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

كراهة توالى الأمثال فى اللغة العربية

رسالة دكتوراه

إعداد
الطالب : محمد محمود وهيب
المدرس المساعد بالقسم

إشراف
أ. د. محمد حماسة عبد اللطيف
أ. د. حسين محمد شرف

مكتبة جامعة القاهرة
رقم ٧١٢٠

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

الحمد الله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ؛ سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد ..

فإنه لكل لغة أنظمتها الخاصة ؛ النظام الصوتى ، والنظام الصرفى ، والنظـام النحـوى ، والنظـام الدلالى ، ويتركب كل نظام من وحدات خاصة به ، تخضع فى تأليفهـا لقواعد يتعـارف عليهـا أصحـاب اللغة ، واللغة هى نظام الأنظمة ؛ حيث يعمل كل نظام فى توافق واتساق مع سائر الأنظمـة ، وتقتضـى طبيعة النظام أن ينشد دائمـاً الاطـراد المطلـق ، وهـذه الأنظمـة – بطبيعهـا – سـاكنة صامتـة ، ويـؤدى الاستعمال اللغوى أو الكلام إلى أن تدبّ الروح والحيوية فى تلك الأنظمة الجامدة ؛ فالكلام هو التطبيـق العملى لنظرية الأنظمة ، وقد ينشأ عن هذا التطبيق بعض المشكلات اللغوية ، فمن ذلـك مثـلاً تعـارض مقتضيات السياق الاستعمالى (أو الكلامى أو اللفظى) ، مع بعض مقررات الأنظمة النظرية .

ففى اللغة العربية اعتبارات خاصة بالذوق الصياغى للسياق الصوتـى (اللفظـى) ، وعنـد تعـارض هذه الاعتبارات مع قواعد الأنظمة الثابتة ، تولد مجموعة من الظواهر اللغويـة التـى تعبر عـن مطـالب السياق الاستعمالى (الصوتى) للغة العربية ، ومدار هذه الظواهر جميعاً أصـلان رئيسـان ؛ همـا كراهـة توالى الأضداد ، وكراهة توالى الأمثال ؛ فتكره العربيـة السياق الصوتـى الـذى يتوالـى فيـه أصـوات متضادَّة ومتنافرة ؛ لما فيه من ثقل فى النطق ، ومنافاة للذوق العربى ؛ كما تكره كذلك السياق الصوتـى الذى يتوالى فيه أصوات متماثلة – أو متشابهة ومتقاربة أحياناً ؛ لما فيه من ثقل فى النطق أيضاً ، ولمـا قد يجرّه من اللبس وعدم الوضوح ؛ فى حين تفضل العربية السياق الصوتى الذى يتوالى فيه الأصـوات المتخالفة ، والتخالف وسط بين نقيضين ؛ التضاد والتماثل ، وهو يعبر عـن اعتـدال التـأليف الصوتـى ، الذى يستخفه الذوق العربى ، ويوفر أكبر قدر من أمن اللبس والوضوح لدى المتكلم والمستمع جميعـاً ، بما يهيئه من المقابلات أو الفروق بين الأصوات المتخالفة .

وتتمثل آثار كراهة توالى الأضداد فى اللغة العربية ، فى مجموعة مـن ظواهـر السـياق الصوتـى فيها ؛ نحو ظاهرة تأليف الصيغة أو الكلمة فى اللغـة العربيـة ؛ حيث يستثقل العـرف اللغـوى العـام أن يجتمع فى الكلمة العربية أصوات متنافرة فى النطق ، أو غير متناسقة فـى مخـارج حروفهـا ، ومـن ثـم كانت أنماط تأليف الكلمة المهملة أو المهجورة تربـو علـى المستعمل بأضعـاف كثيرة ؛ فاللغـة تفضـل مجموعة محددة من السياقات الصوتية فى تكويـن الكلمـات ، وعلـى العمـوم فهـذه الظـاهرة يختـص بهـا الباحث فى متن اللغة أو المعجم العربى .

وكذلك ظاهرة الوقف؛ حيث الوقف بالسكون استحسانى ؛ حتى لايجتمع ضدان هما الحركة والصمت ، سواء كان الصمت عن انقطاع النفس أو عن تمام المعنى .

وأيضاً ظاهرة المناسبة حيث تتبدّى فيها كراهة توالى القيم الصوتية المتنافرة ، فتلبى اللغة ما يتطلبه السياق الصوتى ، إذا تعارض مع قواعد النظام .

وتتمثل أغلب ظواهر الإعلال والإبدال فى تجاور صوتين يُستثقل نطقهما ، سواء كان الإعلال بالقلب أو النقل أو الحذف ، سواء كان الإبدال بالإزالة أو الإحالة .

وقد حظيت أغلب هذه الظواهر ببعض الدراسات ، وبخاصة الوقف والإعلال والإبدال ، ولهذا أردت أن أخص هذه الرسالة بدارسة ظواهر كراهة توالى الأمثال فى اللغة العربية ؛ حيث استعان الذوق الصياغى العربى بالعديد من ظواهر السياق الصوتى ، التى تعين على التخلص من توالى مَبْنَيَيْنِ أو مقطعين أو صوتين متماثلين ؛ نحو ظاهرة كراهة توالى صوتين ساكنين ؛ وتلجأ العربية إلى عدة وسائل متنوعة للتخلص من التقاء الساكنين ، وكذلك ظاهرة الإدغام؛ حيث تفضل العربية إدخال صوت ما فى مثلة أو مقاربه ، وتُسقط ما بينهما من حركات – إن وُجدت ، وتأتى بهما صوتاً واحداً مشدّداً ، بدلاً من سردهما على التوالى ، وفى ظاهرة المخالفة الصوتية ، تكره العربية توالى صوتين متماثلين ، فتخالف بينهما وتُبدل أحدهما إلى صوت آخر ، فينتج التباين والتمايز بما فيهما من سهولة ووضوح ، وقد تلجأ العربية إلى إسقاط أحد الصوتين المتماثلين تماماً ، والاكتفاء بأحدهما ، ويبقى دالاً عليهما معاً بمساعدة عدّة قرائن ، أبرزها قرينة الارتباط الذهنى بينهما ، وأيضاً إذا استثقلت العربية توالى حركتين أو أكثر من الحركات التى تعقب الصوامت فيها ، أسقطت حركة للتخفيف ، وهو ما يُعبر عنه بالإسكان ، إلى غير ذلك من الظواهر .

ويلاحظ أن هذه التغييرات تعرض فى السياق الصوتى للكلمة العربية الواحدة ، أو لما هو كالكلمة الواحدة ، أو لكلمتين متجاورتين أو أكثر فى التركيب العربى ، اللهم إلا ظاهرة المخالفة الصوتية ، فإنها لم ترد إلا فى سياق الكلمة الواحدة .

وتجمع هذه الدراسة – فيما أرى – بين بعض جوانب علمى الأصوات والصرف ؛ فهى تتناول بعض القضايا الصرفية ، وما يعرض لها من ظواهر صوتية بالدرجة الأولى ؛ والأصوات هى اللبنات الأولى لكل دراسة لغوية ؛ فليس الصرف إلا تشكيلات عديدة لمجموعة العناصر الصوتية ، ويتكون التركيب النحوى بإسهام من العناصر الصوتية والصرفية معاً ، وكثيراً ما يتوقف الفهم الدقيق لدلالة العبارة اللغوية على بعض الخصائص الصوتية كالنبر والتنغيم ، فيتعين المعنى المقصود من إخبار أو استفهام أو استهزاء أو تعجب أو تحسّر ونحو ذلك ، فالأنظمة اللغوية جميعا تتشابك وتتآزر وتتكامل من أجل توصيل الرسالة اللغوية من المرسِل إلى المستقبِل (أو من المتكلم إلى المستمع) بدقة ووضوح .

وتـأثير الجـانب الصوتـى فـى الدراسـة الصرفيـة جِدُّ خطـير ؛ فـلا يمكـن فهـم حقـائق التصريف وظواهره المتعددة ، دون أن يوضع فى الاعتبار ما خلفها من ظواهر صوتية ؛ كما أن الجانب الصوتى هو الأساس الذى يميز بين اللهجات المختلفة فى اللغة الواحدة ؛ فقد تتفق اللهجتان فى كل شئ ، ما عدا بعض الصفات الصوتيـة ، لصوت مـا ، فتتمـايز اللهجتـان مثـلا بـالفتح والإمالـة ، أو الهمز والتسهيل ، أو الفك والإدغام ، أو التفخيم والـترقيق ، أو التحريـك والتسـكين (التثقيل والتخفيف) ونحو ذلك .

ولا يسع أى باحث منصف إلا الاعتراف بإدراك علماء العربيـة الأوائـل خطـورة دور الأصـوات فى دراسة اللغة ؛ فقد كانت لهم إشارات إلى كل ظاهرة لغوية وملاحظات عليها ، تعبر عن حسّ لغـوى راسخ ولماحية عجيبة وتحليل دقيق ، وإن عاب جهودهم العظيمة فى هذا الميدان ، أنهـا جـاءت مبعـثرة ومُشَتَّتة ولا ينتظمها منهج محدد .

ولعل أبرز علماء العربية فى هذا المجـال الخليـل بـن أحمـد ، الـذى كـان أول مـن اسـتنبط أوزان الشعر العربى ، وأوحى بوضع معجم لغوى ينتظم كلمات اللغة كلها ، من خلال ترتيب جديد للحروف ، بناه على أساس صوتى ، وهو الترتيب على حسب مخارج الأصوات ، ثم جاء تلميـذه سيبويه ، فوضـع ترتيباً صوتيّاً جديداً ، وقد خالف فيه أستاذه فى ترتيب بعض مخارج الأصوات ، كمـا أورد سـيبويه فـى كتابه العديد من البحوث الصوتية ، وبخاصة ما ذكره فى باب الإدغام مما يدل على قدرته الفائقة علـى الملاحظة الدقيقة ، والوصف الذى لايقل عنها دِقّة وإتقاناً ؛ حتى أعيا اللاحقين له ، فكانوا عالـة عليـه ؛ ينقلون آراءه ويتداولونها دون تغيير يُذكر فى أغلب الأحيان .

وبرغم اعتناء علمائنا الشديد بالتصنيف حول كل مـا يخـص اللغـة العربيـة حتـى خلَّفوا لنـا تراثاً عظيماً من كتب اللغة والنحو والتصريف ، لم يُعْنَ أحدهم – فيما أعلم – بـإفراد موضـوع الأصـوات أو الظـواهر الصـوتية بمصنف مستقل[1] ، إلا إذا استثنينا – بشـئ مـن التجـاوز – محاولـة ابـن جنـى فـى كتابه : « سر صناعة الإعراب » وكان ابن جنى – كأستاذه أبى علـى الفارسـى – تابعـاً لسـيبويه غالبـاً ينقل عباراته وتطبيقاته ، ويشرحها شرحاً يوضح ما بها من غموض ، أو يزيل ما بها من إلباس ، ولكن يُحسب له بعض التجديد ، مع التوسع فى التطبيقات ، وتنظيم المادة اللغوية على نحو جديد ؛ مما يسـهل الانتفاع بعمله .

وقد بحث علماء العربية الظواهر الصوتية فى أغلب كتبهم ضمن موضوعات النحـو والصـرف ؛ فقد قسّم الزمخشرى – على سبيل المثال – كتابه : « المُفَصَّل » أربعة أقسـام ؛ الأول : عـن الأسـماء ، والثانى : عن الأفعال ، والثالـث : عن الحـروف ، أما الرابع فسـمَّاه : المُشْتَرَك ، وخصـصه لدراسة

(١) الجدير بالذكر أن أول كتاب مستقل باللغة العربية ، فى الدراسات الصوتية وفق المناهج اللغوية الحـديثة ، هـو « الأصوات اللغوية » للدكتور إبراهيم أنيس ، وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٩٤٧م .

الظـواهر الصـــوتية المختلـفـة ، وتشـــترك فيـه الأقســـام الثلاثـة الســـابقة ، وكـان ممـا تناولـه بالدراسة من الظواهر الصوتية : الإمالة ، والوقف ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، والتوصل للبدء بالساكن ، والإبدال ، والإعلال ، والإدغام ؛ يقول ابن يعيش عن هذا القسم من أقسام الكتاب : « هو أعلاها وأشرفها ؛ إذ كان مشتملا على نكت هذا العلم وتصريفه ، وأكثر الناس يضعف عن الإحاطة به ؛ لغموضه ، والمنفعة به عامة »[١].

وفعل نحو ذلك ابن الحاجب فى كتابه – أو مقدمته : « الشافية فى علم الصرف » ، حيث خلط كثيراً من القضايا الصوتية بالقضايا الصرفية ، أو عرض تلك القضايا الصوتية باعتبارها قضايا صرفية ، وتكاد تتساوى الموضوعات الصوتية مع الموضوعات الصرفية فى الكتاب ؛ فأبوابه ذات الطابع الصرفى : الأبنية ، والميزان الصرفى ، والصفة المشبهة ، والمصادر ، وأسماء الزمان والمكان ، واسم الآلة ، والتصغير ، والنسب ، والجموع ، وذو الزيادة ، ثم مسائل التمرين . أما أبوابه ذات الطابع الصوتى فهى : التقاء الساكنين ، والابتداء ، والوقف ، والمقصور والممدود ، والإمالة ، وتخفيف الهمزة ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغام .

ويرى الكثيرون أن الدراسات الصوتية لم تتبوأ المكانة الجديرة بها فى البحث اللغوى عند العرب ؛ فأهملها النحاة غالباً ، وافتقدت كثيراً من سمات الجِدّة والعمق ، ويُرجع بعض الباحثين ذلك الإهمال إلى عدة احتمالات[٢] فقد يكون مَرَدّه إلى نوع من الكسل الذهنى الذى يصيب الناس من وقت إلى آخر ، أو وهم فاسد واعتقاد خاطئ بأنه من السهل تعلم اللغة وإتقانها بدراسة قواعد النحو والصرف ، دون معرفة جيدة بأصواتها ، أو انعدام وسائل الدراسة الدقيقة فى البحث الصوتى ، فلم تتوافر إلا وسيلة الملاحظة الذاتية ، التى أدّت إلى تشابه النتائج أو تقاربها ، مما حدا بهم إلى التراخى فى الدراسة والاكتفاء بما ورثوه من جهود ، وقد يرجع هذا التراخى إلى استئثار علماء التجويد أو الأداء القرآنى بحمل عبء الدراسات الصوتية بعد النحاة الأوائل ، حتى توهم كثيرون أن الدراسة الصوتية علم خاص بالأداء القرآنى ، وأنها من اختصاص علماء القراءات والتجويد ، حتى أهمل دارسو اللغة دراسة الأصوات – وهم الأحق بها – راكنين إلى جهود علماء القراءات فى التجديد والتفصيل والتطبيق .

وفى ذات الوقت الذى يرى فيه بعض الباحثين أن علماء القراءات قد اضطلعوا بحمل عبء الدراسات الصوتية ، يرى بعضهم الآخر خلاف ذلك[٣] ، ويعتقد أن عناية هؤلاء العلماء قد انصـــرفت

---

(١) شرح المفصل ٩ / ٥٣

(٢) انظر : علم اللغة العام (الأصوات) ١٦٨–١٧٠

(٣) انظر : المدخل إلى علم اللغة ١٨

إلى رواية القراءات وسندها ، واتخاد التلقى الشفوى طريقاً لتلقين القراءات وضبطها ، أما عرضهم لأصوات اللغة فغير مُبَرَّأ من النقص ، ولاخالٍ من الغموض أو التحريف ، ثم هم فى أغلب أحوالهم عالة على سيبويه .

وأيا ما كان الأمر ، فلئن اختلف الدارسون حول القيمة العلمية لجهود علماء القراءات فى ميدان علم الأصوات ؛ لقد اتفقوا جميعاً على الاعتراف لهم بفضلهم فى إتقانهم نقل القراءات وضبطها ؛ وهى بمثابة المادة الحية لكل دراسة صوتية فى أى زمان .

واللغة – بطبيعتها – كائن حىّ ، يخضع للتطور والتغير من جيل إلى آخر ، مهما بالغ أصحابها فى المحافظة على خصائصها وسماتها ؛ فتغير الكائن الحى طبيعة حتمية لامفر منها ، واللغة فى جوهرها عبارة عن مجموعة من العادات الصوتية ، وتتعرض هذه العادات إلى العديد من العوامل التى تؤدى إلى تطورها وتغيرها ؛ فمنها العوامل الاجتماعية والنفسية والعضوية والبنيوية ، وهى عوامل تؤثر فى اللغة غالباً بصورة متراكبة ومتداخلة .

وتركز هذه الرسالة على بعض مظاهر التطور أو التغير فى السياق الصوتى لبنية الكلمة أو التركيب فى العربية ، ولعل من أبرز عوامل هذا التطور ما يسمى بنظرية السهولة ؛ أو الميل إلى الاقتصاد فى المجهود العضلى. فأكثر مظاهر التطور الصوتى فى اللغة تترجم عن رغبة المتكلم الحميمة فى أن يتخلص فى السياقات الصوتية الصعبة الشاقة ، التى تحتاج إلى مجهود عضلى أكبر ، وأن يستبدل بها سياقات أخرى سهلة تحتاج إلى مجهود عضلى أقل ، وهو ما يتوافق مع سلوك الإنسان فى سائر الظواهر الاجتماعية .

ومما يتصف به هذا التطور التلقائية وعدم التعمد ؛ أى إنه غير شعورى وغير إرادى ؛ كما أنه لايستقر سريعاً ، بل يسير ببطء وتدرّج ، ويظهر بصورة جلية بالمقارنة بين جيلين مختلفين .

وقد يبالغ البعض فيرى أن جميع التطورات اللغوية ، ترجع إلى رغبة المتكلم فى توفير المجهود الذى يبذله فى النطق ، ولكن الحق أنه لايمكن إغفال أن هذه التطورات تخضع لعوامل كثيرة أكثر تعقيداً من ذلك .

ولعله من العسير فى بعض الأحيان الحكم على بعض السياقات الصوتية بأنه أسهل أو أصعب ، أو أخف أو أثقل ؛ فأمر الخفة والثقل ليس قانوناً جامداً ، وقياساً مطرداً لايتخلف ، بل هو أمر نسبى متفاوت ، مردّه غالبا إلى العرف اللغوى العام ، ويتحكم فيه استعمال المتكلم نفسُه ؛ فكثرة استعمال سياق صوتى ما ، تؤدى إلى خفته على اللسان ؛ لما يستشعره المتكلم من اعتياد عليه وأنس به ، وتكون الدربة والمهارة بحسب كثرة الاعتياد ، وينتفى الاستثقال والاستيحاش ، والعكس صحيح كذلك ؛ فقلة استعمال سياق صوتى ما تؤدى إلى ثقله على اللسان – وإن كان هو فى ذاته خفيفاً ، وعلى العموم

فكثير الاستعمال أو الشيوع فى اللغة أخفّ من قليل الاستعمال والشيوع فيها ؛ كما أنه أكثر عرضة لمحاولات التخفيف المستمرة ، إضافة إلى سائر مظاهر التطور والتغير .

ومن طريف إشارة النحاة إلى نسبية الخفة والثقل ، وعدم اطراد التخفيف أو اتساقه ، وإرجاع الأمر إلى العرف العام الذى يحكم أنظمة اللغة وتطورها ؛ قول أبى عثمان المازنى : « اعلم أن العرب يحذفون الشئ وفى كلامهم ما هو أثقل منه ، ويستثقلون الشئ ، وفى كلامهم ما هو أثقل منه مما يتكلمون به ؛ فعلوا هذا لئلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون ؛ وكل ما فعلوا فله مذهب وحكمة ، فضع الأشياء حيث وضعوا ، واتق ما اتقوا ، وقِسْ على ما أجرَوْا تُصِبِ الحق – إن شاء الله تعالى »[١] .

وقد ذهب أكثر علماء العربية من النحويين والبلاغيين إلى كراهة التكرار ، سواء فى الأصوات أو الألفاظ أو المعانى ؛ فمثلا يشترط ابن سنان لفصاحة الكلمة أو التركيب الخلُوَّ من تكرار الحروف أو تقارب مخارجها ، ويقول : « كما أمرناه بتجنب ذلك فى اللفظة الواحدة ، بل هذا فى التأليف أقبح ؛ وذلك أن اللفظة المفردة لايستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر فى الكلام المؤلف إذا طال واتسع ، وما زال أصحابنا يعيبون هذا البيت :

لو كنت كنت كتمت الحب كنت كما كنا نكون ولكنْ ذاك لم يكنِ

وليس يحتاج إلى دليل على قبحه للتكرار أكثر من سماعه ! »[٢] .

وكذلك يذهب ابن الأثير إلى أن التخالف خير من التماثل ؛ فالألفاظ التى تتباعد مخارج أصواتها ، خير من الألفاظ التى تتقارب مخارج أصواتها ؛ فيقول : « وإنما القول السديد فى حسن اللفظ المتباعد المخارج ، وقبح اللفظ المتقارب المخارج ، إن الفائدة فى الأشياء المركبة إنما هى اختلاف أجزائها وتباين مفرداتها ؛ ليؤثر التركيب عند ذلك شيئاً لم يكن ، إما حسناً وإما قبحاً .. فأما إذا كانت أجزاؤه مشابهاً بعضها البعض ، فإنه لايكون لتركيبها حينئذ كبير فائدة ، وهذا مما لانزاع فيه ؛ لوضوحه وبيانه .

وحيث كانت الحال فى الأشياء المركبة كذلك قسنا عليه تركيب مخارج الحروف ، وذلك أن من المخارج ما هو مختلف ، ونعنى بالمختلف ههنا المتقارب كالراء واللام ، والطاء والسين ، وغير ذلك مما يجرى هذا المجرى ، فمتى كانت الكلمة مركبة من حروف متباعدة المخارج ، أثر التركيب فيها أثراً ، وهو الحسن والجودة فى الغالب ، ومتى كانت الكلمة مركبة من حروف متقاربة المخارج جاء بخلاف ذلك فى الغالب أيضاً »[٣] .

---

(١) المنصف ٢ /٢٩٩ وانظر : الكتاب ٤ / ٤٣٠ – ٤٣١

(٢) سر الفصاحة ٩٠

(٣) الجامع الكبير ٣٩ وانظر : المزهر ١ /١٩١– ١٩٨

كما يعيب العلماء المعاظلة اللفظية ، التى تنشأ عن تكرار الحروف بصورة متنافرة ؛ حتى يثقل على اللسان النطق بها ، ويحلو لهم التدليل على ذلك بقول بعضهم :

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قربَ قبر حربٍ قبرُ[١]

حيث يتتابع فى هذا السياق الصوتى مجموعة من القافات والباءات والراءات ، ولا يخفى ما فيه من التنافر والثقل الشديدين ، حتى زعموا أنه من شعر الجن ، وأنه لايتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرات دون تعثر أو تلعثم .

ويعلق ابن الأثير على هذه الأصوات المتتابعة كالسلسلة ، بقوله : « ولا خفاء بما على الناطق بها من الكلفة ، وليس الكلام العارى من ذلك بمعوز ولا عزيز ، ولا هو بالذى لايستطيعه إلا الشاعر المبرز أو الكتاب المفلق ، بل هو مما يصعب النطق به ، ولذلك كان كلام الناس فى محاوراتهم ومكاتباتهم خالياً من هذا القبيل ، ولذلك أنه لايحصل إلا بالتكلف والقصد للإتيان به ، فأما إذا أرسل الإنسان نفسه على سجيتها ، وخلّى بينها وبين طبيعتها ، فإنه لايعرض له ذلك ، فليت شعرى أى أمر يضطر مؤلف الكلام حتى يأتى به مستكرهاً ثقيلاً على اللسان ، ويترك ما هو سهل عليه؟! »[٢] .

ويعلل ابن الأثير للسهولة أو الصعوبة فى الأداء اللغوى ؛ بسبب تباعد مخارج الأصوات أو تقاربها ؛ فيقول : « إنها اكتسبت حسناً عند تركيبها من حروف متباعدة المخارج ، واكتسبت قبحاً عند تركيبها من حروف متقاربة المخارج ؛ لأن النطق إذا أتى على مخارج حروف اللفظة ـ وهى متباعدة ـ ليجمعها ويؤلفها لكان له فى ذلك مهلة وأناة ؛ لأن بين المخرج إلى المخرج فسحة وبعداً ، فتجئ الحروف عند ذلك متمكنة فى مواضعها غير قلقة ولا مكدودة ، وإذا أتى النطق على مخارج حروف اللفظة ـ وهى متقاربة ـ ليجمعها ويركبها لم يخلص من مخرج إلا وقد وقع فى المخرج الذى يليه ؛ لقرب ما بينهما ، فيكاد عند ذلك يعثر أحدهما بالآخر ، فتجئ مخارج حروف اللفظة قلقة مكدودة غير مستقرة فى أماكنها »[٣] .

ولا يفوت ابن الأثير أن يشير إلى أن مجئ اللفظة مؤلفة من حروف متباعدة المخارج ليس الشرط الوحيد لحسنها وجودتها ؛ فقد يعرض لها غير ذلك من الصفات الذميمة ، كأن تكون وحشية غريبة أو مبنية من حركات ثقيلة[٤] ، فتصير اللفظة ثقيلة رغم تباعد مخارجها ، دلالة على أن الذوق الصياغى لايستبدّ به عامل واحد لفظى أو معنوى ، بل يجتمع فى تشكيله عوامل متعددة أكثر تعقيداً وتشابكاً .

(١) البيان والتبيين ٦٥/١ ومعاهد التنصيص ١٢/١ والمثل السائر ٣٠٩/١ وشرح الشافية للجاربردى ٣٢٧ وشرح شواهدها ٤٨٧ والمجيد فى إعجاز القرآن المجيد ١٥٧ ومقدمة ابن النقيب ٢٣٤

(٢) الجامع الكبير ٢٧٣ وانظر : المثل السائر ٣٠٩/١- ٣١١

(٣) الجامع الكبير ٤٠

(٤) انظر : الجامع الكبير ٤١

ويذهب القلقشندى إلى أن أمر السهولة والصعوبة ، أمر نِسْبى وليس على إطلاقه ؛ فيقول : « ليس تكرار الحروف مما يوجب التنافر مطلقاً ، بل بحسب التركيب ؛ فقد تكرر الحروف وتترادف فى الكلمات المتتابعة مع القطع بفصاحتها وخفتها على اللسان وسهولة النطق بها ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ قيل يا نوح اهبط بسلامٍ منا وبركات عليك وعلى أُمَمٍ ممّن معك وأُمَمٌ سنمتعهم ثم يمسُّهم منا عذاب أليمٌ ﴾[١] . كيف اجتمع فيه ست عشرة ميماً فى آية واحدة ؛ قد تلاصق منها أربع ميمات فى موضع ، وميمان فى موضع ، مع ما اشتملت عليه من الطلاوة والرونق الذى ليس فى قدرة البشر الإتيان بمثله . والله أعلم »[٢] .

ويعتمد هذا الإحصاء للميمات ـ فيما يبدو ـ على شكل الميمات كتابياً ؛ أى فى الخط ، ولكن مع مراعاة الجانب الصوتى وملاحظة النطق ، يتبين أن عدد الميمات فى الآية الكريمة إحدى وعشرون ميماً ؛ تلاصق منها ثمانٍ فى موضع ، وثلاث فى موضع ، واثنتان فى ثلاثة مواضع ـ منها واحدة مشددة ، وجاءت أربع ميمات فُرادى .

ولا شك أنه إذا كان فى الأسلوب نكتة بلاغية تستلزم التكرار ، وقد دعت إليه ضرورة ، وأمكن توظيفه فنياً ، كان أبلغ وأفصح وأخف على اللسان ، وإذا كان التكرير مستثقلاً ، فإنه ليس معدوماً فى لغة العرب ، بل قد يتجشمونه لتأكيد الكلام أو لتقرير المعنى وإثباته والزيادة فى بيانه ، أو لإظهار العناية والمراعاة وقوة الاهتمام بما يشغلهم ، أو للمبالغة فى المدح أو الذم أو النفى أو الإثبات أو التعجب ونحو ذلك ، وقد يكون التكرير أبلغ من الإيجاز وأشد موقعاً من الاختصار .

ومن ذلك التكرار فى القرآن الكريم ؛ يقول ابن الأثير : « قوله تعالى فى سورة القمر : ﴿ ولقد يسّرنا القرآن للذكْر فهل من مُدَّكر ﴾[٣] قد تكرر فى السورة كثيراً ، وفائدته : أن يجدّدوا عند استماع كل نبأ من أنباء الأولين ادّكاراً وإيقاظاً ، وأن يستأنفوا تنبُّهاً واستيقاظاً ، إذا سمعوا الحث على ذلك والبعث إليه ، وأن تُقْرَعَ لهم العصا مراتٍ ؛ لئلا يغلبهم السهو ، وتستولى عليهم الغفلة .

وهكذا حكم التكرير فى قوله تعالى فى سورة الرحمن : ﴿ فبأىِّ آلاءِ ربكما تُكَذِّبان ﴾[٤]. وذلك عند كل نعمة عدّدها على عباده . وأمثال هذا فى القرآن الكريم كثير »[٥] .

كما لا تخلو اللغة العربية من الكثير من الصيغ التى تحتوى على التكرار دائماً ، نحو فَعَّل ،

---

(١) سورة هود الآية ٤٨

(٢) صبح الأعشى ٢/٢٧٣

(٣) الآيات ١٧ ، ٢٢، ٣٢، ٤٠

(٤) الآية ١٣ وغيرها كثير ، وعدد مرات ورودها فى السورة واحد وثلاثون مرة ؛ من بين ثمان وسبعين آية .

(٥) المثل السائر ٣ /١٩-٢٠

وتَفعّل ، وافعوعل ، وافعوّل ، وفَعّال ، وفُعّال ، وفِعّيل ، وفعلل من مضاعف الرباعى نحو سلسل وربرب ، وغير ذلك كثير ؛ وفى كل صيغة يدل التكرار على إضافة فى المعنى ، أو مبالغة وتكثير .

ورغم كل ما قيل عن ثقل التكرير أو التماثل وصعوبته ، فإن بعض الباحثين يتحمّس له ، ويرى فيه الخفة والتناسق والموسيقى والجمال والأنس ؛ فيقول : « كما أن عودة النقرة على الوتر ، تحدث التجارب مع سابقتها ؛ فتأنس الأذن بازدواجهما وتآلفهما ، فإن عودة الحرف فى الكلمة ، تكسب الأذن هذا الأنس ، لو لم يكن لعودَته مزية أخرى تعود إلى معناه ، فإذا كان مما يزيد المعنى شيئاً ، أفاد مع الجرس الظاهر جرسا خفيا لاتدركه الأذن ، وإنما يدركه العقل والوجدان وراء صورته .

وقد وضعت مفردات اللغة – فى الأعم الأغلب – ما كرر فيه الحرف وما خلا عن التكرير ، وضعاً بجانب النشاز الصوتى ، الذى يقلق الأذن وينفر منه الوجدان ، فإذا نظرنا فى قاموس ما تكرر فيه الحرف مع قصر الصيغة كمضعف الثلاثى ، ومع طولها كما فى الخماسى والسداسى ، لانجد ثقلا يبهظ السمع ، ولا تنافراً يرهق النفس ، فقد تجنبت أنواعاً من التركيب لايسلس بها نطق الألفاظ... »[1].

وهذا – لاشك – رأى ذاتى ؛ يعتمد على أدلة ذاتية شخصية ، وذوق خاص ، وربما يدفعه ما يحدو بعض الباحثين من التعصب المفرط للظاهرة موضوع الدراسة ، وإذا أرادت هذه الرسالة أن تتخلص من التعصب لظاهرة التكرير أو التماثل ، وكذلك من التعصب ضدها ؛ فلا مفر من التسليم بأن اللغة العربية يتوالى فيها الأمثال ، سواء فى سياق الكلمة أو التركيب ، وهذا أمر لايمكن إنكاره بحال ، ولكن لابد من الاعتراف أيضاً بأن العربية تعمل بوسائل عدة على التخلص من هذا التوالى للأمثال ؛ كراهة له وتخفيفاً لثقله ، وهو الأمر الذى أقرّ به أكثر اللغويين والنحويين والبلاغيين ؛ يقول أبو على الفارسى : « إن المثلين والمتقاربين إذا اجتمعا خُفِّفَ بأحد ثلاثة أشياء ؛ **بالإدغام** نحو رَدَّ وشَدَّ وحيَّة وقوَّة . أو **الإبدال** نحو أَمْلَيْتُ ، وذَوائب فى جمع ذُؤَابة .

فأما **الحذف** فهو على وجهين ؛ أحدهما : أن يحذف الحرف مع جواز الإدغام وإمكانه ، نحو قولهم : بخٍ فى بخٍّ .

والآخر : أن يحذف لامتناع الإدغام لسكون الحرف المدغم فيه ، ولزوم ذلك له ، كقولهم : عَلْماءِ بنو فلان ، وبَلْحارث ، أو لما يلزم من تحريك حرف غير مدغم فيه يلزمه السكون ، كقولهم : يسطيع ، وحذفهم التاء لما كان يلزم من تحريك السين فى استفعال – لو أدغمت فى مقاربه ، وقولهم : اسْتَحَيْتُ مما حذف لامتناع جواز الحركة فى المدغم فيه .... »[2] .

---

(١) التكرير بين المثير والتأثير ١٤

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٢٢٨– ٢٢٩

وكذلك يقول ابن الأثير : « اعلم أن العرب الذين هم الأصل فى هذه اللغة ، قد عَدَلوا عن تكرير الحروف فى كثير من كلامهم ، وذاك أنه إذا تكرر الحرف عندهم أدغموه استحساناً ، فقالوا فى (جعلَ لَك) : جَعَلَّك ، وفى تضربوننى : تضربونِّى .

وكذلك قالوا : استعدَّ فلان للأمر ؛ إذا تأهَّب له ، والأصل فيه : اسْتَعْدَدَ ، واسْتَتَبَّ الأمرُ : إذا تهيأ ، والأصل فيه : استَتْبَبَ . وأشباه ذلك كثير فى كلامهم ، حتى إنهم لشدة كراهتهم لتكرير الحروف أبدلوا أحد الحرفين المكررين حرفاً آخر غيره ؛ فقالوا : أمْلَيْتُ الكتاب ، والأصل فيه : أمْلَلْتُ ؛ فأبدلوا اللام ياءً ؛ طلباً للخفة ؛ وفراراً من الثقل ، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك فى اللفظة الواحدة ، فما ظنك بالألفاظ الكثيرة التى يَتْبع بعضها بعضاً ؟! »[1] .

وهذا ما تودّ الرسالة أن تُفصِّله فى الصفحات التالية ـ إن شاء الله تعالى .

الدراسات السابقة وتقويمها :

أ- « **اللغة العربية معناها ومبناها** » للدكتور تمام حسان ؛ حاول المؤلف أن يطبق فى كتابه المنهج الوصفى فى دراسة اللغة ، على جميع فروع دراسة اللغة العربية الفصحى ، وألقى ضوءاً على علاقة الشكل بالوظيفة ، أو المبنى بالمعنى ، وعلاقة أنظمة اللغة بالسياق ، ومشاكل التطبيق التى تنتج عن وضع النظام فى مجال عمل وحركة ؛ يقول د . تمام : « كل دراسة لغوية – لافى الفصحى فقط ، بل فى كل لغة من لغات العالم – لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى ، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ؛ فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة ، وهو العرف ، وهو صلة المبنى بالمعنى ، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة ، ويتم ذلك أحياناً بإطراء القديم والإشادة به ، وأحياناً أخرى باستبعاده والاستبدال به ، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذى لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم ، وأحياناً نجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التى لم يعن القدماء بجمعها فى نظام واحد »[2] .

وعقد الدكتور تمام فصلاً كاملاً بعنوان : « الظواهر السياقية » تناول فيه الظواهر اللغوية التى كانت حلولاً لمشاكل التطبيق على الأنظمة جميعاً ، وجاءت كلها فى صورة حلول صوتية ، وربما أسماها أحياناً : الظواهر الموقعية ، ووضعها فى ذيل الأنظمة اللغوية الثلاثة ؛ النظام الصوتى ، والنظام الصرفى ، والنظام النحوى ؛ وذلك لتوقف المعانى الصرفية و النحوية عليها كثيراً .

وعرض الدكتور تمام فى هذا الفصل لأشهر الظواهر السياقية فى الفصحى ، وبين أن عاملين رئيسيين يؤثران فى اتجاه الذوق العربى ؛ هما كراهية توالى الأضواء ، وكراهية توالى الأمثال ،

---

(١) المثل السائر ١ / ٣١١ وانظر : الجامع الكبير ٢٧٤

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٩

وتناول من ظواهر العامل الأول : التأليف ، والوقف ، والمناسبة ، والإعلال والإبدال : أما ظواهر العامل الثانى ، فكانت :

١- التوصل للبدء بالساكن ؛ حيث يكره السياق الاستعمالى توالى الصمت الذى يسبق النطق ، والسكون فى أول النطق ، ومن ثم لايجوز الابتداء بالساكن ، ويلجأ المتكلم إلى همزة الوصل ؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن . وقد تناول هذه الظاهرة فى حوالى صفحتين .

٢- الإدغام ؛ حيث تكره اللغة توالى صوتين متماثلين - أو متقاربين مشتركين فى أكثر خصائصهما ، فتُدخل الأول فى الثانى ، وتأتى بهما صوتاً واحداً مشدداً ، وقد استغرقت هذه الظاهرة حوالى سبع عشرة صفحة ، لخّص فيها الدكتور تمام نظرة سيبويه إلى ظاهرة الإدغام تلخيصاً يقربها إلى طريقة التناول الحديثة للظواهر الموقعية ، وكان دقيقاً وأميناً فى عرضه لأفكار سيبويه ، مخلصاً إياها من الغموض والتعقيد ، وربما يؤخذ عليه أنه - تبعاً لسيبويه - اعتبر بعض التغييرات من الإدغام ، وهى ليست منه - فيما أرى ؛ نحو تأثر الصاد والشين والجيم بالدال بعدهم ، فالصاد والشين يحلقهما الجهر ، والجيم تلحقها الرخاوة ، وكذلك قلب السين صاداً فى بعض اللغات لوجود القاف أو الغين أو الخاء بعدها فى كلمة واحدة ؛ فهذه ألوان من التعديل فى تأليف الكلمة ، ولكنها ليست من الإدغام على الحقيقة ، وكذلك ما تناوله سيبويه تحت عنوان : الشاد الذى خففوا به على ألسنتهم وليس بمطرد ، نحو قولهم : أحَسْتُ فى أحْسَسْتُ ، ومَسْتُ فى مَسَسْتُ ، ويسْطيع فى يستطيع ، وبلعنبر فى بنى العنبر ، وغير ذلك ، وأرى أن هذه التغييرات صور لامتناع الإدغام ، فكيف تصنف تحت الإدغام ؟! ، وهى من باب الحذف ـ لامحالة .

٣- التخلص من توالى الساكنين ؛ حيث تكره اللغة التقاءهما ، ولاتغتفره إلا فى حالات مخصوصة ، وقد استغرقت هذه الظاهرة حوالى صفحتين ونصف الصفحة .

٤- الحذف ؛ حيث تكره اللغة توالى صوتين متماثلين ، فتحذف أحدهما ، وتناول هذه الظاهرة فى صفحة واحدة وبضعة أسطر .

٥- الإسكان ؛ حيث تكره اللغة توالى المتحركات ، فتلجأ إلى الإسكان ؛ أى إسقاط حركة ، واستغرقت هذه الظاهرة حيزاً مثل سابقتها .

٦- الكمية ؛ حيث تعمل اللغة على توزيع القيم الخلافية (الطول والقصر) على النطق ، والطول فى الحروف الصحيحة تشديد ، والقصر إفراد ، والطول فى حروف العلة مد ، والقصر حركة ؛ أى تنويع المقاطع فى بناء الألفاظ والتراكيب ، واستغرقت هذه الظاهرة صفحة واحدة ونصف الصفحة .

٧- الإشباع والإضعاف ؛ حيث تعمل اللغة على توزيع القوة والضعف بين الأصوات وبين الكلمات ؛ فالإشباع تقوية النطق بالصوت ، والإضعاف عكسه ، وحاول الدكتور تمام أن يضم تحت هذا

العنوان عدداً من الظواهر المبعثرة فى العربية الفصحى ، ليجعلها أسهلَ فهماً وأوغلَ فى طرق النمطية اللغوية ، ولكننى أرى أن بعض هذه الظواهر يمكن أن ينضوى تحت عنوانات أخرى ؛ فقولهم : وَهْو ولَهْو وفَهْو وأَهْو – بحذف ضمة هاء الضمير ، يُعدُّ من الإسكان ، ونحوه قولهم : فَخْذ فى فَخِذ . أما قولهم : مذ فى منذ ، ولد فى لدن ، و(م) فى (من) و (ع) فى (على) ، ولكنْ وإنْ وأنْ بالتخفيف فى لكنّ وإنّ وأنّ بالتشديد ، ولم يك فى لم يكن ، فكل ذلك يُعدّ من الحذف ، ونحو قولهم فى سوف : س ، وسفْ ، وسوْ ، فيُعدّ من البِلى اللفظى ؛ أى كثرة الحذف لكثرة الاستعمال . واستغرقت الظاهرة صفحتين ونصف الصفحة .

٨– النبر ؛ حيث تعمل اللغة على توزيع الضغط على المقاطع ، أو تغيير مواقع النبر بما يتناسب وحاجة السياق الاستعمالى ، وتعطى بعض اللغات النبر معنى صرفيا ومعجميا ، فتفرق به بين الفعل وبين الاسم وقد اتحدا فى الصورة الكتابية ، وللنبر دور فى العربية ، ولكنه لايصل إلى هذه المرتبة . واستغرقت الظاهرة حوالى أربع صفحات .

٩– التنغيم ؛ حيث يعمل المتكلم على تنويع النغمات فى السياق الاستعمالى ؛ لإثارة الانفعال ، أو للتهدئة ، أو للتعبير عن الحب والكراهية ، أو لتقوية العلاقة بين إحدى كلمات السياق وبين المعنى الذى سيقت له ، واستغرقت الظاهرة حوالى صفحتين .

ويُلاحظ بعد هذا العرض ، أن الدكتور تمام حسان قد ألمّ بهذه الظواهر إلماماً سريعاً ، دون تفصيل ولاتوسّع ، ودون توثيق لآراء النحاة على الإطلاق ؛ اللهم إلا تلخيصه لكلام سيبويه فى الإدغام ؛ كما يُلاحظ أنه لم يشر إلى ظاهرة المخالفة الصوتية ؛ فضلاً عن أن يتناولها ، ولاتَحُول هذه الملاحظات دون الاعتراف بأنه صاحب اليد البيضاء على هذه الرسالة ، وأننى قد قبست فكرتها من فيض علمه ، ولايسعنى أن أنكر أفضاله العظيمة ولا أن أكافئه عليها ، إلا أن أدعو الله تعالى له ؛ فجزاه الله عن العلم وطلبته خير الجزاء .

ب) وعقد الدكتور رمضان عبد التواب فصلاً بعنوان : « **كراهة توالى الأمثال فى أبنية العربية** » فى كتابه : « بحوث ومقالات فى اللغة »[1] . بين فيه أن اللغة العربية تميل إلى التخلص من توالى المقاطع المتماثلة ، أو التخلص من توالى الأصوات المتماثلة ، سواء أكانت حركات أم أصواتاً صامتة ، وإن لم تكن المقاطع متماثلة ؛ فتحذف واحداً منها ، ثم استعرض الدكتور رمضان أمثلة عديدة وموسعة لظاهرة وحيدة من ظواهر كراهة توالى الأمثال ، وهى ظاهرة الحذف فقط ، وأفاض فى الاستشهاد من القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً على أمثلة الحذف ؛ نحو حذف إحدى التائين من صيغ تتفعّل وتتفاعل وتتفعلل ، وحذف إحدى النونين من نحو يفعلوننى ويفعلوننا وإننى وأننى ولكننى وكأننى ، وكذلك حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة وجوباً إذا اتصلت بها نون التوكيد ، وحذف نون

(١) وكان قد سبق نشره فى مجلة المجمع العلمى العراقى ، الجزء الثامن عشر ، بغداد ١٩٦٩م .

بنى الداخلة على معرف باللام القمرية نحو بلحارث وبلعنبر ، وكذلك حذف لام (على) الداخلة على معرف باللام القمرية نحو عَلْماءِ ، وأيضاً حذف نون (من) الداخلة على معرف باللام القمرية ، وحذف التاء من الفعل استطاع ومضارعه ، إلى غير ذلك من التطبيقات الموسعة على الحذف لكراهة توالى الأمثال ، ثم ذهب إلى أن « تلك هى معظم أمثلة ظاهرة كراهية توالى الأمثال فى العربية » وأورد فى نهاية كلامه نصاً للسيوطى من الأشباه والنظائر يشير فيه إلى أن الحذف ليس السبيل الوحيد للتخلص من توالى الأمثال فى العربية ؛ فهناك القلب أو المخالفة الصوتية ، والفصل بين المتماثلين ، ولكن لم يفصّل الدكتور رمضان القول فى هاتين الوسيلتين ، ولم يعلق على نص السيوطى .

جـ « **ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها فى نمو المعجم العربى** » للدكتور أحمد عبد المجيد هريدى ، وهى أول دراسة مستقلة حول هذه الظاهرة فى اللغة العربية – فيما أعلم ، وكان الدكتور هريدى قد تعرض فى دراسة سابقة لموضوع «نشوء الفعل الرباعى فى اللغة العربية » ؛ حيث ذهب إلى أن المعجم يتنامى عن طريق تولد كلمات ثلاثية من الكلمات الثنائية ، ثم تولد كلمات رباعية من الكلمات الثلاثية ، وكان عدد الأفعال الرباعية التى يمكن تفسير نشوئها على ضوء المخالفة الصوتية ما يقرب من نصف مجموع الأفعال الرباعية التى تناولها بالدارسة ؛ ومن ثم خصّص هذا الكتاب لظاهرة المخالفة ، مع التركيز على المخالفة التى ينتج عنها تولد جذور لغوية جديدة ، وبخاصة الجذور الرباعية .

وقد فصّل القول حول ظاهرة المخالفة الصوتية ، بصفتها إحدى عوامل التطور اللغوى، وأفاد فى ذلك من معطيات علم اللغة الحديث ، وأفاض فى شرح مصطلح المخالفة فى الدراسات الغربية والعربية ، وشرح الظروف المحيطة بنشوء عملية المخالفة ، والعلاقات الصوتية المختلفة التى تربط بين أصوات الكلمة ؛ نحو عوامل حدوث المخالفة ، وعلل التخالف .

ثم فصّل القول فى حدوث المخالفة الصوتية فى اللغة العربية وأحوالها وملابساتها ، وقدّم بعض أمثلة من الأفعال الثنائية المضعفة التى تحولت إلى ثلاثية بتحقيق عنصر المخالفة فيها ؛ مثل تحول بتّ إلى بتك وبتل وبتر وبتع وكلها بمعنى قطع ، وكذا تحول حذّ إلى حذف وحذم وحذا ، ورصّ إلى رصع ورصف ورصن وهكذا . ثم عرض أمثلة لتكوّن أفعال ثلاثية مضعفة العين بالمخالفة نحو لبّى وتقصّى وتصدّى وتجلّى وتدلّى ، ثم تناول المخالفة بين صوتين مثلين متصلين فى مصادر الثنائى (الثلاثى المضعف) ، وفى بناء فعّل ومشتقاته ، ثم عرض نماذج للمخالفة بين صوتين مثلين منفصلين فى الكلمة، ونبّه على وجود علاقة دلالية بين الكلمات التى أصابها التطور بالمخالفة والكلمات التى تطورت عنها، وأشار إلى معرفة بعض متقدمى النحاة لهذه الظاهرة . وفى الخاتمة عرض لما استخلصه من نتائج .

وأرى أن مثل هذه الدراسات ـ على جليل أهميتها وعظيم فائدتها ـ لاتمنع الباحث ان يطرق هذا الموضوع ، بل تشجعه على المضى فيه قُدُماً ؛ فالموضوع ـ مع ما بُذِل فيه من جهد ـ لايزال بحاجة

إلى البحث والاستقصاء ؛ لتجميع شتاته وتحليل ظواهره ، وتتبع مواقف النحاة منها فى دقائقها وتفصيلاتها ، وأثر ذلك فى آراء الدارسين المحدثين ، مع ما توفر لهم من مناهج جديدة فى درس اللغة .

وقد انتفعت بهذه المراجع السابقة وغيرها من المصادر والمراجع فى القديم والحديث ، وحرصت على تنويع مصادر البحث ما بين كتب الأصوات والصرف والنحو ، والمعاجم اللغوية ، وكتب القراءات واللهجات ، والتفسير والحديث ، وكتب الأدب ودواوين الشعر والحكم والأمثال ، وغير ذلك . وحاولت تكوين وجهة نظر علمية متكاملة ، تجاه الظواهر موضوع الدراسة ، سعيت فيها إلى إبراز جهود القدماء والإشادة بهم ، وإنصافهم من تحامل بعض المحدثين ، إضافة إلى عدم إغفال جهود المحدثين أو الإزراء بهم ، مع تجنب الإطراء المتخبط والمبالغة فى المدح ، أملاً فى الوصول إلى موضوعية البحث العلمى .

وقد حرصت – فى أحيان كثيرة – على إيراد النصوص التى تعبر عن آراء العلماء بحروفهم ؛ ليكون النص بين يدى القارئ ؛ ينظر إليه – كما نظرت إليه ، ويتأمله – كما تأملته ، وقد يفهم عنه فوق ما فهمت ، أو يرى فيه خلاف ما رأيت .

خطة البحث :

تناولت بالدراسة والتحليل أبرز الظواهر السياقية التى تدل على كراهة العربية لتوالى الأمثال فيها ، وهى كذلك أكثرها لصوقاً بالتأثير فى المعانى النحوية والصرفية ، وجاء البحث فى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة .

وقد تناولت فى الفصل الأول ظاهرة كراهة توالى ساكنين ، ذكرت فيه أن العربية تعارفت على كراهة السياق الصوتى الذى يتوالى فيه ساكنان غالباً ، وبينت حالات اغتفار التقائهما ، وأشرت إلى أمر التقاء السواكن فى غير العربية ، ثم عدّدت بشئ من التفصيل وسائل التخلص من التقاء الساكنين فى العربية ، وهى تحريك أول الساكنين ، وحذف أول الساكنين ، وتحريك ثانى الساكنين ، والتخلص بهمز الأول ، والوقف بالنقل والتسكين .

وخصصت الفصل الثانى لظاهرة الإدغام ؛ بينت فيه معنى الإدغام فى اللغة والاصطلاح ، وعرضت لاختلاف الكوفيين والبصريين فى الاصطلاح ، وأشرت إلى اعتناء القدماء بهذه الظاهرة ؛ لأهميتها فى اللغة ، إضافة إلى أنها إحدى طرق التخفيف والتخلص من توالى الأمثال ، وذكرت

الحالات التى يمتنع فيها الإدغام ، وعرّجت على ذكر الإدغام الكبير فى قراءة أبى عمرو بن العلاء ، وختمت بأنه لايكون العدول عن الإدغام – متى توافرت أسبابه ودواعيه – إلا لشذوذ أو ضرورة .

أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه ظاهرة المخالفة الصوتية لكراهة توالى الأمثال ، فبينت معنى المخالفة فى اللغة والاصطلاح ، وأشرت إلى معرفة القدماء لهذه الظاهرة ، ووضحت آراء المحدثين فيها ، وعرضت للأصوات التى يُخالَف بها ، وقدمت العديد من الأمثلة التطبيقية لهذه الظاهرة، مع التدليل عليها بشواهد القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً .

وجاء الفصل الرابع فى ظاهرة الحذف لكراهة توالى الأمثال ؛ بينت فيه معنى الحذف فى اللغة والاصطلاح ، وأنه من أبرز ظواهر التخفيف فى السياق الصوتى ، ووسعت القول فى النماذج التطبيقية ؛ نحو الحذف فى حروف المعانى ، والحذف فى الأفعال المضاعفة ، وحذف إحدى التاءين فى أول المضارع ، وكذلك حذف النون إذا توالت النونات ، والحذف فى نحو بلحارث وعَلْماء ولاهِ وأخيراً تناولت تخفيف المشدد فى القوافى .

وكان الفصل الخامس فى ظاهرة الإسكان ؛ أى حذف الحركة لكراهة توالى الحركات ؛ تكلمت فيه عن الحركات فى العربية ، ومعنى السكون فيها ، وأثر كراهة توالى المتحركات فى أبنية العربية ، ونبهت على آراء سيبويه فى هذه الظاهرة ، وأوردت الكثير من الأمثلة التطبيقية من القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ولهجات العرب وكلامهم شعراً ونثراً ، فى تخفيف المضموم بالإسكان ؛ سواء كانت الضمة من بنية الكلمة أم علامة إعراب ، وكذلك تخفيف المكسور ، وأخيراً تخفيف المفتوح . مع العناية بالتطبيقات من القراءات القرآنية خاصة .

وفى الخاتمة عرضت لأهم نتائج البحث ، ثم أتبعتها بفهرس للمصادر والمراجع ، وفهرس تحليلى لمحتويات الرسالة .

والله أسأل أن يجعل عملى هذا فى خدمة اللغة العربية خالصاً لوجهه الكريم ، وهو حسبى ونعم الوكيل ، إنه نعم المولى ونعم النصير ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وآخر دعواى أن الحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول

كراهة توالى ساكنين

(١٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

كراهة توالى ساكنين

تنقسم أصوات اللغة إلى صوامت وحركات ، والحرف الصامت يكون متحركاً أو ساكناً ، فالمتحرك تتبعه إحدى الحركات القصيرة أو الطويلة ويتشكل بها ، وأشهر الحركات القصار فى العربية ثلاث ؛ هى الفتحة والضمة والكسرة ، وينشأ عن مدها وإشباعها الحركات الطوال ، أو ما يسمى بالألف والواو والياء ، وهناك أيضاً الحركات المتوسطة ؛ وهى المنزلق اللغوى الناشىء عن الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما ، وإذا كان الصامت عارياً من إحدى هذه الحركات ، كان ساكناً غير متحرك .

والصوت اللغوى أصغر وحدة لغوية ، ومن الأصوات تتشكل الوحدة الأكبر أى المقطع الصوتى ، ولكل لغة نظامها الخاص فى اختيار مجموعة من المقاطع الصوتية التى تفضلها ، وفى تحديد علاقات هذه المقاطع بعضها ببعض ، وتفضل العربية المقاطع التى يتوالى فيها المتحرك والساكن ؛ أى المراوحة بين المتحركات والسواكن ، وتكره توالى أربعة متحركات ــ أو أكثر ــ فى الكلمة الواحدة ، أو فيما هو كالكلمة الواحدة ، كما تكره توالى ساكنين فى كلمة واحدة ، أو فى كلمتين متجاورتين ؛ لأن المتكلم يفتح فمه للتصويت بالمتحرك ، ويغلق فمه للتصويت بالساكن ، ويستخف المتكلم عمليات المراوحة بين فتح الفم وغلقه ، أما عند التصويت بالمتحركات الكثيرة المتوالية ، فيظل الفم مفتوحاً ، وهذا أمر شاق ، وكذلك عند التصويت بالسواكن المتوالية يظل الفم مغلقاً ، وهذا أمر عسير ؛ فاللغة تكره توالى هذه الأمثال ـ متحركات أو سواكن ــ وتفضل دوماً التخالف ؛ أى تعاقب الحركات والسكنات .

وهذا التخالف يساعد على انسياب الكلام واتصاله بسهولة ويسر ، أما التماثل فيمثل صعوبة فى النطق وعائقاً يُحِدُّ من اتصال الكلام وانسيابيته ؛ يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « دلت البحوث الصوتية الحديثة على أن الأصل فى كل كلام أن تتصل أجزاؤه اتصالاً وثيقاً ، وأن تتداخل مقاطعه . فإذا سجلنا على لوح حساس جملة مكونة من عدة كلمات ، وجدنا ما يظهر على اللوح خطاً متعرجاً أو متموجاً ، ترمز أعاليه لأوضح الأصوات ، وأسافله لأقلها وضوحاً فى السمع ، ونرى هذا الخط متصلاً لا انفصام بين أجزائه ، وليس فيه ما يرمز إلى نهاية كلمات هذه الجملة ، ونرى فى ثناياه مقاطع قد ينتمى جزء من أحدها إلى أول الكلمة ، وينتمى الجزء الثانى إلى آخر الكلمة السابقة عليها ، مما يؤكد لنا أن الكلمات فى وصل الكلام لا تكاد تتميز معالمها ولا تستقل بأجزائها ، بل يتداخل بعضها فى بعض ويصبح الكلام كتلة واحدة ، ولا يميز بين الكلمات إلا صاحب اللغة ، والعارف بمعانيها ، الذى يستمع أو يتكلم فيصل الكلمات بعضها ببعض ، ويجعلها تتداخل فى نطقه دون شعور بمثل هذا التداخل ، ولكنه

رغم هذا التداخل ، ولكنه رغم هذا يستطيع تمييز الكلمات لأنه عرفها فى تجارب سابقة منفردة منعزلة ، وعرف معنى كل منها »[١] .

إذن فالسياق الاستعمالى حيوى متحرك ، ويترتب على حركته أن تكون له بعض المطالب ، فقد يتوالى فى السياق كلمتان ، تنتهى الأولى منهما بالسكون ، وتبدأ الثانية منهما بالسكون ؛ حسب مقررات النظام اللغوى من حيث الإعراب والبناء وصياغة الكلمات ، ولكن السياق يقرر التخلص من هذا التوالى للساكنين ، فينشأ نظام فرعى يسمى : التخلص من التقاء الساكنين ؛ أى أن التخلص ظاهرة موقعية من ظواهر السياق[٢] . فمثلاً فى قوله تعالى : ﴿سبِّحِ اسْم ربك الأعلى﴾ [٣] يقتضى النظام اللغوى أن يكون الفعلُ سبِّحْ فعلَ أمر مبنيا على السكون ، وكلمة اسْم من الأسماء المسموعة التى تبدأ بالساكن ، وعلامته ألف الوصل التى تنطق فى أول الكلام وتسقط فى الدرج ، فيرفض النظام الفرعى توالى هذين الساكنين ، ويقرر التخلص منه بتحريك الأول بالكسرة ، وهذه ليست الوسيلة الوحيدة للتخلص من التقاء الساكنين ، بل تتعدد وسائل التخلص بحسب السياقات المختلفة ؛ فقد يُحرك الثانى منهما إذا لم يمكن تحريك الأول ، وقد يُحذف أحدهما ـ إذا أمكن حذفه .

حالات اغتفار التقاء الساكنين :

وقد أشار النحاة إلى حالات تجيز فيها اللغة التقاء الساكنين فى الدرج ، كأن يكون الساكن الأول حرف مد أو لين ، والثانى أول مثلين مدغمين ، وهما معاً من كلمة واحدة[٤] .

وحرف العلة إذا جانسه حركة ما قبله ، فهو حرف مد ، وإذا سكن وانفتح ما قبله ، فهو حرف لين ؛ وعليه فالألف حرف علة ومد ولين دائماً ؛ لأنه لا يكون إلا ساكناً ولايكون ما قبله إلا مفتوحاً ، أما الواو والياء فهما حرفا مد إذا سُبقت الواو بالضمة والياء بالكسرة كما فى يقُول ويبِيع ؛ وهما حرفا لين إذا سكنتا وسُبقتا بالفتح كما فى قَوْل وبَيْع ، وهما بمنزلة الصحيح إذا تحركتا كما فى وَعَدَ يَعِدُ[٥] .

---

(١) من أسرار اللغة ٢٥٠ وانظر : مستقبل اللغة العربية المشتركة ٥٤

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٦

(٣) الأعلى ١

(٤) انظر : الكتاب ٥٢٥/٣ وشرح الشافية للرضى ٢١٠/٢-٢٢٥ وللجاربردى ١٥٠-١٥٥ وشرح المفصل ١٢٠/٩-١٢٢ والإيضاح فى شرح المفصل ٣٥٢/٢-٣٥٤ واللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٦-٢٩٧

(٥) انظر : شرح الشافية للجاربردى ١٥٠-١٥١ واللغة العربية معناها ومبناها ٧٠-٧١

فيجوز فى اللغة التقاء الساكنين فى نحو دابَّة وشابَّة وخاصَّة وتُمُودٌ الثوبُ ، وقوله تعالى: ﴿وحآجَّه قومُه قال أتحآجُّونِّى فى الله وقد هدانِ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿إن شر الدوآبِّ عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضآلِّينَ﴾ (٣) وقولهم فى التصغير : دُوَيْبَّة وخُوَيْصَّة وأُصَيْمّ ـ تصغير أَصَمّ ـ ونحو ذلك .

ويعلل ابن يعيش لهذا النوع من التقاء الساكنين ، بقوله : « إنما ساغ الجمع بين ساكنين عند وجود الشرطين ، وذلك من قبل أن المد الذى فى حروف المد يقوم مقام الحركة ، والساكن إذا كان مدغماً يجرى مجرى المتحرك ؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة ؛ فلذلك لا يجوز اجتماع الساكنين إلا إذا كانا على الشرط المذكور ، فإن لم يكونا على الشرط المذكور فلابد من تحريك أحدهما أو حذفه ... » (٤) .

ويرتب الرضى أحوال هذين الساكنين بحسب تدرجهما فى الخفة والكثرة ، فيقول : « اعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفاً ، فالأمر أخف لكثرة المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فلذلك كان نحو مادَّ وسادَّ أكثر من تُمُودَّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واواً أو ياءً ما قبلهما من الحركات من جنسهما ـ ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سِيرَّ ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واواً أو ياءً قبلهما فتحة ؛ لقلة المد الذى فى مثل ذلك، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خُوَيْصَّة ؛ فلا تقول فى الأَفْعَل من اليَلَل والود : أَيْلّ وأَوْدّ ، بحذف حركة اللام الأولى كما فى أُصَيْمّ ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء نحو أَيَلٌّ وأَوَدٌّ ؛ لقلة المد الذى فيهما ، كما فعلت فى نحو أَشَدّ وأَمَرّ ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام ؛ لوضعهم له ساكناً ولزومه للسكون » (٥) .

كما يجوز التقاء الساكنين فيما بُنِيَ لعدم التركيب وصلاً ووقفاً ، كأسماء حروف الهجاء نحو عَيْنْ وقافْ وسِينْ ؛ يقول الرضى : « إنما كانت هذه الأسماء كذلك ؛ لأن الواضع وضَعها لتُعَلَّم بها الصبيان أو من يجرى مجراهم من الجهال صورَ مفردات حروف الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسمٍ أوله ذلك الحرف الذى يقول الصبى أَلِفْ مثلاً ، ويقف هنيهة قدر ما يميزها عن غيرها ، ثم يقول : بَا وهكذا إلى الآخر ، فلا ترى ساكنين ملتقيين فى هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمْ دَالْ نُونْ ،

---

(١) الأنعام ٨٠ (٢) الأنفال ٢٢

(٣) الفاتحة ٧

(٤) شرح المفصل ١٢٢/٩ وانظر : شرح الشافية للرضى ٢١٢/٢-٢١٥ وللجاربردى ١٥١

(٥) شرح الشافية ٢١٢/٢

وكذا الأصوات ، نحو قوس وطيخ ، الوقف فيها وضعى ؛ لأنها لم توضع لقصد التركيب »[١] .

كما يجوز التقاء الساكنين فى نحو آلْحسنُ عندك ؟ وآيْمُنُ اللهِ يمينُك ؟ ونحو قوله تعالى: ﴿آلآن وقد عصيتَ قبلُ وكنتَ من المفسدين﴾[٢] وذلك لأن همزة الاستفهام مفتوحة وألف الوصل الداخلة على حرف التعريف وعلى كلمة ايمن تكون مفتوحة أيضاً ، فلو حذفت همزة الوصل كما هو قياسها أن تحذف فى الدرج ـ لالتبس الاستفهام بالخبر ، فأبدلوها ألفاً واغتفروا التقاء الساكنين خوف الإلباس[٣] .

ويُعَدُّ من قبيل التقاء الساكنين ما رواه ورش عن نافع[٤] من قوله تعالى : ﴿هدايْ ﴾[٥] و﴿ يا بشرايْ ﴾[٦] و﴿ مثوايْ ﴾[٧] و﴿ محيايْ ﴾[٨] و﴿ عصايْ ﴾[٩] وما رُوى عن أبى عمرو: ﴿واللايْ يَئِسْن﴾[١٠] وما روى عن نافع والحسن : ﴿ حاشْ لله ﴾[١١] ويرى الزمخشرى أن مثل هذه القراءات ضعيفة ؛ لما فيها من التقاء ساكنين على غير حده ، إلا أن يقصد الوقف[١٢] . فى حين يرى ابن خالويه أنه جاز الجمع بين ساكنين ؛ لأن الساكن الأول ألف ، وهو حرف لين[١٣] . وكأنه لا يلزم أن يكون الساكن الثانى أحد مثلين مدغمين .

ويقول الدكتور تمام حسان : « وفى الفصحى المعاصرة صورة من صور الاغتفار دعت إليها ضرورة التفريق بين المعانى ، ولست أدرى ما إذا كانت هذه الصورة مراعاة فى القديم أو لا . فإذا قرأنا العبارة الآتية : (ولما وصل الضيف تقدم حاملا العلم إلى المنصة) أدركنا أنها يمكن أن تلتبس بعبارة : (ولما وصل الضيف تقدم حاملَ العلم إلى المنصة) والشىء الوحيد الذى يمنع هذا اللبس هو مد الألف فى كلمة : (حاملا) واغتفار الساكنين فى هذا الموضع ونحوه . فهل كان القدماء يفعلون ذلك فى

---

(١) شرح الشافية ٢/٢١٥ – ٢١٦ وانظر : ٢/٢٢٠ –٢٢٤ وشرح الكافية ٢/٧٩ – ٨٤

(٢) يونس ٩١

(٣) انظر : شرح المفصل ٩/١٢٠ وشرح الشافية للرضى ٢/٢١٠ ، ٢٢٤ وللجاربردى ١٥٢–١٥٣ وراجع ما سبق ص

(٤) انظر : السبعة ٣٤٧ وإعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٨٣–٨٤ ، ١٧٤ ، ٣٠٦ والكشاف ٢ / ٤٥٢ ، ٣ / ٥٧ ومختصر شواذ القرآن ٦٢

(٥) البقرة ٣٨ (٦) يوسف ١٩

(٧) يوسف ٢٣ (٨) الأنعام ١٦٢

(٩) طه ١٨ (١٠) الطلاق ٤ وانظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١٧٤

(١١) يوسف ٣١ ، ٥١ وانظر : المحتسب ١ / ٣٤١ والكشاف ٢ / ٤٦٥ ومختصر شواذ القرآن ٦٣

(١٢) انظر : الكشاف ٢/٤٥٢ ، ٤٦٥ وإملاء ما من به الرحمن ١/٩٨ ، ١٢٠–١٢١

(١٣) انظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١/٨٤ ، ٣٠٦

إلقائهم الكلام ؟ لا أحد يدرى . ومثل ذلك ما كنا نسمعه فى الإذاعة من قولهم : (سافر مندوبو الرئيس إلى العواصم العربية المختلفة ؛ ليدعوا الملوك والرؤساء إلى ..) فلا يفهم من هذه الجملة المسموعة ما إذا كان هناك مندوب واحد أو مندوبون متعددون إلا بمعونة السياق الأكبر أو اغتفار التقاء الساكنين بمد الواو من كلمة مندوبو الرئيس »[١] .

ولعل ما ذكره الدكتور تمام حسان أشبه ما يكون بما رواه النحاة عن جمع العرب بين الساكنين شذوذاً فى المثل : (التقتْ حلقتَا البِطَان) [٢] لأنه مثل يُضرب فى شدة الأمر وتفاقم الشر ، فلم يحذفوا الألف فى (حلقتا) إيذاناً بتفظيع الحادثة بتحقيق التثنية[٣] . وكان قياسه الحذف ؛ كما قال أوس بن حجر:

وازدحمتْ حلقتا البطان بأ قـ ـوامٍ وجاشتْ نفوسُهمْ جَزَعَا[٤]

والحق أن هذه الحالات جميعاً سواء منها المطرد أم الشاذ ، لا يلتقى فيها ساكنان على التحقيق ؛ لأنه إذا كان بعض النحاة يرى أن المد الذى فى حروف المد يقوم مقام الحركة ؛ فإن التحليل اللغوى الحديث يرى أن حروف المد كلها ما هى إلا حركات ؛ تسمى الحركات الطوال ، فكأن قولهم : دَابَّة مثلاً عبارة عن دال مشكلة بالفتحة الطويلة بعدها باء ساكنة فباء مشكلة بالفتحة القصيرة ، وهكذا فلم يتوال ساكنان ؛ ويقول الدكتور إبراهيم أنيس : « وقد خلط النحاة فى بحثهم هذه الظاهرة بين أمرين مختلفين تمام الاختلاف ؛ إذ لم يفرقوا بين الحرف المشكل بالسكون وبين حرف المد ، بل اعتبروا كلاً منهما ساكناً ، وبنوا قواعدهم على هذا الاعتبار ، ولكن الدراسة الصوتية الحديثة تأبى هذا ، وتفرق بين المقاطع المشتملة على حرف مد ، وبين التى تتضمن حرفاً مشكلاً بالسكون »[٥] .

ويُغْتفر التقاء الساكنين فى الوقف مُطلقاً ، كقولهم : عَمْرْو وبِشْرْ وحُسْنْ وزَيْدْ وقَوْلْ وبَيْعْ والمسلمانْ والمسلمَيْنْ والمؤمنونْ والمؤمِنِينْ والمؤمناتْ ، ويذهب ابن يعيش إلى عدم جواز التقاء

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٧

(٢) انظر : الأمثال ٣٤٣ وجمهرة الأمثال ١٨٨/١ ومجمع الأمثال ١٠٢/٣ والمستقصى ٣٠٦/١ والكامل ١٨/١ واللسان (بطن) ٣٠٥/١ والإنصاف ٦٥١ ، ٦٦٦ وشرح الشافية للرضى ٢٢٤/٢ وللجاربردى ١٥٤ وشرح المفصل ١٢٣/٩ والارتشاف ٣٤٢/١ وفيه أن إثبات الألف نادر عند البصريين ولا يقاس عليه ، وجائز عند الكوفيين ويقاس عليه.

(٣) انظر : شرح المفصل ١٢٣/٩ وشرح الشافية للجاربردى ١٥٤

(٤) ديوانه ٥٤ وشرح الشافية للجاربردى ١٥٤ والكامل ١٩/١ وذيل الأمالى ٣٥ وذيل اللآلى ١٩

(٥) من أسرار اللغة ٢٥١ وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٧١

الساكنين ـ على غير حدهما ـ فى الدرج ، بل إنه ينفى استطاعته ، ثم يعلل لجواز التقائهما فى الوقف؛ فيقول : « واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز ، بل هو غير ممكن ، وذلك من قِبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به ، ومحال الابتداء بساكن ، فلذلك امتنع التقاؤهما .. وفى الوقف يجوز الجمع بين ساكنين ، فيكون الوقف كالسادِّ مَسَدَّ الحركة ، كقولك قام زَيْدْ ، وهذا بَكْرْ ، وإنما سدَّ الوقف مسَدَّ الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه ، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : عَمْرْو ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرر وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره ، وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذى منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة ، وهى القاف والجيم والطاء والباء والدال ـ لا يستطيع الوقوف عليه إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحقْ واذهبْ واخلطْ واخرجْ ، ونحو الزاى والذال والظاء والصاد فبعض العرب أشد تصويتاً ، فجميع هذه لا يستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، فمتى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ؛ لأن أخذك فى صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المتحرك ، فسدَّ ذلك مسَدَّ الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله »[1] .

ويذهب الرضى إلى استحالة التقاء الساكنين على كل حال إذا كان أولهما حرفاً صحيحاً ، ويرى أنه من طبيعة النفس وسجيتها أن تتخلص من التقائهما بتحريك الأول بكسرة خفيفة ، أما التقاؤهما حقيقة فما هو إلا وهم من المتكلم و السامع جميعاً ، يتفطن إليه الخبير المتأمل للكلام ؛ يقول : « اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما حرفاً صحيحاً لا يمكن التقاؤهما ، إلا مع إتيانك بكسرة مختَلَسَة غير مشبعة على الأول منهما ، فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا ، ويشاركه فى هذا الوهم المتكلم أيضاً ، فإذا تفطن كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة ، نحو بَكْرْ بِشْرْ بُسْرْ ، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتى بعدها بالراء الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأنُّقِك فيما تتكلم به ، وإذا خلَّيتَ نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجىء فى النطق بالساكن الثانى المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة ـ وإن حصل لها هذا المقصود بالضمة والفتحة أيضاً »[2] .

ولست مع الرضى فيما ذهب إليه من استحالة التقاء الساكنين الصحيحين مطلقاً ، كما لا أوافقه على نسبته الوهم إلى المتكلم و السامع جميعاً فى هذا الشأن ، وأرى أن التقاء الساكنين الصحيحين جائز

---

(١) شرح المفصل ٩/١٢٠-١٢١ وانظر : شرح الشافية للجاربردى ١٥٠

(٢) شرح الشافية ٢/٢١٠-٢١١ وانظر : ٢/٢١٩

الوقوع فى بعض السياقات فى العربية ، كما أنه يكثر وروده فى كثير من اللغات الأجنبية ، وإن كان متعسراً وثقيلا فى عُرْف العربى .

التقاء السواكن فى غير العربية :

وقد لاحظ ابن جنى أنه يمكن فى لغة العجم أن تجتمع ثلاثة سواكن ؛ يقول : « ومن طريف حديث اجتماع السواكن شىء وإن كان فى لغة العجم ـ فإن طريق الحس موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : (آرْد) للدقيق ، و (ماسْت) للبن ؛ فيجمعون بين ثلاثة سواكن. إلا أننى لم أرَ ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً ، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت (ماسْت) كأنها (مَسْت) »[1] . وهكذا يقترب ابن جنى من الحقيقة العلمية التى تؤكد أن الألف مجرد فتحة طويلة ؛ أى حركة وليست حرفاً ساكناً ـ كما يُظَنُّ .

وكأن الجاربردى يكمل استقراء ابن جنى الناقص للغة العجم ، فيحدثنا عن حالة تتوالى فيها ثلاثة سواكن فى العربية ـ على حَدِّ تصوّره ؛ وذلك نحو : دَوَابّ وأُصَيْمّ ـ تصغير أَصَمّ ـ وقفاً ، ويمثل لذلك بكلمتين من الفارسية تتوالى فى كل منهما ثلاثة سواكن ، والساكن الأول حرف مد ، لكنه مرة واو ، ومرة ياء ؛ فلا يشترط أن يكون الساكن الأول ألفاً ؛ فيقول : « ومثله يقع فى كلام العجم كثيراً ؛ نحو : كَوشْت وبِيسْت ، والجمع بين أربع سواكن ممتنع فى كل لغة وعلى كل حال »[2] .

ويذهب الدكتور تمام حسان إلى أن هناك لغات تسمح بتوالى عدد من السواكن قد يبلغ الخمسة ، وإذا كانت العربية لم تسمح بالتقاء ساكنين اثنين فى الدرج ، فالأمر لا يرجع إلى الاستحالة والتعذر ، بل يرجع فقط إلى اصطلاح العرب على ذلك ، واتفاقهم عرفيا على اختيارهم مقاطع معينة تميز لغتهم من غيرها ؛ يقول الدكتور تمام : « وقال النحاة إن العرب استثقلوا التقاء الساكنين وإن المتحرك فالساكن كانا أسهل فى النطق عندهم من الساكنين المتجاورين . ولست أدرى إن كان الجهاز النطقى عند العرب يختلف عن الجهاز النطقى عند غيرهم من الشعوب ، أم أن فطرة الله واحدة ، ولا سيما فى خلقة الجسم الإنسانى ؟ فإذا كانت فطرة الله واحدة فما كان أجدر اللغة الإنجليزية أن تخترع شيئاً تتوقى به التقاء السواكن فى five sixthe وفى clothes . وما كان أجدر اللغة التشيكية أن تتوقى تتابع عدد من السواكن يبلغ الخمسة أحياناً . ولكن المسألة ليست مسألة خفة أو ثقل ، وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة فى أنماطها الصوتية ، فيسمح بعض اللغات بشىء ، ويحرمه البعض الآخر، وإن البعض الذى سمح به لم يسمح به لخفته ، ولم يحرمه البعض الذى حرمه لثقله ، بل الأمر

---

(١) الخصائص ٩١/١ وانظر : ٤٩٩/٢

(٢) شرح الجاربردى ١٥١ وكَوشْت : اللحم ، وبِيسْت : اسم العدد عشرين . انظر : المعجم الذهبى ٥١٦ ، ١٢٩ والخصائص ٩١/١ هامش ٥

أمر الاختيار العُرْفى الاعتباطى فحسب »[١] .

وسائل التخلص من التقاء الساكنين فى العربية :

إذن فالعربية لا تستسيغ توالى ساكنين ، إلا فى الحالات القليلة التى ذكرها النحاة ونصوا عليها ؛ ومن ثم عرفت العربية ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين ، وتعددت فيها وسائل التخلص ، وعمل النحاة على استقراء هذه الوسائل وتصنيفها من حيث الكثرة والقلة والأصل والفرع ؛ فذهب بعضهم إلى أنه إذا التقى ساكنان فالأصل تحريك الساكن الأول ، وذهب آخرون إلى أن الأصل تحريك الساكن الثانى ، وقيل غير ذلك ، ويلخص السيوطى كلامهم بقوله : « الأصل تحريك الساكن المتأخر ؛ لأن الثقل يتنهى عنده كما كان تكسير الخماسى وتصغيره فإن الحذف يكون فى الحرف الأخير ؛ لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهى إلى الآخر[٢] ، وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون التغير فى الأول إلا لوجه يرجحه . وقيل : الأصل تحريك الساكن الأول ؛ لأن به التوصل إلى النطق بالثانى فهو كهمزة الوصل ، وقيل : الأصل تحريك ما هو طَرَف الكلمة سواء كان أول الساكنين أو ثانيهما ؛ لأن الأواخر مواضع التغيير ؛ ولذلك كان الإعراب فى الآخر »[٣] .

ويذكر ابن الحاجب أن الأصل تحريك الساكن الأول ، أما تحريك الساكن الثانى فقليل ويختص بحالات معينة ؛ يقول : « وقياسه أن يُحرك الأول إلا فى كل موضع كان اجتماع الساكنين بإسكان الأول لغرض ، بعد أن كان متحركاً ، فلو حُرِّكَ لزال الغرض الذى لأجله سُكِّنَ ، فيفوت ما لأجله سكن ، فيصير أعمالاً متعددة لا فائدة فيها ، فعند ذلك يكون التحريك للثانى ، فيعلم بذلك المواضع التى يحرك فيها الأول ، والمواضع التى يحرك فيها الثانى ، وإنما كان تحريك الأول الأصل ؛ لأنه إن كان من كلمتين ، فالأول آخر كلمة ، فهو أقبل للتغيير فكان أولى به ، وإن كان من كلمة لم يكن الثانى ممكنا إلا لغرض ، فوجب تحريك الأول لئلا يفوت ذلك الغرض ، وأما إسكان الأول لغرض فقليل ، ولذلك لم يجعل أصلاً »[٤] .

ويضيف السيرافى : « كان حكم اجتماع الساكنين أن يلحق التغييرُ الأولَ ، إذا لم تكن علة مانعة ، نحو قولك : قامتِ المرأة ، ولم يذهبِ الرجل ، وقد يلحق الثانى التغيير إذا لم يمكن فى الأول ؛ كقولك : رجلانِ ، وغلامانِ ، ومسلمونَ ، وصالحونَ ، وما أشبه ذلك ...

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٧

(٢) أى يأتى جمع نحو سَفَرْجَل وفَرَزْدَق على سَفَارِج وفَرَازِد ، والتصغير على سُفَيْرِج وفُرَيْزِد ؛ بحذف الحرف الأخير فيهما . انظر : الكتاب ٣/٤١٧-٤١٨

(٣) الأشباه والنظائر ٢/١٦١-١٦٢

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٥٤

فإن قال القائل : فلم وجب فى التقاء الساكنين تغييرُ الأول دون الثانى ؟ قيل له : من قبل أن سكون الأول يمنع من التوصل إلى الثانى ، وبتحريكه يُتَوَصّل إلى النطق بالثانى ، فصار بمنزلة ألفات الوصل التى تدخل متحركات ليتوصّل بها إلى ما بعدها من الساكن »[١] .

واختلف النحاة فى أصل حركة التخلص ، فقال أكثرهم : الأصل التخلص بالكسر ولا يُعدل عنه إلا لعارض يطرأ ، وذهب آخرون إلى غير ذلك ؛ يروى عنهم أبو حيان الأندلسى : « قال الجمهور : وأصل ما حرك منها الكسر ، قيل : ويحتمل أن يكون الأصل الفتح ، قيل : أو يقال لا أصل فى التقائهما لحركة ، بل يقتضى وجوده التحريك ، وتعيين الحركة يكون لوجوه تُخَصُّ ، والتفريع على قول الجمهور فلا يعدل عن الكسر إلا تخفيفاً .. »[٢] .

ويرى سيبويه أن التخلص من الساكنين بتحريك الساكن الأول بالكسر هو الأكثر فى كلامهم[٣] ، ويذهب الرضى إلى أن تحريك الساكن الأول بالكسر « من سجية النفس إذا لم تُسْتَكْرَه على حركة أخرى »[٤] ، وينقل السيوطى عن (صاحب البسيط) خمسة أوجه تأكيداً على أن أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر : « **أحدها** : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين فى الفعل ، فأعطى حركة لا تكون له إعراباً ولا بناءً ، لكون ذلك كالعِوَض من دخولها إياه فى حال إعرابه وبنائه ، وحمل غيره عليه .

والثانى : أن الضم والفتح يكونان بغير تنوين ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف ، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له ؛ فلا يقع لبس بالتحريك به ، والتحريك بغير الملبس أولى بالأصالة من التحريك بالملبس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ؛ لاختصاص كل واحد منهما بنوع ، فإذا احتيج إلى تحريك سكون الفعل ، حرك بحركة نظيره ، وحمل بقية السواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة ؛ لأنهما تكونان فى الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفى الأفعال ، ولا تكون الكسرة إلا فى الأسماء المنصرفة ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كثر موارده ؛ لقوة قليل الموارد ، وضعف كثير الموارد .

الخامس : أن الكسرة بين الضمة والفتحة فى الثقل ، فالحمل على الوسط أولى »[٥] .

وإذا كان التخلص بالكسر كثيراً فى العربية ؛ فقد عرفت أيضاً التخلص بالضم والفتح إضافة إلى

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/١١١-١١٢

(٢) ارتشاف الضرب ١/٣٤٢ وانظر : الأشباه والنظائر ٢/١٦٢

(٣) انظر : الكتاب ٣/٥٣٢-٥٣٤ ، ٤/١٥٢-١٥٩

(٤) شرح الشافية ٢/٢٣٥

(٥) الأشباه والنظائر ٢/١٦٢-١٦٣ وانظر : شرح السيرافى ١/١١١ وشرح المفصل ٩/١٢٧ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٦٠ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٣٥ وللجاربردى ١٥٩-١٦٠

الحذف ـ إذا أمكن الحذف ؛ يقول الزمخشرى فى قوله تعالى : ﴿ قُمِ الليل إلا قليلا ﴾[١] : « وقرىء : قمَ الليل ؛ بضم الميم وفتحها . قال عثمان بن جنى : الغرض بهذه الحركة التبلغ بها هرباً من التقاء الساكنين ، فبأى الحركات تحرك فقد وقع الغرض »[٢] .

ويلخص الدكتور إبراهيم أنيس أقوال النحاة فى التخلص من التقاء الساكنين بين كلمتين ؛ فيقول : «١- يحذف حرف المد لفظاً لا خطاً حين يكون فى آخر الكلمة ويليه ساكن فى الكلمة اللاحقة ، نحو (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) ، ونحو ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾[٣].

٢- يحرك الأول من الساكنين حين لا يكون هناك حرف مد ، ويكون تحريكه إما بالكسر على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين وهو الأكثر ، وإما بالضم وجوباً عند بعضهم مع ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم ، نحو ﴿ كتب عليكمُ الصيام ﴾[٤] ونحو ﴿ لهمُ البشرى ﴾[٥] ، ويترجح الضم على الكسر فى واو الجماعة المفتوح ما قبلها نحو « اخْشَوُا الله » ونحو ﴿ ولا تنسَوُا الفضل بينكم ﴾[٦] ، ويجوز الضم والكسر على السواء فى ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور ، نحو « عليهمُ الآن .. » ، وحين يكون ما بعد الساكن الثانى مضموماً نحو ﴿ أنُ اقتلوا أنفسكم أوُ اخرجوا من دياركم ﴾[٧].

ويُحرك الساكن الأول بالفتح وجوباً فى نون (من) الجارة ، إذا دخلت على (ال) نحو (مِنَ الله) و(مِنَ الكتاب) .

هذا هو ملخص ما يقوله جمهور النحاة حين يتجاور كلمتان وبينهما ساكنان ملتقيان ، فنراهم قد أجمعوا على أن الأصل الكثير الشيوع فى التخلص من التقاء الساكنين إنما يكون بالكسر ، فإذا كان الساكن الأول ميماً أو واواً مالت إلى الضم ، وإذا كان نوناً يليها لام مالت إلى الفتح ، ثم نرى أيضاً أن هذه الحركة قد تتبع ما بعدها من حركات لتنسجم معها ولا سيما فى حالة الضم »[٨] .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس ـ فى ضوء ما أورده النحاة ـ أن التخلص من التقاء الساكنين كان

---

(١) المزمل ٢

(٢) الكشاف ٦٣٦/٤ وانظر : مختصر شواذ القرآن ١٦٤ والمحتسب ٣٣٥/٢-٣٣٦

(٣) النساء ٥٩ (٤) البقرة ١٨٣

(٥) يونس ٦٤ والزمر ١٧ (٦) البقرة ٢٣٧

(٧) النساء ٦٦ وانظر : السبعة ٢٣٤ والإتحاف ٥١٥/١

(٨) من أسرار اللغة ٢٥١-٢٥٢ وانظر : الكتاب ١٥٢/٤-١٥٩

شائعاً بين جميع القبائل ـ على اختلاف بينها فى طريقة التخلص أو فى الحركة التى يُستعان بها لهذا التخلص ، ويذهب إلى أن عاملين هامين من العوامل التى لها أساس علمى فى الدراسات الصوتية الحديثة ، قد تدخلا فى تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين ، وهما : «١- إيثار بعض الحروف لحركة معينة ، وهو أمر نعهده فى ظواهر كثيرة من ظواهر اللغة العربية ؛ فحروف الحلق مثلا تؤثر الفتح ، وقد رأينا هذا واضحاً جليا فى بعض صيغ الفعل الثلاثى ، كما تؤثره حروف التفخيم .

ولذا نرجح أن إيثار الميم والواو لحركة الضم فى التخلص من التقاء الساكنين ليس إلا مظهراً لتلك الظاهرة العامة التى شاعت فى النطق العربى القديم من إيثار بعض الحروف لحركة معينة . ويستأنس لهذا بما نعرفه من أن الضم من طبيعة الواو ، وأن النطق بالميم يستلزم مساهمة الشفتين فى هذا النطق بصورة تشبه مساهمتهما فى نطق الضم والواو .

٢- العامل الثانى : الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، وهو اقتصاد عضوى فى النطق يلجأ إليه المتكلم دون شعور أو تعمد. وليست هذه الظاهرة إلا الميل إلى الانسجام بين الحركات المتجاورة ، ولذلك كانت حركة التخلص من التقاء الساكنين ضمة فى مثل ﴿ قالتُ اخْرُجْ ﴾[1] وكسرة فى مثل (قالتِ اضْربْ) »[2] .

ويذهب أبو محمد بن برى إلى أن حركة التقاء الساكنين حركة عارضة ، وهى تباين حركات الإعراب ؛ لأنها غير مجتلبة بعامل ، كما تباين حركات البناء ؛ لأنه لا يُشترط فى الكلمة أن تكون مبنية ، ولا يلزم أن يوجد فيها ما يوجب البناء من مشابهة الحرف أو تضمن معناه ؛ فيقول : « وأما حركة التقاء الساكنين فنحو ﴿ قمِ الليل ﴾ ، ولم يخرجِ اليوم ، وهى عندهم لا حركةُ إعرابٍ ولا حركةُ بناءٍ ، وهى عارضة بخلاف أيْنَ وكيفَ وأمْسِ ، فإن هذه حركات بناء .. ، ولا تسمى حركةَ التقاءِ الساكنين ؛ وإنما هى حركة بناء بُنيت عليها الكلمةُ غيرُ عارضة ، وإنما بُنيت أيْنَ وكيْفَ على حركة من أول الأمر ؛ لئلا يلتقى ساكنان ؛ فهذه حركة لازمة غير عارضة ، ولهذا لم تعد الواوُ فى قولك : قُلِ الحقَّ ؛ لأن حركة اللام عارضة ، وردت فى قولك : قولَنَّ ذلك ؛ لأن حركة اللام ليست عارضة ، بل إنها حركة بناء . وأما قبلُ وبعدُ فلا يقول أحد إنه حُرِّك لالتقاء الساكنين ؛ بدليل قولهم : ابدأ بهذا أولُ ، بل هى حركة بنيت الكلمة عليها بكونها لها أصل فى التمكن ، ولهذا مثَّله النحويون بقولهم : ابدأ بهذا

---

(١) وقرأ ابن كثير والكسائى ونافع وابن عامر : ﴿ قالتُ اخْرُجْ ﴾ يوسف ٣١ ــ بضم التاء . انظر : السبعة ٣٤٨ والإتحاف ١٤٦/٢

(٢) من أسرار اللغة ٢٥٢-٢٥٣

أولُ ، وبقولهم : يا حكمُ فى النداء ؛ لئلا يقع فى النفس لو مثَّلوه بقبلُ وبعدُ ويا زيدُ أنه حركة التقاء الساكنين »[١] .

وقد قال النحاة إن الأصل فى البناء أن يكون على السكون ، ولا يعدل عن السكون إلى الحركة إلا لأسباب ؛ ومن أبرز هذه الأسباب التخلص من التقاء الساكنين ، وهذا ما ينطبق على أغلب الكلمات التى أوردها ابن برى .

وعلى العموم ، فقد اعتاد العربى على ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين ، وأصبحت عنده من سجية النفس ؛ حتى إنها تؤثر عليه عند تعلم اللغات الأجنبية ؛ يقول الدكتور تمام حسان : « ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين فى السياق ، تصبح جزءاً من سليقة العربى ، وعادة من عاداته النطقية ، فإذا تعلم لغة أجنبية لا تمنع التقاء الساكنين ، فإن هذا العربى سرعان ما يخضع للعادات النطقية العربية فيسعى إلى التخلص من التقاء الساكنين كلما صادفه ، فإذا صادف كلمة مثل display فى اللغة الإنجليزية ، فإما ألا يكون عارفاً بتركيب الكلمة من جزئين هما dis و play وفى هذه الحالة يكسر السين ، وإما أن يكون عالماً بذلك فيكسر الباء ، ويكون النطق إما فى صورة disiplay وإما فى صورة dispilay على الترتيب »[٢] .

وبعد فإن وسائل العربية للتخلص من التقاء الساكنين متعددة ومتنوعة ، سواء أكان الساكنان من كلمة واحدة أم من كلمتين ؛ وذلك كتحريك الأول منهما ، أو حذفه ـ إذا أمكن حذفه ، أو تحريك الثانى منهما ، كما يندرج تحت ظاهرة التخلص بعض الظواهر اللغوية الأخرى ، نحو ظاهرة الهمز ، وظاهرة الوقف بالنقل والتسكين ، وذلك مما يحتاج إلى التفصيل .

---

(١) نظم الفرائد وحصر الشرائد ١٤٦ وانظر : ١٤٧ والمسائل المنثورة ١١١-١١٢ والخصائص ١/١٤٨-١٤٩ واللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٦

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٧

(٣٠)

تحريك أول الساكنين

الأصل تحريك الأول بالكسر :

الأصل فى كل ساكنين التقيا أن يُحرك الأول منهما بالكسر ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلة ؛ فإذا تحرك الأول بغير الكسر ، أو حُذف ، أو تحرك الثانى مطلقا ، كان هذا العدول لعارض ما اقتضى وجوبه أو اختياره أو جوازه ؛ يقول ابن الحاجب : « والكسر الأصل ، فإن خولف فلعارض ؛ كوجوب الضم فى ميم الجمع ومُذْ ، وكاختيار الفتح فى (آلم الله) ، وكجواز الضم إذا كان بعد الثانى منهما ضمة أصلية فى كلمته نحو (وقالتُ اخْرُج) و (قالتُ اغْزِى) ، بخلاف (إنِ امْرُؤ) و (قالتِ ارْمُوا) و (إن الحكم) ، واختياره فى نحو (اخشَوُا القوم) عكس (لوِ استطعنا) ... و [وجوب] الفتح فى نون (مِنْ) مع اللام نحو (مِنَ الرجل) والكسر ضعيف ، عكس (مِنِ ابْنك) ، و(عَنْ) على الأصل ، و (عَنُ الرجل) بالضم ضعيف »[1] .

ويقول الجاربردى فى شرحه : «جواز الضم إذا كان بعد الساكنين ضمة أصلية فى كلمة الساكن الثانى فيجوز فى (قالتُ اخْرُج) الكسر على الأصل ، والضم على الإتباع ، وكذا (قالتُ اغْزِى) إذ الأصل : اغْزُوِى بالضم ، بخلاف (إنِ امْرُؤ) فإن ضم الراء ليس بأصلى ؛ لأنك تقول : هذا امْرُؤ ، ورأيت امْرَأً ، ومررت بامْرِئٍ ؛ فعينه تابع لامه ، وبخلاف (قالتِ ارْمُوا) إذ الضم عارض ، والأصل : ارْمِيُوا ، وبخلاف (إنِ الحُكْم) فإن ضم الحاء وإن كان أصليا ، لكن ليس فى كلمة الساكن الثانى ؛ فإن لام التعريف كلمة ، وحُكْم كلمة أخرى ، وسره أنه إذا كان فى كلمة أخرى لا يكون لازماً للساكنين ولا يعتد به »[2] .

ويسوق سيبويه بعض الأمثلة التى يتوالى فيها ساكنان صحيحان ، فيكون الأصل فى التخلص تحريك الأول بالكسر ، وقد يعدل عنه إلى الضم على سبيل الجواز إذا كان بعد الساكن الثانى ضمة لازمة فى كلمته ؛ فيقول : « جملة هذا الباب فى التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً ، وذلك قولك : اضربِ ابْنك ، وأكْرِمِ الرجل ، واذْهَبِ اذْهَبْ ، و ﴿ قل هو الله أَحَدٌ . اللهُ ﴾[3] لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن ، فصار بمنزلة باء اضربْ ونحو ذلك .

---

(١) مجموعة الصرف ، الشافية ٨ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ وللجاربردى ١٥٩-١٦٢

(٢) شرح الشافية ١٦٠-١٦١

(٣) الإخلاص ١ ، ٢

ومن ذلك : إنِ الله عافانى فعلتُ ، وعنِ الرجل ، وقطِ الرجل ، ولوِ استطعنا ..... وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ قُلُ انْظُروا ماذا فى السموات والأرض ﴾[١] فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف فى الابتداء . وكرهوا الكسر ههنا كما كرهوه فى الألف ، فخالفت سائر السواكن كما خالف الألف سائر الألفات ، يعنى ألفات الوصل .

وقد كسرقوم فقالوا : (قُلِ انْظُروا) وأجروه على الباب الأول ، ولم يجعلوها كالألف ، ولكنهم جعلوها كآخر جَيْرِ .

وأما الذين يضمون فإنهم يضمون فى كل ساكن يكسر فى غير الألف المضمومة . فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿ وقالتُ اخْرُجْ عليهن ﴾[٢] ﴿ وعذابِ . اركُضْ برجلك ﴾[٣] . ومنه : ﴿ أوُ انقُصْ منه قليلا ﴾[٤] . وهذا كله عربى قد قرىء به .

ومن قال : قُلِ انْظُرُوا ، كسر جميع هذا »[٥] .

وقد تنوعت اختيارات قراء القرآن الكريم فى حركة التخلص إذا كان بعد الساكن الثانى ضمة لازمة فى كلمته ؛ فمنهم من يؤثر الكسر على أصل التخلص ، ومنهم من يؤثر الضم ؛ إتباعاً لضم ما بعد الساكن الثانى ، وكراهية الخروج من كسر إلى ضم وليس بينهما إلا الساكن ، وهو حاجز غير حصين[٦] .

وينقل الرضى رأياً للمبرد ويتبعه ببعض الصور النادرة للتخلص ؛ فيقول : « وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسرة ؛ لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو (عذابِ . اركُض) ، وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعاً لضمة ما قبله ، نحو قُلُ اضْرِبْ ، وقرىء فى الشواذ (قُمُ الليل) وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة ، نحو : اصْنَعَ الخير »[٧] .

---

(١) يونس ١٠١ وقرأ حمزة وعاصم ويعقوب بكسر لام قل ، وقرأ سائر القراء بضمها . انظر : البحر ١٩٤/٥ والإتحاف ٢٥٤

(٢) يوسف ٣١ (٣) سورة ص ٤١-٤٢

(٤) المزمل ٣ (٥) الكتاب ١٥٢/٤-١٥٣ وانظر : التكملة ١٠ والأصول ٣٦٩/٢-٣٧٠

(٦) انظر : الإتحاف ٤٢٨/١-٤٢٩ ، ٥١٥ ، ٥٤٦ ، ٦/٢ ، ٢٤ ، ٧٢ ، ٨٩-٩٠ ، ١٤٠ ، ١٦٨ ، ٢٠٦ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٠٠/١ ، ٢٣٦/٢ ، ٣٩٥ والبحر ٨٠/٤ وحجة القراءات ١٢٢-١٢٣

(٧) شرح الشافية ٢٤٢/٢ وانظر : شرح المفصل ١٢٨/٩

ويضيف ابن يعيش : « وأما قوله تعالى : ﴿ مُرِيبِ . الذى جعل﴾[١] فقراءة الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين ، وقد قرىء : (مُرِيبِنَ الذى) بفتح النون ، كأنه كره توالى كسرتين ، ففتح على حد منَ المؤمنين ، ومنَ الرسول »[٢] .

وأرى أن الذين يتخلصون بضم الساكن الأول إتباعاً لحركة ما بعد الساكن الثانى ، هم البدو الذين يميلون إلى التوافق الحركى بين الصوائت فى الكلمة أو الكلمتين ؛ مما يساعدهم على السرعة فى النطق ، ومثلهم الذين استعانوا بالفتحة للتخلص ، فقد دفعهم إليها أنها أخف الحركات . أما أهل الحضر فهم يتمهلون فى النطق ويعطون كل صوت حقه .

تحريك الأول بالضم :

ويقول سيبويه عن اختيار الضم فى واو الجماعة فرقاً بينها وبين الواو التى من أصل الكلمة نحو أَوْ ولَوْ : « الواو التى هى علامة الإضمار ، إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، وذلك قوله عز وجل : ﴿ ولا تَنْسَوُا الْفضل بينكم ﴾[٣] ورَمَوُا ابْنَك ، واخْشَوُا الله . فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليُفْصلَ بينها وبين الواو التى من نفس الحرف ، نحو واو (لو) و (أو) .

وقد قال قوم : (ولا تَنْسَوِا الْفضل بينكم) جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن ، وهى قليلة ، وقد قال قوم : ﴿ لوُ استطعنا ﴾[٤] شبهوها بواو اخشَوُا الرجل ونحوها ، حيث كانت ساكنة مفتوحاً ما قبلها . وهى فى القلة بمنزلة : (ولا تَنْسَوِا الْفضل بينكم) .

وأما الياء التى هى علامة الإضمار وقبلها حرف مفتوح ، فهى مكسورة فى ألف الوصل ، وذلك: اخْشَيِ الرجل ، للمرأة ؛ لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو جعلوا حركة الياء من الياء ، فصارت تُجْرَى ههنا كما تُجْرَى الواو ثَمَّ . وإن أجريتها مجرى (ولا تَنْسَوِا الْفضل بينكم) كسرت ، فهى على كل حال مكسورة »[٥] .

---

(١) سورة ق ٢٥-٢٦ (٢) شرح المفصل ١٢٨/٩ وانظر : التكملة ١١

(٣) البقرة ٢٣٧ وقرأ الجمهور بضم الواو ، وقرأ يحيى بن يعمر بالكسر . انظر : البحر ٢٣٨/٢ وتفسير القرطبى ٢٠٨/٣

(٤) التوبة ٤٢ وقرأ الجمهور بكسر الواو ، وقرأ الأعمش وزيد بن على بضمها ، وقرأ الحسن بفتحها . انظر : البحر ٤٦/٥ والمحتسب ٢٩٢/١

(٥) الكتاب ١٥٥/٤-١٥٦ وانظر : التكملة ١٢-١٣ وشرح المفصل ١٢٤/٩-١٢٥ وشرح الشافية للرضى ٢٤٢/٢-٢٤٣ وللجاربردى ١٦١ والأصول ٣٧٠/٢

ويلاحظ أن التخلص فى واو الضمير بالضمة أفشى من التخلص بالكسرة ؛ لما تحدثه الضمة مع الواو من انسجام وتوافق ؛ لأن الضم من طبيعة الواو . كما ورد فى بعض القراءات الشواذ التخلص فى واو الضمير بالفتحة إيثاراً للتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات[1] .

ويرى سيبويه أن الأصل فى ميم الجمع أن تكون متحركة موصولة بواو أو ياء نحو عليكمو وأنتمو ذاهبون ، ولديهمى مال ، ولكن لكثرة الاستعمال ولكراهة توالى الضمات أو الكسرات ؛ حذفوا وأسكنوا فقالوا : عليكمْ مال وأنتمْ ذاهبون ، ولديهمْ مال ، فإذا وقعت هذه الميم أولى ساكنين ، واحتيج إلى تحريكها ، حُركت بحركتها الأصلية التى كانت لها ؛ وكذلك (مُذْ) فإن أصلها (مُنْذُ) وحذفت النون وسكنت الذال للتخفيف ، فلو ولى الذالَ ساكنٌ واحتيج إلى تحريكها ، حركت بحركتها الأصلية التى كانت لها وهى الضمة ؛ يقول سيبويه : « واعلم أن من أسكن هذه الميمات فى الوصل لا يكسرها إذا كانت بعدها ألف وصل ، ولكن يضمها ؛ لأنها فى الأصل متحركة بعدها واو ، كما أنها فى الاثنين متحركة بعدها ألف نحو غلامكما . وإنما حذفوا وأسكنوا استخفافاً ، لا على أن هذا مجراه فى الكلام وحدُّه وإن كان ذلك أصلَه ، كما تقول : رادٌّ وأصله : رادِدٌ ، ولو كان كذلك لم يقل من لا يُحصى من العرب : كنتمو فاعلين ، فيثبتون الواو . فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالحركة التى فى أصل الكلام ، وكانت أولى من غيرها حيث اضطُرِرْتَ إلى التحريك كما قلت فى مُذُ اليوم فضممت ولم تكسر ؛ لأن أصلها أن تكون النونُ معها وتُضَمَّ . هكذا جرت فى الكلام .

وحذف قوم استخفافاً ، فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالأصل ، وذلك نحو : كنتمُ اليوم ، وفعلتمُ الخير ، وعليهمُ المال . ومن قال عليهِمِ ، فالأصل عنده فى الوصل : عليهِمى ، جاء بالكسرة كما جاء ههنا بالضمة .. »[2] .

وإذا كان ابن الحاجب قد صرح بوجوب الضم فى ميم الجمع وذال مذ للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فقد تعقبه الرضى بأن الأمر ليس على الإطلاق ، فأحياناً يكون الأشهر فى الميم الكسر ، كما يجوز فى الذال الكسر أيضاً ؛ يقول : « وذلك أن ميم الجمع إذا كانت بعد هاءٍ مكسورة ، فالأشهر فى

---

(١) انظر : البحر ١/٧١ والمحتسب ١/٥٤-٥٥ وتفسير القرطبى ١/٢١٠ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ١/٢٢٩-٢٣٠ وإملاء ما من به الرحمن ١/٢٠

(٢) الكتاب ٤/١٩٣-١٩٤ وانظر : ٤/١٩١-١٩٣ والمسائل المنثورة ١١٧-١١٨ والمسائل العضديات ١٦٥-١٦٦ وسر الصناعة ٥٥٧

الميم الكسر ، كقراءة أبى عمرو : ﴿ عليهِمِ الذِّلَّةُ ﴾[١] و ﴿ بهِمِ الأسبابُ ﴾[٢] وذلك لإتباع الهاء وإجراء الميم مجرى سائر ما حرك للساكنين ، وباقى القراء على خلاف المشهور ، نحو ﴿ بهِمُ الأسبابُ ﴾ و ﴿ عليهِمُ القتال ﴾[٣] بضم الميم ، تحريكاً لها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها ؛ أى الضم ..

وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما فى قوله تعالى : ﴿ هُمُ المؤمنون ﴾[٤] وفى قراءة حمزة ﴿ عليهُمُ القتال ﴾ ، أو على غيرها نحو ﴿ أنتُمُ الفقراء ﴾[٥] و ﴿ لكُمُ الملك اليوم ﴾[٦] و ﴿ يأتِ بكُمُ الله ﴾[٧] فالمشهور ضم الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية وإتباعاً لما قبلها ، وجاء فى بعض اللغات كسرها للساكنين كما فى سائر أخواتها من ساكن قبل آخر .

ولا يجب ضم ذال مذ .. ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر ؛ إما لأن أصلها الضم ـ على ما قيل من كونها فى الأصل منذ ، وإما لإتباع الذال للميم ، وإما لكونه كالغايات »[٨] .

وقد تعددت اختيارات قراء القرآن الكريم فى حركة ميم الجمع إذا وليها ساكن ؛ يقول البنا الدمياطى : « واختلف فى ضم ميم الجمع وكسرها ، وضم ما قبلها وكسره ، إذا كان بعد الميم ساكن وقبلها هاء مكسورة ما قبلها كسرة أو ياء ساكنة ؛ نحو ﴿ عليهم القتال ﴾ و ﴿ يريهم الله ﴾[٩] و﴿ بهم الأسباب ﴾ و ﴿ فى قلوبهم العجل ﴾[١٠] .

فنافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ، وكذا أبو جعفر : بضم الميم وكسر الهاء فى ذلك كله ؛ ووجهه مناسبة الهاء بالياء ، وتحريك الميم بالحركة الأصلية ، وهى لغة بنى أسد وأهل الحرمين . وافقهم ابن محيصن .

وقرأ أبو عمرو بكسر الهاء لمجاورة الكسرة أو الياء الساكنة ، وكسر الميم أيضاً على أصل التقاء الساكنين . وافقه اليزيدى والحسن .

وقرأ حمزة والكسائى ، وكذا خلف : بضمهما لأن الميم حركت للساكن بحركة الأصل ، وضم الهاء إتباعاً لها . وافقهم الأعمش .

---

(١) البقرة ٦١ وآل عمران ١١٢ وانظر : الإتحاف ١/٣٦٥-٣٦٨

(٢) البقرة ١٦٦ (٣) البقرة ٢٤٦ والنساء ٧٧

(٤) الأنفال ٤ ، ٧٤ (٥) فاطر ١٥ ومحمد ٣٨

(٦) غافر ٢٩ (٧) البقرة ١٤٨ ، وزيدت (لم) خطأ .

(٨) شرح الشافية ٢/٢٤٠-٢٤٢ وانظر : شرح الكافية ٢/٨ ، ١٢ والجنى الدانى ٣٠٤-٣٠٥ وشرح عيون الإعراب ١٩٥-١٩٦

(٩) البقرة ١٦٧ (١٠) البقرة ٩٣

وقرأ يعقوب بإتباع الميم الهاء على أصله ، فضمها حيث ضم الهاء فى نحو ﴿ يريهم الله ﴾ لوجود ضم الهاء ، وكسرها فى نحو ﴿ قلوبهم العجل ﴾ لوجود الكسرة .

وأما الوقف فكلهم على إسكان الميم .

واتفقوا على ضم الميم المسبوقة بضم سواء كان فى هاء أو كاف أو تاء ، نحو ﴿ يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾[١] و ﴿ عليكم القتال ﴾[٢] و ﴿ أنتم الأعلون ﴾[٣] وإذا وقفوا سكنوا الميم »[٤] .

تحريك الأول بالفتح :

ويقول سيبويه عن أحوال التخلص بالفتح : « والفتح فى حرفين ؛ أحدهما : قوله عز وجل : ﴿ آلمَ . الله ﴾[٥] لمَّا كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا ، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء .

ونظير ذلك قولهم : مِنَ الله ، ومِنَ الرسول ، ومِنَ المؤمنين ؛ لمَّا كثرت فى كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتح أخف عليهم فتحوا ، وشبهوها بأيْنَ وكيْفَ .

وزعموا أن ناساً من العرب يقولون : مِنِ الله ، فيكسرونه ويجرونه على القياس .

فأما (آلم) فلا يكْسَر ؛ لأنهم لم يجعلوه فى ألف الوصل بمنزلة غيره ، ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين . ونحو ذلك لم يَلْدَهُ ، واعْلَمَنْ ذلك ؛ لأن للهجاء حالاً قد تبين .

وقد اختلفت العرب فى مِنْ إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام ، فكسره قوم على القياس ، وهى أكثر فى كلامهم ، وهى الجيدة ، ولم يكسروا فى ألف اللام ؛ لأنها مع ألف اللام أكثر ؛ لأن الألف واللام كثيرة فى الكلام فى كل اسم ، ففتحوا استخفافاً ، فصار مِنِ الله بمنزلة الشاذ . وذلك قولك :

---

(١) البقرة ١٥٩ (٢) البقرة ٢١٦ ، ٢٤٦

(٣) آل عمران ١٣٩ ومحمد ٣٥

(٤) إتحاف فضلاء البشر ١/٣٦٧-٣٦٨ وانظر : السبعة ١٠٨-١١١ والإقناع ٥٩٥-٥٩٦ والتذكرة ١٣٥-١٤٤ ومعانى القراءات ١/١١٢-١١٥ وحجة الفارسى ١/٤٢-١٠١ وحجة أبى زرعة ٨٠-٨٢ وإملاء ما من به الرحمن ١/٩-١٠ والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/٣٩-٤٠

(٥) آل عمران ١-٢

مِن ابْنك ، ومنِ امْرِىءٍ . وقد فتح قوم فصحاء فقالوا : مِنَ ابنك ، فأجروها مُجْرَى مِنَ المسلمين »[١] .

ويقول الرضى فى تعليل فتح نون مِنْ لالتقاء الساكنين : « اعلم أن نون مِنْ إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ؛ وذلك لكثرة مجىء لام التعريف بعد من ، فاستثقل توالى الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة ، وإلا جاز هَلَ الرجل ؛ قال الكسائى : وإنما فتحوا فى نحو من الرجل ؛ لأن أصل مِنْ : مِنَا ، ولم يأتِ فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كَمْ : كَمَا ، وأما إذا ولى نون مِنْ ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو مِنِ ابنك ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال »[٢] .

ويبدو أن بعض القبائل كان يجعل نون مِنْ من باب واحد ، فمنهم من يفتحها مطلقاً إذا لقيت ساكناً ؛ لخفة الفتحة ولكراهة توالى كسرتين ، ومنهم من يكسرها مطلقاً على أصل التخلص أو على الإتباع لكسرة الميم ، يحكى ذلك ابن منظور ، ثم يورد حجة الكسائى ــ التى غابت عن الرضى ؛ فيقول : « قال اللحيانى : إذا لقيت النون ألفَ الوصل فمنهم من يخفض النون ، فيقول : مِنِ القوم ومِنِ ابنك ، وحُكى عن طيىء وكلب : اطلبوا مِنِ الرحمن ، وبعضهم يفتح النون عند اللام وألف الوصل فيقول : منَ القوم ومنَ ابنك ، قال : وأُراهم إنما ذهبوا فى فتحها إلى الأصل لأن أصلها إنما هو : مِنَا ، فلما جُعلت أداة حُذفت الألف وبقيت النون مفتوحة ، قال : وهى فى قُضاعة ؛ وأنشد الكسائى عن بعض قضاعة :

بَذَلْنَا مَارِنَ الخَطِّىِّ فِيهِمْ ... وكلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَرِ حُسَامِ
مِنَا أنْ ذَرَّ قَرْنُ الشمس حتى ... أغاثَ شريدَهم فَنَنُ الظَلامِ[٣]

قال ابن جنى : قال الكسائى : أراد مِنْ ، وأصلها عندهم مِنَا ، واحتاج إليها فأظهرها على الصحة هنا »[٤] .

أما نون عَنْ فهى على أصل التخلص ؛ أى إذا وليها ساكن مطلقاً تحركت بالكسر ، لأنه لم يتوال فيها كسرتان كما فى مِنْ ، ولم تكثر كثرة مِنْ ، وحكى الأخفش : عَنُ الرجل بالضم ، فقال النحاة إنها

---

(١) الكتاب ١٥٣/٤-١٥٥ وانظر : التكملة ١٠-١١ وشرح المفصل ١٣١/٩ والمحتسب ٢٨٣/١ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ١٤٦/١-١٤٧ والأصول ٣٧٠/٢-٣٧١

(٢) شرح الشافية ٢٤٦/٢

(٣) الثانى فى تهذيب اللغة ٢١٧/٣ واللسان (عنن) ٣١٤٤/٤ بلا نسبة ، وفيهما : مَلَثُ الظلام .

(٤) اللسان (منن) ٤٢٨٢/٦ وانظر : الهمع ٣٤/٢ والدرر اللوامع ٣٤/٢-٣٥

ضعيفة وخبيثة[١] ، ويضيف الجاربردى : « ولا يجوز عَنَ الرجل بالفتح للإتباع ؛ لأن الإتباع ليس بأصل ، وإنما يؤخذ ما ورد عنهم ولا يقاس عليه »[٢] .

أما فى قوله تعالى : ﴿ آلم . الله ﴾ فقد قرىء فى المتواتر : (ألفْ لام مِّيمَ الله) بتحريك الميم الأخيرة بالفتحة ، وإسقاط همزة الوصل من لفظ الجلالة وصلاً ، وهى الرواية المشهورة عن عاصم ، ولكن رُوى عنه أيضاً إسكان الميم وقطع الهمزة من لفظ الجلالة[٣] .

وذهب الكوفيون إلى أن فتحة الميم هى حركة همزة الوصل ، وقد نقلت إلى الساكن قبلها ، وتابعهم الزمخشرى فى الكشاف ووافقه الرضى[٤] .

ولكن أكثر النحاة على أن فتحة الميم هى حركة التخلص ، وقد قيل : « سقطت الهمزة فى الدرج ، والتقى ساكنان ـ وهما الميم واللام ، فحركوا الأول ، ولم يكسروها بل فتحوها محافظة على بقاء التفخيم فى اسم الله تعالى ؛ ولأنهم لو كسروا الميم لاجتمع كسرتان وياء »[٥] .

وقد ذهب إلى ذلك البصريون بعامة وسيبويه والفارسى والزمخشرى فى المفصل وابن يعيش وابن الحاجب والعكبرى[٦] .

ونُقل عن عمرو بن عُبَيْد وأبى حيوة وغيرهما ، تحريك الميم الثانية بالكسرة ، وكان الأخفش يجيز ذلك على قياس التقاء الساكنين ، وقد رَدَّ ذلك القراء والنحاة جميعاً ؛ لأن كسر الميم يؤدى إلى ترقيق اللام من لفظ الجلالة ، كما استثقلوا الكسرة بعد الياء والكسرة[٧] .

وأرى أن هذه القراءة ـ إذا صح نقلها ـ فينبغى على النحاة ألا يردوها ؛ لأن ترقيق اللام من لفظ

---

(١) انظر : شرح الشافية للرضى ٢/٢٤٦-٢٤٧ وللجاربردى ١٦٢ وشرح المفصل ٩/١٣١ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٦٤-٣٦٥

(٢) شرح الشافية ١٦٢

(٣) انظر : الإتحاف ١/٤٦٧-٤٦٨ والسبعة ٢٠٠ والحجة للفارسى ٢/٣٣٩-٣٤٠ والتذكرة ٣٤٩ والمبسوط ١/١٦٠ ومعانى القراءات ١/٢٤١-٢٤٢ وتفسير القرطبى ١/٤ ومختصر شواذ القرآن ١٩

(٤) انظر : الإنصاف ٧٤١-٧٤٥ والكشاف ١/٣٣٥ وشرح الشافية ٢/٢٣٥-٢٣٦

(٥) شرح الشافية للجاربردى ١٥٢

(٦) انظر : الإنصاف ٧٤١-٧٤٥ والكتاب ٤/١٥٤ والحجة للفارسى ٢/٣٤٠ وشرح المفصل ٩/١٢٣-١٢٤ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٥٥-٣٥٩ وإملاء ما من به الرحمن ١/١٢٢

(٧) انظر : الارتشاف ١/٣٤٣ والكتاب ٤/١٥٤ وشرح الشافية للجاربردى وحاشيته ١٥١-١٥٢ ، ١٦٠ وللرضى ٢/٢٣٦-٢٣٧ وشرح المفصل ٩/١٢٤ وإملاء ما من به الرحمن ١/١٢٢ ومعانى القراءات ١/٢٤٢ وتفسير القرطبى ١/٤

الجلالة ليس ممنوعاً ، فاللام تفخم بعد الفتح أوالضم ، وترقق بعد الكسر نحو (بسمِ اللـه) ، والتخلص بالكسر هو أصل الباب ـ وإن كان التخلص بالفتح هنا أخف لما فيه من مخالفة بين الحركات .

(٣٩)

حذف أول الساكنين

حذف حروف المد :

إذا التقى ساكنان والأول منهما حرف مد ؛ أى ألف ــ ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، أو واو ساكنة مضموم ما قبلها ، أو ياء ساكنة مكسور ما قبلها ، والثانى منهما حرف صحيح ، كان التخلص من التقائهما بحذف الأول ــ شريطة أمن اللبس ؛ لأن اللبس فى اللغة محذور ، وإلا تحرك الثانى الصحيح ، ولا يحذف الثانى إلا شذوذاً فى ضرورة الشعر ؛ حيث ورد : كَافَة بدلاً من كافَّة ؛ كما ورد : الرَّوَابَ بدلاً من الرَّوَابِّ ؛ فقد جاء فى اللسان عند الكلام عن كافة : « الجوهرى : وأما قول ابن رواحة الأنصارى :

فَسِرْنا إليهم كَافَةً فى رحالِهم جميعاً علينا البَيْضُ لا نَتَخَشَّعُ

فإنما خَفَّفَهُ ضرورة ؛ لأنه لا يصِحّ الجمع بين ساكنين فى حشو البيت ؛ وكذلك قول الآخر :

جزى اللهُ الرَّوَابَ جزاء سَوْءٍ وأَلْبَسَهُنَّ من برصٍ قميصا

وهو جمع رَابَّةٍ »[1] .

ويفصل ابن يعيش حالات حذف حرف المد إذا كان أولَ ساكنين ، سواء كان الساكنان من كلمة أو من كلمتين ، والحذف للتخفيف بشرط أمن اللبس ؛ فيقول : « أما حذف الألف فقولك : لم يَخَفْ ولم يَهَبْ ، والأصل : يخاف ويهاب ، لما دخل الجازم أسكن اللام التى هى الفاء والباء ، فاجتمعت مع الألف قبلها ، فحذفت لالتقاء الساكنين ؛ إذ لا سبيل إلى تحريكها ؛ لأن تحريكها يؤدى إلى ردها إلى أصلها الذى هو الواو والياء ، وردها إلى أصلها يؤدى إلى ثقل استعمالها .

ومن ذلك قولك : هذه حبلى الرجل ، ومعزى القوم ؛ تحذف الألف لسكونها وسكون لام التعريف ، كان ذلك أولى من أن يقلبوها فيصيروا إلى ما هو أثقل منها ، وهو إما الواو أو الياء ، فحذفوا حين أمنوا الإلباس .

ومن ذلك قولهم : رَمَتْ ؛ سقطت الألف لسكونها وسكون تاء التأنيث بعدها ، كما حذفوها فى : حبلى الرجل ، وقالوا : رَمَيَا وغَزَوَا ؛ فقلبوا ولم يحذفوا لئلا يلتبس الاثنان بالواحد ، فكان احتمال ثقل ردهما إلى الأصل أسهل من اللبس .

---

(١) اللسان (كفف) ٣٩٠٥/٥ والرَّابَّة : زوجة الأب التى تربى ابنه من غيرها ، والجمع : الرَّوَابُّ . وانظر : ضرائر الشعر ١٣٥-١٣٦ والصحاح (كفف) ١٤٢٢ وديوان ابن رواحة ٩٦

وكذلك قالوا : حُبْلَيَانِ وذِفْرَيَانِ ؛ فقلبوا لالتقاء الساكنين ؛ إذ لو حذفوا فقالوا : حُبْلاَنِ وذِفْرَانِ ، لالتبس بما ليس للتأنيث ..

وأما حذف الياء فنحو قولك : لم يَبِعْ ولم يَصِرْ ، والأصل : يبيع ويصير ؛ فحذفوا الياء لسكون اللام للجزم ، وكذلك تحذفها فى الوقف نحو قولك : بِعْ وصِرْ .

وقالوا فى المنفصل : هو يرمى الرجل ، ويقضى الدين ، بحذف الياء أيضاً لسكونها وسكون لام المعرفة بعدها ، ولم يحركوها إذ تحريكها لا يخلو إما أن يكون بالكسر أو بالضم أو بالفتح ؛ فلا يجوز فيها الكسر ، وهو أصل حركة التقاء الساكنين ؛ لأن الكسرة تستثقل على الياء المكسور ما قبلها ، كما كرهوا ذلك فى مررت بقاضيك ، وكذلك الضم لا يسوغ فيها ؛ لأنها قد صارت بمنزلة هذا قاضيك ، ولا يجوز الفتح ؛ لأنه يلتبس بالنصب ، فلما امتنعت الحركة فيها وجب الحذف .

فأما حذف الواو المضموم ما قبلها فنحو : لم يَقُمْ ولم يَقُلْ ، والأصل : يقوم ويقول ، فلما سكنت أواخرهما للجزم التقى فى آخرهما ساكنان ؛ الميم والواو قبلها فى يقوم ، واللام والواو فى يقول ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ـ على ما ذكر فى الياء .

وتقول فى المنفصل : يغزو الجيش ، ويدعو الله ، فحذفت الواو للساكنين ، ولم يحركوها ، استثقلوا الكسرة فيها ـ كما استثقلوها فى الياء المكسور ما قبلها ، وكذلك الضمة .. »[1] .

نخلص من هذا إلى أن حذف حروف المد أخف عليهم ؛ لاستثقال تحريكها ، وجاز هذا التخفيف مع أمن اللبس ، فإذا أدى إلى اللبس ، نحو التباس الاثنين بالواحد أو المؤنث بالمذكر ، امتنعوا عنه ، واحتملوا ثقل التحريك ، ولم يحتملوا التباس المعانى .

ويؤكد الرضى على شرط ألا يؤدى حذف حروف المد إلى اللبس ، وإلا تحرك الثانى ، ثم يقدم بعض صور الحذف ؛ فيقول : « .. المد لا يُحرك كما فى مسلمونَ ومسلمانِ ، فإن النون فى الأصل ساكن ، فلو حذفت الألف والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا فى يُسْلِمَانِ ويُسْلِمُونَ وتُسْلِمِينَ ـ لو حذفت المدات لالتبس الفعل بالمؤكد بالنون الخفيفة فى بدء النظر ، وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس حُذِف المد ، سواء كان الساكن الثانى من كلمة الأول كما فى خَفْ وقُلْ وبِعْ ، أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متصلاً ، نحو تَخْشَيْنَ وتَغْزُونَ وتَرْمِينَ ، كان أصلها : تخشى وتغزو وترمى ، فلما اتصلت الضمائر الساكنة سقطت اللامات للساكنين ، أو بكونه أول

---

[1] شرح المفصل ٩/١٢٢-١٢٣ وانظر : ١٠/٦٨ ، ٧٠ والكتاب ٤/١٥٦-١٥٧ والتكملة ٧ ، ١٢ وشرح الشافية الجاربردى ١٥٤-١٥٦ وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٢-٢٠١١ وتسهيل الفوائد ٢٥٩-٢٦٠

نونى التأكيد المدغم أحدهما فى الآخر ، نحو اغْزُنَّ وارْمِنَّ ؛ فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنة بهما .

أو كان الساكن الثانى أول كلمة منفصلة كما فى يخشى القوم ، ويغزو الجيش ، ويرمى الغرض ، وإنما حُذف الأول إذا كان مدة مع عدم اللبس .. »[1] .

ويُبَيِّنُ الجاربردى لماذا تَعَيَّنَ حذف حرف المد إذا وَلِيَهُ ساكن صحيح ؛ فتحريكه مستثقل ، وحذف الصحيح مخل بالكلمة ، وأيسر الأمور حذف المعتل ؛ فيقول : « أما فى خَفْ وقُلْ (وبِعْ) فلأن حذف حرف العلة أولى ؛ لقوة الصحيح ، ولأنه لا يمكن حذف اللام فى لم يخفْ ولم يقلْ ولم يبعْ ؛ لأنه لو حذف لصار : لم يخا ، ولم يقو ، ولم يبى ، ويسقط العين إذا لقيه ساكن ، فيبقى الكلمة المعربة على حرف واحد أصل ، وحُمل خف وقل وبع عليه .

وأما فى البواقى ؛ فلأنك إذا حذفت الساكن الأول ، دل عليه حركة ما قبله ؛ إذ الفتحة على الألف ، والضمة على الواو ، والكسرة على الياء ، وأما الساكن الثانى فليس كذلك ، فلو حذفته لا يدل عليه شىء ، فلذلك كان حذف الأول أولى . وهذه العلة تصلح للجميع »[2] .

العارض لا يعتد به :

وإذا التقى ساكنان والأول منهما حرف مد ، والثانى ساكن صحيح ، فحُذف المد ، ثم تحرك الساكن الصحيح بحركة عارضة ـ كحركة التقاء الساكنين ؛ لالتقائه مع ساكن آخر بعده ـ فإن الساكن الأول المحذوف لا يُرَدُّ ؛ لأنه لا اعتداد بالحركة العارضة ، وتُعقد القوانين على الأصول واللوازم ـــ لا على العوارض ؛ يقول سيبويه : « قولك : لم يَخَفِ الرجل ، ولم يبعِ الرجل ، ولم يقلِ القوم ، ورَمَتِ المرأة ، ورَمَتَا ؛ لأنهم إنما حركوا هذا الساكن لساكن وقع بعده ، وليست بحركة تلزم . ألا ترى أنك لو قلت : لم يخفْ زيد ، ولم يبعْ عمرو أسكنت . وكذلك لو قلت : رَمَتْ ، فلم تجىء بالألف لحذفته . فلما كانت هذه السواكن لا تُحرك حُذفت الألفُ حيث أُسكنت والياءُ والواو ، ولم يُرجعوا هذه الأحرف الثلاثة حيث تحركت لالتقاء الساكنين ؛ لأنك إذا لم تذكر بعدها ساكناً سكنت ...

وأما قولهم : لم يخافَا ، ولم يقولاَ ، ولم يبيعَا ، فإن هذه الحركات لوازمُ على كل حال ، وإنما حذفت النون للجزم كما حذفت الحركة للجزم من فعل الواحد ، ولم تدخل الألف ههنا على ساكن »[3] .

---

(١) شرح الشافية ٢/٢٢٥-٢٢٦ وانظر : ٣/١٨٥-١٨٦ وشرح الجاربردى ١٥٥ ، ٣١٢-٣١٣

(٢) شرح الشافية ١٥٥

(٣) الكتاب ٤/١٥٨ وانظر : شرح الشافية للرضى ٢/٢٢٨-٢٣٠ وللجاربردى ١٥٦ والأشباه والنظائر ١/٣١٢ وشرح العلوكى فى التصريف ٣٤٤-٣٤٥

وقد يعتد بعضهم بالحركة العارضة ، فيقولون فى رَمَتَا : رَمَاتَا ، فيردون الألف الساقطة لتحرك التاء ، ويجرون الحركة العارضة ـ حيث تحركت التاء لالتقائها مع ألف الاثنين ـ مجرى اللازمة كما فى قولاَ وبيعَا وخافَا ، وذلك قليل ردىء من قبيل الضرورة[١] . كما قال امرؤ القيس :

لها متنتانِ خَظَاتَا كما أكبَّ على ساعديه النَّمِر.[٢]

ذهب الكسائى إلى أنه أراد : خَظَتَا أى اكتنزتا ، فلما حرك التاء رَدَّ الألف ؛ لأنها إنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء ، وذهب الفراء إلى أنه أراد : خَظَاتَانِ أى مكتنزتانِ ، فحذف النون استخفافاً ، وقال بعض النحويين : مذهب الكسائى فى خظاتا أقيس من مذهب الفراء ؛ لأن حذف نون التثنية شىء غير معروف[٣] . والحق أنه معروف على سبيل الشذوذ أيضاً ؛ كما أنشد الكسائى :

يا حِبَّ قد أمسينا ولم تنامِ العينا[٤]

يريد : ولم تنمِ العينانِ ، فلما حرك الميم لاستقبالها اللام الساكنة رَدَّ الألف اعتداداً بحركة الميم العارضة كما حذف نون التثنية دون إضافة .

من آثار هذا التخلص فى أبنية العربية :

فسر بعض النحاة صيغة الفعل المعتل الأجوف المسند إلى ضمير الرفع ـ وما قبله لابد أن يكون ساكناً ، فيؤدى هذا إلى حذف عين الكلمة ؛ فيقول : « نحو قُلْتُ وبِعْتُ ، وأصله : قَوُلْتُ وبَيِعْتُ ، فنقلت حركةُ الواو إلى القاف ، فاجتمع ساكنان الواو واللام ، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقى ما يدل عليها وهى الضمة ؛ ونقلت حركةُ (الياء فى) بَيِعْتُ إلى الباء ، فالتقى ساكنان الياء والعين ، فحُذفت

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٣١٢/١

(٢) ديوانه ١٦٤ وشرح الشافية ٢٣٠/٢ وشرح شواهدها ١٥٦–١٦٠ والمذكر والمؤنث للفراء ٧٠ والمعانى الكبير ١٤٥ وسر الصناعة ٤٨٤ ومجالس العلماء للزجاجى ٥٠٩ والممتع ٥٢٦ والمقرب ١٨٦/٢ ، ١٩٢ وشرح المفصل ٢٨/٩ والمغنى ١٩٧ والأفعال للسرقسطى ٥٠٦/١ وضرائر الشعر ٤٩ ، ١٠٨ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٣٥ ، ١٨٢ والمخصص ٨٠/٢ والمقاييس ٢٩٥/٥ والتهذيب ٥١٩/٧ ، ٥٢١ واللسان (خظا) ١٢٠٦/٢ و(متن) ٤١٣٠/٦

(٣) انظر : اللسان (خظا) ١٢٠٦/٢

(٤) انظر : كتاب الشعر ١٢٥ ، ٢٠٢ وضرائر الشعر ٤٨ ، ١٠٨ وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٩ والخزانة ٤٥٧/٧–٤٥٩ والتهذيب ٥٢١/٧ واللسان (خظا) ١٢٠٦/٢ وصدره فيه : أمسينا أمسينا

الياء لالتقاء الساكنين ، وبقى ما يدل عليها وهى الكسرة »[١] .

وكذلك الأمر من هذه الأفعال نحو قُمْ وبِعْ وخَفْ ، كان الأصل فيها : قُومْ وبِيعْ وخَافْ ، فحذفت الواو والياء والألف لسكونها وسكون ما بعدها[٢] .

وقال ابن دريد فى المقصورة :

مَنْ لم تُفِدْهُ عِبَراً أيامه كان العمى أولى به من الهدى

فقال ابن خالويه فى شرحه موضحا لفكرة سقوط عين الأجوف لالتقاء الساكنين « سقطت الياء من (تفيده) لالتقاء الساكنين ـ لا للجزم ، والأصل : من لم تُفِيدْهُ ، فاستثقلوا الكسرة على الياء ، فنقلت إلى الفاء ، ثم سقطت الياء لسكونها وسكون الدال ، كما قال تعالى : ﴿ ومَنْ يُرِدْ فيه بإلحاد بظلم ﴾[٣] والأصل : يُرْيِد ، فنقلوا الكسرة من الياء إلى الراء ، ثم حذفت لسكونها وسكون الدال ، وذلك أن كل فعل إذا صحت لامه ، واعتلت عينه ، كان حذف عينه عند سكون لامه لالتقاء الساكنين ــ لا للجزم »[٤] .

وفى قوله تعالى : ﴿ ومَنْ يعملْ من الصالحات وهو مؤمن فلا يخافُ ظلماً ولا هضما ﴾[٥] : « قرأ ابن كثير : ﴿ فلا يَخَفْ ظلما ﴾ جزماً على النهى ، وعلامة الجزم سكون الفاء . وسقطت الألف لسكونها وسكون الفاء »[٦] .

والاسم المنقوص وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، سواء كانت الياء أصلية نحو القاضى والساعى والرامى والمهدى والمهتدى ، أم كانت زائدة نحو الثمانى والصحارِى ، أم منقلبة عن واو نحو الغازى والدانى والسامى والداعى والمرتضى والمقتدى والمتعالى ، وهذه الأسماء متمكنة تستحق أن يدخلها الحركات الثلاث والتنوين ، كسائر الأسماء المتمكنة ، إلا أنه تُستثقل الضمة والكسرة على الياء فى حالى الرفع والجر ، فتحذف الحركة وتبقى الياء الساكنة ، والتنوين بعدها ساكن ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ؛ فيقال : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، أما فى النصب فتثبت الياء لخفة الفتحة عليها ، فيقال : رأيت قاضياً .

---

(١) نظم الفرائد ٢٧٥-٢٧٦ وانظر : الكتاب ٣٣٩/٤ والخصائص ٣٤٥/٢-٣٤٦ والمنصف ٢٣٤/١-٢٤٣ والأصول فى النحو ٢٧٧/٣ والممتع ٤٣٩/٢-٤٤٢ ودقائق التصريف ٢٥٤-٢٥٦

(٢) انظر : شرح الملوكى فى التصريف ٣٤٧-٣٤٩

(٣) الحج ٢٥ (٤) شرح مقصورة ابن دريد ٣٧٤

(٥) طه ١١٢

(٦) حجة القراءات ٤٦٤ وانظر : السبعة ٤٢٤ والإقناع ٧٠١ والتذكرة ٥٣٨ ومعانى القراءات ١٥٩/٢

ويعلل المجاشعى لحذف الياء دون التنوين ؛ فيقول : « وكانت الياء أولى بالحذف ؛ لأن ما قبلها يدل عليها ، وليس قبل التنوين ما يدل عليه ؛ ولأن التنوين دخل لمعنى ، فلو حُذف لذهب المعنى الذى دخل من أجله ، فإن أدخلت الألف واللام سقط التنوين ورجعت الياء ؛ لأنها إنما حُذفت من أجله ، والإضافة فى هذا تجرى مجرى الألف واللام ؛ تقول : هذا القاضى ، وهذا قاضيك ، ومررت بالقاضىوبقاضيك ورأيت القاضِىَ وقاضيَكَ »[١] .

فالياء التى حُذفت لأجل التنوين ، حقها أن تُـرَدَّ إذا أُمِنَ التنوين بسبب دخول أل أو الإضافة أو النداء أو الوقف ؛ يقول أبو زرعة : « وقف ابن كثير على ﴿ هادى ﴾ و ﴿ واقى ﴾ و ﴿ والى ﴾[٢] بالياء . ووقف الباقون بغير ياء . وهو الوجه ؛ لأنك تقول : هذا قاضٍ وهادٍ وواقٍ ، فتحذف فى الوصل الياءَ لسكونها والتقائها مع النون ؛ لأنهم استثقلوا الكسرة على الياء ، فحذفوها ، فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثل : ﴿ ما أنت قاضٍ ﴾[٣] .

ووجه قول ابن كثير أن سيبويه قال : حدثنا أبو الخطاب أن بعض من يوثق به من العرب يقول : هذا داعى ؛ فيقفون بالياء . ووجه ذلك أنهم كانوا قد حذفوا الياء فى الوصل لالتقائها مع التنوين ، وقد أُمِنَ فى الوقف أن يلحق التنوين ، فإذا (أُمِنَ) التنوين الذى كانت الياء حذفت فى الوصل من أجل التقائها معه .. ، ردت الياء فصار : هذا قاضى وهادى وواقى ووالى ، ومن ثم قال الخليل فى نداء قاضٍ : يا قاضى بإثبات الياء ؛ لأن النداء موضع لا يلحق فيه التنوين ، فثبتت الياء فى النداء لما أُمن من لحاق التنوين فيه ، كما ثبتت مع الألف واللام لما أمن التنوين معها فى نحو : المعالى والداعى »[٤] .

ويقولون فى الإشارة إلى المفردة المؤنثة مع مخاطبة المذكر : تِلْكَ ؛ فقوله تعالى : ﴿ وما تِلْكَ بيمينك يا موسى ﴾[٥] إشارة إلى العصا ومخاطبة لموسى عليه السلام ، ويرى أبو على الفارسى أن الاسم هو (تى) للمؤنث ، كما كان للمذكر : ذا ، وأدخلوا اللام زيادة على الاسم كما زادوها فى المذكر ، فكان الأصل : تِيلْكَ ، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصار : تِلْكَ ، أما مع المذكر فقد قالوا : ذَٰلِكَ ، فأثبتوا الألف وكسروا اللام لئلا يلتقى ساكنان ، ولم يحذفوا الألف لأنها خفيفة والياء أثقل منها[٦] .

ويفسر الدكتور محمود فهمى حجازى ظاهرة حذف حرف المد إذا وليه ساكن صحيح تفسيراً

---

(١) شرح عيون الإعراب ٦٠ (٢) أواخر الآيات ٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ١١ من سورة الرعد

(٣) طه ٧٢

(٤) حجة القراءات ٣٧٥-٣٧٦ وانظر : إعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٢٦-٣٢٧ والكتاب ٤/٣٠٨-٣١٥ والمسائل المنثورة ٢٣٨-٢٣٩ والممتع ٥٥٣-٥٥٧ وشرح الملوكى فى التصريف ٣٤٧-٣٥١

(٥) طه ١٧

(٦) انظر : المسائل المنثورة ١٣١-١٣٢

مقطعياً ؛ حيث يقسم المقاطع فى العربية إلى مقطع قصير ، وهو المكون من صوت صامت + حركة قصيرة ؛ نحو الكاف والتاء أو الباء من قولهم : كَتَبَ ، ومقطع طويل وهو المكون من صامت + حركة قصيرة + صامت ؛ نحو قولهم : لَمْ وهَلْ وقَدْ ، أو المكون من صامت + حركة طويلة ؛ نحو قولهم : ما وفى وذو ، ومقطع مغرق فى الطول ، وهو المكون من صامت + حركة طويلة + صامت ، وكلمة ضَالِّينْ فى الوقف مكونة من مقطعين من هذا النوع(١) .

فيرى الدكتور حجازى أن المقاطع المغرقة فى الطول نادرة فى العربية الفصحى ، وهى تميل إلى هجرها ما أمكن والتخلص منها ، فى حين أنها موجودة فى العامية المعاصرة بكثرة ؛ فأفعال الأمر فى العامية نحو : بِيعْ وعِيشْ وقُومْ وقُولْ ، يقابلها فى الفصحى : بِعْ وعِشْ وقُمْ وقُلْ ، ويضيف الدكتور حجازى : « وإذا طبقنا نفس القانون وجدناه مفسراً لأبنية أخرى فى العربية ؛ فالفرق بين صيغة المفرد المذكر (كتب) والمفرد المؤنث (كتبت) ، هو التاء أضيفت للتأنيث فوق صيغة المذكر ، ولنطبق هذا على أفعال مثل : رمى وسعى ودعا . وهذه أفعال تنتهى بحركة طويلة ، هى هذه الفتحة الطويلة . وآخر مقطع فى كل منها مقطع طويل مكون من صامت وحركة طويلة . فلو أضفنا إلى هذه الصيغة تاء التأنيث وألحقناها بها ، لانتهى الفعل بمقطع مغرق فى الطول وهذا ما تجنبته الفصحى هنا بأن قصرت هذا المقطع فتحول من مقطع مغرق فى الطول إلى مقطع طويل ، وبذلك ظهرت الصيغة المعروفة : رَمَتْ ، سَعَتْ »(٢) .

وإذا كان المقطع المغرق فى الطول نادراً فى الكلام العربى ، فهو ممتنع فى الشعر إلا فى آخر البيت ؛ لأن العروضيين يقدرون الحركة الطويلة أى حرف المد ، بقدر الحرف الساكن ، وآخر البيت محل وقف ؛ ويُغتفر التقاء الساكنين فى الوقف مطلقاً . ولا يلتقى ساكنان فى حشو البيت إلا على شذوذ، فى إحدى صور المتقارب ؛ كقول الشاعر :

فقلنا القصاص وكان التقاصُّ (م)فرضاً وحتماً على المسلمينا(٣)

وعلق عليه المبرد بقوله : « ولو قال : وكان القصاص فرضاً وحتماً ، كان أجود وأحسن ، ولكن

---

(١) انظر : علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ٥٧ وانظر : المنهج الصوتى للبنية العربية ٣٨-٤٠ والمدخل إلى علم اللغة ١٠١-١٠٢ وما اصطلح على تسميته بالمقطع الطويل يُسمى عند آخرين بالمقطع المتوسط ، وما اصطلح على تسميته بالمقطع المغرق فى الطول يُسمى بالمقطع الطويل . انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٦٩

(٢) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ٥٨-٥٩

(٣) المزهر ١٠٧/٢ وخزانة الأدب ٤٩٠/٤ والكامل ٢٦/١ والكافى ١٨ والعمدة ٩٠/١ والصاهل والشاحج ١٦٢ واللسان (قصص) ٣٦٥٢/٥

قد أجازوا هذا فى هذه العروض ، ولا نظير له فى غيرها من الأعاريض »[١] .

ويبدو أن ما افترضه المبرد قد سُمِعَ بالفعل ؛ قال الخطيب التبريزى : « والرواية الجيدة : وكان القصاصُ ؛ حتى لا يجتمع فيه ساكنان »[٢] . وينقل ابن منظور عن ابن سيده : « قوله التقاصّ شاذ ؛ لأنه جمع بين الساكنين فى الشعر ، ولذلك رواه بعضهم : وكان القصاص ، ولا نظير له إلا بيتٌ واحد ، أنشده الأخفش :

ولولا خِدَاشٌ أخذْتُ دوا (م) بُّ سعدٍ ولم أُعْطِهِ ما عليها

قال أبو إسحاق : أحسب هذا البيت ، إن كان صحيحاً ، فهو :

ولولا خداشٌ أخذتُ دوا بِبَ سعد ....

لأن إظهار التضعيف جائز فى الشعر ، أو أخذت رواحل سعد »[٣] .

ونخلص من هذا إلى أن التقاء الساكنين فى حشو البيت ـ إن صحَّ ـ فلا يأتى إلا فى إحدى صور البحر المتقارب النادرة ، وقد ردَّها غير واحد من العلماء .

حذف النون الساكنة إذا وليها ساكن

وكما حذفوا حروف المد لالتقاء الساكنين ، كذلك حذفوا النون الساكنة ؛ لأنها أشبهت حروف المد ؛ ويورد السيوطى ستة عشر وجهاً لمشابهة النون لحروف المد واللين ، والذى يعنينا هنا سكونها ـ كما أنها سواكن ؛ وأن الغنة التى فيها تقوم مقام المد فى حروف المد ، وأنها تدغم فى الواو والياء ؛ نحو نون التنوين فى : زيدّ وعمرو ، وزيدٌ يضرب ، والإدغام أقوى دليل لإثبات المشابهة[٤] .

حذف نون التنوين :

والتنوين : نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً ، وقياسها إذا وليها ساكن صحيح أن تتحرك بالكسر على أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، ولكن ورد عن العرب فى الشعر والنثر

---

(١) الكامل ٢٦/١

(٢) الكافى فى العروض والقوافى ١٨

(٣) اللسان (قصص) ٣٦٥٢/٥ وانظر : فصول فى فقه العربية ١٩٥-١٩٦

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ٢٨٩/١-٢٩١ والمنصف ٢٢٨/٢ وسر الصناعة ٤٣٨-٤٤٠ وأمالى ابن الشجرى ١٦٩/٢

التخلص هنا بحذف نون التنوين الساكنة بدلاً من تحريكها ؛ ويرى ابن هشام أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قليل[١] ، فى حين يرى ابن يعيش عكس ذلك فيقول : « وربما حذفوه لالتقاء الساكنين تشبيهاً له بحروف المد واللين ، وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً »[٢] وهو ما تؤيده النصوص والشواهد الكثيرة .

ويرى أبو سعيد السيرافى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين غير داخل فى ضرورة الشعر ويعيب على بعض المصنفين فى الضرائر أنهم يُدْخلون فيها حذف التنوين ، وهو ليس منها ؛ لأنه ليس مختصاً بالشعر ؛ لوروده فى الكلام ؛ فقد كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ : ﴿ وقالتِ اليهودُ عُزَيْرُ بْنُ اللـه﴾[٣] ويذكر أن عُزَيْراً اسم عربى ، وقد حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين ، فلا يُعَدُّ من الضرائر[٤] .

ويقول ابن يعيش عن هذه القراءة : « وهى على وجهين ؛ أحدهما : أن يكون عزير خبر مبتدأ محذوف ، وابن وصف له ، فحذف التنوين من عزير لأن ابنا وصف له فكأنهم قالوا : هو عزير بن الله . والوجه الآخر : أن يكون جعل ابناً خبراً عن عزير ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وعليه الشاهد »[٥] .

كما قرأ أبو عمرو كذلك : ﴿ قل هو الله أحَدُ الله الصمد ﴾[٦] بترك تنوين أحد وصلاً ، وقرأ الأعمش وغيره : ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارَ ﴾[٧] بترك تنوين سابق ونصب النهار ، وقرأ أيضا : ﴿ كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتَ ﴾[٨] بترك تنوين ذائقة ونصب الموت ، كما قرىء : ﴿ وما أنت بهادِ العُمْىَ ﴾[٩]

---

(١) انظر : المغنى ٦٤٤ (٢) شرح المفصل ٣٥/٩

(٣) التوبة ٣٠ وانظر : السبعة ٣١٣ والتذكرة ٤٤٠ والتيسير ١١٨ والإتحاف ٨٩/٢-٩٠ وحجة القراءات ٣١٦-٣١٨ والكشاف ٢٦٣/٢ وتفسير القرطبى ١١٦/٨ وسر الصناعة ٥٣٢-٥٣٣ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٣٦/١-٢٣٧ وإملاء ما من به الرحمن ١٣/٢

(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه ١٥٥/٢ = ضرورة الشعر ١٠٤ = ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٢٢

(٥) شرح المفصل ٣٥/٩ وانظر ٦/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٦١/٢-١٦٢ وحجة القراءات ٣١٦-٣١٨

(٦) الإخلاص ١-٢ وانظر : السبعة ٧٠١ والتذكرة ٧٧٦-٧٧٧ والبحر ٥٢٨/٨ وتفسير القرطبى ٢٤٤/٢٠ ومعانى القرآن للفراء ٣٠٠/٣ ومختصر شواذ القرآن ١٨٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٤٥/٢ والبيان للأنبارى ٥٤٥/٢-٥٤٧ والكشاف ٨١٨/٤ والمغنى ٦٤٤ والإنصاف ٦٥٩ وشرح الكافية ٤٠٢/٢ والخزانة ٣٧٦/١١ وشرح المفصل ٣٥/٩

(٧) يس ٤٠ وانظر : مختصر شواذ القرآن ١٢٥ والبيان للأنبارى ٢٩٦/٢ والإنصاف ٦٥٩ والمغنى ٦٤٤

(٨) آل عمران ١٨٥ وانظر : البحر ١٣٣/٣ والكشاف ٤٤٨/١ ومختصر شواذ القرآن ٢٣ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٦٧٠/١

(٩) النمل ٨١ والروم ٥٣ وانظر : مختصر شواذ القرآن ٩١

بترك تنوين هادٍ ونصب العمى ، وقرىء : ﴿ ربنا إنك جامعُ الناسَ ﴾[١] بترك تنوين جامع ونصب الناس ، ونحو ذلك كثير .

أما فى الشعر فقد قال أبو الأسود الدؤلى :

فألفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا[٢]

فحذف التنوين من ذاكر ، ونصب لفظ الجلالة . وقال عبد الله بن الزبعرى :

عمرُو الذى هشمَ الثريدَ لقومه ورجال مكة مُسْنِتُونَ عجافُ[٣]

فحذف التنوين من عمرو ؛ لالتقاء الساكنين ؛ وأرى أنه إذا كان قد ورد عن العرب حذف التنوين من بعض الأعلام لغير التقاء الساكنين ؛ فأن يرد عنهم حذف التنوين لالتقاء الساكنين أولى وأحظى بالرضا والقبول[٤] . وقال الشاعر :

والله لو كنتُ لهذا خالصًا لكنتُ عبداً آكِلَ الأبارصَا[٥]

يريد : آكِلاً الأبارصَ ؛ وقال عبيد الله بن قيس الرقيات :

---

(١) آل عمران ٩ وانظر : البحر ٣٨٧/٢ ومختصر شواذ القرآن ٩١

(٢) ديوانه ١٢٣ وانظر : الكتاب ١٦٩/١ وشرح أبياته ٩١/١ والمقتضب ١٥٧/١ ؛ ٣١٣/٢ وشرح الكتاب للسيرافى ١٥٤/٢ والمنصف ٢٣١/٢ والإنصاف ٦٥٩ والمغنى ٦٤٤ وشرح أبياته ١٨٢/٧ والخصائص ٣١٢/١ وشرح المفصل ٣٤/٩ ؛ ٦/٢ والإيضاح فى شرح المفصل ٣٦٩/١ ؛ ٢٧٨/٢ وشرح الكافية ٤٠٢/٢ والكشاف ٤٤٨/١ ؛ ٨١٨/٤ وشرح شواهده ٢١٩ وسر الصناعة ٥٣٤ ومعانى القرآن للفراء ٢٠٢/٢ وللأخفش ٨٦ والاقتضاب ١٦٥/٣ وضرائر الشعر ١٠٥ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٧٣ ودلائل الإعجاز ٢٨٧ ونظم الفرائد ١٩٤ والهمع ١٩٩/٢ والبيان للأنبارى ١٨٦/١ وتفسير الطبرى ٤٧/٢ ؛ ٣٠٦/٣ والتبصرة ٧٢٩ والخزانة ٣٤٧/١١

(٣) شعره : ٥٢-٥٣ وانظر : المنصف ٢٣١/٢ وسر الصناعة ٥٣٥ والإنصاف ٦٦٣ وأسرار العربية ٣١٩ وشرح المفصل ٣٦/٩ والنوادر لأبى زيد ٤٦٤ وأمالى المرتضى ٢٦٩/٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٧٤ والمزهر ٤٢٩/٢ ومعجم البلدان ٦٢١/٤ وربط الشوارد ٨٨ ورسالة الغفران ٢٨٤ والبخلاء ٢١١ وديوان الأدب ٢٨٥/٢ والسيرة لابن هشام ٦٥/٢ ويُنسب فى بعض المراجع إلى مطرود بن كعب الخزاعى ، ويروى : عمرُو العُلَى ، وفيها تُحذف نون التنوين للإضافة ، وعليها يفوت الاستشهاد .

(٤) انظر : الضرورة الشعرية ٢٨٨-٢٨٩ ؛ ٤٠٥-٤١٠

(٥) انظر : المنصف ٢٣٢/٢ وسر الصناعة ٣٩٣ ؛ ٥٣٥ والاقتضاب ١٦٥/٣ وشرح المفصل ٢٣/٩ ، ٣٦ والحيوان ٣٠٠/٤ ومادة (برص) فى اللسان ٢٥٨/١ والأساس ٣٦

كيف نومى على الفراش ولمَّاتشمل الشامَ غارةٌ شعواءُ

تُذْهل الشيخ عن بنيه وتُبْدِى عن خِدَامِ العقيلةُ العذراءُ[١]

أراد : تبدى عن خِدامِ العقيلةُ ؛ وقال الآخر :

حَيْدَةُ خالى ولقيطٌ وعَلِى وحاتمُ الطائىُّ وهَّابُ المِئِى[٢]

أراد : وحاتمٌ بالتنوين ؛ وقال الراجز :

لتَجِدَنِّى بالأمير برًّا

وبالقناة مِدْعَسًا مِكَرًّا

إذا غُطَيْفُ السُّلَمِىُّ فرا[٣]

أراد : غُطَيْفٌ السلمى ، وغير ذلك من الشواهد .

وإذا كان حذف التنوين فى الشواهد السابقة جائزاً ، فهناك حالة يكون حذف التنوين فيها قياساً واجباً ، هى حالة العلم المستحق للتنوين إذا وُصِفَ بكلمة ابن المضافة إلى علم ، سواء كان العلم اسماً أم لقباً أم كنية ؛ فيقال : زَيْدُ بْنُ عمرٍو بحذف التنوين من زيد ، ولا يثبت التنوين فى هذه الحالة إلا على سبيل الشذوذ ؛ كقول الحطيئة :

فإلا يكن مالٌ يُثَابُ فإنه سيأتى ثنائى زيداً ابْنَ مُهَلْهَلِ[٤]

---

(١) ديوانه ٩٥-٩٦ وانظر : المنصف ٢٣١/٢ وسر الصناعة ٥٣٥ ومعانى القرآن ٤٣٢/١ ؛ ٣٠٠/٣ والخزانة ٣٧٧/١١ ومعجم الشعراء ٤٥٠ والإنصاف ٦٦١ وشرح المفصل ٣٦/٩-٣٧ وأمالى ابن الشجرى ١٦٣/٢ ومجالس ثعلب ١٢٣ وضرائر الشعر ١٠٥

(٢) انظر : الخصائص ٣١٢/١ والنوادر ٣٢١ والإنصاف ٦٦٣ وشرح الكافية ٤٠٢/٢ ، ٤٠٧ وشرح شواهد الشافية ١٦٣ وضرائر الشعر ١٣٤ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٣ ، ٢١٣ والخزانة ٣٧٥/٧ وأمالى ابن الشجرى ١٦٣/٢ والموشح ١٤٩ وإعراب ثلاثين سورة ١٧ والأصول ٣٢٩/٣ ، ٣٣٢ والمسائل العسكرية ١٧٧ وسر الصناعة ٥٣٤ والمنصف ٦٨/٢

(٣) انظر : سر الصناعة ٥٣٤ والتبصرة ٧٣٠ وضرائر الشعر ١٠٦ وشرح الكتاب للسيرافى ١٥٤/٢ والنوادر ٣٢١ وأمالى ابن الشجرى ١٦٢/٢ ، ٤٦١ وشرح جمل الزجاجى ٣٢٢/٢ والإنصاف ٦٦٥ ونظم الفرائد ١٩٤ وحجة القراءات ٣١٧ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٨٧/١ ؛ ٥٤٦/٢ والبحر المحيط ٣١/٥ وتفسير الطبرى ٢٠٥/١٤ وتفسير القرطبى ١١٦/٨ ومعانى القرآن ٤٣١/١ ؛ ٣٠٠/٣ واللسان (دعس) و(دعص) و(غطف)

(٤) ديوانه ٨٤ وانظر : الخصائص ٤٩١/٢ وسر الصناعة ٥٣١ ومعانى القرآن ٤٣٢/١ وأمالى ابن الشجرى ١٦٠/٢ وشرح المفصل ٦/٢ وضرائر الشعر ٢٨ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٢ وسمط اللآلى ١٢٨/١ والارتشاف ٢٠١/٣

وقال الأغلب العجلى :

جاريةٌ من قيسِ ابْنِ ثعلبة[١]

وقال النحاة فى علة حذف التنوين هنا بأنه لكثرة الاستعمال ولالتقاء الساكنين ، ولأن الاسمين معاً كالاسم الواحد ؛ لأن كل إنسان لابد له من اسم ، ولابد من أن يكون له أب أو أم ، والاسمان معاً يُجْعلان كاسم واحد ، وأيضاً لشدة امتزاج الصفة بالموصوف ـ وإن كان بعض النحاة يقصر العلة على كثرة الاستعمال فحسب[٢] .

حذف نون التوكيد الخفيفة :

وكذلك يجب حذف نون التوكيد الخفيفة إذا وليها ساكن ؛ لالتقاء الساكنين ، وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها ؛ كقول الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِى :

ولا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أن تركعَ يوماً والدهر قد رَفَعَهْ[٣]

أراد : تُهِينَنْ ؛ فحذف النون لالتقاء الساكنين .

ويعلل أبو البركات الأنبارى لحذف نون التوكيد الخفيفة بقوله : « وإنما وجب حذفها ههنا ، بخلاف التنوين ؛ لأن نون التوكيد تدخل على الفعل ، والتنوين يدخل على الاسم ،والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه ؛ فجعل ما يدخل على الاسم الذى هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذى هو

---

(١) انظر : الكتاب ٥٠٦/٣ والخصائص ٤٩١/٢ وسر الصناعة ٥٣١ والمقتضب ٣١٥/٢ ومعانى القرآن ٤٣٢/١ وشرح المفصل ٦/٢ والإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٩/١ وضرائر الشعر ٢٨ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٣ والتبصرة ٧٢٨ والمقرب ١٨/٢ وشرح الجمل ٤٤٨/٢ والمغنى ٦٤٤ وشرح أبياته ٣٦٦/٧ والتصريح ١٧٠/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٦١/٢ والهمع ١٧٦/١

(٢) انظر : سر الصناعة ٥٢٥-٥٢٧ والكتاب ٥٠٤/٣-٥٠٨ وأمالى ابن الشجرى ١٦٠/٢ وشرح الكافية ٤٠٢/٢ والتعليقة للفارسى ٣٤٦/١ وشرح المفصل ٥/٢-٦ والاقتراح ١٢٣-١٢٤ وظاهرة التنوين ١٣٥-١٣٦ والضرورة الشعرية ٢٨٨-٢٩١

(٣) انظر : أمالى ابن الشجرى ١٦٦/٢ وأمالى القالى ١٠٨/١ والبيان والتبيين ٣٤١/٣ والمقرب ١٨/٢ والتبصرة ٤٣٤ والإنصاف ٢٢١ والمغنى ١٥٥ ، ٦٤٢ وشرح أبياته ٣٧٩/٣ وشرح شواهده ٤٥٣ وشرح المفصل ٤٣/٩ وشرح الشافية ٢٣٢/٢ وشرح شواهدها ١٦٠ وشرح الكافية ٤٠٦/٢ والكامل ١٣٦/٢ والأغانى ١٥٤/١٦ ؛ ١٢٩/١٨ والعقد ١٤٥/٢ والتصريح ٢٠٨/٢ وربط الشوارد ٨٤ والبغداديات ٤٣٧ والمسائل العسكرية ٢٠١ والهمع ١٣٤/١ ؛ ٧٩/١ وتهذيب اللغة (ركع) ٣١٢/١ والصحاح (هون) والأساس (ركع) واللسان (ركع) و(هون) ويروى : ولا تُعَادِ .. ، ويروى : لا تَحقِرَنَّ .. ، ولا شاهد فيهما .

الفرع ؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ، ولم يحذف التنوين »[١] . أى كان الأصل فى التقاء الساكنين لنون التنوين التحريك ، ولنون التوكيد الخفيفة الحذف .

حذف نون كان :

ويذكر ابن هشام شروط حذف النون من كان ، فيقول : « **أحدها** : أن تكون بلفظ المضارع . **والثانى** : أن يكون المضارع مجزوماً . **والثالث** : أن لا يقع بعد النون ساكن . **والرابع** : أن لا يقع بعده ضمير متصل . وذلك نحو : ﴿ ولم يَكُ من المشركين ﴾[٢] و ﴿ ولم أَكُ بَغِيًّا ﴾[٣] ولا يجوز فى قولك : كانَ وكُنْ لانتفاء المضارع ، ولا فى نحو : هو يكون ، ولن يكون لانتفاء الجزم ، ولا فى نحو : ﴿ لم يكُنِ الذين كفروا ﴾[٤] لوجود الساكن ، ولا فى نحو قوله ـ صلى الله عليه وسلم : (إن يكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه ، وإلا يكُنْهُ فلا خير لك فى قَتْلِهِ) لوجود الضمير »[٥] .

أما علة حذف النون من كان مع توافر تلك الشروط السابقة ، فهى شبه النون بحروف المد واللين وكثرة الاستعمال[٦] . ومما اشترطوا لحذف النون من كان ألا يقع بعدها ساكن ؛ لأنها إذا وليها ساكن تحركت لالتقاء الساكنين ، فإذا تحركت يزول عنها شبه حروف المد واللين ، ويكون مخرجها من الفم لا من الأنف ، فيقولون : لم يكن الرجل ، ولا يجيزون : لم يَكْ الرجل[٧] . ويرى القزاز القيروانى أن يكون هذا السياق جائزاً[٨] وهو ما أميل إليه ؛ لأنه إذا كان يجوز للمتكلم استحساناً أن يحذف النون وبعدها متحرك ، فربما حذفها مع غض النظر عما يأتى بعدها ، فإذا وليها ساكن أقرّ حذفها ولم يردها ، بل أرى أن حذفها فى هذا السياق أَوْلى ؛ لأن حذف النون الساكنة وسيلة من وسائل التخلص من التقاء الساكنين ، وبهذا الحذف يتحقق التشابه الفعلى بين النون الساكنة وحروف المد ، فينبغى أن يفسر ما ورد على هذه الصورة فى الشعر العربى بأنه جائز ، وليس قبيحاً كما وصفوه ؛ وذلك نحو قول

---

(١) الإنصاف ٦٥٩ (٢) النحل ١٢٠

(٣) مريم ٢٠ (٤) البينة ١

(٥) شرح شذور الذهب ٢٠٠ وانظر : أوضح المسالك ١/١٩١

(٦) انظر : شرح الكتاب للسيرافى ٢/٧٦-٧٧ والمنصف ٢/٢٢٨ وأمالى ابن الشجرى ٢/١٦٧ وإعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٦١

(٧) انظر : شرح الكتاب للسيرافى ٢/٧٧ والمنصف ٢/٢٢٨

(٨) انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٧٣ والضرورة الشعرية ٢٩١-٢٩٥

أبى الطيب المتنبى :

جَلَلاً كما بى فَلْيَكُ التبريحُ أَغِذَاءُ ذا الرشأ الأَغَنّ الشَّيِّحُ[١]

وقال حُسَيْلُ بْنُ عُرْفُطَة :

لم يَكُ الحق سوى أنْ هاجَهُ رسْمُ دارٍ قد تَعَفَّى بالسَّرَرْ.[٢]

وقال الخَنْجَرُ بْنُ صَخْرٍ الأسدى :

فإلاَّ تَكُ المرآةُ أبدتْ وَسَامةً فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضَيْغَمِ[٣]

وأجاز يونس بن حبيب البصرى هذا الحذف ، وأنشد :

إذا لم تكُ الحاجاتُ من هِمَّة الفتى فليس بمُغْنٍ عنك عَقْدُ الرَّتَائِمِ[٤]

حذف نون لكن :

كما ورد فى الشعر أيضاً حذف النون الساكنة من لكنْ المخفَّفَة من لكنَّ ؛ لالتقاء الساكنين ؛ كقول النجاشى الحارثى :

فَلَسْتُ بآتِيه ولا أستطيعُهُ ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فَضْلِ[٥]

---

(١) ديوانه ١٦٤/١ وانظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٩ ، ١٧٣ ومقدمة تفسير ابن النقيب ٤٦٧ وبديع ابن منقذ ١٦٣ والعمدة ١٤١/١ ، ١٤٨ والمثل السائر ١٨٥/٤ والوساطة ٤٥٣-٤٥٤ والخاطريات (مسائل منسية) ٦٦٧

(٢) انظر : المنصف ٢٢٨/٢ والخصائص ٩٠/١ وسر الصناعة ٥٤٠ وكتاب الشعر ١١٤ والمسائل العسكرية ١٧٨ ؛ ٢٧٦ ونوادر أبى زيد ٢٩٦ والخزانة ٧٢/٤ وضرائر الشعر ١١٥ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٣٥ والهمع ١٢٢/١ والارتشاف ٢٩٩/٣ والدرر ٩٣/١ واللسان (رسم) و(سرر) و(عفا) و(كون) و(هيج)

(٣) انظر : سر الصناعة ٥٤٢ والتمام ١٧٦ والمقاصد النحوية ٦٣/٢ واللسان (كون) ٣٩٥٩/٥

(٤) اللسان (كون) ٣٩٥٩/٥ وفى (رتم) ١٥٧٩/٣ صدره : إذا لم تكن حاجاتنا فى نفوسكم ، وعليها يفوت الاستشهاد.

(٥) انظر : الكتاب ٢٧/١ وشرحه للسيرافى ١٥١/٢ ، ٢٤٩ وكتاب الشعر ١١٣ والمسائل العسكرية ١٧٩ والمنصف ٢٢٩/٢ والخصائص ٣١١/١ وسر الصناعة ٤٤٠ ، ٤٤١ والتعليقة للفارسى ٥١/١ والمغنى ٣٨٤ وشرح أبياته ٣٥٧/٤ ؛ ١٩٤/٥ وشرح شواهده : ٢٣٩ والإنصاف ٦٨٤ وشرح الأشمونى ٢٧١/١ وأوضح المسالك ١٩٣/١ والارتشاف ٢٩٩/٣ وضرائر الشعر ١١٥ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٧٢ والتبيين ٣٥٥ وشرح المفصل ١٤٢/٩ وشرح الكافية الشافية٢٠٠٩ واللامات للزجاجى ١٥٩

يريد : ولكنِ اسقنى ، فحذف النون لالتقاء الساكنين ضرورة ولم يحركها ، ومثله قول الآخر :

ولاكِ اطْلبا لى ذات بَعْلٍ محلّها رِواءً وخَيْمٌ بالعُذَيْبِ ظليلُ[١]

يريد : ولكنِ اطْلبا لى . ومثله قول الشاعر :

لاكِ الشقاءَ ولاكِ الحَيْنَ ساقهما من حيث كانا إلى تلك المقاديرِ[٢]

يريد : لكن الشقاء ولكن الحين .

حذف نون من وعن :

وكذلك يجوز حذف نون (مِنْ) و(عَنْ) الساكنة إذا وليها لام التعريف الساكنة ، وينقل ابن منظور عن الزجاج قوله : « ويجوز حذف النون من (مِنْ) و(عَنْ) عند الألف واللام لالتقاء الساكنين ، وحذفها من (مِنْ) أكثر من حذفها من (عَنْ) ؛ لأن دخول (من) فى الكلام أكثر من دخول (عن) »[٣] .

ويرى أبو حيان الأندلسى أن حذف نون (مِنْ) كثير وجائز فى الكلام فضلاً عن الشعر ، وأنه يكثر قبل اللام القمرية ، ويشذ قبل اللام الشمسية ؛ فيقول : « وكثر حذفها مع اللام غير المدغمة نحو : مِلْقَوْمٍ ؛ بحيث لا يكاد ينحصر ؛ وذلك من كثرة ما ورد ، ويجوز عندى فى سعة الكلام ، وليس بقليل ولا مخصوصاً بالضرورة خلافاً لزاعميهما ، وشذَّ حذفها وبعدها اللام المدغمة فى النون ، لكنه لما حُذفت أُظهرت اللام ؛ قال المؤرج الثعلبى :

المُطْعِمِينَ لدى الشتا ءِ سَدَائفاً مِلْنِيبِ تَمْرَا »[٤] .

ويذكر الأزهرى أن حذف النون هنا لغة زبيد وبنى خثعم من قبائل اليمن[٥] . ولكن الشواهد الكثيرة المروية فى ذلك تؤكد أنها لغة الكثيرين من العرب ، ويؤكد الدكتور أحمد علم الدين الجندى أن هذه الظاهرة ليست مختصة بضرورة الشعر ؛ لورودها فى النثر كذلك نحو قولهم : خرجتُ مِدَّار ، وجئتُ مِلْمَسْجِد ، وهذه الظاهرة أشبه بالقبائل البدوية التى تميل إلى السرعة فى النطق ، والاقتصاد فى

---

(١) سر الصناعة ٥٤١

(٢) الارتشاف ٣٤٤/١ ونسبه للعُبَدِى!

(٣) اللسان (منن) ٤٢٨٢/٦ وانظر : (عنن) ٣١٤٣/٤

(٤) الارتشاف ٣٤٣/١ وانظر : الهمع ٢٠٠/٢ وورد البيت مرة أخرى فى الارتشاف ٢١١/٣

(٥) التصريح ٢٩/٢

الجهد العضلى فتُسقِط ما يمكن الاستغناء عنه ، ما لم يؤدِ إلى الإلباس[١] .

ومن شواهد حذف نون مِنْ لالتقاء الساكنين قول الشاعر :

لقد ظَفِرَ الزُّوَّارُ أقضية العدا بما جاوز الآمال مِ الأَسْرِ والقتلِ[٢]

وقول أبى صخر الهذلى :

كأنهما مِ الآنَ لم يتغيَّرَا وقد مرَّ للدارَيْنِ من بعدنا عَصرُ[٣]

وقول الشاعر :

ألا أبلغ بنى عوفٍ رسولاً فما مِ الآنَ فى الطَّيْر اعتذارُ[٤]

وقول المغيرة بن حبناء :

إنى امرؤ حنظلى حين تنسبنى لا مِ الْعَتِيكِ ولا أخوالىَ العَوَقُ[٥]

وقول عمرو بن كلثوم :

فما أبقتِ الأيامُ مِ الْمَال عندنا سوى جذمِ أذوادٍ مُحَذَّفَةِ النَّسْلِ[٦]

وقول الشاعر :

أبلغْ أبادَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غيرَ الذى قد يُقال مِ الكَذِبِ[٧]

---

(١) انظر : اللهجات العربية فى التراث ٩٢/١-٩٣ وفى اللهجات العربية ١٢٣ ومميزات لغات العرب ٣٠

(٢) التصريح ٢٩/٢ وانظر : أوضح المسالك ١٧٣/٢

(٣) انظر : المنصف ٢٢٩/٢ وسر الصناعة ٥٣٩ والخصائص ٣١١/١ وشرح أشعار الهذليين ٩٥٦ والأمالى للقالى ١٤٨/١ وأمالى ابن الشجرى ١٦٨/٢ وضرائر الشعر ١١٥ والهمع ٢٠٨/١ وشرح المفصل ٣٥/٨ والارتشاف ٢٤٧/٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٤٥٤/١ والدرر ١٧٥/١ واللسان (أين) ١٩٣/١

(٤) اللسان (منن) ٤٢٨٢/٦

(٥) الشعر والشعراء ١٥١ ط السقا وانظر : أوضح المسالك ١٧٣/٢ هامش .

(٦) أمالى ابن الشجرى ١٤٥/١ وشرح الحماسة ٤٧٦ واللسان (ذود) ١٥٢٦/٣

(٧) انظر : الخصائص ٣١٢/١ ؛ ٢٧٥/٣ وسر الصناعة ٥٣٩-٥٤٠ وضرائر الشعر ١١٤ وأمالى ابن الشجرى ١٤٥/١ ؛ ١٦٨/٢ والارتشاف ٢٩٨/٣ وشرح المفصل ٣٥/٨ ؛ ١٠٠/٩ ، ١١٦ والصحاح (ألك) ١٥٧٣ واللسان (ألك) ١١٠/١ ، (لكن) ٤٠٧١/٥ و(كون) ٣٩٥٩/٥ و(منن) ٦/ ٤٢٨٢

وقول كُثَيِّر :

لها مَهَلٌ لا يُستطاع دراكه وسابقة مِ الحبِّ لا تتحوَّلُ[١]

وقول الأعشى :

وكأن الخمرَ المُدَامَةَ مِ الإسـ ـفِنْطِ ممزوجةٌ بماءِ زُلاَلِ[٢]

وقول جميل بثينة :

وما أنسَ مِ الأشياءِ لا أنسَ قولَها وقد قرَّبتْ تضوى : أمِصْرَ تريدُ ؟[٣]

وقول النابغة الجعدى :

ولقد شهدتُ عكاظ قبل محلِّها فيها وكنتُ أُعَدُّ مِ الفتيانِ[٤]

وقوله أيضاً :

ولبستُ مِ الإسلام ثوباً واسعاً من سَيْبِ لا حَرِمٍ ولا مَنَّانِ[٤]

وقول المتنبى :

نحن قومٌ مِ الجنِّ فى زِىِّ ناسِ فوقَ طيرٍ لها شُخُوصُ الجِمَالِ[٥]

ويقول ابن هشام اللخمى عن حذف النون فى هذا السياق : « وليت النون اللام ، وهما حرفان متقاربا المخرج ؛ فأشبها المثلين ، فعدوهما كالتضعيف ، فحذفوا النون لما لم يمكن الإدغام ، وإنما لم يمكن الإدغام ؛ لأن لام التعريف ساكنة ، وإنما يُدْغم فى المتحرك »[٦] .

---

(١) الشعر والشعراء ٢٠٢ ط السقا

(٢) ديوانه ٥ وانظر : شرح الكتاب للسيرافى ١٥١/٢ والمذكر والمؤنث للفراء ٧٤ ولابن الأنبارى ٤٥٤/١ وتهذيب الألفاظ ٦٢٨ وضرائر الشعر ١١٤ والمخصص ١٩/١٧ وتفسير القرطبى ٢٧٩/٣ والصحاح (سفط) ١١٣٢ واللسان (أسفط) ٨٠/١ و(سفط) ٢٠٢٧/٣ و(عتق) ٢٧٩٩/٤ ويُروى : وكأن الخمر العتيق منَ الإسفنط ، وعليها يفوت الاستشهاد .

(٣) ديوانه ٦٢ وانظر : أمالى القالى ٢٧٢/١ ؛ ٢٩٩/٢

(٤) ديوانه ١٣٧ وانظر : أمالى المرتضى ١٩١/١ ط النعسانى .

(٥) ديوانه بشرح العكبرى ١٩٤/٣ والخصائص ٣٠٣/١

(٦) شرح مقصورة ابن دريد ٣٩٩ وانظر : أمالى ابن الشجرى ١٤٥/١ ؛ ١٦٨/٢-١٦٩

وعلى العموم فكثرة شواهد حذف النون الساكنة لالتقاء الساكنين دليل على أن العـرب يستحسـنون ذلك ، ويستخفونه ، ويُمْعِنون فى تشبيههم للنون الساكنة بحروف المد واللين ، وأميل إلى القول بأن هـذا الاستعمال لغة جائزة ومشهورة ، وليس مختصًا بضرورة الشعر ؛ لأنــه يوافـق سَنَن العـرب فـى ميلهـم الشديد إلى التخلص من اجتماع الساكنين .

تحريك ثانى الساكنين

إذا التقى ساكنان ولم يمكن تحريك الأول ـ على ما هو الأصل فى التخلص ؛ لئلا يزول الغرض من إسكانه ، وكذلك لم يمكن حذف الأول ؛ لأن السياق الاستعمالى لم يسمح بحذفه ، فلابد إذن من تحريك الساكن الثانى .

تنوع حركات التخلص :

يقول ابن الحاجب فى سياق كلامه عن العدول عن الأصل فى التخلص ؛ لعارض ما اقتضى وجوب ذلك أو اختياره أو جوازه ، ولهذا العدول حالات متعددة ؛ منها : « جواز الضم والفتح فى نحو رُدَّ ، ولم يَرُدَّ ، بخلاف نحو رُدِّ القومَ ـ على الأكثر ؛ وكوجوب الفتح فى نحو رُدَّها ، والضم فى نحو رُدُّه ـ على الأفصح ، والكسر لُغَيَّة ، وغُلِّطَ ثعلبٌ فى جواز الفتح »[(١)] .

ويبين الرضى أن الإدغام فى نحو رُدَّ ولم يَرُدَّ ، لهجة بنى تميم ومن وافقهم ؛ خلافاً للحجازيين ؛ فيقول : « اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون فى المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف ، نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثانى ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الإسكان عارض للوقف أو للجزم ، وقد يتحرك ــ وإن كانت الحركة عارضة فى نحو ارْدُدِ القومَ ، لم يعتدوا بهذا الإسكان ، وجعلوا الثانى كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخف الكلمة بالإدغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول ، لكان نقضاً للغرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ؛ قال تعالى[(٢)] : ﴿ ولا يُضَارَّ كاتب ﴾ »[(٣)] .

ثم يُفصل الرضى القول فى لغات العرب فى هذه المسألة ، فيقول شرحاً لكلام ابن الحاجب السابق : « اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم ـ كما ذكرنا ــ ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انْطَلَقَ ولم يَلْدَهُ ؛ نظراً إلى كونه فعلاً ، فتجنيبه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى ارْدُدِ القوم فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مُدَّ وعَضَّ وعِزَّ ، وفتح عَضَّ عنده ليس للإتباع ، وإلا قال : مُدُّ بالضم وعِزِّ بالكسر .

ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتباع كما فى مُنْذُ ، فيقول : مُدُّ وعِزِّ وعَضَّ ، والكسر فى عِزِّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضَّ ومُدُّ أيضاً .

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢/٢٤٣ وللجاربردى ١٦١-١٦٢

(٢) البقرة ٢٨٢ (٣) شرح الشافية للرضى ٢/٢٣٨-٢٣٩

ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغَنِىّ ، فيقول : مُدِّ وعَضِّ وعِزِّ ، والكسر فى عِزِّ عنده ليس للإتباع ، وإلا أتبع فى مُدِّ وعَضِّ أيضاً ...

وإن اتصل هذا المجزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو رُدِّ ابْنَكَ ولم تَرُدِّ القوم ، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياساً على سائر ما يكون ساكناً قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضْرِبِ القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحاً مع هذا الساكن أيضاً ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيْرٍ فلا كعباً بلغتَ ولا كِلابَا[1]

بفتح الضاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ،وقد أجازه المصنف فى الشرح ، وهو وهم »[2] .

وقد أوضح ابن الحاجب رأيه فى شرحه على المفصل ، فذهب إلى أنه إن استُسيغ الفتح والكسر فى نحو غُضَّ الطرفَ فى مخاطبة المفرد ، فإن استساغة الضم كذلك ليست بعيدة ؛ فقال : « إذا لقى نحو رُدَّ ولم يردَّ ساكنٌ آخر بعده ، ساغ الفتح والكسر ، ولا بُعْدَ فى الضم ؛ أما الكسر فعلى الأصل ، ويتقوى لأنه إذا قُدِّرَ مفكوك الإدغام كان الكسر لازماً ، وإذا كان لازماً فالإدغام إنما جاء عليه ، وهو على ما كان ، فينبغى أن يبقى على حاله ، وأما الفتح فلأن الكلمة الأولى منفصلة ، فنطق بها على ما تقتضيه ثم جاء الساكن الثانى ، فبقيت على حالها فى الفتح ، وهذا بعينه يجرى فى وجه الضم ، فلذلك قلنا : ولا بُعْدَ فى الضم »[3] .

وذهب الجاربردى إلى أن التحريك بالضم هنا قليل شاذ ؛ فقال : « جواز الضم فى نحو رُدَّ مما مضارعه مضموم العين : للإتباع ، والفتح : للخفة ، والكسر : على الأصل ، بخلاف ما إذا لقى ساكناً بعده ، نحو ردّ القوم ، فإن المختار حينئذ الكسر ؛ لأنه لو لم يدغم ، وقيل : ارْدُدِ القوم ـ لزم الكسر ،

---

(١) لجرير انظر : ديوانه ٨٢١ والكتاب ٥٣٣/٣ والمقتضب ٣٢١/١ والمصون ٣٩ وشرح المفصل ١٢٨/٩ والتصريح ٤٠١/٢ والهمع ٢٢٧/٢ وشرح الأشمونى ٢٥٢/١ وشرح شواهد الشافية ١٦٣ والارتشاف ١٦٦/١ والخزانة ٧٢/١-٧٤ ، ٣٠٦/٩ وأفعال السرقسطى ٢٦/٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٦٨/١ ، ٤١/٢ وشرح المقصورة لابن خالويه ٢٨٨

(٢) شرح الشافية ٢٤٣/٢-٢٤٥ وانظر : التكملة ٥-٦ ودقائق التصريف ١٨٧-١٩٧ والارتشاف ٣٤١/١-٣٤٧ وشرح المفصل ١٢٥/٩-١٣١

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ٣٦٣/٢

فلما أدغموا بَقَّوا الثانى على حركته ، ومنهم من يفتحه ؛ قال جرير :

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللِّوَى والعيشَ بعد أولئكَ الأيامِ[١]

وقد روى : ذُمِّ بالكسر أيضاً ؛ ومنهم من يضم ، وهو قليل شاذ »[٢] .

والخلاصة أن نحو ذمَّ المنازل فى مخاطبة المفرد ، أجازه ابن الحاجب بالقياس فحسب ، ووَهَّمَه الرضى ، وزعم أنه غير مسموع ، وقيل : « ليس من كلام العرب المشهور المعلوم »[٣] ، وذهب الجاربردى إلى أنه قليل شاذ ، وكذلك ذهب الأشمونى إلى قلته ، ونقل عن ابن جنى أنه حكاه لغة عن العرب[٤] . وفيه دلالة على توسع مذاهب العرب وتنوعها فى ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين .

ويشير سيبويه إلى أهمية دور الإتباع فى اختيار حركة التخلص ؛ فيقول : « ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم فى موضع الجزم ، حُرِّكَ آخرُ الحرفين ؛ لأنه لا يلتقى ساكنان ، وجُعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه ، وذلك قولك : لم يَرُدُّ ، ولم يَرْتَدَّ ، ولم يَفِرِّ ، ولم يعَضَّ ، فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرفُ الذى منه الحركة المفتوحة ، ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً ، كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة ؛ لأنه حيث قرب من الحرف الذى منه الفتحة ، وإن كان بينهما حرف ــ كان مفتوحا ، فإذا قرب منه هو ، كان أجدرَ أن تفتحه ، وذلك : لم يُضَارَّ »[٥] .

ويقول الرضى عن التخلص فى نحو رُدَّها ورُدُّه : « واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّها وعَضَّها واستَعِدَّها ؛ وذلك لأن الهاء خَفِيَّة ، فكأن الألف ولى المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتحة ، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكر ، ضموا كلهم نحو رُدُّهُ وعَضُّهُ واستَعِدُّهُ ؛ لأن الواو كأنها وَلِيَت المدغم فيه لخفاء الهاء ، فكأنك قلت : رُدُّوا وعَضُّوا واستَعِدُّوا ، وليس الضم فى رُدُّهُ لإتباع ما قبله ؛ وإلا لم يضم فى عَضُّه واستعِدُّه ، وورد فى بعض اللغات كسر المدغم فيه ؛ وذلك لأنه إذا كسر انكسر الهاء أيضاً تبعاً له ــ كما هو عادته فى بِهِ وغلامِهِ ، فينقلب الواو ياءً ، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل ؛ لخفاء الهاء .

---

(١) ديوانه ٤٥٢ والمقتضب ٣٢١/١ والكامل ٣٤٠/١ والتصريح ١٢٨/١ والخزانة ٤٣٠/٥ وشرح شواهد الشافية ١٦٧ وشرح المفصل ١٢٦/٣ ، ١٣٣ ، ١٢٨/٩-١٢٩ وشرح الأشمونى ١٣٩/١ وشرح المقصورة لابن خالويه ٤٣٧ وربط الشوارد ١٠٣ وتفسير القرطبى ٢٦٠/١٠ ويروى : أولئك الأقوام .

(٢) شرح الشافية ١٦١ (٣) دقائق التصريف ١٩٣

(٤) انظر : شرح الأشمونى ٦٦٧/٢-٦٦٨ وحاشية ابن جماعة ١٦١

(٥) الكتاب ٢٦٥/٢ وانظر : ٣ : ٥٣٢-٥٣٤ والتعليقة ١٥/٢

وجوَّز ثعلب فى (الفصيح) من غير سماع ـ فتح المدغم فيه مع مجىء هاء الغائب بعده ، نحو رُدَّه وعَضَّه ، وقد غلطه جماعة ، والقياس لا يمنعه ؛ لأن مجىء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كقَوْل وطَوْل »[١] .

وقد روى الزمخشرى فى (المفصل) أن الأخفش سمع ناساً من بنى عُقيل يقولون : مُدِّه وعَضِّه بالكسر[٢] ، والكسر هو الأصل فى حركات التخلص ، وقبل النحاة هذه اللغة إلى جانب لغة مُدُّه وعَضُّه ، ولكنهم رفضوا قياس ثعلب وتجويزه الفتح نحو مُدَّه وعَضَّه ، وأنكروا سماع ذلك عن العرب ، ويعلق ابن الحاجب بقوله : « لا يُعرف الفتح إلا فيما أورده ثعلب ، فإنه قال : شُدَّه وشُدِّه ، فجوز الثلاثة فى ذلك ، والظاهر أنه وهم منه فى تجويزه ذلك مع وجود الضمير ، وظن أن ما كان يجوز قبل اتصال الضمير باق بعد اتصاله »[٣] .

وحقا يبدو من عبارة ثعلب فى (الفصيح) أنه قاس حركات التخلص مع وجود الضمير ، على ما كان يجوز فى غير وجوده ؛ لأنه يقول : « وزَرَرْتُ علىَّ قميصى ، وازْرُرْ عليك قميصك ، وزُرَّهُ ، وزُرُّهُ ، وزُرِّه ؛ مثل : مُدَّ ، ومُدُّ ، ومُدِّ »[٤] .

وأرى أنه قياس غير بعيد ، ويوافق سنن العربية فى تنوع حركات التخلص ، وقد رضى به بعض النحاة ؛ فقال اللبلى فى (شرح الفصيح) : « والحق أن ما قاله ثعلب ليس بغلط ، بل كلام سيبويه يوافقه »[٥] . ويعلل له ابن هشام اللخمى بقوله : « فمن كسر فلالتقاء الساكنين ؛ ومن فتح فلاستثقال الكسر مع التضعيف ؛ ومن ضم فللإتباع »[٦] .

وجوب تحريك الثانى :

وكذلك يجب تحريك الثانى فى التخلص من التقاء الساكنين ، إذا كان تحريك الأول يؤدى إلى انتفاء الغرض من إسكانه ، كالتخفيف مثلاً ؛ يقول الرضى : « نحو انْطَلَقَ ، وأصله : انْطَلِقْ ـ أمر من الانطلاق ، فشبه طَلِق بكَتِفٍ فى لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول ـ على ما هو حق التقاء الساكنين ـ لكان نقضاً للغرض ، وكذا الكلام فى لم يَلْدَهُ ، قال :

(١) شرح الشافية ٢/٢٤٥-٢٤٦

(٢) انظر : شرح المفصل ٩/١٢٨

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٦٣

(٤) الفصيح ٢٦٧ وانظر : التلويح ١١

(٥) حاشية الجاربردى ١٦٢

(٦) شرح الفصيح ٦٧ وانظر : حاشية الجاربردى ١٦١-١٦٢

عجبتُ لمولودٍ وليس له أبٌ وذى ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ[١]

واختير فتح ثانى الساكنين على الكسر الذى هو الأصل فى تحريك الساكنين ؛ لتنزيه الفعل عنه ، ومن ثم تُوُقى منه بنون العماد ، وأما الضم فلا يصار إليه فى دفع الساكنين لثقله ، إلا للإتباع كما فى مُنْذُ ، أو لكونه واو الجمع كما فى اخْشَوُنّ ، وقيل : إنما فتح إتباعاً لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف »[٢] .

وانفرد حفص عن عاصم بقراءة فى قوله تعالى : ﴿ ومن يُطِعِ الله ورسولَهُ ويخْشَ اللـه ويَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون ﴾[٣] ؛ إذا أسكن القاف من قوله : (ويتَّقْهِ) وكسر الهاء بكسرة مختَلَسَة ؛ أى بغير ياء ، وجميع القراء ـ غير حفص ـ يكسرون القاف ، ثم اختلفوا فى الهاء ؛ فقرأ بعضهم بإسكانها ، وبعضهم بكسرة مختلسة ، وبعضهم بكسرة مشبعة ، أى موصولة بياء[٤] .

وخرَّج بعض النحاة قراءة حفص على التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الثانى ؛ لأن الأصل : يتقى ، فحذفت الياء للجزم ، ثم دخلت هاء السكت فصار يتَّقِهْ ، فصار تَقِهْ يشبه قولهم : كَتِف ، فأسكنت القاف تخفيفاً كما قالوا : كَتْف ، فالتقى ساكنان القاف والهاء ، فلو حركوا القاف لانتفى الغرض من إسكانها ، فحركوا الهاء بالكسر ـ على أصل التخلص[٥] .

وللنحاة فى هذه المسألة خلاف طويل ؛ فبعضهم يرى أن تحريك هاء السكت لحن ، ولا يجوز فى فصيح الكلام فضلا عن القرآن الكريم ، وبعضهم يرى أن الهاء هنا هاء الضمير ، وما حدث هو تخفيف بالإسكان فحسب ، وبعضهم يرى أنه يجوز إسكان هاء الضمير ، فلما التقى مع القاف الساكنة، جرى التخلص بتحريك الثانى[٦] .

---

(١) لرجل من أزد السراة ، وقيل : لعمرو الجنبى . انظر : الكتاب ٢/٢٦٦ ، ٤/١١٥ والخصائص ٢/٣٣٥ وشرح المفصل ٤/٢٨ ، ٩/١٢٣ ، ١٢٦ والخزانة ١/٣٩٧ وشرح الشافية للرضى ١/٤٥ وللجاربردى ١٥٨ وشرح شواهدها ٢٢-٢٣ والهمع ١/٥٤ ، ٢/٢٦ والتصريح ٢/١٨ والتكملة ٧ والأصول ١/٣٦٥ ، ٣/١٥٨ والنكت ٥٩ وشرح الأشمونى ٢/٢٣٠ والمغنى ١/١١٩ وشرح شواهده ٣٩٨ وشرح أبياته ٣/١٧٣ والكامل ٣/١٧٧ والجنى الدانى ٤٤١ وربط الشوارد ١٠٨ ويروى : ألا رُبَّ مولود ...

(٢) شرح الشافية ٢/٢٣٨ وانظر : الكتاب ٢/٢٦٥-٢٦٦ والتعليقة ٢/١٦-١٧

(٣) النور ٥٢

(٤) انظر : الإتحاف ١/١٥١-١٥٢ ، ٢/٣٠١ والسبعة ٤٥٧-٤٥٨ والإقناع ٥٠١-٥٠٢ والتذكرة ٥٦٩-٥٧٠

(٥) انظر : شرح المفصل ٩/١٢٧ وشرح الشافية للجاربردى وحاشيته ١٥٩ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٢٨٤-٢٨٥ ؛ ٣٥٧ والكشاف ٣/٢٤٩

(٦) انظر : التكملة ٩-١٠ وشرح الشافية للرضى ٢/٢٣٩-٢٤٠ وللجاربردى ١٥٩ وحجة القراءات ٥٠٣ والحجة فى علل القراءات السبع ١/٣١٠ وإملاء ما من به الرحمن ١/١٤٠

ونحو ذلك ما انفرد به أبو بكر عن عاصم فى قراءة قوله تعالى : ﴿ لينذر بأساً شديداً من لَدُنْه ﴾[١] ؛ حيث يقول أبو زرعة : « قرأ أبو بكر : (من لَدُنِهى) بإسكان الدال وإشمام الضم وكسر النون والهاء ووصل الهاء بالياء ، الأصل : لَدُنْ بضم الدال ، ثم إنه أسكن الدال استثقالاً للضمة ــ كما تقول : عَضْدٌ ، فلما أسكن الدال التقى ساكنان النون والدال ، فكسر النون لالتقاء الساكنين ، وكسر الهاء لمجاورة حرف مكسور ، ووصلها بياء ـ كما تقول : مررتُ بِهِى يا فتى . وأما إشمام الضمة فى الدال ، فليعلم أن الأصل كان فى الكلمة الضمة »[٢] .

تحريك ياءات الإضافة لالتقاء الساكنين :

ويعد من قبيل التخلص بتحريك الثانى ، ما جاء فى حركة ياءات الإضافة ، ويذكر صاحب الإتحاف أن فى هذه التسمية تجوّزاً ، ويفصل القول فى أحوالها فى كلام العرب وقراءات القرآن ؛ فيقول : « وهى ياء زائدة آخر الكلمة ، فليست بلام الفعل ، وتتصل بالاسم ، وتكون مجرورة المحل ، نحو (نفسى) (ذكرى) ، وبالفعل منصوبةَ المحل نحو (فطرنى) (ليحزننى) ، وبالحرف منصوبته ومجرورته نحو (إنى) و (لى) ؛ فإطلاق هذه التسمية عليها تَجَوُّزٌ ؛ حيث جاءت منصوبة المحل ــ كما ترى ...

ثم إن الفتح والإسكان فيهما لغتان فاشيتان فى القرآن وكلام العرب ، والإسكان فيهما هو الأصل الأول ؛ لأنها مبنية ، والأصل فى البناء السكون ، والفتح أصل ثانٍ ؛ لأنه اسم على حرف غير مرفوع ، فقوى بالحركة ، وكانت فتحة للتخفيف .

وقد انحصر الكلام فى هذه الياء فى قسمين :

الأول : متفق عليه ، وهو ضربان ؛ **الأول** : مجمع على إسكانه ، وهو الأكثر نحو ﴿إنى جاعل﴾[٣] و﴿ اشكروا لى ﴾[٤] و﴿ أنى فضلتكم ﴾[٥] و﴿ فمن تبعنى فإنه منى ﴾[٦] ، وجملته خمسمائة وست وستون .

---

(١) الكهف ٢ وانظر : السبعة ٣٨٨ والتذكرة ٥٠٧ والإقناع ٦٨٨

(٢) حجة القراءات ٤١٢ وانظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٣٨٦/١-٣٨٧ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٩٩/٢ والبحر ٤٦٨/٦

(٣) البقرة ٣٠

(٤) البقرة ١٥٢

(٥) البقرة ٤٧

(٦) إبراهيم ٣٦

الثانى : ما أجمع على فتحه ، وذلك لموجب ، وهو إما أن يكون بعدها ساكن ؛ لام تعريف أو شبهه ، ووقع فى إحدى عشرة كلمة فى ثمانية عشر موضعاً ؛ منها : ﴿ نعمتى التى ﴾[١] و﴿ حسبى الله ﴾[٢] و﴿ بى الأعداء ﴾[٣] ، أو يكون قبلها ألف نحو ﴿ هداى ﴾[٤] ووقع فى ست كلمات ، أو ياء نحو (إلىّ) و (علىّ) ووقع فى تسع .

القسم الثانى : ما اختلف فى إسكانه وفتحه ، ووقع فى مائتين واثنتى عشرة ياء ، وتنقسم باعتبار ما بعدها ستة أنواع ؛ لأنه إما همزة أو غيره ، والهمز إما قطع وهو ثلاثة باعتبار حركته ، أو وصل وهو إما مصاحب للام أو مجرد عنه .... »[٥] .

واختلف النحاة كثيراً فى قراءة حمزة : ﴿ بمُصرِخِىّ ﴾ فى قوله تعالى : ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخىّ ﴾[٦] ، فمنهم من قبلها وصوَّبها ودافع عنها واحتجَّ لها بموافقتها للقياس ، وأنها لغة لبعض العرب ؛ ومنهم من رفضها ووصفها بالضعف أو الرداءة ، واتهم القارىء بالوهم أو الخطأ أو اللحن ؛ يقول صاحب الإتحاف : « واختلف فى ﴿ بمصرخىّ ﴾ ؛ فحمزة : بكسر الياء . وافقه الأعمش ؛ لغة بنى يربوع ، وأجازها قطرب والفراء وإمام النحو واللغة والقراء أبو عمرو بن العلاء .

وهى متواترة صحيحة ، والطاعن فيها غالط قاصر ، ونفى النافى لسماعها لا يدل على عدمها ، فمن سمعها مقدم عليه ؛ إذ هو مُثبت .

وقرأ بها أيضا يحيى بن وثاب ، وحمران بن أعين ، وجماعة من التابعين .

وقد وجهت بوجوه منها : أن الكسرة على أصل التقاء الساكنين ، وأصله : [مصرخينى] حذفت النون للإضافة ، فالتقى ساكنان ، ياء الإعراب وياء الإضافة ، وهى ياء المتكلم وأصلها السكون ، فكسرت للتخلص من الساكنين .

والباقون بفتح الياء ؛ لأن الياء المدغم فيها تفتح أبداً »[٧] .

---

(١) البقرة ٤٠ (٢) التوبة ١٢٩

(٣) الأعراف ١٥٠ (٤) البقرة ٣٨

(٥) الإتحاف ١/٣٣٣-٣٣٤ وانظر : ١/٣٣٤-٣٤٣

(٦) إبراهيم ٢٢ وانظر : السبعة ٣٦٢ والنشر ٢/٢٩٨-٢٩٩ والتيسير ١٣٤ والإقناع ٦٧٧ وإبراز المعانى ٣٦٩ ومعانى القراءات ٢/٦٢-٦٣

(٧) الإتحاف ٢/١٦٧-١٦٨ وانظر : حجة القراءات ٣٧٧-٣٧٨ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٣/١٥٨-١٦١ والبحر ٥/٤١٩ ومعانى القرآن ٢/٧٥-٧٦ والبيان للأنبارى ٢/٥٧ والكشاف ٢/٥٥١ وتفسير القرطبى ٩/٣٥٧ وشرح المقصورة لابن خالويه ٣٣٦ واللهجات العربية فى التراث ١٨٧-١٨٨

ويقول ابن خالويه : « .. أما حمزة فإن أكثر النحويين يُلَحِّنُونَهُ ، وليس لاحناً عندنا ؛ لأن الياء حركتُها حركةُ بناءٍ ـ لا حركة إعراب ، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح .

قال الجُعْفى : سألتُ أبا عمرو عن ﴿ بمصرخِيَّ ﴾ . قال : إنها بالخفض لحَسَنَةٌ »[1] .

ويلخص الإمام القشيرى هذه المسألة بقوله : « والذى يغنى عن هذا أن ما يثبت بالتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم ـ فلا يجوز أن يقال فيه : هو خطأ أو قبيح أو ردىء ، بل هو فى القرآن فصيح ، وفيه ما هو أفصح منه ؛ فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذى قرأ به حمزة أفصح »[2] .

البناء على الحركة لالتقاء الساكنين :

وكان التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الثانى ، سبباً مهماً فى وجود كثير من المبنيات على الحركة ؛ لأنها لو بنيت على السكون ـ على ما هو الأصل فى البناء ـ لالتقى فى آخرها ساكنان ، وإذ لم يمكن تحريك الأول منهما ولا حذفه ، فلابد من تحريك الثانى ؛ يقول الصيمرى : « واعلم أن أصل البناء السكون ، وأن ما حُرِّكَ مما يستحق البناء فَلِعِلَّةٍ ، وإنما كان ذلك ؛ لأن البناء نقيض الإعراب ، والإعراب بالحركة ، فيجب أن يكون نقيضه بالسكون ، والعلة فى تحريك ما يستحق البناء على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يستحق الاسم البناء بعد أن كان معرباً ، فيبنى على حركة ؛ ليفرق بينه وبين ما يستحق البناء من الأصل ، نحو يا زيدُ ، وقبلُ ، وبعدُ .

والوجه الثانى فى الحركة : أن يبنى ما استحق البناء على السكون ، فيلتقى فى آخره ساكنان ، فيحرك الأخير منهما ، لئلا يلتقى ساكنان ؛ نحو أيْنَ وكيْفَ وسوْفَ وحيْثُ ، ما أشبه ذلك .

والثالث : أن يكون المستحق للبناء أولاً ، فيُحرك ليمكن النطق به ، نحو باء الإضافة ولامها وما أشبههما .

وما لم تعرض فيه علة من هذه العلل بُنى على أصل البناء ، وهو السكون ؛ نحو مَنْ وكَمْ وقدْ وهلْ وبلْ ، وما أشبه ذلك »[3] .

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٣٥

(٢) تفسير القرطبى ٩/٣٥٧

(٣) التبصرة والتذكرة ١/٧٨-٧٩

فكراهة التقاء الساكنين فى بنية الكلمة العربية ، والنزوع إلى التخلص من التقائهما على النحو السابق ، أدَّيَا إلى وجود مبنيات كثيرة على الحركة ؛ نحو قَطُّ وحَسْبُ وجَيْرِ ومُنْذُ وحذارِ وبدادِ ونَظَارِ ، وغاقِ غاقِ ، وحيْصَ بيْصَ ، وسوْفَ وثُمَّ وإيهِ ، وأفَّ وأيانَ والآنَ وشتانَ وآمينَ وأولاءِ وأمْسِ ، وهَيْتَ وذَيْتَ وكَيْتَ ، ولاتَ ، ونحو ذلك كثير[١] .

ولأن حركة البناء فى آخر هذه الكلمات حركة تخلص ؛ ولأن طرائق العرب فى التخلص متعددة ومتنوعة ؛ نلاحظ أن كثيراً منها تتعدد حركات بنائه ـ كما تتنوع مذاهب العرب وتتباين أذواقهم فى الاستعانة بالحركات المختلفة للتخلص ؛ فنجد نحو أفَّ وأفُّ وأفِّ ، ولاتَ ولاتِ ولاتُ ، وثُمَّ وثُمِّ ، وحيْثُ وحيْثَ ، وغير ذلك[٢] ، وقد يرجع تنوع هذه الصور إلى تعدد لهجات القبائل العربية التىتشكلت منها الفصحى ، أو إلى توسع بعض العلماء فى السماع عن العرب ، وتسجيل كل ما وقع إليهم بغض النظر عن نسب الشيوع ما بين الكثرة والندرة .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٨٥/٣-٢٩٣ ، ١٥٢/٤ وشرح السيرافى ١٠٦/١-١١٣ ، ١١٧ ، ١٢٤-١٣٣ ، ١٥٨-١٦٠ ، ١٦٨ ، ١٧٣-١٧٤ ، ١٧٩-١٨١ ، ٢٠٠-٢٠١ ، ٢٠٥-٢٠٦ والمقتضب ١٧٣/٣-١٨٤ والمسائل العضديات ١٧٤ ، ٢١٣ والمسائل المنثورة ٢٤٣-٢٤٥ وشرح المقصورة لابن خالويه ٤٤٥-٤٤٦ ، ٤٦٥ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٠٧/١-٣٠٨ وحجة القراءات ٣٥٧-٣٥٨

(٢) انظر : الجنى الدانى ٤٨٩-٤٩٠ وتحفة الأقران ٦٨-٧١ ، ١٣٩-١٤١ والإتحاف ١٩٦/٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٦٧/١-٣٦٨ ، ٤١/٢ وحجة القراءات ٣٩٩-٤٠٠

(٦٦)

التخلص من التقاء الساكنين بهمز الأول

همز الألف :

قيل : إنه يجوز التقاء الساكنين على حدهما ؛ أى إذا كان الأول منهما حرف مد أو لين ، والثانى مدغماً فى مثله ؛ نحو الحاقَّة وتُمُودَّ الثوبُ ، ودُوَيْبَّة ، وعلى رغم اغتفار التقاء الساكنين على هذه الصورة ، فإن بعض العرب آثر أن يتخلص من التقائهما ـ لا سيما فى الحالة الأولى التى يتوالى فيها الألف وأول المدغمين ، فيبدلون الألف همزة مفتوحة ؛ مبالغة منهم فى الفرار من التقاء الساكنين ، أو كما قال الزمخشرى : « ولقد جدَّ فى الهرب من التقاء الساكنين مَنْ قال : دَأَبَّة وشَأَبَّة ، ومن قرأ : ﴿ ولا الضَّأَلِّين ﴾ [الفاتحة ٧] ، ﴿ ولا جَأَنٌّ ﴾ [الرحمن ٣٩] ، وهى عن عمرو بن عُبَيْد »[١] .

ويورد ابن جنى شواهد لغة العرب ، لهذا النوع من إبدال الهمزة من الألف ؛ فيقول : « نحو ما حُكى عن أيوب السختيانى أنه قرأ : ﴿ ولا الضَّـأَلِّين ﴾[٢] فهمز الألف ، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين : الألف واللام الأولى ، فحرك الألف لالتقائهما ، فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج ، لا يتحمل الحركة ، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه ، وهو الهمزة . وعلى هذا ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبى على فى كتاب الهمز عنه ، من قولهم : شَأَبَّة ، ومَأَدَّة ، وأنشدت الكافة :

يا عجباً لقد رأيتُ عجبَا
حمارَ قَبَّانَ يسوق أرنبا
خاطِمها زَأَمَّهَا أن تذهبا[٣]

يريد : زَامَّهَا .

---

(١) شرح المفصل ١٢٩/٩ وانظر : الكشاف ١٧/١ وتهذيب اللغة ٢٨٢/١٥ واللسان ٢١/١

(٢) الفاتحة ٧ وانظر : المحتسب ٤٦/١ ومختصر شواذ القرآن ١ والبحر ٣٠/١ والكشاف ١٧/١ وتفسير القرطبى ١٥١/١ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٢/١ وإعراب ثلاثين سورة ٣٤ والبيان للأنبارى ٤١/١ وشرح السيرافى ١٨١/٢ والخصائص ١٤٩/٣ والمنصف ٢٨١/١

(٣) تزعم العرب أنه من كلام الضب للضفدع. وانظر : الخصائص ١٥٠/٣ والممتع ٣٢١ وضرائر الشعر ٢٢٢-٢٢٣ وشرح المفصل ٣٦/١ ، ١٣٠/٩ وشرح السيرافى ١٨٠/٢ وشرح الشافية ٢٤٨/٢ وشرح شواهدها ١٦٧-١٧٢ وإعراب ثلاثين سورة ٣٤ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٣/١ واللسان (جنن) (زمم) (ضلل) (قبب) (قبن) (الهمزة)

وحكى أبو العباس عن أبى عثمان ، عن أبى زيد ، قال : سمعتُ عمرو بن عُبَيْد يقرأ : ﴿ فيومئذ لا يُسأل عن ذنبه إنسٌ ولا جَأَنٌّ ﴾[١] فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : شَـأَبَّة ودَأَبَّـة . قـال أبـو العباس : فقلت لأبى عثمان : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله[٢] .

وقال آخر :

وبعد انتهاض الشيب من كل جانب على لِمّتى حتى اشْعَأَلَّ بهيمُها[٣]

يريد : اشْعَالَّ ؛ من قوله تعالى : ﴿ واشتعل الرأسُ شيباً ﴾[٤] فهذا لا همز فيه . وقال دُكَيْن :

راكِدَةٌ مِـخْـلاَتُـهُ ومَحْلَبُهْ
وجُلُّهُ حتى ابْيَأَضَّ مَلْبَبُهْ[٥]

يريد : ابْيَاضَّ ، فهمز ... ولكُثَيِّر :

ولِلأرضِ : أما سُودُها فتجلَّلَتْ بياضاً ، وأما بِيضُها فادْهَأَمَّتِ[٦]

يريد : ادْهَامَّت . وقد كاد يتسع هذا عنهم »[٧] .

وحقاً كثرت شواهد همز الألف إذا وليها حرف مشدد ، سواء فى القراءات القرآنية أو فى الشعر،

---

(١) الرحمن ٣٩ وانظر : المحتسب ١/٤٦-٤٧ ، ٢/٣٠٥ ومختصر شواذ القرآن ١٤٩-١٥٠ والبحر ٨/١٩٦ والكشاف ١/١٧ ، ٤/٤٥٠ وتفسير القرطبى ١/١٥١ وإعراب القراءات السبع وعللها ١/٥٣-٥٤ والمنصف ١/٢٨١ وشرح المفصل ٩/١٣٠ وشرح الشافية ٢/٢٤٩ وحاشية الجاربردى ١٦٢

(٢) قول المازنى : « ولا أقبله » يحتمل وجوهاً ؛ نحو : لا أقيس ولا أقبل القياس ـ إن قال به قائل ، أو لا أقيس على هذه القراءة ولا أقبلها ، أو لا أقيس عليها ولا أقبل إسنادها إلى عمرو بن عُبَيْد . انظر : شرح الشافية ٢/٢٤٩ (هامش)

(٣) انظر : الممتع ٣٢١ وضرائر الشعر ٢٢٣ والمقرب ٢/١٦٠ وشرح المفصل ٩/١٣٠ ، ١٠/١٢ وشرح شواهد الشافية ١٦٩ واللسان (شعل) .

(٤) مريم ٤

(٥) انظر : المحتسب ١/٣٢٠ والخصائص ٣/١٥٠ وضرائر الشعر ٢٢٢ والممتع ٣٢١ وإبدال أبى الطيب ٢/٥٤٥ وشرح شواهد الشافية ١٧٠ واللسان (جنن) .

(٦) ديوانه ٣٢٣ وانظر : الخصائص ٣/١٢٩ ، ١٥٠ والمحتسب ١/٤٧ ، ٣١٢ وضرائر الشعر ٢٢٢ والممتع ٣٢٢ والمخصص ١٠/١٦٦ والموشح ١٤٦ والفائق ١/٤٦٢ وشرح المفصل ١٠/١٢ وشرح شواهد الشافية ١٧٠ والبحر ٥/١٤٤ والهمع ٢/١٩٩ ورصف المبانى ٥٧ والدرر اللوامع ٢/٢٣٠ ويروى : فاسْوَأَدَّتِ .

(٧) سر صناعة الإعراب ٧٢-٧٤ وانظر : الخصائص ٣/١٤٩-١٥٠ والمنصف ١/٢٨١ والممتع ٣٢٠-٣٢٢ وشرح السيرافى ٢/١٧٩-١٨١ وشرح المفصل ٩/١٢٩-١٣٠ وشرح الشافية ٢/٢٤٧-٢٥٠ واللهجات العربية فى التراث ٣٤٠

وبخاصة فى الأفعال التى جاءت على وزن افْعَالَّ وما اشتُق منها من الأسماء ؛ ففى قوله تعالى : ﴿ حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازَّيَّنَتْ ﴾[١] قرأ أبو عثمان النهدى وجماعة : ﴿ وازْيَأَنَّتْ ﴾[٢] بوزن : افْعَأَلَّتْ .

وفى قوله تعالى : ﴿ وترى الشمس إذا طلعت تَزَاوَرُ عن كهفهم ﴾[٣] . قُرِىءَ : ﴿ تَزْوَارُّ ﴾ بوزن : تَحْمَارُّ وتَصْقَارُّ ؛ ثم قُرِىءَ : ﴿ تَزْوَأَرُّ ﴾ بالهمز[٤] .

وفى قوله تعالى : ﴿ كلا لَيُنْبَذَنَّ فى الحُطَمَة ﴾[٥] . قرىءَ : ﴿ لَيُنْبَذَانِّ ﴾ بالتثنية أى هو ومالُه ، وقرأ علىٌّ ـ رضى الله عنه ـ والحسن وجماعة : ﴿ لَيُنْبَذَأَنَّ ﴾ بالهمز[٦] .

ويُنسب إلى عمر بن الخطاب والحسن بن على ـ رضى الله عنهم : (وَلَّ حَارَّها مَنْ تولى قَارَّها) أى : وَلَّ شرَّها من تولى خيرَها ، ووَلَّ شديدتَها من تولى هَيِّنَتَها[٧] . وقيل : (وَلَّ حَأَرَّها من تولى قَأَرَّها) [٨] بالهمز تخلصاً من التقاء الساكنين .

وكذلك قال كُثَيِّر عزة :

وأنتَ ابْنَ ليلى خيرُ قومِكَ مشهداً إذا ما احْمَأَرَّتْ بالعبيط العوامل[٩]

---

(١) يونس ٢٤

(٢) انظر : المحتسب ٣١١/١-٣١٢ ومختصر شواذ القرآن ٥٦ والبحر ١٤٤/٥

(٣) الكهف ١٧

(٤) انظر : المحتسب ٢٥/٢ ومختصر شواذ القرآن ٧٨ والبحر ١٥٧/٦ والبيان للأنبارى ٤١/١

(٥) الهُمَزَة ٤

(٦) انظر : البحر ٥١٠/٨ والكشاف ٧٩٦/٤ وتفسير القرطبى ١٨٤/٢٠ ومختصر شواذ القرآن ١٧٩ والبيان للأنبارى ٥٣٥/٢

(٧) انظر : مجمع الأمثال ٣٦٩/٢ وجمهرة الأمثال ٣٣٤/٢ وأمثال أبى عبيد ٢٢٧ ، ٢٨٤ والمستقصى ٣٨١/٢ وفصل المقال ٣٢٧ واللسان (حرر) ٨٢٨/٢ ، (قرر) ٣٥٧٨/٥

(٨) البيان للأنبارى ٤١/١

(٩) ديوانه ٢٩٤ وعبث الوليد ٦٩ واللسان (جنن) ٧٠٤/١ ويروى :

إذا ما العوالى بالعبيط احْمَأَرَّتِ

فى الخصائص ١٢٨/٣ ، ١٥٠ والمحتسب ٤٧/١ وألف باء للبلوى ١٢٣/٢ وتفسير القرطبى ١٥١/١ والبحر المحيط ٣٠/١

وقال ذو الرمة :

ذكرتُكِ إذْ مَرَّتْ بنا أمُّ شادِنٍ أمام المطايا تَشْرَئِبُّ وتَسْنَحُ[١]

وقال تعالى : ﴿ ومِنَ الناس مَنْ يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطْمَأَنَّ به ﴾[٢] و ﴿ ياأيتها النفس المطمئنة ﴾[٣] وقال تعالى : ﴿ وإذا ذُكر اللهُ وَحْدَه اشْمَأَزَّتْ قلوبُ الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾[٤] والشواهد فى هذا الباب كثيرة جدًا .

ويرى ابن جنى أن همز الألف فى هذه الكلمات ونحوها من قبيل مبالغة بعض العرب فى مطل حروف اللين ، تبعاً لعادتهم من المبالغة فى تمكين الصوت وجهارته ؛ فيقول : « وربما لم يكتفِ مَنْ تقوى لغته ، ويتعالى تمكينه وجهارته ، بما تجشَّمه من مدّ الألف فى هذا الموضع ، دون أن يطغى به طبعه ، ويتخطى به اعتماده ووطؤه ، إلى أن يبدل من هذه الألف همزة ، فيحمّلها الحركة التى كان كلفاً بها ، ومصانعاً بطول المَدَّة عنها ؛ فيقول : شَأَبَّة ودَأَبَّة .. »[٥] .

ويذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن الهمزة فى نحو الضَّأَلِّين همزة نَبْرِيَّة ؛ أى مجرد علامة للنبر فقط ؛ فيقول : « فسرَّها فليش بالهروب من المقطع المديد ؛ لكراهة النطق بمصوّت طويل فى مقطع مقفل ، ونفسرها نحن أن النبر فى لسان قبائل البادية يأخذ صورة التوتر ، على حين يأخذ صورة الطول فى لسان غيرهم من الحضريين ، وقد اتخذ التوتر صورة الهمزة نظراً لشدة ضغط الناطق على المقطع ، برغم أنه لا مادة الكلمة ، ولا أية صيغة من صيغها الاشتقاقية تحتوى همزة . الأمر الذى يؤكد أن رمز الهمزة هنا علامة نبر لا أكثر »[٦] .

وعقد الدكتور رمضان عبد التواب بحثاً مستفيضاًحول هذا الموضوع ، وجاء تحت عنوان : (أثر الوزن الشعرى فى أبنية العربية)[٧] وذهب فيه إلى مسئولية الشعر العربى عن وجود كلمات مثل اطمأنَّ واشمأزَّ واشرأبَّ ؛ لأن كل ما كان على وزن افعأَلَّ ، فهو يعود فى أصله إلى وزن افْعَالَّ ، الذى يلتقى فيه ساكنان على حدهما ، ولما لم يمكن توالى ساكنين فى الشعر فى غير القافية ـ وهى بمثابة الوقف ، فإذا أراد الشاعر استعمال كلمة من وزن افْعَالَّ أو من الأسماء المشتقة منها ـ أقحم همزة فى الكلمة ؛ مما يؤدى إلى تقسيم المقطع المرفوض فى الوزن الشعرى إلى مقطعين مقبولين .

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن قول النحاة بالتقاء الساكنين فى نحو دَابَّة وشَابَّة

---

(١) ديوانه ١١٩٧ وتهذيب اللغة ٣٥٥/١١ والكامل ٣٠٣/٢ واللسان (شرب) ٢٢٢٥/٤

(٢) الحج ١١ (٣) الفجر ٢٧

(٤) الزمر ٤٥ (٥) الخصائص ١٢٨/٣

(٦) القراءات القرآنية ١٢٨ (٧) انظر : فصول فى فقه العربية ١٩٣-٢٢٦

والضـالِّين ـ وَهَمّ أوقعهم فيه الخط العربى ؛ فيقول :« والحقيقة أنه لا وجود لما يُسـمى بالتقـاء السـاكنين هنا . وقد وقع النحويون العرب فى هذا الوهم ، بسبب الخط العربى ، فظنوا الألف حرفاً سـاكناً ، وهـو فى الواقع رمز للفتحة الطويلة ، وإنما نحن فى هذه الأمثلة أمام ما يسمى بالمقطع الرابع ، مـن المقـاطع الصوتية .... مقطع طويل مغلق حركته طويلة ؛ مثل : بَابْ فى الوقف ...

والمقطع الرابع لا يجوز فى العربية الفصحى ، إلا فى آخر الكلمة فى حالة الوقف عليها ، أو فـى وسطها بشرط أن يكون المقطع التالى له مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذى خُتِمَ هو به ، وهـذه الحالـة الأخيرة ، هى ما عبرعنه اللغويون العرب القدامى بالتقاء الساكنين على حدهمـا ؛ وهـو أن يكـون الأول حرف مد ، والثانى مدغماً فى مثله ؛ نحو : دابَّة وشابَّة والضـالِّين ومدهامَّتَـانِ واحْمَـارَّ واصْفَـارَّ ، ومـا أشبه ذلك .

فصيغة افْعَالَّ إذن ، يغتفر فيها التقاء الساكنين ، على رأى النحاة ، أو بعبارة أخرى : يجوز فيهـا ورود المقطع الرابع ، بالاصطلاح الذى يعرفه علماء الأصوات اليوم .

غير أننا لا يصح أن ننسى ، أن كل ذلك خاص بالنثر ، أما الشـعر فـإن هـذا المقطـع الرابـع ، لا يجوز فيه أصلاً ، إلا فى الوقف على القافية »[1] .

ويحق للقارىء أن يتساءل ؛ لماذا كان هذا المقطـع جـائزاً فـى النـثر دون الشـعر ؟! وقـد لا يجـد جواباً إلا أن القيمة الصوتية لهذا المقطع ـ فى نظر الوزن الشعرى ـ يُترجم عنهـا بمتحـرك فسـاكنين ، ولما لم يجز توالى ساكنين فى الشعر إلا فى القافية ، امتنع ورود هذا المقطع الرابـع فـى حشـو البيـت ، ولا يتعارض هذا مـع الوصـف العلمـى لأصـوات الصوامـت والحركـات ؛ فنحـو بَـاعَ مثـلاً عبـارة عـن صامتين ؛ الأول : الباء وتعقبه حركة طويلة ـ وهى الألف ، والثانى : العين وتعقبـه حركـة قصـيرة ـ وهى الفتحة . ولكن هذه الكلمة فى موسيقى الشعر عبارة عن متحرك فساكن فمتحرك ، والوقـف عليهـا بالسكون بَاعْ يحولها إلى متحرك فساكنين . وربما كانت هذه القيمة الموسيقية ـ وليس الوهم فـى الخـط العربى ـ هى التى أدَّت بالنحاة إلى اعتبار الحركـات الطـوال ـ أى مـا أسـموه بحـروف المـد ـ بمثابـة الحروف السواكن .

وقدم الدكتور رمضان عبد التواب دراسة مسـتقصية للعديـد مـن الأفعـال التـى جـاءت علـى وزن افْعَالَّ ، والأسماء التى تشتق منها ، وحاول ربط معنى كل مثال بالثلاثى منه ، مـع التنقيـب الدقيـق عـن الأشعار التى وردت فيها هذه الأمثلة ، على اعتبار أن هذه الأشعار وأمثالها ، هى السبب فى وجود هذه

---

(١) فصول فى فقه العربية ١٩٤-١٩٥ وانظر : التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٩٦-٩٧

الأبنية ، ورغم ذلك عثر الدكتور رمضان على كلمات عِدَّة روتها المعاجم ولـم تـرد فـى شـعر ، نحـو : اجْرَأَشَّ واجْفَأَظَّ واخْظَأَبَّ واسْمَأَدَّ واضْفَأَدَّ واضْمَأَكَّ .

ولعل السبب فى ذلك يعود إلى أن الهمز فى هذه الكلمات ونحوها ، لم يكن خاصًّا بالشعر وحده ، بل كان لغة عن بعض العرب فى كلامهم وأشعارهم ، ويمكن القول بـأن الشـعر أسـهم بـدور بـارز فـى شيوع أمثال هذه الكلمات ، ولكن إذا صح أنها لغة عن العرب ، لم يكن الشعر ـ أو الـوزن الشـعرى ـــ السبب الوحيد فى وجودها .

وقد مرَّ بنا فى كلام ابن جنى أن أبا زيد سمع العرب تقول : شـأبّة ودأبّـة ، وأن المـازنى لا يقبـل القياس عليه ، على حين يرى ابن جنى أن هذا الإبدال كاد يتسع عن العرب ؛ أى كاد يكثر نقلُه عنهـم . وقال السيرافى : « وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا فراراً من التقاء الساكنين ، كنحـو دأبَّـة وضَـأَلّ ؛ لأن الألف ساكنة ، والحرف الأول من الحرف المشدد ساكن ؛ **فيكرهون الجمع بين ساكنين** »[(١)] .

ويقول العكبرى فى نحو الضألّين : « وهى لغة فاشية فى العرب فى كل ألـف وقـع بعدهـا حـرف مشدد نحو : ضالّ ودابَّة وجانّ ، والعلة فى ذلك أنه قلب الألف همزة ؛ لتصح حركتها ؛ لئلا يجمع بيـن ساكنين »[(٢)] .

وقد أورد ابن عصفور نحو هذا الاستعمال فى الضرائر ، ورأى أنه قياسى فى ضرورة الشعر[(٣)]. وكـذلك قال أبو حيان وغيره : ولا ينقاس إلا فى ضرورة الشعر ـــ علـى كثرة مـا جـاء منـه[(٤)] . وقـال أيضاً : « وهو إبدال لا ينقاس ؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس ، وقد نص النحويون على ذلك ، ولكنه على ما قال أبو الفتح من أنه لغة ، ينبغى أن ينقاس ذلك »[(٥)] . وهو الرأى الذى أميل إليه ؛ فقد كثرت شواهد هذا الاستعمال ، فينبغى إجازة القياس عليها فى الشعر والنثر جميعاً .

همز واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين :

وفى نحـو قولـهم : لَبَّوُا النـداءَ وصَـلَّوُا الفريضـة ، ورد عن العـرب التخلـص من التقاء السـاكنين

---

(١) شرح الكتاب ١٨٠/٢ = ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٥٧

(٢) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٨/١ وانظر : ٢٧/٢

(٣) انظر : ضرائر الشعر ٢٢٢-٢٢٣ والممتع ٣٢٠-٣٢٢

(٤) انظر : حاشية الجاربردى ١٦٢ والهمع ١٩٩/٢

(٥) البحر المحيط ٣٠/١ وانظر : المجيد فى إعراب القرآن المجيد ٧٢/١-٧٣

بالحركات الثلاث ؛ لأن الغرض هو التبلغ بالحركة لاضطرار الساكنين إليها . لكن التخلص بالضم فى واو الجماعة أشهر ، ويليه الكسر ثم الفتح ، كما وردت لغة عن بعض العرب التخلص فى هذا السياق بهمز الواو مع ضمها ، واختلف النحاة بشأنها ؛ ففى قوله تعالى : ﴿ اشتروُا الضلالة ﴾[١] قرىء : ﴿اشترؤُا الضلالة ﴾ بهمز الواو ؛ وقيل : « الهمز لغة عن الكسائى ، وهو عند البصريين لحن »[٢] . وفى قوله تعالى : ﴿ فتمنوُا الموت ﴾[٣] . حكى الكسائى عن بعض الأعراب : ﴿ فتمنؤُا الموت ﴾ بهمز الواو[٤] .

ولم يُجزْ ابن جنى همز هذه الواو ؛ فقال : « وقد قرىء هذا على ثلاثة أوجه : ﴿ اشتروُا الضلالة ﴾ بالضم ، و﴿ اشتروِا الضلالة ﴾ بالكسر ، و﴿ اشتروَا الضلالة ﴾ بالفتح ، والحركات كلها لالتقاء الساكنين ؛ فمن ضم فلئلا تُشبِهَ هذه الواوُ الواوَ التى فى نحو قولك : لوِ انطلقتَ لكان كذا وكذا ؛ ومن كسر فعلى أصل حركة التقاء الساكنين ؛ ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لخفتها .

والهمز فى هذه الواو لا يجوز ـ كما جاز فى أُقِّتَتْ ؛ لأن الحركة غير لازمة . إنما هى لالتقاء الساكنين »[٥] .

ثم عاد ابن جنى ووصف هذا الهمز بأنه ضعيف ؛ فقال : « وقيس تقول : ﴿ اشترؤُا الضلالة ﴾. قال : وقال بعض العرب : (عَصَؤُا الله) مهموزة .

قال أبو الفتح : ينبغى أن يكون ذلك على إجراء غير اللازم مُجْرى اللازم ، وقد كتبنا فى هذا باباً كاملاً فى الخصائص[٦] . وذلك أنه شبّه حركة التقاء الساكنين ، وليست بلازمة ـ بالضمة اللازمة فى أُقِّتَتْ ، وأَدْؤُر ، وأُجُوه . إلا أن همز نحو ﴿ اشتروا الضلالة ﴾ من ضعيف ذلك »[٧] .

ويبدو أن هذه اللغة قليلة ، فهى ضعيفة فى السماع والقياس جميعاً ، ولكن فيها دلالة على أنه من طبع بعض العرب الاستعانة بالهمزة للتخلص من التقاء الساكنين فى بعض السياقات .

وإضافة إلى ذلك ، أرى فى همز الواو المضمومة لوناً من المخالفة الصوتية ، فلعل الذين

---

(١) البقرة ١٦

(٢) مختصر شواذ القرآن ٢ وانظر : تفسير القرطبى ١/ ٢١٠ والبيان للأنبارى ١/ ٥٩

(٣) الجمعة ٦

(٤) انظر : مختصر شواذ القرآن ١٥٦ والبحر ٨/ ٢٦٧

(٥) المنصف ١/ ٢١٣

(٦) انظر : الخصائص ٣/ ٨٩-٩٥

(٧) المحتسب ١/ ٥٥ وانظر : البيان للأنبارى ١/ ٥٩

تخلصوا من التقاء الساكنين هنا بهمز الواو ـ وهم قبيلة قيس على ما حكاه ابن جنى ـــ استثقلوا الضمة على الواو ؛ لأن الضمة من جنس الواو ؛ فكأنه توالى فى الكلام واوان ، فأبدلوا الواو همزة ؛ حتى تخف الضمة عليها ، وهو السبب نفسه الذى جعل بعض العرب يقولون فى وُجُوه ووُقِّتَتْ وأَدْؤُر : أُجُوه وأُقِّتَتْ وأَدْؤُر .

الوقف بالنقل والتسكين

من مواضع اغتفار التقاء الساكنين الوقفُ مطلقاً ، ولكن بعض العرب يبالغون فى الفرار من التقاء الساكنين ؛ لكراهيتهم مطلق التقائهما ، فيعمدون إلى ظاهرة سياقية ، هى ظاهرة الوقف بالنقل والتسكين ؛ للتخلص من توالى الساكنين عند الوقف ؛ فينقلون إلى الساكن الأول ، الحركة التى كانت تجب للثانى منهما وصلاً ؛ يقول الزمخشرى : « ولقد جَدَّ فى الهرب من التقاء الساكنين ... مَنْ لغته النَّقُرْ فى الوقف على النَّقْر »[١] . ونصَّ سيبويه على أن تحريك ما قبل الآخر نحو هذا بَكُرْ ومن بَكِرْ ؛ لكراهيتهم التقاء الساكنين[٢] .

وينبه ابن يعيش إلى أن بعض العرب يفر من التقاء الساكنين فى الوقف ـ وإن كان جائزاً ، كما يفر منه الجميع وصلاً ؛ فيقول : « اعلم أنه يجوز فى الوقف الجمع بين ساكنين ؛ لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفى صوته ، ويوفره على الحرف الموقوف عليه ، فيجرى ذلك مَجْرى الحركة ؛ لقوة الصوت واستيعابه ، كما جرى المد فى حروف المد مَجْرى الحركة ، وليس كذلك الوصل ؛ لأن الآخذ فى متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت ، لصرفه إلى ذلك المتحرك ، ألا ترى أنك إذا قلت : بَكْرْ فى حال الوقف ، تجد فى الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده فى حال الوصل ، وكذلك الدال فى زيد وغيرهما من الحروف ؛ لأن الصوت إذا لم يجد منفذاً انضغط فى الحرف الموقوف عليه ويوفر فيه ؛ فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين فى الوقف ، ولا يجوز فى الوصل ، ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين فى الوقف ، كما يكره ذلك فى الوصل ، فيأخذ فى تحريك الأول ؛ لأنه هو المانع من الوصول إلى الثانى فحركوه بالحركة التى كانت له فى حال الوصل ، فإن كان مرفوعاً حولوا الضمة إلى الساكن قبله ، ويكون فى ذلك تنبيهٌ على أنه كان مرفوعاً ، وخروجٌ عن عهدة الساكنين ، وكذلك الجر ؛ تقول فى المرفوع : هذا بَكُرْ ، والأصل : هذا بَكْرٌ يا فتى ، وفى الجر : مررتُ ببَكِرْ ، والأصل: ببَكْرٍ يا فتى »[٣] .

وهذه الحركات المنقولة إلى الساكن قبلها ، كانت حركات إعراب دالَّةً على المعانى ، ونقلها يؤدى إلى التخلص من توالى الساكنين ـ وهو الهدف الأساسى من هذا التغيير ـ من غير اجتلاب حركة أجنبية ، مع بقاء دليل الإعراب ؛ لذلك كانت الاستعانة بحركة الإعراب أولى ، ويوصف هذا التغيير بالقلة ؛ لاجتناب أكثر العرب إياه ، ويعلل لذلك الرضى فيقول : « وإنما قَلَّ هذا ؛ لتغير بناء الكلمة فى الظاهر ، بتحرك العين الساكن مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ،

---

(١) شرح المفصل ١٢٩/٩ وانظر : فى النهجات العربية ١٣٦-١٣٧ ومن أسرار اللغة ٢٣٤-٢٣٥

(٢) انظر : الكتاب ١٧٣/٤

(٣) شرح المفصل ٧١/٩ وانظر : ١٣٠/٩-١٣١ وراجع ما سبق ص ٢٢ـ ٢٣

وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذى حقه أن يكـون علـى الأخير إلـى الوسـط ، وإنمـا سـهل لهـم ذلـك الفرارُ من الساكنين والضَّنُّ بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى »[١] .

شروط الوقف بالنقل والتسكين :

ولنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلـى السـاكن الـذى قبلـه شـروط ، وضعهـا النحـاة فـى ضـوء استقرائهم لمادة اللغة ، وتحليلهم للشواهد التى بين أيديهم[٢] ، وهى :

١- أن يكـون الحـرف المنقـول إليـه سـاكناً ، فـلا يجـوز النقـل إلـى المتحـرك لانشـغاله بحركتـه الأصـلية ؛ ولأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين ، وهو مفقود فى الذى تحرك ما قبله ، وبعـض العرب ـ وهم قبيلة لخم ـ يجيزون الوقف بالنقل إلى متحرك ، وعليها قول الراجز :

مَنْ يأتمرْ للخير فيما قَصَدُهْ

تُحْمَدْ مساعيه ويُعلم رَشَدُهْ[٣]

يريد : فيما قَصَدَهُ ؛ فنقل الحركة وأسكن ، وقال الراجز :

ما زال شيبانُ شديداً هَبَصُهْ

حـتى أتـاهُ قِرْنُـهُ فوَقَصُـهْ[٤]

يريد : فَوَقَصَهُ ؛ فنقل الحركة وأسكن .

٢- أن يكون الساكن الأول صحيحاً ، فلا يجوز النقل إلى المعتل ؛ نحو إنسان وقول وبيع .

٣- أن يكون الساكن الثانى صحيحاً أيضاً ؛ فلا يجوز النقل من نحو غَزْو وظبْى .

٤- ألا يكـون الأول مدغمـاً فـى الثـانى ؛ لأنـه يـؤدى إلـى فـك الإدغـام ، وهـو ممتنـع فـى غـير الضرورة .

---

(١) شرح الشافية ٣٢١/٢ وانظر : ٢١٩/٢ ، ٢٤٧-٢٤٨

(٢) انظـر : الكتـاب ١٧٣/٤-١٧٤ ، ١٧٧-١٨١ وشـرح المفصـل ٧٠/٩-٧٣ والإنصـاف ٧٣١-٧٣٦والارتشـاف ٣٩٨/١-٤٠٠ وشرح الشافية للرضى ٣٢١/٢-٣٢٣ وللجاربردى ١٦٢ ، ١٨٨-١٨٩ وشرح الأشمونى ٥١٤/٢-٥١٧ وشرح ابن عقيل ٤٠٠/٢-٤٠٢ وشرح التصريح ٣٤١/٢-٣٤٢ وهمع الهوامع ٢٠٨/٢ واللهجات العربية فى التراث ٤٨٩-٤٩٥

(٣) الهمع ٢٠٨/٢ وشرح الأشمونى ٥١٥/٢ وحاشية الجاربردى ١٨٨

(٤) اللسان (هبص) ٤٦٠٥/٦ ، و(وقص) ٤٨٩٣/٦ وشرح التصريح ٣٤٢/٢ وفيه بعض التحريف !

٥- ألا يؤدى النقل إلى بناء معدوم النظير فى العربية أو نادر فيها ؛ فلا يجوز النقل فى نحو : أغلقت بقُفْلٍ ؛ لأنه يتحول إلى قُفِلْ بوزن فُعِل ، وهو معدوم فى الأسماء ، ولا فى نحو : هذا بِشْرٌ ؛ لأنه يتحول إلى بِشُرْ بوزن فِعُل ، وهو معدوم فى الكلام . ويُستثنى من هذا الشرط المهموز الآخر ، فتنقل حركة الهمزة ـ وإن أدى إلى عدم النظير ، فيقال فى الوقف على نحو : مِنَ البُطْءِ وهذا الرِّدْءُ : من البُطِيءْ وهذا الرِّدُؤْ ، بوزن فُعِل وفِعُل ، وذلك لثقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد ، وبعض التميميين يفرون من هذا النقل ـ إذا أدى إلى عدم النظير ـ إلى إتباع حركة العين للفاء ، فيقولون : من البُطُؤْ بوزن فُعُلْ ، وهذا الرِّدِىءْ بوزن فِعِلْ ، كما يتبع بعضهم فى غير المهموز أيضاً ، فيقولون : هذا العِدِلْ والقُفُلْ ، ورأيت العِدِلْ والقُفُلْ ، ومررت بالعِدِلْ والقُفُلْ .

٦- واشترط البصريون فى الحركة المنقولة ألا تكون فتحة ، فلا يجوز عندهم : رأيت بَكَرْ ، فنقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما ، والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها ؛ أو لأن أكثر العرب يقفون على المنصوب المنون بإبدال التنوين ألفاً فيقولون : رأيت بكرَا ، فكأنه لم يلتقِ ساكنان فى هذه الحالة ، فلا حاجة إلى التخفيف ، وحُمل غير المنون على المنون ؛ فلا يجوز النقل فى نحو رأيت البَكْر ، إلا إذا كان المنقول منه همزة ، فإنهم أجازوا نقل الفتحة حينئذ ؛ لثقل الهمزة ؛ أو لخفائها ساكنةً بعد ساكن ، فيقولون : رأيت الخَبَأْ والرِّدَأْ والبُطَأْ .

وبعض العرب ـ وهم ربيعة ـ يقفون على المنصوب المنون بحذف الفتحة أيضاً ، كما تحذف الضمة والكسرة فى المرفوع والمخفوض ، فهؤلاء يقفون بنقل الفتحة فى المنصوب ، كما ينقلون الضمة والكسرة فى الرفع والخفض ، بلا تفريق .

وأجاز الكوفيون والأخفش والجرمى ووافقهم الأنبارى ، نقل حركة المفتوح مطلقاً ؛ طرداً للباب ؛ فكما يقولون : هذا البَكُرْ ومررت بالبَكِرْ ، ينبغى أن يقال أيضاً : رأيت البَكَرْ ؛ لأن الكاف تحركت فى المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين ، فكذلك ينبغى أيضاً فى المنصوب للسبب نفسه ؛ ولأنهم اختاروا الحركة التى كانت للكلمة فى الوصل فى حالتى الرفع والخفض ؛ فكذلك يجب أن يختاروا الفتحة فى حالة النصب .

نماذج من الظاهرة :

ويجوز فى هاء الضمير ـ لخفائها ساكنةً بعد حرف ساكن ؛ كالهمزة ـ أن تُنْقل حركتها إلى ما قبلها ـ إذا سكن وهو صحيح ، نحو مِنْهُ وعَنْهُ ؛ وقال زياد الأعجم :

عجبْتُ والدهر كثير عَجَبُهْ

من عَنَزِىٍّ سَبَّنِى لم أضْرِبُهْ [١]

يريد : لم أضْرِبْهُ ، فنقل حركة الهاء إلى الباء قبلها ؛ وقال أبو النجم :

فقَرِّبَنْ هذا وهذا أَزْحِلُهْ [٢]

يريد : أَزْحِلُهُ أى أبْعِدُهُ ؛ فنقل حركة الهاء إلى اللام قبلها .

وسمع سيبويه بعض بنى تميم من بنى عَدِىّ يقولون فى ضرَبَتْهُ وأَخَذَتْهُ : ضَرَبَتِهْ وأَخَذَتِهْ ؛ فيحركون ما قبل الهاء بالكسر ، على أصل التخلص من التقاء الساكنين ، ولكن تحريكه بحركة الهاء هو الأكثر [٣].

وفى قراءات القرآن الكريم ؛ قرأ سلاَّم أبو المنذر : ﴿ والعَصِرِ ﴾[٤] بكسر الصاد ، ويروى عن أبى عمرو أنه قرأ : ﴿ وتواصوا بالصَّبِرْ ﴾[٥] بنقل كسرة الراء إلى الباء ، أو يُشِمُّ الباء شيئاً من الجر ولا يشبع ؛ وقال أبو حيان الأندلسى : « ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما نقل عن أبى عمرو أنه وقف : ﴿ وتواصوا بالصَّبِرِ ﴾ بكسر الباء ، والذى يظهر فى حركة النقل أنها الحركة التى فى الحرف الأخير ، نقلت إلى الساكن قبله ، وهو قول بعض النحاة ، وقال أبو على : هذه الحركة لالتقاء الساكنين ، وقال أيضا : ليس بتحريك لالتقاء الساكنين مَحْضاً ، ألا ترى أنها تدل على الحركة المحذوفة من الثانى ؛ فدلّ قوله أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين والدلالة على حركة

---

(١) انظر : الكتاب ١٨٠/٤ وشرحه للسيرافى ١١٤/٢ والنكت للأعلم ١١٠٨ والمحتسب ١٩٦/١ والمسائل البغداديات ٤٤٠ والتعليقة للفارسى ١٢٥/٢ والكامل ١٦٢/٢ والسبعة فى القراءات ٦٩٦ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٢٧/٢ والبحر ١٠٨/٢ والهمع ٢٠٨/٢ وشرح المفصل ٧٠/٩-٧٢ وشرح الشافية ٣٢٢/٢ وشرح شواهدها ٢٦١ وشرح الأشمونى ٢١٠/٤ وبحر العوام ١٦٠ والدرر اللوامع ٢٤٣/٢ واللسان والصحاح (لمم) .

(٢) انظر : الكتاب ١٨٠/٤ والمقرب ١٥٤ وشرح المفصل ٧١/٩-٧٢ برواية : زَحِّلْهُ . والكامل ١٦٢/٢ وفيه :

أقول قَرِّبْ ذا وهذا أَزْحِلْهُ

(٣) انظر : الكتاب ١٨٠/٤ وشرح المفصل ٧٢/٩ وشرح الشافية ٣٢٢/٢-٣٢٣

(٤) العصر ١ وانظر : السبعة ٦٩٦ ومختصر شواذ القرآن ١٧٩ وإعراب ثلاثين سورة ١٧٤ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٢٦/٢ والبحر ٥٠٩/٨ وتفسير القرطبى ١٨٠/٢٠ وإملاء ما من به الرحمن ٢٩٣/٢ والهمع ٢٠٨/٢

(٥) العصر ٣ وانظر : السبعة ٦٩٦ ومختصر شواذ القرآن ١٧٩ وإعراب ثلاثين سورة ١٧٤ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٢٦/٢ والبيان للأنبارى ٥٣٣/٢ والهمع ٢٠٨/٢ وشرح التصريح ٣٤١/٢ وفيه : ابن عمر مكان أبى عمرو ، تحريف. وأثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ٤٠٦

الإعراب ، وقال المبرد والسيرافى : هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة ، كما راموا الحرف وأشموا للدلالة ، وقال أبو البقاء العكبرى : لا يريدون بالحركة المنقولة أن حركة الإعراب صُيِّرَتْ على ما قبل الطرف ؛ إذِ الإعراب لا يكون قبل الطرف ، (بل) إنها مثلها . انتهى »[١] .

وهذه بعض شواهد الوقف بالنقل التى يرويها النحاة عن العرب ؛ قال الراجز :

أنا ابْنُ ماوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ

وجاءت الخيلُ أثابِىٌّ زُمَرْ [٢]

يريد : جَدَّ النَّقْرُ ، وقال الآخر :

أنا جريرٌ كُنْيَتى أبو عَمِرْو

أضربُ بالسيف وسعدٌ فى القَصِرْ

أجُبُناً وغيرةً خلف السِّتِرْ [٣]

يريد : أبو عَمْرٍو ، وفى القَصْرِ ، وخلف السِّتْرِ ، وقال الآخر :

أَرَتْنِىَ حِجْلاً على ساقها فهَشَّ الفؤاد لذاك الحِجِلْ

فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحبى ألا بأبى أصلُ تلك الرِّجِلْ [٤]

---

(١) ارتشاف الضرب ٣٩٩/١

(٢) يُنسب إلى بعض السعديين دون تعيين ، ويُنسب إلى فدكى بن أعبد المنقرى ، وينسب إلى عبيد بن ماوية الطائى . انظر : الكتاب ١٧٣/٤ والإنصاف ٧٣٢ والتصريح ٣٤١/٢ والهمع ١٠٧/٢ ، ٢٠٨ والدرر اللوامع ١٤١/٢ ، ٢٣٤ وجمل الزجاجى ٣١٠ وشرحه لابن هشام ٣٧٥ (ونسبه للفرزدق !) والحلل فى شرح أبياته ٣٥٨ والتكملة ٨ والفصول الخمسون ٢٦٥ والكامل ١٦٢/٢ وضرائر الشعر ١٩ وأسرار العربية ٤١٤ والمغنى ٤٣٤ والصحاح ٨٣٥ وحواشى ابن برى ٢١٧/٢ واللسان (نقر) ٤٥٢٠/٦ والمخصص ٨١/١

(٣) نسبه أبو العلاء المعرى فى رسالة الصاهل والشاحج ٤٦٦ إلى جرير بن عبد الله البجلى — رضى الله عنه ، مع بعض اختلاف فى الترتيب والرواية ، وهو ـ أو بعضه ـ بلا نسبة فى الإنصاف ٧٣٣ ومختصر شواذ القرآن ١٧٩ وفيه الثانى محرفاً وإعراب ثلاثين سورة ١٧٤ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٢٦/٢ ونزهة الطرف لابن هشام ١٤٨

(٤) بلا نسبة فى المنصف ١٨/١ ، ١٦١ والإنصاف ٧٣٣ وشرح المفصل ٧١/٩ ومجالس ثعلب ٩٧-٩٨ وإعراب ثلاثين سورة ١٧٤ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٢٧/٢ وكتاب ليس ٩٧ والعمدة ٢٤١/٢ واللسان (رجل) ١٥٩٧/٣

يريد : لذاك الحِجْلِ ، وتلك الرِّجِلْ ، وقال الآخر :

تَحقِزُها الأوتارُ والأيدى الشُّعُرْ

والنبل ستون كأنها الجَمُرْ [١]

يريد : الشُّعْرُ ، والجَمْرُ ، ويعلق السيرافى على نحو هذا التغيير بقوله : « هو من باب إلقاء حركة الحرف الأخير على الساكن الذى قبله ، وهو جيد بالغ فى الكلام والشعر ؛ كقولك : مررتُ ببَكِرْ ، وهذا بَكُرْ » [٢] .

وللدكتور سعد مصلوح بحث بعنوان : « رأى فى الوقف بالنقل »[٣] ذهب فيه إلى أن التحريك فى الوقف بالنقل ظاهرة مقطعية وليست نحوية ؛ أى هى مرتبطة بالمقطع لا بالتركيب النحوى ، وأنها مرتبطة بنوع معين من المقاطع ، وهو المقطع المزدوج الإغلاق المكون من صامت وحركة وصامتين متتابعين / ص ح ص ص / نحو قُفْلْ وبِشْرْ وبَكْرْ .

ثم ذهب إلى أن منعهم من النقل إذا أدى إلى بناء معدوم لا نظير له فى اللغة ، نحو فِعُل وفُعِل فى الأسماء ، دليل على أن الأمر ليس أمر إعراب ، وإلا لوجب التحريك على النحو الممنوع ، حتى لا يفوت الغرض من إعراب الكلام .

كما أرجع شواهد الشعر التى ورد فيها النقل إلى ظاهرة الإقواء ، ورجَّح تفسير الدكتور إبراهيم أنيس للإقواء ؛ إذ عدَّه تضحية بالصواب النحوى ؛ لتستقيم القافية ، وهو أمر عرض لفحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين من أمثال النابغة الذبيانى والحارث بن حلزة اليشكرى والفرزدق .

ثم يُنهى الدكتور مصلوح بحثه عن الوقف بالنقل بترجيحه أن القاعدة الخاصة به مخترعة من أساسها ، وأن الخلاف بين النحاة حولها هو خلاف لا ثمرة له ؛ ومن ثم تنتفى الحاجة إلى مصطلح الوقف بالنقل .

ولعل فيما نقلته من نصوص عن النحاة ما يكفل الرد على كثير مما ذهب إليه الدكتور مصلوح ، فلقد رأينا أن الغرض الأساسى من التحريك هو التخلص من التقاء الساكنين ، وأن نقل حركات الإعراب يحقق هدفين معاً ؛ التخلص والدلالة على المعانى ، ولكن إذا تعارض النقل مع ذوق العربية فى صياغة أبنيتها ، يكون اللجوء إلى وسيلة أخرى وهى الإتباع ، كما يجوز النقل فى المهموز ـ وإن

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩/٧٠-٧١

(٢) شرح الكتاب ٢/١١٤ = ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٢ وانظر : ضرائر الشعر ٢٠

(٣) حوليات كلية دار العلوم ـ العدد الحادى عشر ١٩٨٨م ص ٦٥-٧١

أدى إلى عدم النظير ؛ مما يؤكد على أن الأمر أمر عُرْفٍ واستحسان واستخفاف ، بل يلجأ بعض العرب إلى وسيلة الإتباع دائماً ؛ مما يدل على أن مدار الأمر عندهم هو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس مراعاة الإعراب بالدرجة الأولى .

كما لا أرتضى تخريج الشواهد على الإقواء ؛ لأن الوقف بالنقل ليس مُختَصاً بالشعر ولا بالضرورة ؛ بل ذكروا أنه لغة عن بعض العرب ، وأنه جيد فى الكلام والشعر معاً ، ثم كيف ينقل الدكتور مصلوح ما نقله من شواهد الوقف بالنقل ، التى يرويها النحاة عن العرب ، ويُقِرُّ بأنه ينطبق على الكلمات التى تنتمى مقطعياً إلى النوع / ص ح ص ص / ؟ ثم يزعم بأن النحاة اخترعوا القاعدة من أساسها ، واختلفوا بلا جدوى من اختلافهم !!

ثم أتفق مع الدكتور مصلوح فى اختصاص الوقف بالنقل بالمقطع المغلق المديد / ص ح ص ص / الذى يلتقى فيه ساكنان ، وأن النقل ـ أو التحريك عموماً ـ يحوّله إلى مقطعين / ص ح + ص ح ص / مما يؤدى إلى التخلص من توالى الساكنين .

(٨٢)

الإدغام

كراهة توالى المثلين

الإدغام لغةً واصطلاحاً :

يدور معنى الإدغام فى اللغة حول الغِشْيَان والقهر والإدخال ؛ فيقال : أدغم الطعامَ : ابتلعه ، وأدغم الحرُّ والبردُ القومَ : غَشِيَهم ، وأدغم الشئَ : سَوَّدَه ، وأدغمه اللهُ : سَوَّدَ وجهَه وأذلَّه ، وأدغم الشئُ فلاناً : ساءَهُ ، وأدغم الشئَ فى الشئِ : أدخله فيه ؛ يقال : أدغم اللجامَ فى فم الدابة ، وأدغم الحرفَ فى الحرف ، كما يقال : ادَّغم الشئَ فى الشئِ ادِّغاماً ، بزنة افتعل افتعالاً : إذا أدخله فيه كذلك[١] .

وقال الأزهرى : « الإدغام : إدخال اللجام فى أفواه الدواب .

وقال ساعدة بن جُؤَيَّة :

فزعوا
بمُقْرِباتٍ بأيديهم أعِنَّتُها خُوصٍ إذا أُدْغِمْنَ باللُّجُمِ[٢]

قلت : وإدغام الحرف فى الحرف مأخوذ من هذا .

وقال الليث : هو إدخال حرف فى حرف »[٣] .

وإذا كان الأزهرى يرى أن إدغام الحرف مأخوذ من إدغام اللجام فى فم الدابة ؛ فإن ابن سيده يذكر رأياً مخالفاً ؛ حيث يرى بعضهم أن إدغام اللجام مأخوذ من إدغام الحروف ؛ ثم يعلق على الرأيين بقوله : « وكلاهما ليس بعتيق ، إنما هو كلام نحوىّ »[٤] .

ولست مع ابن سيده فيما ذهب إليه ؛ لأننى أميل إلى أن اشتقاق إدغام الحروف مأخوذ من إدغام اللجام ؛ لأن الأول معنى مجازى ، والثانى معنى حقيقى ، ولاشك أن الحقيقة أسبق فى الوجود من المجاز ، وقد ذهب الزمخشرى إلى هذا الرأى[٥] .

والإِدْغَام بوزن الإِفْعَال بالتخفيف اصطلاح كوفى ، والإِدَّغَام بوزن الافتعال بالتشديد اصطلاح

---

(١) انظر : المعجم الوسيط (دغم) ٢٩٨/١

(٢) ديوان الهذليين ٢٠٣/١ وأشعار الهذليين ١١٣٣ والتاج واللسان (دغم) .

(٣) تهذيب اللغة (دغم) ٧٨/٨ وانظر : (دغم) فى العين ٣٩٥/٤ واللسان ١٣٩١/٢ والجمهرة ٦٧٠/٢ والقاموس ١١٣/٤-١١٤

(٤) المحكم ٢٧٩/٥ وانظر : اللسان (دغم) ١٣٩١/٢

(٥) انظر : أساس البلاغة ١٩٠

بصرى[١] ، ويبدو فى استعمال اللغويين والنحويين غلبة المصطلح الكوفى لخفته وسهولته .

ولما كان الإدغام يكون فى المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين ، قدَّم النحاة ـ من لدن سيبويه ـ لدراسة الإدغام بتفصيل القول فى الأصوات العربية ، من حيث مخارجها نحو الشفوية والأسنانية واللهوية والأنفية والحلقية والحنجرية ، ومن حيث صفاتها نحو الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط والإطباق والصفير والغنة والاستطالة والتفشى والانحراف والتكرير والمد واللين ؛ ولهذا احتل باب الإدغام أهمية خاصة فى التراث العربى اللغوى والنحوى ؛ لدرجة استرعت انتباه الكثيرين ؛ يقول الدكتور هنرى فليش : « يبدأ الدارسون لفقه اللغة الأوربى دراسة النحو بعلم الأصوات ؛ كيما يحددوا الأصوات التى هى حوامل اللغة تحديداً تاماً ، وهى الأصوات التى تؤدى بها اللغة المدروسة . أما النحاة العرب الأقدمون فإنهم لم يعالجوا فى مؤلفاتهم النحوية علم الأصوات لذاته ؛ بل لكى يستطيعوا تفسير الإدغام »[٢] .

ويضرب الدكتور فليش الأمثلة التى تؤكد أن علم الأصوات فى الدراسات النحوية من أوليات الإدغام ، بالكتاب لسيبويه ، والمفصل للزمخشرى ، والجمل للزجاجى ، والشافية لابن الحاجب[٣] .

ويقدم ابن عصفور تعريفاً للإدغام ، ويعلل له بوصفه أحد طرق التخفيف ، أو التخلص من ثقل توالى المتماثلين أو المتقاربين ؛ فيقول : « الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً . وهو لا يكون إلا فى المثلين أو المتقاربين .

والسبب فى ذلك أن النطق بالمثلين ثقيل ؛ لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذى يخرج منه الحرف المضعف مرتين ، فيكثر العمل على العضو الواحد . وإذا كان الحرفان غيرين ، لم يكن الأمر كذلك ؛ لأن الذى يعمل فى أحدهما لا يعمل فى الآخر ، وأيضاً فإن الحرفين إذا كانا مثلين فإن اللسان يرجع فى النطق بالحرف الثانى إلى موضعه الأول ، فلا يتسرَّح اللسان بالنطق كما يتسرَّح فى الغيرين ، بل يكون فى ذلك شبيهاً بمشى المقيَّد ، فلما كان فيه من الثقل ما ذكرت لك ، رُفِعَ اللسان بهما رفعة واحدة ؛ ليقِلَّ العمل ، ويخِفَّ النطق بهما على اللسان .

وأما المتقاربان فلتقاربهما أُجْرِيا مُجْرى المثلين ؛ لأن فيهما بعض الثقل ، ألا ترى أنك تُعمل

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٢١/١٠ وشرح الجاربردى ٣٢٧ والتصريح ٣٩٧/٢-٣٩٨ وشرح الأشمونى ٦٥٩/٢

(٢) التفكير الصوتى عند العرب ١

(٣) انظر : التفكير الصوتى عند العرب ١-٢ وانظر : الكتاب ٤١٧/٤-٤٨٥ وشرح المفصل ١٢٠/١٠-١٥٥ والإيضاح فى شرح المفصل ٤٧٦/٢-٥٢٢ وجمل الزجاجى ٤٠٩-٤١٨ وشرحه لابن هشام ٤٤٥-٤٥٣ وشرح الشافية للرضى ٢٣٣/٣-٢٩٢ وللجاربردى ٣٢٦-٣٥٦

العضو وما يليه ، كما كنت فى المثلين تُعمل العضو الواحد مرتين ، فكأن العمل باقٍ فى العضو لم ينتقل ، وأيضا فإنك تردّ اللسان إلى ما يقرب من مخرج الحرف الأول ، فيكون فى ذلك عُقْلة للسان ، وعدم تسريح له فى وقت النطق بهما ، فلما كان فيهما من الثّقل هذا القدر فُعِلَ بهما ما فُعِلَ بالمثلين ، من رفع اللسان بالحرفين رفعة واحدة ؛ ليخِفَّ النطق بهما »[1] .

ويشير ابن يعيش إلى ثقل التكرير وأهمية الإدغام لتخفيفه ؛ فيقول : « معناه فى الكلام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة ، فيصير الحرف الأول كالمستهلك ـ لاعلى حقيقة التداخل والإدغام ، وذلك نحو شدَّ ومدَّ ونحوهما .

والغرض بذلك طلب التخفيف ؛ لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به ، وصار ذلك ضيقاً فى الكلام ، بمنزلة الضيق فى الخطو على المقيد ؛ لأنه إذا منعه القيد من توسيع الخطو ، صار كأنه إنما يقيد قدمه إلى موضعها الذى نقلها منه ، فثقل ذلك عليه ، فلما كان تكرير الحرف كذلك فى الثقل ، حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما فى الآخر ، فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ، ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة ؛ لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه »[2] .

ويزيد ابن يعيش الأمر وضوحاً ؛ فيقول : « جملة الأمر أن **اجتماع المثلين عندهم مكروه** ؛ لأنهم يستثقلون أن يُميلوا ألسنتهم عن موضع ، ثم يعيدوها إليه ، لما فى ذلك من الكُلْفَة على اللسان ، وقد شبّه الخليل ذلك بمشى المقيّد ؛ لأنه يرفع رجله ويضعها فى موضعها ، أو قريبٍ منه ؛ لأن القيد يمنعه عن الانبعاث ، وامتداد الخطوة .

فإذا اجتمع فى الكلمة مثلان متحركان ، أسكنوا الحرف الأول ، وأدغموه فى الثانى . ومعنى الإدغام : أن تصل حرفاً بحرف مثله ، من غير فصل بينهما ؛ ولذلك يسكن الحرف الأول ؛ لئلا تفصل حركتُه بينهما ، فيبطلَ الإدغام ؛ لأن محل الحركة من الحرف بعده ــ لا معه ولا قبله ؛ ألا ترى أن الحرف الأول إذا تحرك لم يمكن الإدغام ، وإذا لم يفصل بينهما فاصل من حركة أو وقف ، صارا لشدة اتصالهما كالمتداخلين ، فيرتفع اللسان بهما دفعة واحدة شديدة . فيكون ذلك أخف عليهم من ارتفاع اللسان بهما دفعين »[3] .

ويقول أبو بكر بن مجاهد : « الإدغام تقريب الحرف من الحرف ، إذا قَرُبَ مخرجه من مخرجه فى اللسان كراهية أن يعمل اللسان فى حرف واحد مرتين ، فيثقل عليه ، وهو عند الخليل ـ إذا أُظهر ـ

---

(١) الممتع ٦٣١/٢-٦٣٢ وانظر : المقتضب ٣٣٣/١ والتكملة ٢٧٣

(٢) شرح المفصل ١٢١/١٠

(٣) شرح الملوكى فى التصريف ٤٥١-٤٥٢

مثل إعادة الحديث مرتين ، أو كخطو المقيد .

واعلم أن الحرف إذا كان ساكناً ولقيه مثلُه متحركاً ، لم يكن إلا إدغام الأول فى الثانى ، لايجوز إلا ذلك مثل قوله : ﴿يدرككُّمُ الموت﴾ [النساء ٧٨] و﴿إذ ذَّهب﴾ [الأنبياء ٨٧] و﴿أنِ اضرب بِّعصاك﴾ [الأعراف ١٦٠] وما أشبه ذلك »[١] .

والإدغام عند القراء : « اللفظ بساكن فمتحرك ، بلا فصل ، من مخرج واحد »[٢] .

وهو عند ابن الجزرى : « اللفظ بحرفين حرفاً كالثانى مُشَدَّداً »[٣] .

يقول أبو عمرو الدانى : « الإدغام تخفيف وتقريب ، وهو وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرك . من غير أن يُفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة ، ويلزم موضعاً واحداً ، ويشتدّ الحرف ، وهو مأخوذ من قول العرب : أدغمتُ الفرسَ اللجامَ : إذا أدخلته فى فيه . فحقيقة ما ذكرناه من دفن الحرف وإدخاله فى مثله ومقاربه إدخالاً شديداً . وقيل : مأخوذ من الدَّغْم ، وهى التغطية والسُّتْرة .

وإنما أدغمت القراء والعرب طلباً للتخفيف وكراهة للاستثقال بأن يُزِيلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه ؛ إذ فى ذلك من التكلف مالا خفاء به فيه ، ألا ترى أن الخليل ــ رحمه الله ، شبه ذلك بمشى المقيد وبإعادة الحديث مرتين ، فحققوا بالإدغام من أجل ذلك مع توفر المعنى به ، إذ كان الحرف المدغم فى الوزن والنطق والثواب بمنزلة حرفين ، مع أنه ليس بمعدوم ولايخلّ المعربُ منه بذهاب إعرابه ، إذا أسكن للإدغام وذهب إعرابه ، دلّ العامل الجالب للإعراب فيه على إعرابه ، فلم يخلّ المعنى بحذفه ، ولم يلتبس وجه الإعراب فيه بذلك »[٤] .

وقد بيَّن سيبويه أن التضعيف ـ أى تكرار الحروف ــ ثقيل على الألسنة ، وأن اختلافها أخف عليهم من أن تكون من موضع واحد ؛ لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ، فتخلصوا من كراهة توالى الأمثال وثقلها ؛ بإحدى طرق ثلاث : الإدغام أو الحذف والإبدال ، وأكثر هذه الطرق اطراداً الإدغام ، أما التخلص بالحذف والإبدال فهو من التغيير الشاذ غير المطرد[٥] .

وينبه العينى إلى ثقل التماثل أو التقارب بين الأصوات فى صياغة كلمات اللغة ، وأفضلية

---

(١) السبعة فى القراءات ١٢٥

(٢) الإتحاف ١/١٠٩

(٣) النشر ١/٢٧٤

(٤) الإدغام الكبير فى القرآن ٤٠

(٥) انظر : الكتاب ٤/٤١٧-٤٣١

التخالف أو التباعد بينها ؛ فيقول : «واعلم أنه إذا اجتمع حرفان من جنس واحد أو متقارب فى المخرج ، يدغم الأول فى الثانى **لثقل المكرر** ، وذلك لأنه **ثقل عليه التقاء المتجانسين** لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به ، وشبّهه الخليل بوطء المقيد ، فإن المقيد يمنع من توسع الخطو ، فيصير كأنه يعيد قدمه إلى موضعها الذى نقلها منه ، وذلك ما يشق على النفس ، وشبّهه بعضهم بوضع القدم ورفعها فى حيز واحد ، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين ، فكل ذلك مستكره ، فلذلك صارت الحروف المتباعدة فى المخرج أحسن فى التأليف مما تدانت مخارجه »[1] .

ويشير ابن الأثير إلى أن ظاهرة الإدغام فى العربية ، أقوى دليل على كراهة العرب لتوالى الأمثال ، فيقول :« ألم تعلم أن العرب الذين هم الأصل فى هذه اللغة قد عدلوا عن تكرار الحرف فى كثير من كلامهم ؟ وذلك أنهم إذا تكررت الحروف عندهم أدغموها استحساناً ، فقالوا : جعل لَّك ، وفى تضربوننى : تضربونّى ، وكذلك فى استعدّ فلان للأمر : إذا تأهب له ، والأصل : استعدد ، واستتبَّ الأمر : إذا تهيأ وكمل ، وأصله : اسْتَتْبَبَ ،وأشباه هذا كثيرة فى كلام العرب ، حتى أنهم **لشدة كراهيتهم لتكرار الحرف** أبدلوا أحد الحرفين لما تكرر حرفاً آخر غيره ، فقالوا : أمليت الكتاب ، والأصل : أمللت ، فأبدلوا اللام ياءً طلباً للخفة على اللسان ، وفراراً من الثقل والاستكراه .

واعلم أن ورود **الإدغام** فى هذه اللغة **أقوى دليل على كراهة العرب لتكرار الحروف** ، وفيما أشرنا إليه كفاية للتأمل فاعرفه »[2] .

ويبيّن الرضى تأثير كراهة العربية لتوالى الأمثال على صياغة الأبنية فيها ، وكيف تتوسل بالإدغام لتخفيف ثقل الأبنية ، فيقول : « اعلم أنهم **يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال** ؛ إذ على اللسان كُلْفة شديدة فى الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعيا أو خماسيا فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان ؛ لثقل البناءين ، **وثقل التقاء المثلين** ، ولاسيما مع أصالتهما ، فلا ترى رباعيا من الأسماء والأفعال ولا خماسيا من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا وأحدهما زائد ؛ إما للإلحاق أو لغيره ، ولم يبنوا ثلاثيا فاؤه وعينه متماثلان إلا نادراً نحو دَدَن وبَبَر ، بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الإدغام ، وذلك بتماثل العين واللام ؛ إذ الفاء لو أدغم فى العين وجب إسكانه ، ولا يبتدأ بالساكن ، وليس فى الأسماء التى لا توازن الأفعال ذو زيادة فى أوله أو وسطه مثلان متحركان ؛ إذ لا موجب فى مثله للإدغام ؛ لأن الإدغام إنما يكون فى الاسم مع تحرك الحرفين إذا شابه الفعل الثقيل وزناً ، وإلا بقى المتماثلان بلا إدغام ، فتصير الكلمة ثقيلة بترك إدغام المثلين ، وبكونها مَزيداً فيها ؛ فلم يبن من الأسماء المزيد فيها غير الموازنة للفعل ما يؤدى إلى مثل هذا الثقل ؛

---

(١) ملاح الألواح فى شرح مراح الأرواح ١٧٥ ـ بمجلة المورد ـ العدد الثانى ـ سنة ١٣٩٦هـ

(٢) الجامع الكبير ٢٧٤ وانظر : المثل السائر ٣١١/١

بل يجئ فيما زيد فيه من الأفعال والأسماء الموازنة لها ما فى أوله أو وسطه مثلان مقترنان ، وذلك لكثرة التصرف فى الفعل قياساً »[١] .

وكما يتبين من أكثر النقول السابقة أن الغرض الرئيس من الإدغام ، هو التخفيف من ثقل توالى الأمثال أو ما فى حكمها ، فهو وسيلة للاقتصاد فى الجهد العضلى أثناء النطق ، ويقول الدكتور أحمد مختار عمر : « تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء فى كلمة واحدة أو كلمتين ، إذا كان الصوت الأول مشكلا بالسكون ، والثانى محركاً ، وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التى يمكن الاستغناء عنها »[٢] .

ارتباط الإدغام بحذف الحركات :

وقد أشار سيبويه إلى ارتباط الإدغام بحذف الحركات ؛ لذا فهو يحسن إذا توالت خمسة أحرف متحركة ؛ لأنه يجتمع فى السياق الصوتى توالى المثماثلات والمتحركات ، واللغة تفضل التخالف لا التماثل ؛ يقول سيبويه تحت عنوان باب الإدغام فى الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه : « أحسنُ ما يكون الإدغام فى الحرفين المتحركين اللذين هما سواءٌ إذا كانا منفصلين ، أن تتوالى خمسةُ أحرف متحركة بهما فصاعداً . ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عِدَّتُه خمسةً لا تتوالى حروفُها متحركةً ، **استثقالاً للمتحركات** مع هذه العدَّة ، ولابدَّ من ساكن . وقد تتوالى الأربعةُ متحركةً فى مثل عُلَبِطٍ ؛ ولا يكون ذلك فى غير المحذوف .

ومما يدلُّك على أن الإدغام فيما ذكرتُ لك أحسنُ أنه لايتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك قولك : جَعَلَ لَكَ ، وفَعَلَ لبيدٌ ، والبيانُ فى كل هذا عربىّ جيدٌ حجازىٌّ ...

وكلما توالتَ الحركاتُ أكثرَ ، كان الإدغامُ أحسنَ . وإن شئت بيَّنْتَ »[٣] .

ويعلق الدكتور عبد الصبور شاهين على كلام سيبويه بقوله : « سيبويه فى هذا النص يعترف بأن الضرورة الصوتية مقدمة على الضرورة الإعرابية ، وما الضرورة الصوتية هنا إلا التهرب من تتابع الحركات ، المستثقل على اللسان ، فكأن المتكلم فى نظر سيبويه لا ينطق بكلمات تنتهى بحركات إعرابية ، وإنما ينطق بكتل صوتية ، ومقاطع يتحكم فى تقسيمها موقع النبر ، وهذا الإجراء الصوتى الذى يعمد إليه المتكلم تحت حكم الضرورة المقطعية ليس إلا اختصاراً للجهد العضلى بحذف بعض

---

(١) شرح الشافية ٣/٢٣٨-٢٣٩

(٢) دراسة الصوت اللغوى ٣٨٧

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٧ وانظر : شرح الشافية ٣/٢٤٨ واللغة العربية معناها ومبناها ٢٨٠-٢٨١

الحركات ، وتوحيد النطق ببعض الأصوات »[١] .

ويقول الدكتور عز الدين على السيد ، وهو من المتحمسين للتكرار وما فيه من عذوبة وحسن : « أما مثل استعدَّ واستَتَبَّ ، فإن منشأ الثقل المؤدى إلى الإدغام هو الحركة ــ لا التكرار ، فلما زالت الحركة زال الثقل ، وما أزال الإدغام التكرار نطقاً ، والنطق مدار الخفة والثقل ، ومما يؤكد أن الثقل فى الحركة ـ لا فى الفك ، خفة التضعيف مع وجوب الفك عند الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك ، الذى يحل فيه سكون الثانى من المثلين محل الحركة ، فالثقل فى استعدد بحصول الحركتين على المثلين ، والخفة فى استعدَّ لزوال حركة أول المثلين بسكونه ، وفى استعْدَدْتُم لزوال حركة ثانيهما بسكونه »[٢] .

قيمة الحرف المدغم :

واختلف العلماء قديماً وحديثاً فى قيمة الحرف المدغم ؛ فيقول الدكتور رمضان عبد التواب : « وليس أمر الطول والقصر خاصًّا بالأصوات المتحركة وحدها ، بل إن الصوامت تطول وتقصر كذلك ، وإن ما نعرفه باسم الحرف المشدد ، أو الصوت المضعَّف ، ليس فى الحقيقة صوتين من جنس واحد ؛ الأول ساكن والثانى متحرك ، كما يقول نحاة العربية ، وإنما هو فى الواقع صوت واحد طويل ، يساوى زَمَنُه زَمَنَ صوتين اثنين »[٣] .

كما ينقل الدكتور رمضان عن ماريوباى وفندريس ما مفاده أن الصوت المضعف ليس إلا صامتاً واحداً طويلاً ، ويرى كانتينو أن مدى الصوت المضعف يضاهى مدى حرفين بسيطين على وجه التقريب ، ويصرح ابن جنى بأن الحرف المدغم لخفائه ونبوة اللسان عنه نبوة واحدة ، يجرى مجرى الحرف الواحد ، ولهذا السبب نفسه يرى أنه أخف من الحرفين المظهرين ، ويرى صاحب مراح الأرواح أن الإدغام إلباث الحرف فى مخرجه مقدار إلباث الحرفين ، ويقول إن المشدد زمانه أطول من زمان الحرف الواحد ، وأقصر من زمان الحرفين ، وهو رأى الجاربردى كذلك[٤] .

---

(١) أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ٢١٢

(٢) التكرير بين المثير والتأثير ٣٥-٣٦ وقد ذهب المؤلف إلى عدم تقل التماثل، مخالفاً آراء النحاة فى ذلك ، واحتج لرأيه بأمور لا تخلو من التمحك والافتعال . انظر بصفة خاصة ٢٢-٢٤ وانظر : المسائل العضديات ٧٨-٨٠

(٣) المدخل إلىعلم اللغة ٩٧

(٤) انظر : المدخل إلىعلم اللغة ٩٧-٩٩ وأسس علم اللغة ١٤٦ واللغة ٤٨ ودروس فى علم العربية ٢٥ والخصائص ٩٣/١ ، ٢٢٩/٢ ومراح الأرواح ٨٢-٨٣ وشرح الجاربردى ٣٢٧

نسبية شيوع الإدغام أو الإظهار فى اللهجات والقراءات :

ويلاحظ دارسو العربية ، أن الإدغام كان يشيع فى بعض القبائل ، فى حين يشيع الإظهار فى قبائل أخرى ، وكذلك الحال مع قراء القرآن الكريم ؛ فقد مال بعضهم إلى إيثار الإدغام فى اختياراتهم ، وآثر آخرون الإظهار ، وعلى العموم كانت تشيع ظاهرة الإدغام فى قبائل تميم وطَيِّئ وأسد وبكر بن وائل وتغلب وعبد القيس ، وفى قراءات أبى عمرو والكسائى وحمزة وابن عامر وخلف ، مع تفاوت فى النسب . وفى مقابل ذلك كانت تشيع ظاهرة الإظهار فى قبائل قريش وثقيف وكنانة والأنصار وهذيل ، وفى قراءات ابن كثير ونافع وأبى جعفر وعاصم ويعقوب ، بنسب متفاوتة أيضا[١] .

ويبدو من هذا التقسيم شيوع الإدغام فى البيئة البدوية ؛ حيث يحرص البدو على الإسراع فى النطق ، ومن ثم تشيع عندهم ظواهر التخفيف حتى يتمكنوا من النطق بسرعة ، كما يبدو شيوع الإظهار فى البيئة الحضرية ؛ حيث يميل الحضريون إلى التمهل والتأنى فى النطق ، وإعطاء كل صوت حقه ، وتبيين صفاته من شدة ورخاوة أو جهر وهمس ــ وإن أدى ذلك إلى احتمال بعض الصعوبة .

ويرى بعض الدارسين أن الإدغام كان منتشراً فى أجزاء من الجزيرة العربية شرقها وغربها ، بحيث كان يغطى منطقة أوسع مما حدده النحاة[٢] ، ويرى أبو عمرو الدانى أن الإدغام جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ، وشاع فى قراءاتهم ، ويقول : « عن أبى عمرو أنه قال : الإدغام كلام العرب الذى يجرى على ألسنتها ، لا يحسنون غيره . وتصديق ذلك فى كتاب الله عز وجل : ﴿هل من مُدَّكر﴾ [القمر ١٥] و﴿اطَّيَّرنا بك﴾ [النمل ٤٧] و ﴿اثَّاقلتم﴾ [التوبة ٣٨] وفى ﴿اضطرّ﴾ [البقرة ١٧٣] وكل شئ نحو ﴿بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم﴾ ما أذهبَ اللام ؟ أليس لإدغامها فى الراء ؟

قال : والإدغام لا ينقص من الكلام شيئاً ؛ لأنك إذا أدغمتَ شدَّدت الحرف فلم تنقص شيئا . قال : والعرب إنما تدغم ليكون أخفَّ ، فإذا كان الإدغام أثقل من التمام أتمُّوا . قال أبو عمرو : ففى هذا حَسْم قولِ من أنكر الإدغام وطعن فيه ؛ لما قد بيَّناه »[٣] .

ويبدو جَلِيًّا فى القرآن الكريم المراوحة بين لهجتى الحجازيين ومن وافقهم والتميميين ومن

---

(١) انظر : فى اللهجات العربية ٦١-٦٥ ، ١٣٧-١٣٩ واللهجات العربية فى التراث ٢٩٢-٣١٤ والسبعة فى القراءات ١١٣-١٢٧

(٢) انظر : اللهجات العربية فى التراث ٣١٣

(٣) الإدغام الكبير فى القرآن ٣٩ وانظر : ٣٦-٣٨ والنشر ٢٧٥/١

وافقهم ؛ فقد وردت قراءات كثيرة بالفك والإدغام ؛ ويقول الدكتور إبراهيم أنيس : « إن هذه الظاهرة التى اعترفت بها بشقيها اللغة النموذجية الأدبية ، ولم تعد بعد أن جاءت فى القرآن الكريم من ظواهر اللهجات . فهى فى أصلها من الظواهر التى كانت تفرق بين قبائل وسط الجزيرة وشرقيها وبين البيئة الحجازية ، ولكنها صارت فيما بعد صفة من صفات اللغة الأدبية المشتركة بين جميع القبائل »[١] .

فمما وافق لهجة الحجازيين فى الفك والإظهار ، قوله تعالى : ﴿ ومن يرتدِدْ منكم عن دينه فيمت وهو كافر ﴾ [البقرة ٢١٧] و﴿ ومن يشاقِقِ الله ورسوله فإن الله شديد العقاب ﴾ [الأنفال ١٣] و﴿ إن تمْسَسْكم حسنة تسؤهم ﴾ [آل عمران ١٢٠] و﴿ لا تقْصُصْ رؤياك على إخوتك ﴾ [يوسف ٥] و﴿ فلا يغرُرْك تقلبهم فى البلاد ﴾ [غافر ٤] و﴿ واغْضُضْ من صوتك ﴾ [لقمان ١٩] و﴿ ولا تَمْنُنْ تستكثر ﴾ [المدثر ٦] .

ومما وافق لهجة التميميين فى الإدغام ، قوله تعالى : ﴿ من يرتدَّ منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ﴾ [المائدة ٥٤] و﴿ ومن يشاقِّ الله فإن الله شديد العقاب ﴾ [الحشر ٤] و﴿ وما يدريك لعله يزَّكَّى أو يذَّكَّر فتنفعَهُ الذكرى ﴾ [عبس ٣-٤] و﴿ حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازَّيَّنَتْ ﴾ [يونس ٢٤] و﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسَّكم النار ﴾ [هود ١١٣] .

حروف الإدغام وأنواعه بين النحاة والقراء :

ويقسم النحاة حروف الإدغام إلى قسمين ؛ **الأول** : إدغام المثلين ، وقد يُسميان بالمتجانسين ، **والثانى** : إدغام المتقاربين ، أما القراء فيجعلونها ثلاثة أقسام ؛ **التماثل** : وهو اتفاق الحرفين مخرجاً وصفة كالباء فى الباء والتاء فى التاء وهكذا ، **والتجانس** : وهو اتفاق الحرفين مخرجاً واختلافهما صفة كالذال فى الثاء ، والثاء فى الظاء ، **والتقارب** : وهو تقارب الحرفين مخرجاً ، أو صفة ، أو مخرجاً وصفة ، ويجعلون هذه الحالات هى أسباب الإدغام[٢] .

كما قسموا الإدغام إلى نوعين : صغير وكبير[٣] ؛ **فالصغير** : ما كان الحرف المدغم منه ساكناً ؛ أى لا تتلوه حركة ، سواء كان سكونه لازماً ؛ أى خِلقة فيه ، كحروف قدْ وهلْ وبلْ وإذْ والتنوين ، أم

---

(١) فى اللهجات العربية ٦٤ وانظر : التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٣٨-٤٠

(٢) انظر : النشر ٢٧٨/١ والإتحاف ١١٢/١ وأثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ٢٤٠-٢٦٣

(٣) انظر : الإتحاف ١٠٩/١-١١١ ، ١٢٨-١٤٨ والإقناع ١٩٥-٢٦٧ وأثر القراءات فى الأصوات ٢٣٩-٢٤٠ وفى اللهجات العربية ٦٠-٦١ والأصوات اللغوية ١٨٦-١٨٧

كان السكون عارضاً ، كسكون لام الفعل الماضى إذا أسند إلى أحد ضمائر الرفع المتحركة ، لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

والكبير : ما كان الصوت المدغم فيه متحركاً ، فلا بد من حذف حركة الصوت المدغم ، حتى يلتقى الصوتان مباشرة بلا فصل ، وإذا كان الصوتان غير متماثلين فلا بد من تحقيق المماثلة بينهما بقلب أحدهما إلى مثل الآخر ، حتى يكونا على صورة الإدغام . ولعلهم أسموه بالكبير لصعوبته وكثرة العمل فيه .

وقسم القراء والنحاة أصوات اللغة بالنسبة للإدغام على مجموعات أربعة ، ولكنهم اختلفوا فيما ينطوى تحت كل مجموعة من الأصوات[1] .

١- أصوات لا تدغم ولا يدغم فيها ، وهى عند القراء : الهمزة ـ الهاء ـ الغين ـ الخاء . ولكنها عند النحاة : الهمزة فقط .

٢- أصوات لا تدغم ويدغم فيها ، وهى عند القراء : العين ـ الياء ـ الواو ـ الصاد ـ الزاى ـ الميم . ولكنها عند النحاة : الحاء ـ الشين ـ الياء ـ الواو ـ الصاد ـ الفاء ـ الميم .

٣- أصوات تدغم ولا يدغم فيها ، وهى عند القراء الحاء فقط ، وعند النحاة : الهاء والعين .

٤-أصوات تدغم ويدغم فيها ، واتفق النحاة والقراء على خمسة عشر حرفاً ، هى : الباء ـ التاء ـ الثاء ـ الجيم ـ الدال ـ الذال ـ الراء ـ السين ـ الضاد ـ الطاء ـ الظاء ـ القاف ـ الكاف ـ اللام ـ النون . ويزيد القراء عليها : الشين والفاء ، ويزيد النحاة عليها : الخاء والزاى والغين .

وبطبيعة الحال ليس هذا الأمر على إطلاقه ، فهو يختلف من كتاب إلى آخر ، بحسب جهود كل دارس فى الاستقراء والتحليل ؛ فمثلا يقول أبو عمرو الدانى : « جملة الحروف التى تمتنع من الإدغام لزيادة صوتها ثمانية أحرف : الشين والضاد والراء والصاد والسين والزاء والميم والفاء . فأما الشين فمن أجل تفشّيها ؛ وأما الضاد فلاستطالتها ؛ وأما الراء فلتكريرها ؛ وأما الصاد والسين والزاء فلصفيرهنّ ؛ وأما الميم فلغُنّتها ؛ وأما الفاء فلتفشّيها . وما امتنع الإدغام فيه من المثلين لعلة ، فهو فى المتقاربين أمنع »[2] .

---

(١) انظر : أثر القراءات فى الأصوات ١٥٧ ، ١٨٦

(٢) الإدغام الكبير فى القرآن ٤٢

أحوال الإدغام :

وللإدغام حالات ؛ فمنها ما لا يجوز فيها إلا الإدغام ، فهو واجب ، ومنها ما لا يجوز فيها الإدغام ، فهو ممتنع ، ومنها ما يجوز فيها الإدغام ؛ فقد يأتى وربما لايأتى ، وجاء فى الإتحاف : « وينقسم إلى واجب ، وممتنع ، وجائز .

الأول : إذا التقى حرفان أولهما ساكن ، نحو ﴿ ربحت تِّجارتهم ﴾ [البقرة ١٦] و﴿ يدرككُّم ﴾ [النساء ٧٨] و﴿ يُوَجِّههُّ ﴾ [النحل ٧٦] و﴿ وقالت طَّائفة ﴾ [آل عمران ٧٢] و﴿ قد تَّبيَّنَ ﴾ [البقرة ٢٥٦] و﴿ أثقلت دَّعوَا ﴾ [الأعراف ١٨٩] وجب إدغام الأول منهما بشروط ثلاثة :

الأول : ألا يكون أول المثلين هاء سكت ، فإنها لا تدغم ؛ لأن الوقف على الهاء منوى ، نحو (ماليهْ هَلَك) [الحاقة ٢٨ ، ٢٩] .

الثانى : ألا يكون حرف مد ، نحو ﴿ قالوا وهم ﴾ [الشعراء ٩٦] و﴿ فى يوم ﴾ [البلد ١٤] لئلا يذهب المد بالإدغام .

الثالث : ألا يكون أول الجنسين حرف حلق ، نحو ﴿ فاصفح عنهم ﴾ [الزخرف ٨٩] .

القسم الثانى : الممتنع ، وهو أن يتحرك أولهما ، ويسكن ثانيهما ، مثاله فى كلمةٍ : ﴿ ضَلَلْتُ ﴾ [الأنعام ٥٦] ، وفى كلمتين : ﴿ قالَ الْملأ ﴾ [الأعراف ٦٠] .

القسم الثالث : الجائز ، وينحصر فى فصول ستة ، وهى إذ ، وقد ، وتاء التأنيث ، وهل وبل ، وحروف قربت مخارجها ، وأحكام النون الساكنة والتنوين »[1] .

وقد يتوالى المثلان متحركين ، ويكون الإدغام واجباً ، فلابد من إسكان أولهما ، وإذا كان ما قبل المثلين متحركاً ، يُكتفى بحذف حركة أولهما ، وإذا كان ما قبلهما ساكناً ، تُنقل حركة أولهما إلى الساكن قبله ؛ يقول ابن جنى فى (الملوكى) : « كل فعل كانت عينه ولامه من موضع واحد ، فماضيه مدغم لا غير ، إن كان ثلاثيا ، نحو : شَدَّ ، ومَدَّ ، وضَنَّ ، وحَبَّذَا زيد . والأصل : شَدَدَ ، ومَدَدَ ، وضَنِنَ ، وحَبُبَ . فنقل اجتماع حرفين متحركين على هذه الصورة ، فأُسكن الأول منهما ، وأدغم فى الثانى .

فإن تجاوز الماضى ثلاثة أحرف ، أُدغم أيضاً ، إلا أنه يلحقه التغيير بالحركة والسكون ، ما لم يكن ملحقاً ، وذلك نحو : استعدَّ ، واطمأنَّ ، وأصله : استعْدَدَ ، واطمأْنَنَ ، نقلت الحركة من المتحرك إلى الساكن قبله ، وأُدغم الأول من الحرفين فيما بعده .

---

(١) الإتحاف ١٢٨/١ وانظر : الإقناع ١٦٤-١٧٠ ، ١٩٤ وشرح المفصل ١٢١/١٠-١٢٣ ونزهة الطرف لابن هشام ١٧٤-١٧٧

فإذا صرتَ إلى المضارع نقلت الحركة منهما ، وذلك قولك : يَشُدُّ ، ويَمُدُّ ، ويَضَنُّ ، ويستعِدُّ ، ويطمئِنُّ . وأصله : يَشْدُدُ ، ويَمْدُدُ ، ويَضْنَنُ ، ويستعْدِدُ ، ويطمأنِنُ ، فنقلت الحركة من المثل الأول ، ثم أدغم فى الثانى . فذلك أيضاً تسكينُ متحرك ، وتحريك ساكن »[١] .

ويلاحظ النحاة والقراء أن الإدغام يقع فى مجموعات الأصوات بحسب مخارجها ، بنسب مختلفة ، فالأصل فيه لحروف الفم واللسان ؛ لكثرتها فى الكلام وقرب تناولها ، فى حين يضعف فى حروف الحلق وحروف الشفتين ؛ لقلتها وبُعْد تناولها[٢] .

كما لاحظوا أن الإدغام يسجل دائماً ضعف صوت معين أمام صوت آخر أقوى منه ؛ فبعض الأصوات تتنازل عن صفاتها فى سبيل الإدغام ، حتى تصل إلى وضع جديد تكتسب فيه وجوداً آخر ، أكثر قوة ؛ يقول أبو عمرو الدانى : « والإدغام فيما كان من كلمة واحدة أقوى منه فيما كان من كلمتين ؛ لامتناع ما كان من كلمة من الانفصال ، ويمكن ذلك فيما كان من كلمتين ، وكلما تقاربت المخارج وتدانت كان الإدغام أقوى ، وما تكافأ فى المنزلة من المتقاربين فإدغامه جائز ؛ لأنه لا يعرض له ما يمنعه من الإدغام . وما تفاضَلَ من ذلك فى المنزلة بزيادة الصوت فإدغامه ممتنع ؛ لما يدخله من الاختلال بذهاب صوته بالإدغام ، فلا يدغم الأفضل فى الأنقص لذلك ، ويدغم الأنقص فى الأفضل ؛ لأنه يخرج بذلك إلى الحرف الأقوى ؛ وإخراج الأضعف إلى الأقوى جائز ؛ لأنه يقوى فيه »[٣] .

ويلخص الدكتور عبد الصبور شاهين القول فى عناصر القوة فى الأصوات عند الإدغام ، فيقول : « القوة تتحقق فى صورتين :

١- قوة ذاتية فى الصوت المؤثر ، ناشئة من اشتماله على عناصر صوتية أكثر من الصوت المتأثر .

٢- قوة موقعية ، حين يكون الصوت المؤثر بداية مقطع ، فى حين يحتل الصوت المتأثر نهاية المقطع السابق .

هذا إلى أن هنالك عاملاً أساسيا هو التقارب بين الصوتين أو تجانسهما ، حتى يتم إدغامهما ، وهو شرط بدهى فى الإدغام »[٤] .

---

(١) شرح الملوكى فى التصريف ٤٥٠-٤٥١ وانظر : الكتاب ٣/٥٢٩-٥٣٢

(٢) انظر : الكتاب ٤/٤٤٨ والإدغام الكبير فى القرآن ٤١ وأثر القراءات فى الأصوات ٢١٤-٢١٥

(٣) الإدغام الكبير فى القران ٤٢ وانظر : الإقناع ١٧٠ وشرح المفصل ١٠/١٣٣-١٣٤ وأثر القراءات فى الأصوات ٢١٥-٢١٩ ، ٢٣٢-٢٣٣

(٤) أثر القراءات فى الأصوات ٢٣٨

كما يلخص الدكتور تمام حسان كلام سيبويه عن الإدغام أو الإظهار فى الحروف المتقاربة ، التى هى من مخرج واحد ، أو من مخارج متقاربة ، فيرى للإظهار ثلاثة ضوابط ، وكلها تؤكد كراهة اللغة لتوالى الأمثال ، وتفضيلها لمجرد التخالف ، وهى : « ١- الإظهار فى الحروف التى من مخرج واحد وليست بأمثال أحسن ؛ لأنها قد اختلفت ، ونظام اللغة يحب التخالف .

٢- والإظهار فى المختلفة المخارج أحسن ؛ لأنها أشد تباعداً ، والحالة هنا حالة تخالف أيضاً .

٣- كلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حسناً ، وهذا بسبب تفضيل التخالف كذلك »[١] .

ثم يلخص الدكتور تمام قاعدة إدغام المتقاربين عند سيبويه فيما يلى : «١- من الظروف المناسبة للإدغام أن يتقارب مخرجا الحرفين المتتاليين ، أو أن يتفق هذان الحرفان فى الصفة ، والمقصود بالصفة هنا طريقة النطق ، كالشدة والرخاوة ، أو القيمة الصوتية كالتنغيم والترقيق ، أو وضع الصوت كالجهر والهمس .

٢- مما يكثر فيه الإدغام أن يكون بين حروف الفم ، ويعبر سيبويه عن ذلك بقوله : إن حروف الفم أصل فى الإدغام ، ومعنى ذلك أن الحروف غير الفموية أقل تعرضاً للإدغام ، والمقصد بالفم هنا من الغار إلى اللهاة .

٣- لا يتم الإدغام بين حروف اللسان وحروف الحلق ، وربما كان ذلك راجعاً إلى عدم تقارب المخارج ، فهو عكس ما فى رقم ١ .

٤- إذا تجاور حرفان من غير حروف الفم ، فإن أقربهما إلى الفم لا يدغم فى أبعدهما منه . أما العكس فإنه يدغم »[٢] .

وقد نبَّه القراء والنحاة على بعض حالات يمتنع فيها الإدغام ، سواء فى المتماثلين أو المتجانسين أو المتقاربين[٣] ، وهى :

١- أن يكون أولهما منوناً ؛ لأن التنوين حاجز قوى ، يجرى مجرى الأصول ، وهو يفصل بين الحرفين ويمنع من التقائهما ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ غفورٌ رحيم ﴾ [البقرة ١٧٣] و﴿ سميعٌ عَليم ﴾ [البقرة ١٨١] و﴿ سارِبٌ بالنهار ﴾ [الرعد ١٠] و﴿ نِعمةٌ تَمنها ﴾ [الشعراء ٢٢] .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٨٣ وانظر : الكتاب ٤/٤٤٥-٤٤٦

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٨٩ وانظر : الكتاب ٤/٤٤٦-٤٧٧

(٣) انظر : الإتحاف ١/١١٢-١١٣ والإقناع ١٩٦-١٩٧ والإدغام الكبير فى القرآن ٤٤-٤٦ وإعراب القراءات السبع وعللها ١/٥٥

٢- أن يكون أولهما مشدَّداً ؛ لضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد ، لكونه بحرفين ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكم ﴾ [البقرة ١٨٧] و﴿ مسَّ سَقَر ﴾ [القمر ٤٨] و﴿ مِنَ اليمِّ مَا غشيهم ﴾ [طه ٧٨] و﴿ ربِّ بما أنعمت علىَّ ﴾ [القصص ١٧] .

٣- أن يكون أولهما تاء الضمير متكلماً أو مخاطباً ، ولعل ذلك لعدم الإخلال بالكلمة وهى على حرف واحد ، أو لأن ما قبل التاء يسكن دائماً لأجلها ، فلو أُدغمت سكنت هى الأخرى ، فيتوالى فى الكلام ساكنان على غير حدهما ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ كنتُ تُرابا ﴾ [النبأ ٤٠] و﴿ ما كنتَ ترجو ﴾ [القصص ٨٦] و﴿ كِدتَّ تَرْكَنُ ﴾ [الإسراء ٧٤] وكذلك يُلحق بتاء الضمير التاء من أنت ، نحو قوله تعالى : ﴿ أفأنتَ تُكْرِهُ ﴾ [يونس ٩٩] و﴿ أفأنتَ تكون عليه وكيلا ﴾ [الفرقان ٤٣] .

٤- أن يكون أولهما فى فعل مضارع منقوص ومجزوم ، ولعله لعدم الإخلال بالكلمة ، مرة لحذف الحرف للجزم ، ومرة لحذف الحركة للإدغام ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً يَخْلُ لَكم وجه أبيكم ﴾ [يوسف ٩] و﴿ ومن يبتغِ غَيْر الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ [آل عمران ٨٥] و﴿ وإن يَكُ كاذباً فعليه كذِبُه وإن يكُ صادقاً يُصِبْكم بعض الذى يعِدُكم ﴾ [غافر ٢٨] .

كما يذكر الزمخشرى بعض أحوال امتناع الإدغام ، فيقول : « **أحدها** : أن يكون أحدهما للإلحاق نحو قَرْدَد وجَلْبَبَ ، **والثانى** : أن يؤدى فيه الإدغام إلى لبس مثال بمثال نحو سُرُر وطَلَل وجَدَد ، **والثالث** : أن ينفصلا ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مدّة ، نحو قرْم مالك ، وعَدْو وليد » .

ويقول ابن يعيش فى شرحه : « إن الإدغام إنما جئ به لضرب من التخفيف ، فإذا أدَّى ذلك إلى فساد ، عُدل عنه إلى الأصل ، وكان احتمال التثقيل أسهل عندهم ؛ وذلك على ثلاثة أضرب ؛ **أحدها** : أن يكون الحرف الثانى من المثلين مزيداً للإلحاق ، نحو قولهم فى الفعل : جَلْبَبَ وشَمْلَلَ ، فالحرف الثانى من المثلين كُرِّرَ ليلحق ببناء دحرج ، فلو أدغمت لزم أن تقول : جَلَبَّ وشَمَلَّ ، فتسكن المثل الأول ، وتنقل حركته إلى الساكن قبله ، فيخرج عن أن يكون موازناً لدحرج ، فيبطل غرض الإلحاق ، والأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة ، تُركتْ ؛ ومثله فى الاسم : مَهْدَد ، وقَرْدَد ، وقُعْدَد ، ورِمْدِد ...

والضرب الثانى : أن يؤدى الإدغام إلى لبس ، نحو سُرَرُ وطَلَل وجَدَد ، فإنه لا يدغم المثلان هنا ، وإن كانا أصلين مثلهما فى شَدَدَ ومَدَد ، من قِبل أن الإدغام فيها يُحدث لبْساً واشتباه بناءِ ببناء ؛ إذ لو أدغمت لم يُعلم المقصود منها ، ألا ترى أنك لو أدغمت فقلت : طَلٌّ وسُرٌّ وجَدٌّ ، لم يُعلم أن طَلاً فَعَلٌ وقد أُدغم ؛ لأن فى الأسماء ما هو على زنة فَعْل ساكن العين ، نحو صَدّ وجَدّ ، ولو أدغم نحو سُرُر فقيل : سُرٌّ ، لم يُعلم هل هو فُعُل مثل طُنُب وقد أدغم ، أو هو على فُعْل أصلاً ، نحو جُبّ ودُرّ ، وكذلك

جَدَد ، ولم يكن مثل هذا اللبس فى نحو شدَّ ومَدَّ ؛ لأنه ليس فى زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة فَعْلَ ساكن العين فيلتبس به .

وأما **الضرب الثالث** : فهو أن يلتقى المثلان من كلمتين ، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن ، نحو قَرْمُ مالك ، فإنك لو أدغمت ههنا الميم فى الميم لاجتمع ساكنان ــ لا على شرطه ، وهو الراء والميم الأولى ، وذلك لايجوز . فأما ما يُحكى من الإدغام الكبير لأبى عمرو من ﴿ نَحْن نَّقُصّ ﴾ [يوسف ٣] فليس بإدغام عندنا . وإنما يقول به القراء ، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها ـ لاعلى إذهابها بالكلية »[١] .

الإدغام الكبير :

ويذكر أبو عمرو الدانى عن مذهب أبى عمرو بن العلاء فى إدغام الحروف المتماثلة والمتقاربة إذا توالت من كلمتين ، وهو ما يُسمى بالإدغام الكبير : « إن أبا عمرو كان لا يدغم حرفاً من حروف المعجم فى مثله ، إذا كانا فى كلمة واحدة وهما متحركان ، وإن كان مما يدغمه فيه إذا نفصلا فى كلمتين ، اكتفى منه بالكلمة الواحدة لقلة حروفها عن خفة الإدغام ، **واستثقالاً لاجتماع المثلين فى الكلمتين** لكثرة حروفهما ، فخففهما بالإدغام .. »[٢] .

وهذه بعض أمثلة لما أدغمه أبو عمرو فى قراءته من الإدغام الكبير[٣] ؛ فإذا توالى مثماثلان من كلمتين ، وهما متحركان ، حذف حركة الأول وأدغمه فى الثانى ، وإذا توالى متقاربان من كلمتين ، وهما متحركان ، حذف حركة الأول وأبدله من جنس الثانى وأدغمه فيه ؛ فمثلاً أدغم الباء فى مثلها ، نحو قوله تعالى : ﴿ لذهب بِّسمعهم ﴾ [البقرة ٢٠] و﴿ أرأيت الذى يكذب بِّالدين ﴾ [الماعون ١] وأدغمها فى الميم نحو قوله تعالى : ﴿ يعذب مَّن يشاء ﴾ [آل عمران ١٢٩] .

وأدغم التاء فى مثلها ، نحو قوله تعالى : ﴿ ذاتِ الشوكة تَّكون ﴾ [الأنفال ٧] و﴿ لعل الساعة تَّكون قريبا ﴾ [الأحزاب ٦٣] و﴿ يوم القيامة تُّبعثون ﴾ [المؤمنون ١٦] وأدغم التاء فى عشرة أحرف من مقاربها ، وهى الجيم والثاء والشين والضاد والطاء والظاء والذال والزاى والسين والصاد .

---

(١) شرح المفصل ١٠/١٢٢-١٢٣ وانظر الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٤٧٨-٤٧٩

(٢) الإدغام الكبير فى القرآن ٤٣

(٣) انظر : إدغام القراء ٣-٦٤ والإتحاف ١/١١٣-١٢٤ والإقناع ١٩٥-٢٣٧ والتذكرة ٩٤-١٢٧- والإدغام الكبير فى القرآن ٩٣-١٢٧ والأصوات اللغوية ١٨٧-٢٠٣

وكذلك أدغم الثاء فى مثلها ، نحو قوله تعالى : ﴿ حيث ثقفتموهم ﴾ [البقرة ١٩١] و﴿ ثالث ثلاثة ﴾ [المائدة ٧٣] كما أدغمها فى خمسة أحرف من مقاربها ، وهى التاء والذال والشين والسين والضاد .

وأيضاً أدغم الفاء فى مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ تعرف فى وجوهم ﴾ [المطففين ٢٤] و﴿ فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم ﴾ [النساء ٦] .

كذلك أدغم الكاف فى مثلها ، نحو قوله تعالى : ﴿ كى نسبحك كثيرا . ونذكرك كثيرا . إنك كنت بنا بصيرا ﴾ [طه ٣٣- ٣٥] وأدغمها فى القاف إذا تحرك ما قبلها ، نحو ﴿ وكان ربك قديرا ﴾ [الفرقان ٥٤] و﴿ حتى إذا خرجوا من عندك قالوا ﴾ [محمد ١٦] و﴿ هل فى ذلك قسم ﴾ [الفجر ٥].

وأيضا أدغم الميم فى مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو قوله تعالى : ﴿ الرحيم . مَّالك ﴾ [الفاتحة ٣،٤] و﴿ ألا يعلم مَّن خلق ﴾ [الملك ١٤] و﴿ فتلقى آدم مّن ربه ﴾ [يس ٧٦] وأدغمها فى الباء ، نحو قوله تعالى : ﴿ مريم بُهتانا ﴾ [النساء ١٥٦] و﴿ لكى لا يعلم بَّعد علم شيئاً ﴾ [النحل ٧٠] و﴿ بأعلم بِّالشاكرين ﴾ [الأنعام ٥٣] .

وهكذا يدغم أبو عمرو الصوت فى مثله أو فى مقاربه ، وخلاصة هذه الظاهرة كراهة توالى الأمثال ؛ لأن إسكان الصوت المدغم تخلص من توالى المتحركات ، وإدخاله فى الصوت المدغم فيه تخلص من توالى المتماثلات أو المتقاربات .

وفى قوله تعالى : ﴿ مالك لا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف ١١] وأصل تَأْمَنَّا : تأمَنُنَا ، وقرأ القراء السبعة بفتح الميم وتشديد النون ، مع إشمام النون المدغمة الضم ؛ أى يشيرون بضم الشفتين إلى أن النون كانت مضمومة قبل الإدغام ـ من غير صوت ، وهذا أمر يؤخذ بالمشافهة ، ولا يدركه إلا البصير ، وقرأ أبو جعفر المدنى بالإدغام المحض أى بغير إشمام ، وهو القياس لأن سبيل ما يدغم أن يكون ساكناً[1] ؛ وكأنهم يضحون بالحركة الإعرابية ـ على أهميتها ـ كراهة اجتماع حرفين متجانسين .

وفى الشواذ قرأ الأعمش وطلحة بن مُصَرِّف : ﴿ تَأْمَنُنَا ﴾[2] بإظهار النونين على الأصل لكونهما من كلمتين .

---

(١) انظر : السبعة ٣٤٥ والتذكرة ٤٦٥ وتحبير التيسير ١٢٦-١٢٧ والإتحاف ١٤١/٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٠٢/١ وتفسير القرطبى ١٣٨/٩ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٣٤/٣ وإملاء ما من به الرحمن ٤٩/٢ والبيان للأنبارى ٣٤/٢

(٢) انظر : مختصر شواذ القرآن ٦٢ وتفسير القرطبى ١٣٨/٩ والبحر المحيط ٢٨٥/٥

ماذج لظاهرة الإدغام :

ومن تطبيقات الإدغام ما أورده سيبويه من شواهد على تأثر لام (هل) و(بل) بالشين والثاء والتاء بعدها ، فيقول : « قال طريف بن تميم العنبرى :

تقول إذا استهلكتُ مالاً للذَّةٍ فُكَيْهَةُ هَشَّىْءٌ بكفَّيْكَ لائقُ[1]

يريد : هلْ شئٌ ؟ فأدغم اللام فى الشين .

وقرأ أبو عمرو : ﴿ هَثُّوِّبَ الكفارُ ﴾[2] يريد : هلْ ثُوِّبَ الكفارُ ، فأدغم فى الثاء .

وأما التاء فهى على ما ذكرت لك ، وكذلك أخواتها . وقد قرئ بها : ﴿ بَتُّؤْثِرُونَ الحياةَ الدنيا ﴾[3]، فأدغم اللام فى التاء . وقال مزاحم العُقَيْلىّ :

فدَعْ ذا ولكن هَتُّعِينُ مُتَيَّماً على ضَوْءِ برقٍ آخر الليل ناصِبِ[4]

يريد : هلْ تُعِينُ ؟ »[5] .

ويقول سيبويه عن تأثر تاء صيغتى التَّفَعُّل والتَّفَاعُل ، بفاء الكلمة إذا كانت من أصوات الصفير أو الأسنان : « ومما يدغم إذا كان الحرفان من مُخْرج واحد ، وإذا تقارب المُخْرَجان قولهم : يَطَّوَّعُونَ فى يَتَطَوَّعُونَ ، ويَذَّكَّرُون فى يَتَذَكَّرُونَ ، ويَسَّمَّعُونَ فى يَتَسَمَّعُون . والإدغام فى هذا أقوى ؛ إذ كان يكون فى الانفصال . والبيان فيهما عربى حسن لأنهما متحركان ، كما حسن ذلك فى يختصمون ويهتدون . وتصديق الإدغام قوله تعالى : ﴿ يَطَّيَّرُوا بموسى ﴾[6] و﴿ يَذَّكَّرُون ﴾[7] .

فإن وقع حرفٌ مع ما هو من مُخْرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ ، أدغم وألحقوا الألف الخفيفة ؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن . وذلك قولهم فى فعلَ من تَطَوَّعَ : اطَّوَّعَ ، ومن تَذَكَّرَ : اذَّكَّرَ . فدعاهم إلى إدغامه أنهما فى حرفٍ ، وقد كان يقع الإدغام فيهما فى الانفصال ...

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٠/١٤١-١٤٢ والمقرب٧٣ والأصول لابن السراج ٣/٤٢١ واللسان (ليق)

(٢) المطففين ٣٦ وانظر : البحر المحيط ٨/٤٤٣ والسبعة ٦٧٦ ومعانى القراءات ٣/١٣٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٥٢ والبيان للأنبارى ٢/٥٠٢

(٣) الأعلى ١٦، وهى قراءة حمزة والكسائى . انظر : التذكرة ٧٦١ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٦٨

(٤) انظر : شرح المفصل ١٠/١٤١-١٤٢

(٥) الكتاب ٤/٤٥٨-٤٥٩

(٦) الأعراف ١٣١

(٧) البقرة ١٢١

وتصديق ذلك قوله عز وجل : ﴿ فادَّارَأْتُمْ فيها ﴾[١] . يريد : فتَدَارَأْتُمْ ، و ﴿ ازَّيَّنَتْ ﴾[٢] إنما هى تَزَيَّنَتْ . وتقول فى المصدر : ازَّيُّناً وادَّارُأً . ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ اطَّيَّرْنا بك ﴾[٣] .

وينبغى على هذا أن تقول فى تَتَرَّسَ : اتَّرَّسَ . فإن بيَّنْتَ فحُسْنُ البيان كحُسْنِهِ فيما قبله »[٤] .

وتطبيقات الإدغام كثيرة لاتكاد تنحصر ، وكلها تؤكد أنه إن جاز الإدغام والإظهار فى موضع ما ، فالإظهار لغة الحجازيين وأضرابهم من الحضريين ، والإدغام لغة التميميين وأضرابهم من البدويين ، وفى كلام سيبويه ما يؤكد أن الأصل القديم للغة هو الإظهار والتبيين ، وأن الإدغام ظاهرة طارئة على العربية بغرض التخفيف ، والاقتصاد من الجهد العضلى ، والمساعدة على سرعة النطق ؛ يقول : « .. دعاهم سكون الآخر فى المثلين أن بَيَّنَ أهلُ الحجاز فى الجزم فقالوا : ارْدُدْ ولا تَرْدُدْ . وهى اللغة العربية القديمة الجيدة . ولكن بنى تميم أدغموا ولم يشبِّهوها برَدَدْتُ ؛ لأنه يدركها التثنيةُ ، والنون الخفيفة والثقيلة ، والألف واللام ؛ فتُحَرِّك لهُنَّ »[٥] .

العدول عن الإدغام شذوذ أو ضرورة :

ومتى توافرت أسباب الإدغام ودواعيه ، وانتفت موانعه ، لم يجز الإظهار ، إلا على شذوذ أو فى ضرورة الشعر ؛ فقد روى عن العرب قولهم : طعام قَضِضٌ ؛ أى فيه تراب وحصًى ، ورجلٌ ضَفِفٌ ؛ أى رقيق الحال ، وقوم ضَفِفُو الحال والوجه فى هذا ونحوه : طعام قَضٌّ ، ورجل ضَفٌّ ، وقَوْمٌ ضَفُّو الحال[٦] ، وكذلك قالوا : « قَطِطَ شعرُهُ : اشتدت جعودتُه ، ودَبِبَتِ المرأةُ : نبت الشعر على جبينها ، ولَحِجَتِ العينُ : لصقت بالرَّمَص ، وضَبِبَ البلدُ : كَثُرَ ضِبَابُهُ ؛ وهى مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل ، كالقَوَد فى الإعلال »[٧] . وهكذا فالإدغام تخفيف وتيسير ، والعدول عنه يزيد الكلام صعوبة ومشقة .

---

(١) البقرة ٧٢ (٢) يونس ٢٤

(٣) النمل ٤٧

(٤) الكتاب ٤/٤٧٤-٤٧٥ وانظر : المسائل المشكلة ١٩٩-٢٠٠ وشرح الشافية ٣/٢٤٠ والتطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٣٨-٤٠

(٥) الكتاب ٤/٤٧٣ وزاد المحقق ـ رحمه الله ـ إلى هذه الملحقات بين معقوفين [ألف الوصل] ، ولا موضع لزيادتها ؛ تلحق أول الصيغة نحو ارْدُدْ ضرورةً للتوصل للنطق بالساكن ، والغرضُ هنا تبيين ما يلحق بالصيغة فيؤدى إلى فك آخر المثلين.

(٦) انظر: الكتاب ٤/٤١٩-٤٢١ والمسائل العسكرية ١٤٥ وشرح الشافية ٣/٢٤١ واللسان (قضض) وارتشاف الضرب ١٦٤٣ وشرح التصريح ٢/٤٠٣

(٧) شرح الشافية للجاربردى ٣٣١

أما فى الضرورة فكأن الشاعر إذا اضطر إلى حركة ، فإنه يُعيد حركة الحرف المدغم ، فتفصل الحركة بين المدغم والمدغم فيه ، فيكون الفك والإظهار ، فكأن ضرورة فك التضعيف بمثابة زيادة حركة أو العودة إلى أصل الكلمة القديم قبل التضعيف ، ففيها تنبيه على الأصل .

قال قعنب بن أم صاحب :

مهلاً أعاذلَ قد جرَّبْتِ من خلقى أنى أجود لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا[١]

يريد : ضَنُّوا ؛ أى بخلوا ، وقال العجاج :

يشكو الوجى من أَظْلَلٍ وأَظْلَلِ[٢]

يريد : من أَظَلّ وأظلّ ، وهو باطن خف البعير ، وقال زهير بن أبى سُلْمى :

ثم استمروا وقالوا إن منزلكم ماءٌ بشرقىِّ سلمى فَيْدُ أو رَكَكُ[٣]

وإنما اسم الماء : ركٌّ ، فلما اضطر حرك الكاف الأولى بمثل حركة الراء .

وقال أبو النجم العجلى :

الحمد لله العلىّ الأَجْلَلِ[٤]

---

(١) انظر : الكتاب ٢٩/١ ، ٣١٦/٣ ، ٥٣٥ وشرحه للسيرافى ١١٥/٢ وشرح أبياته لابن السيرافى ٣١٨/١ وسمط اللآلى ٣٦٢ ، ٥٧٦ وشرح الحماسة للمرزوقى ١٤٥٠ والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣ ، ٣٥٤/٣ والخصائص ١٦٠/١ ، ٢٥٧ والمنصف ٣٣٩/١ ، ٦٩/٢ ، ٣٠٣ وضرائر الشعر ٢٠ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٠ والنوادر ٢٣٠ والموشح ١٤٨ وشرح الشافية للرضى ٢٤١/٣ وللجاربردى ٣٣٠-٣٣١ وشرح شواهدها ٤٩٠ ونظم الفرائد ١٩١ ومختارات ابن الشجرى ٢٧ والمسائل العسكرية ٢٦١ والبغداديات ١٥٧ والعضديات ٣٥ ، ٧٩ وشرح المفصل ١٢/٣ وأصول ابن السراج ٤٤١/٣ وربط الشوارد ٩٨ والفرق بين الضاد والظاء ٦٧

(٢) انظر : الكتاب ٥٣٥/٣ وشرحه للسيرافى ١١٦/٢ = ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٤ والمقتضب ٢٥٢/١ ، ٣٥٤/٣ والخصائص ١٦١/١ ، ٨٧/٣ والمنصف ٣٣٩/١ وشرح الشافية ٢٤٤/٣ وشرح شواهدها ٤٩١ وضرائر الشعر ٢٠ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢١ والمسائل العسكرية ٢٦٠ والعضديات ٣٥،٧٩ والصناعتين ١٥٠ وزينة الفضلاء ٨٩ ومقاييس اللغة ٤٦٢/٣ واللسان (ظلل) و(ملل) وديوان العجاج ٤٧ وينسب فى بعض المراجع إلى أبى النجم العجلى .

(٣) شعر زهير ٨٠ وديوانه ١٦٧ وانظر : شرح الكتاب للسيرافى ١١٢/٢= ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٠ والمقتضب ٢٠٠/١ والكامل ١٦١/٢ والخصائص ٣٣٤/٢ والمحتسب ٨٧/١ ؛ ٢٧/٢ والمنصف ٣٠٩/٢ والأصول لابن السراج ٤٠٧/٣ ، ٤٤٩ والمقرب ١٥٦/٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٨ وضرائر الشعر ١٨ والعقد الفريد ٣٥٥/٥ وشمس العلوم ١٩٠/٢ والشعر والشعراء ١٥٢/١ واللسان (فيد) و (ركك) .

(٤) ديوانه ١٧٥ وروايته : الحمد لله الوهوب المجزل ، وعليها يفوت الاستشهاد وفى ضرائر الشعر ٢١ : تعبداً لذى الجلال الأجلَل وانظر : النوادر ٢٣٠ والمقتضب ٢٥٣/١ والموشح ١٤٨ والخصائص ٣٤٧/٢ ، ٨٧/٣ ، ٩٣ والمنصف ٣٣٩/١ وأصول ابن السراج ٤٤٢/٣ والممتع ٦٤٩ والمقرب ١٥٧/٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٠ وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٤ = شرح الكتاب ١١٦/٢ وإصلاح الخلل ٣٩٥ وارتشاف الضرب ١٦٣/١ وشرح التصريح ٤٠٣/٢ واللسان والتاج (جلل) .

يريد : الأَجَلّ ، وقال الآخر :

حتى إذا الليل عليه ادْلَهْمَمَا[١]

يريد : ادْلَهَمَّ ، وقال العجاج :

إِنَّ بَنِيَّ لَلِئَامٌ زَهَدَهْ

ما ليَ فى صدورهم من مَوْدَدَهْ [٢]

يريد : مَوَدَّة ، وقال الكميت :

إليكمْ ذوى آل النبى تَطَلَّعَتْ نوازعُ من قلبى ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ[٣]

يريد : وأُلُبٌّ ؛ جمع اللُّبّ وهو العقل .

وهكذا فمثل هذه النماذج لايستعمل العرب إظهارها إلا فى ضرورة الشعر ، أما فى حال السعة والاختيار ، فلا تُستعمل هذه الكلمات وأضرابها إلا بالإدغام ؛ لما فيه من تيسير وتخفيف .

---

(١) انظر : ضرائر الشعر ٢١ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٢

(٢) انظر : التنبيهات ٢٣٧ وشرح القصائد السبع ١٧١ وضرائر الشعر ٢١ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢١ والارتشاف ٢٧٠/٣ ودرة الغواص ٥٢ واللسان (ودد) . ويروى : لا يجدون لصديق مودده

(٣) انظر : الخصائص ٢٩/٣ والمحتسب ٣٤٧/١ وشرح المفصل ٥٤/١ ؛ ١٢/٣ واللسان (لبب)

الفصل الثالث

المخالفة الصوتية
لكراهة توالى الأمثال

المخالفة الصوتية

المخالفة لغةً واصطلاحاً :

المخالفة فى اللغة[١] وكذلك الخلاف والتخالف والاختلاف : ضد الاتفاق والتساوى ، والمخالفة والخلاف : المضادة أو المغايرة ؛ يقال : خالفَ الشيءَ : إذا ضادَّه أو غايره ، ويقال : خالفَ بين الشيئين ، وجاء خلافَه : أى بعدَه ؛ وفى القرآن الكريم : ﴿ وإذاً لا يلبثون خِلافَك إلا قليلاً ﴾[٢] ، وخَلَفَ فلانٌ فلاناً خَلَفاً وخِلافَةً : جاء بعده فصار مكانه ، أو كان خليفته ؛ وفى القرآن الكريم : ﴿ وقال موسى لأخيه هارون اخلفنى فى قومى ﴾[٣] ، ويقال لكل شيء كان بدلاً من شيء : خِلْفَة ؛ قال الله عز وجل : ﴿ وهو الذى جعل الليل والنهارَ خِلْفَة لمن أراد أن يذَّكَّر أو أراد شكورا ﴾[٤] ، وقال زهير بن أبى سلمى :

بها العين والآرام يمشين خِلْفَةً وأطلاؤها ينهضن من كل مجثم[٥]

ويقول الزوزنى : « قوله خِلْفة ؛ أى يخلف بعضها بعضاً إذا مضى قطيع منها جاء قطيع آخر ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وهو الذى جعل الليل والنهارَ خِلْفَة ﴾[٤] يريد أن كلاً منهما يخلف صاحبه ؛ فإذا ذهب النهار جاء الليل ، وإذا ذهب الليل جاء النهار »[٦] .

ومن معانى الاختلاف كذلك : الاعتقاب أو المعاقبة أو التعاقب ؛ أى أن يعقب الشيءُ الشيءَ ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب ﴾[٧] .

ويقدم الفيروزابادى لمحة دقيقة يفرق فيها بين المخالفة والمضادَّة ، وكأنه ينفى الترادف بينهما ؛ فالمخالفة هى المغايرة مطلقاً ، أما المضادَّة فهى نوع من أنواع الخلاف والمغايرة فحسب ؛ يقول : « ..

---

(١) انظر مادة (خلف) فى اللسان ٢/١٢٣٤-١٢٤٣ والقاموس ٣/١٤٠-١٤٣ والجمهرة ١/٦١٥-٦١٦ والمصباح المنير ١٧٨-١٨٠

(٢) الإسراء ٧٦

(٣) الأعراف ١٤٢

(٤) الفرقان ٦٢

(٥) ديوانه ١٠ وشرح المعلقات السبع ٥٨ وتهذيب اللغة ٧/٣٩٩ واللسان (خلف) ٢/١٢٣٧ ، ١٢٤٣ والجمهرة ١/٤١٥ ، ٦١٦ وأفعال السرقسطى ٢/٢٨٨

(٦) شرح المعلقات السبع ٥٨-٥٩

(٧) آل عمران ١٩٠ وانظر : الكشاف ١/٢١٠ وتفسير القرطبى ٢/١٩٢ وتفسير ابن كثير ١/٢٠١ والوسيط للواحدى ٢/٢٣٢

والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر فى حاله أو فعله . والخلاف أعمُّ من الضدّ ؛ لأن كل ضدين مختلفان ، وليس كل مختلفين ضدين . ولما كان الاختلاف بين الناس فى القول قد يقتضى التنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة ؛ قال تعالى : ﴿ فاختلف الأحزاب من بينهم ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿ وإن الذين اختلفوا فى الكتاب ﴾[٢] قيل : معناه خَلَفُوا نحو كسب واكتسب ، وقيل : أتَوْا فيه بشىء خلاف ما أنزل الله »[٣] .

المخالفة فى الاصطلاح :

أما المخالفة فى اصطلاح علماء اللغة (Dissimilation) ؛ فغالباً ما يقرن العلماء بينها وبين المماثلة (Assimilation) فهما قرينان ، وضدان متقابلان ؛ يقول د. رمضان عبد التواب : « هناك قانون صوتى آخر ، يسير فى عكس اتجاه قانون المماثلة وهو ما يعرف عند علماء الأصوات باسم : « قانون المخالفة » ؛ فقد عرفنا أن قانون المماثلة ، يحاول التقريب بين أصوات بينها بعض المخالفات، أما قانون المخالفة فإنه يعمد إلى صوتين متماثلين تماماً فى كلمة من الكلمات ، فيغير أحدهما إلى صوت آخر ، يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة ، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة ، المعروفة فى اللاتينية باسم : Liquida وهى اللام والميم والنون والراء »[٤] .

وبتعبير آخر : « المخالفة ـ عكس المماثلة ؛ لأنها تعديل الصوت الموجود فى سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور ، ولكنه تعديل عكسى يؤدى إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين »[٥] .

ويقول د. أحمد هريدى : « وهناك ظاهرة أخرى ــ عكس ظاهرة المماثلة ــ وهى ظاهرة المخالفة ، وهى تعنى تغير أحد الصوتين المثلين فى كلمة من الكلمات إلى صوت آخر مخالف »[٦] .

أما فندريس فيقرن بين المماثلة والفصل بين المتماثلين والمخالفة ؛ وكلها عنده من ظواهر التطور الصوتى [illegible] فيقول : « هناك مسلك ثالث : وذلك بأن يتجه الصوتان المتماثلان إلى التوافق بين عنصرهما بزيادة المشابهة التى بينهما ،

---

(١) مريم ٣٧ والزخرف ٦٥

(٢) البقرة ١٧٦

(٣) بصائر ذوى التمييز ٢/٥٦٢-٥٦٣

(٤)التطور اللغوى ٥٧ وانظر : لحن العامة والتطور اللغوى ٤٠ ولحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢١٣

(٥) دراسة الصوت اللغوى ٣٨٤

(٦) ظاهرة المخالفة الصوتية ١٥

تلك المشابهة التى تصل أحياناً إلى التماثل التام ، ولا أن يتحصن كل منهما ضد الآخر بوضع نوع من العازل يكون عقبة فى سبيل التأثير المتبادل بينهما ، بل على العكس من ذلك ، بأن يستغلا ما بينهما من فروق فيعمِّقاها إلى حدّ ألا يبقى بينهما شىء مشترك ، ثم يزيلا كل نقطة للتشابه . وتلك هى عملية المفارقة التى هى ضد التوافق »[١] .

ويزيد فندريس الأمر وضوحاً ، ويقدم مثالاً للتطور الصوتى فى اللغات اللاتينية بسبب المخالفة الصوتية ؛ فيقول : « ينحصر التخالف ـ وهو المسلك المضاد للتشابه ـ فى أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة ، وكان من حقها أن تعمل مرتين ؛ فمن الكلمة اللاتينية arborem « شجرة » نشأت الكلمتان الأسبانية arbol والبروفنسية albre فالذى حدث فى كلتا الحالتين ، مع اختلاف الترتيب ، هو أن المتكلم اقتصر على القيام بحركة واحدة فقط من الحركات التى يتطلبها إنتاج الراء (r) بدلاً من أن يقوم بحركتين ، واستعاض عن الأخرى بحركة من الحركات التى تنتج اللام المائعة »[٢] .

ويلاحظ أن اصطلاح المخالفة قد شاع فى الدراسات اللغوية الحديثة للتعبير عن هذه الظاهرة ، حتى استقر وتغلب ـ أو كاد ـ على نظائره الأخرى المساوية له نحو المفارقة والتباين والمغايرة والتغاير والتخالف ، والتى تعددت بسبب الترجمات المختلفة للاصطلاح الغربى Dissimilation ، الذى يعنى إزالة أو سلب أو إزاحة المماثلة ؛ فهو مكون من السابقة Dis التى تعنى السلب ، والمصطلح Assimilation الذى يعنى المماثلة ، ويشيع هذا المصطلح فى الكتابات اللغوية المتنوعة ، نحو معاجم المصطلحات اللغوية ، وكتب علم الأصوات ، وعلم اللغة العام ، والتطور اللغوى أو التغير اللغوى[٣] .

المخالفة عند اللغويين القدماء :

وقد عرف اللغويون القدماء هذه الظاهرة ، وعبروا عنها غالباً بالإبدال ؛ وللإبدال قواعده وقوانينه ، وقد جمعوا حروف الإبدال وحصروها ـ وإن اختلفوا فى عدتها اختلافاً شديداً ، ثم فى الحكم على الإبدال بها بين الاطراد والكثرة والقلة والشذوذ[٤] ، وكانوا يعتبرون هذا النوع من الإبدال الذى

---

(١) اللغة ٩١

(٢) اللغة ٩٤ والمقصود بالحركة النطقية هنا : عملية التصويت ؛ أى إنتاج صوت ما .

(٣) انظر : ظاهرة المخالفة الصوتية ١٧-١٨

(٤) انظر : الكتاب ٤/٢٣٧-٢٤١ والمقتضب ١/١٩٩-٢٠٣ وسر صناعة الإعراب ١/٦٢-٦٣ والخصائص ١/٢٦٦-٢٦٧ والمنصف ٢/٣٢٤-٣٤٠ وشرح الشافية للرضى ٣/١٩٧-٢٣٣ وللجاربردى ٣١٣-٣٢٦ وشرح المفصل ١٠/٧-٥٤ والإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣٩١-٤١٥ والممتع ٣١٩-٤١٥ وارتشاف الضرب ١/١٢٥-١٦٠

يندرج تحت ظاهرة المخالفة الصوتية ـ إبدالاً سماعيا ؛ أى شاذًّا وغير مطرد ، ومن ثم فهم يدرسون أمثلته الواردة فى اللغة ويحللونها ولكنهم لا يقيسون عليها ، وسوف تتبدى آراؤهم بجلاء فيما نقتبسه عنهم من نصوص .

وأشار سيبويه إلى هذا النوع من الإبدال فى إطار دراسته للتضعيف فى العربية ؛ فبين أن التضعيف ثقيل ومكروه ، وأخف منه المخالفة بين الحروف أو المغايرة ، وهذا واضح فى أبنية العربية التى يكثر فيها ما يستخفون ، ويقل فيها ما يستثقلون ؛ وتعمد العربية إلى التخلص من كراهة التضعيف وثقله ، بإحدى ثلاث طرائق ؛ الإدغام أو الحذف أو الإبدال ؛ وأكثر قواعد الإدغام مطردة ــ وإن اختلف فى بعضها أهل الحجاز وبنو تميم ، أما الحذف والإبدال هنا فهما من التغييرات الشاذَّة غير المطردة [١] .

يقول سيبويه : « اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشىءٍ من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرَبَّبٍ ، ولم يجىء فَعَلَّلٌ ولا فَعُلَّلٌ إلا قليلاً ، ولم يبنوهنَّ على فُعالِل كراهية التضعيف ، وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ، فلما صار ذلك تَعَباً عليهم أن يداركوا فى موضع واحد ولا تكون مُهلةٌ ، كرهوه وأدغموا ، لتكون رفعةً واحدة ، وكان أخفَّ على ألسنتهم مما ذكرت لك »[٢] .

وقد عقد سيبويه باباً صغيراً لهذه الظاهرة ، وساق فيه بعض الأمثلة ؛ يقول : « هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء ؛ لكراهية التضعيف وليس بمطرد ، وذلك قولك : تَسَرَّيْت ، وتظَنَّيْت ، وتقَصَّيْت من القِصَّة ، وأمْلَيْتُ ... وكل هذا التضعيف فيه عربى كثير جيد »[٣] .

كما عبر القدماء عن هذه الظاهرة كثيراً بما يوحى أنه علة هذا النوع من الإبدال ، وذلك كقولهم : اجتماع الأمثال مكروه ، وكراهية اجتماع حرفين من جنس واحد ، وكراهية التضعيف ، والهروب من اجتماع الأمثال ، والهروب من التضعيف ، واستثقلوا اجتماع المثلين ، وسوف تمر بنا هذه التعابير ونحوها كثيراً فيما يرد من أمثلة تطبيقية ، تدلل على ورود هذه الظاهرة فى اللغة العربية ولهجاتها المختلفة .

ولكن يرى بعض الدارسين المعاصرين أن اللغويين القدماء لم يعرفوا هذه الظاهرة حق معرفتها ، واضطربت دراستهم لها ـ هذا إذا فطنوا لها وتنبهوا ؛ فمثلا يقول د. إبراهيم أنيس : « من التطورات

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٤١٧-٤٣١

(٢) الكتاب ٤/٤١٧ (٣) الكتاب ٤/٤٢٤

التى تعرض أحياناً للأصوات اللغوية ما يمكن أن يسمى بالمخالفة ، وهى أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة ، فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين . وقد دلت البحوث التى قام بها علماء الأصوات ، أن ظاهرة المخالفة قد شاعت فى كثير من اللغات السامية . وليست هذه الظاهرة إلا تطوراً تاريخياً فى الأصوات . ولم يفطن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة ، أو لم يولوها ما تستحق من عناية ، واضطرب تفسيرهم لها »[١] .

وفى الإطار نفسه تناول الدكتور مصطفى جوّاد هذه الظاهرة فى مقال له سماه : « أثر التضعيف فى تطور العربية والإبدال الذى غفل عنه علماء اللغة »[٢] بَيَّنَ فيه أن اللغة العربية لغة اشتقاقية ، وأن تكرار أحرف بأعيانها من أصول الكلمة وسيلة مهمة من وسائل الدلالة على المعانى المختلفة ، وأمر ضرورى لتطور اللغة ؛ يقول : « وتكرار حرف بعينه فى الكلمة أو حرفين بأعيانهما هو « التضعيف » كما هو معروف متعالم ، وقد وجدت طبيعة اللغة العربية أن تكرير الحرف أو الحرفين فى الكلمة أحق بزيادة المعنى من اجتلاب حرف أجنبى أو أكثر منه إليها ، ولما كثرت المعانى استوجبت كثرة المبانى فلم يصبح التضعيف وحده كافيا فى أداء المعانى الكثيرة ، وعمدت طبيعة اللغة إلى اجتلاب أحرف الزيادة التى جمعها بعض العلماء بقوله « سألتمونيها » وبعضهم بقوله : « اليوم تنساه » .

وبما قدمت من التمهيد يعلم أن التضعيف فى العربية كان من الأمور الضرورية لتطورها ، فلم يكن للغة منه مندوحة ولابد ؛ إلا أنها بعد أن قررت قاعدته وضمنت فائدته ، ارتأت أن تخفف من شدته وتلطف من حدته ، فعاجلته وعالجته بالإبدال المحقق »[٣].

فهو إذن يطلق على هذه الظاهرة : الإبدال ؛ تماماً كما كان القدماء يسمونها ، ولكنه يرى أنهم غفلوا عنه ولم يدركوا أهميته ؛ فيقول : « إبدال التضعيف ذو الأثر الواضح فى تطور اللغة العربية ونمائها شبه المطرد ، وهو الإبدال الذى غفل عنه العلماء : علماء اللغة ، ففاتتهم أمور مهمة ومطالب دقيقة فى مباحث التصريف والتأليف وأطوار من تطور الكلم ضرورى عرفانها للوقوف على بعض أساليب النماء والتكامل فى اللغة ومعرفة الأصول »[٤].

وأرى أن القول بأن القدماء غفلوا عن هذه الظاهرة ولم يفطنوا إليها حكم غير دقيق ، لما يعتوره من مبالغة وإزراء بجهود السابقين ، أما إنهم لم يولوا هذه الظاهرة ما تستحقه من عناية أو لم يوفقوا إلى تحليلها تحليلاً جيداً ، فقد يكون مقبولاً فى ضوء ما كشفت عنه الدراسات الحديثة من الأهمية البالغة

---

(١) الأصوات اللغوية ٢١٠-٢١١

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حـ ١٩ سنة ١٩٦٥م ص ٥٧-٦٤

(٣) أثر التضعيف فى تطور العربية ٥٧

(٤) أثر التضعيف فى تطور العربية ٥٩

لهذه الظاهرة فى تطور المعجم العربى .

المخالفة تغيير عارض وغير قياسى :

وإذا كان القدماء قد درسوا الإبدال المطرد ، وجمع بعضهم حروفه فى قوله : « هدأت موطيا » فإن هذا الإبدال يُعَد من ظواهر كراهة توالى الأضداد فى اللغة العربية[١] ، أما الإبدال الوارد فى إطار ظاهرة المخالفة الصوتية فإنه يُعَد من ظواهر كراهة التضعيف أو كراهة توالى الأمثال فى اللغة العربية، وهو إبدال شاذ ، فليست له قاعدة تضبطه ؛ ويعد من قبيل التغييرات العارضة التى قد تتم أحياناً فى ظروف خاصة ، ثم لا تتم أحياناً أخر مع توافر الظروف نفسها ، ومن أصول النحاة : العارض لا يُعتد به[٢] ، فالمخالفة الصوتية تفسير لهذا النوع من التطور أو التغير الذى يعترى بعض التركيبات اللغوية ، وليست قانوناً لغوياً صارماً يصلح تطبيقه على كل حالة يتوافر فيها عناصر التضعيف أو المماثلة [٣].

ويقول الدكتور عز الدين على السيد ـ وهو من المتحمسين لموضوع التكرار وفوائده البلاغية وخفته وسلاسته وعذوبته إلى آخر مايثبته له من أوصاف ؛ يقول فى نحو أمْلَيْتُ المُبْدل من أمْلَلْتُ : « إن هذا الإبدال ـ لو صحت لهم علته تلك فى بعض الكلمات ، لصح طرده قياساً فى كل مكرر على وزنه ، وقد يكون الحرف الذى وقع عليه التكرار أشد ثقلا من اللام ، فإن اللام من الحروف العذبة فى النطق والسمع ، ولعلهم لم يبدلوا اللام الثانية استكراهاً أو استثقالاً ، وإنما أبدلوها خوف اللَّبْس بالاشتقاق من الملل ، وإن كان بعض الصرفيين ذكر لهذه اللفظة أشباهاً محصورة لا يصلح طرد القياس بها ، والأفضل إيقاف ذلك على السماع ، وهى كلمات اختلف العلماء فى تخريج أكثرها على أنه أصل لابدل فيه ..

وكل ذلك مع الخلاف فيه ـ لاينهض بقاعدة تطلق فى القياس ، ولايستدل به على كراهة واستثقال ، لأن ما ثبت فيه التكرار أشمل وأكثر دوراناً فى اللغة بلا إبدال ، على أن بعضه فيما أبدلت منه الياء أخف من البدل ، والذى أرجحه أن كلا من اللفظين أصل »[٤].

ويضيف الدكتور عز الدين متحدثاً عن المدود فى اللغة : « ولتوفير هذه المدود تلجأ اللغة إلى

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٦٢-٢٦٥ ، ٢٧٥ والتطور اللغوى ٣٠-٥٠

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١/٣١٠-٣١٣

(٣) انظر : ظاهرة المخالفة الصوتية ٣٧-٣٨

(٤) التكرير بين المثير والتأثير ٣٧-٣٨

إيجادها إيجاداً ، إذا لم تكن من طبيعة البنية ، وذلك عن طريق القلب والإبدال والنقل للحركة ، فالياء تبدل من الهمزة ـ مثلاً ـ إذا كسر ماقبلها ، فيقال فى ذئب : ذيب ، وفى بئر : بير ، وقد أبدلت من الراء والنون والباء والواو فى قيراط ودينار وديباج وديوان ، وأصولها على الترتيب : قِرَّاط ودِنَّار ودِبَّاج ودِوَّان ـ بالتضعيف ، وذلك الإبدال سماعى ، وليس فيه عودة للاستدلال به على التخلص من التكرار بسب الثقل ؛ لأنه أولاً ـ مسموع فى ألفاظ معدودة ، ولأن الثقل ـ ثانياً ـ حاصل بالانتقال من كسر فاء الكلمة إلى التضعيف ، بدليل بقاء التضعيف مطردا مع فتح الفاء فى الصيغة مع هذه الحروف نفسها مثل :

ـ نَـقْريهمُ لهذميات نَقُدُّ بها ماكان خاط عليهم كل **زَرَّادِ**

ـ فأنت ماسِرْتَ فى أرجاء بهجتها فى روضة من رياض القلب **غَنَّاء**

ـ أُخفى همومى فما يدرى بها أحد غيرى ومثلى على اللأواء **صَبَّارُ**

ـ يقول بشعب **بَوَّانٍ** حصانى أعن هذا يصار إلى الطعان ؟ » [1].

وهذه معركة فى غير ميدان ؛ لأنه لم يذهب أحد من العلماء قديماً وحديثاً ـ فيما أعلم ـ إلى أن هذا النوع من الإبدال قياسى ومطرد ، بل أجمعوا على أنه سماعى وشاذ ، كما أجمعوا على ثقل التضعيف والتكرار من لدن سيبويه إلى الآن ؛ فلا تصلح هذه الدعاوى والمماحكات لنفى حقيقة لغوية واقعة ، وسوف أتعرض من خلال الأمثلة التطبيقية لاختلاف العلماء فى اشتقاق الألفاظ التى خولف فيها بين أصواتها ، كما ستمر بنا أمثلة للمخالفة بسبب كراهية التضعيف بعد فتحة وغيرها من الحركات ؛ مدركين أن هذا التغيير عارض ، وأنه كافٍ للتدليل على ثقل التكرار وصعوبته ، وإن لم يكفِ للحكم على المخالفة بالقياسية والاطراد .

وقد أشار سيبويه قديماً إلى أن الخفة والثقل أمر نسبى ؛ فقد يقل فى الكلام ما هو أخف من غيره ، ويكثر فيه ما هو أثقل من غيره ، وقد يخففون شيئاً ما وغيره فى الكلام أثقل منه ؛ يقول سيبويه فى باب ماشذَّ من المعتل على الأصل : « .. واعلم أن الشئ قد يقل فى كلامهم ، وقد يتكلمون بمثله من المعتل كراهية أن يكثر فى كلامهم ما يستثقلون ..

وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون ؛ كراهية ذلك أيضاً . وذلك نحو : سَلِسَ وقَلِقَ ، ولم يكثر كثرة رَدَدْتُ فى الثلاثه كراهية كثرة التضعيف فى كلامهم . فكأن هذه الأشياء تَعَاقَبُ .

وقد يَطَّرِحون الشئَ وغيرُه أثقل منه فى كلامهم ؛ كراهية ذلك ...

وقد يَدَعُون البناءَ من الشئ قد يتكلمون بمثله ؛ لما ذكرت لك ..

---

(١) التكرير بين المثير والتأثير ٦١

وقد يجىءُ الاسمُ على ما قد اطُّرِح من الفعل ..

فهذه حال كلام العرب فى الصحيح والمعتل »[١] .

ومن اللغويين المحدثين الذين أشاروا كذلك إلى نسبية الصعوبة والسهولة فى النطق فندريس ؛ فقد ذهب إلى اختلافها من لغة إلى أخرى بحسب تعوّد المتكلمين أو إلفهم لأصوات معينة ؛ وإن لم ينفِ وجود أصوات صعبة ، يستثقلها كل الناس بسبب ما بينهم من توافق فى أعضاء النطق ؛ يقول فندريس : « .. وعسر النطق كعكسه ، وهو اليسر ، من المسائل النسبية المحضة التى يحسها المتكلم بوضوح على ما يبدو ، ولكنها تختلف فى كل لغة عنها فى الأخرى ، ولا يمكن تقويمها دون معرفة اللغة معرفة دقيقة . والواقع أن أصلها يرجع إلى العادات المكتسبة من الحركات النطقية . لذلك كانت هذه المجموعة أو تلك التى يعسر نطقها على شعب من الشعوب ، ينطق بها جاره دون صعوبة .

بيد أن هناك مجاميع عسيرة النطق بصفة عامة ، وبسبب الاستعداد الطبيعى للأعضاء ــ ويمكن أن تطلق عليها اسم المجاميع غير الثابتة . فكلما أدت الظروف إلى نشوئها فى اللغة ، أمكننا أن نتنبأ بأن اللغة ستدبر الأمر للتخلص منها ولكن خطة التخلص منها تختلف »[٢].

علة المخالفة :

وقد ذهب كثير من الدارسين إلى أن علة المخالفة علة فسيولوجية أى عضوية ؛ بهدف تيسير الجهد العضلى أو الاقتصاد فيه والنزوع إلى السهولة ، وهو ما يفهم من كلام سيبويه الذى عبر بالثقل والخفة ؛ فبيَّن أن التضعيف ثقيل على الألسنة ، وأن اختلاف الحروف أخفُّ[٣] ؛ ويقول الدكتور رمضان عبد التواب : « والسبب فى المخالفة من الناحية الصوتية ، هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلى ، فى النطق بهما فى كلمة واحدة ، ولتيسير هذا المجهود العضلى ، يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر ، من تلك الأصوات التى لا تتطلب مجهوداً عضليا . كاللام والميم والنون »[٤].

ويضيف الدكتور إبراهيم أنيس فى هذا السياق : « وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٠-٤٣١

(٢) اللغة ٩٢

(٣) انظر : الكتاب ٤/٤١٧ وقد سبق إيراد النص ص ١٠٦

(٤) التطور اللغوى ٦٤ وانظر : ظاهرة المخالفة الصوتية ٣٤-٣٥ واللهجات العربية ١٥٤-١٥٥

التى نادى بها كثير من المحدثين ، والتى تشير إلى أن الإنسان فى نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التى لا تحتاج إلى جهد عضلى ، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة فى لغته نظائرها السهلة ، وقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف ، ولعلهم كانوا يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلى »[١].

ويقرن الدكتور أنيس بين المخالفة والمماثلة فى أن الدافع الأساسى فى الميل إليهما هو الاقتصاد فى الجهد العضلى فى أثناء النطق ، من غير وعى من المتكلم أو نية ظاهرة إلى ذلك ؛ يقول : « ... وقد مالت بعض اللهجات العربية القديمة إلى التخلص من توالى الصوتين المتماثلين فى حالة الإدغام ، وأضافت إلى سهولته سهولة أخرى ، بأن قُلب أحد المدغمين إلى صوت لين طويل ، أو ما يشبهه ...

فظاهرة المماثلة أو المخالفة تهدف دائماً إلى الاقتصاد فى الجهد العضلى ، اقتصاداً غير إرادى ، بل يحدث دون أن يشعر المتكلم بحدوثه ودون أن يكون له قصد فيه »[٢].

وفى الإطار نفسه يقول بعض الباحثين : « ثمة علل فسيولوجية تقع وراء بعض ظواهر التغير اللغوى نظراً لأنه قد يصعب على المرء أن يكرر أصواتاً متماثلة ، كما قد يصعب عليه أن ينتقل من ملمح إلى آخر ، وتؤدى الصعوبة الأولى إلى ما يعرف بالمغايرة ، وتؤدى الصعوبة الثانية إلى ما يعرف بالمماثلة .

فالمغايرة تؤدى إلى أن تصبح الأصوات المتطابقة أو المتقاربة أصواتاً مختلفة ، وعلى هذا النحو تحولت كلمة corsar فى الإنجليزية إلى corsan (قرصان) »[٣].

أما برجشتراسر فهو يفرق بين عمليتى المماثلة والمخالفة من حيث العلة والدافع إليهما ؛ فيرى أن المماثلة يرجع أكثر التأثير فيها إلى الأعصاب والعضلات وكيفية حركتها ، وهو تأثير عضوى يهدف إلى تيسير النطق والاقتصاد فى الجهد ـ وإن أثرت فيه النفس بعض التأثير[٤] ، أما المخالفة عنده فالعلة فيها نفسية خالصة ؛ إذ يقول : « وأما التخالف فالعلة فيه نفسية محضة ، نظيره الخطأ فى النطق ؛ فإنا نرى الناس كثيراً ما يخطئون فى النطق ، ويلفظون بشىء غير الذى أرادوه ، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض ؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة ، تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها ، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه ، بعد حصوله بمدة قصيرة . ومن هنا ينشأ الخطأ ، إذا أسرع الإنسان فى نطق جملة محتوية على كلمات ، تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة .

---

(١) الأصوات اللغوية ٢١١

(٢) الأصوات اللغوية ٢٥١

(٣) علل التغيير اللغوى ٩٦

(٤) انظر : التطور النحوى ٣٣-٣٤

وكثيراً ما يتسامر الصبيان ، بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وبدون خطأ »[١].

أما فندريس فيتناول علة المخالفة ضمن تحليله لظواهر لغوية أخرى كالمماثلة والفصل بين المتماثلين والقلب المكانى ، فيرى أنه إضافة إلى التأثيرات الصوتية الخاصة بكل لغة ، وتوجد أيضاً تأثيرات عامة تصلح للتطبيق على كل اللغات ، وهى نتيجة لاتجاهات طبيعية فسيولوجية (عضوية) ونفسية معاً ، ولكنه يميل فى نهاية الأمر إلى إرجاع التغير إلى عملية نفسانية ؛ لأن عقل المتكلم هو المسئول عنه ، ومن ثم يحاول أن يثير قضية سيكولوجية (نفسية) ، ولكن لا ينبغى لعالم اللغة أن يهملها ، وهى قضية الصلة بين الكلام وبين الفكر ؛ ويقول فندريس : « نحن أمام صراع من السيطرة والمقاومة . ولكن هذا الصراع لا يمس الأعضاء وحدها . نعم يوجد فى بنية كل لغة عناصر تفوق غيرها قوة ، ولكن القوة الخاصة بكل عنصر مقرها المخ على وجه الخصوص . فالتغييرات التركيبية تأتى من نقص فى التناسق بين الفكر والأعضاء ، وتنتج من خطأ فى الالتفات . فأحياناً يصل الالتفات إلى درجة كبيرة ويتركز بإسراف فى نقطة واحدة على حساب غيرها ، أو يوزع نفسه بصورة غير متساوية على العناصر المختلفة التى تكوّن الكلمة ؛ وأحياناً على العكس من ذلك يفر تاركاً العضو لكسله الطبيعى »[٢].

ويضيف الدكتور أحمد مختار عمر هنا بُعْداً جديداً ، هو البعد الدلالى ؛ فيرى أن علة المماثلة عضوية ؛ أى تقليل الجهد العضلى ، أما علة المخالفة فهى دلالية ؛ أى توفير التمييز بين المعانى ؛ يقول : « يمكن النظر إلى المماثلة على أنها تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق . ولا تلقى بالاً إلى الجانب الدلالى الذى قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصوتين . أما المخالفة فينظر إليها ـ عكس ذلك ـ على أنها تهدف إلى تيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات ، ولا تلقى بالاً إلى العامل النطقى الذى قد يتأثر نتيجة تباعد أو تخالف الصوتين .

وإذن فالمماثلة والمخالفة يمثلان عاملين يتجاذبان اللغة ، ولكل منهما فاعليته وتأثيره . ولكل منهما هدفه وغايته . ومن صراعهما يحدث التوازن بين مطلب سهولة النطق ومطلب سهولة التفريق بين المعانى .

ولهذا نجد بعض اللغويين ينظرون إلى التطور اللغوى ـ بصورة عامة ـ على أنه نتيجة الصراع المستمر بين حاجات الإنسان الاتصالية ، وميله إلى تخفيض نشاطه العضلى والعقلى . ويتجاذب المرءَ حينئذ عاملان هما : عامل الحد الأدنى من الجهد ، وعامل الحد الأعلى من التمييز »[٣].

---

(١) التطور النحوى ٣٤ وانظر : التطور اللغوى ٦٤-٦٥

(٢) اللغة ٩٦ وانظر عامة : ٩٠-١٠٣

(٣) دراسة الصوت اللغوى ٣٨٦

وسوف نرى فى الأمثلة التطبيقية كيف لجأت اللغة العربية إلى عنصر المخالفة الصوتية للتعبير عن المعانى الجديدة والمتنوعة ، وكيف أثرت فى المعجم العربى ، وعملت على نمائه وتطوره ، وكانت رافداً مهماً تمدّه بالكلمات أو المشتقات الجديدة .

الأصوات المُخَالَفُ بها :

وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن فك التضعيف بالمخالفة بين صوتَيْهِ ، أو تغيير أحد الأصوات المكررة إلى صوت آخر ، يتم غالباً بأحد أصوات العلة الطويلة وهى الألف والواو والياء ، أو بأحد الأصوات المتوسطة أو المائعة وهى اللام والميم والنون والراء[١] .

وفى بحث الدكتور مصطفى جواد عن أثر التضعيف فى تطور العربية ، قدّم أمثلة متنوعة للمخالفة فى اللغة الفصحى واللهجات العامية ، وقد خولف فيها بأحرف العلة الثلاثة ، وإضافة إليها النون والراء والحاء والهاء والعين[٢] .

ويقول الدكتور أحمد مختار عمر : « وقد ثبت أن اللغات تستخدم السواكن الأنفية والترددية بشكل أكثر لتحقيق عنصر المخالفة ، ولهذا يفترض (هورفتس) Hurwitz أن تكون الكلمات العربية الكبيرة البنية التى تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين ، وهو يمثل لذلك بالكلمات الآتية : حرجل (حجّل) ، وجلمد (جمّد) ، وعنكب (عكّب) ، وعرقب (عقّب) ، وقرمط (قمّط) ، وفلطح (فطّح) ، ويؤيد افتراضه بقوله : « يوجد غالباً مقابلات مضعفة للصيغ السابقة ، وهذا يعنى أن العقل السامى كان يعتبر هذه الصيغ المزيدة مقابلة للصيغ المضعفة » ، كما يخرج بنتيجة ملخصها أن « الحروف المائعة » تُعد عادة وسيلة مخالفة للتضعيف فى الصيغ المضعفة القديمة »[٣] .

وينبّه فندريس إلى أن الأصوات المخالف بها لابد أن تكون معروفة فى اللغة ، فلا يصح أن يخالف بأصوات غريبة وغير متداولة ، ولو أحسّ المتكلم أن التخفيف بالمخالفة سيؤدى إلى أصوات جديدة ؛ فإنه سيرجع عنه فوراً ، وبطريقة تلقائية عفوية ، وهو هنا يضمن كلامه رأى موريس جرامون ، وهو صاحب بحث رائد عن المخالفة الصوتية فى اللغات الهندوأوربية والرومانية ، وقد نشره عام ١٨٩٥م ؛ يقول فندريس : « التغييرات التركيبية لا تنتج منها أصوات لغوية جديدة .

---

(١) انظر : التطور اللغوى ٥٧ ، ٦٤ ولحن العامة والتطور اللغوى ٤١ وظاهرة المخالفة الصوتية ٢٩-٣٢ والأصوات اللغوية ٢١١-٢١٢ وفى اللهجات العربية ٢١٠

(٢) انظر : أثر التضعيف فى تطور العربية ٥٩-٦٤

(٣) دراسة الصوت اللغوى ٣٨٤-٣٨٥ وانظر : ظاهرة المخالفة الصوتية ٣٠

فالتخالف مثلاً لا يخلق أبداً أصواتاً جديدة غير معروفة فى اللغة التى يحدث فيها ؛ « عندما يكون على فعل التخالف الطبيعى أن ينتهى بإنتاج صوت جديد ، يحدث أحد أمرين : إما أن يستعاض فى الحال عن هذا الصوت المريب بأقرب صوت إليه تعرفه اللغة ، وأما أن يبقى الصوت أو مجموعة الأصوات التى كانت عرضة للتخالف على حالها دون تغير ، وذلك عندما تتعذر الاستعاضة ، أى عندما يكون أقرب الأصوات إليه فى اللغة لا زال يبعد عنه بعداً شاسعاً » . (م. جرامون) فى هذه الحال لا يحدث التخالف ؛ أو إذا حدث ، حدث فى اتجاه عكسى . وإحساس الإنسان اللاشعورى بأنه سيُحمل على نطق ما لا يُنطق ، يمسكه عن المضى فى طريق التخالف ، ويقلب كيان القوى التى فى الكلمة ويخلع على الحرف الذى كان يجب أن يختفى فضلاً من القوة يميل بكفة الميزان فى مصلحته ؛ ويقال حينئذ : إن التخالف قد انعكس »[1].

وأحاول الآن أن أعرض لأمثلة المخالفة الصوتية ونماذجها فى اللغة العربية ولهجاتها ، والتى وقعت عليها وتيسر لى جمعها من خلال التنقيب فى المظان المختلفة ، وقد أرجع إلى بعض العناصر السالفة ، وأضيف إليها غيرها ـ بمزيد من البسط فى تحليل هذه الأمثلة والنماذج .

المخالفة بالياء (نماذج تطبيقية) :

إبدال الياء من الحرف الصحيح دون تضعيف :

الياء من أكثر الحروف التى خولف بها بين المضعفين ؛ وذلك لما تمتاز به من خفة وسهولة فى النطق ووضوح فى السمع ؛ بل قد يُبْدِل العربُ الياء من الحرف الصحيح دون تضعيف ـــ إذا ألجأتهم الضرورة إلى ذلك ؛ يقول سيبويه فى باب ما رخمت الشعراءُ فى غير النداء اضطراراً : « وأما قوله ـ وهو رجل من بنى يَشْكُر[2] :

---

(١) اللغة ٩٥ وانظر : ظاهرة المخالفة الصوتية ٣٠-٣١ وهامش ٨٦ منه .

(٢) لأبى كاهل اليشكرى ، وقيل : للنمر بن تولب ؛ قال البغدادى فى شرح شواهد شرح الشافية ٤٤٦ : « وجمع بينهما العينى فقال : قائله هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكرى ، وهذا غير جيد منه » وتابع العينىَّ الشنقيطىُّ فى الدرر اللوامع ١٥٧/١ ثم تابعهما كثير من محققى الكتب ؛ منهم د. رمضان عبد التواب فى شرح الكتاب للسيرافى ١٨١/٢ ، د. عبد الحسين الفتلى فى الأصول ٤٦٨/٣ ، ود. رمزى منير البعلبكى فى الجمهرة ٣٩٥/١ و١٢٤٦/٣ ، والسيد إبراهيم محمد فى ضرائر الشعر ٢٢٦ ، وتنبه إلى الخطأ محققا ما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٦ ، وفى بعض المراجع : النمر بن تولب اليشكرى ، وهو خطأ ؛ لأن النمر عُكْلِىّ من بنى عُكْل ؛ من بنى عوف بن عبد مناة بن أُدّ بن طابخةَ بن الياس بن مضر . انظر فى نسبه : ديوانه ٢٩٩-٣٠٠ (ضمن شعراء إسلاميون) والكامل للمبرد ٣٧٣/١ والبيت ليس فى ديوانه .

لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمَّرُهُ من الثعالى ووَخْزٌ من أرَانيها[١]

فزعم أن الشاعر لما اضطُرَّ إلى الياء أبدلها مكان الباء ؛ كما يُبدلها مكان الهمزة . وقال أيضا[٢]:

ومنهلٍ ليس له حوازقُ ولضفادى جَمِّهِ نقانقُ[٣]

وإنما أراد : ضفادع ، فلما اضطُر إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقفُ فى هذا الموضع ، فأبدل مكانَه حرفاً يُوقَفُ فى الجر والرفع »[٤].

وأنشد أبو سعيد السيرافى الشاهدين السابقين ، وشبّه الإبدال فيهما للضرورة بالإبدال فى المخالفة الصوتية لكراهية التضعيف ؛ يقول : « أراد : (من أرانبها) و (من الثعالب) غير أنه كَرِهَ إبقاء الباء فى الحرفين ، فيلزمه تحريكُها ، وتحريكها يكسر الشعر ، فأبدلَ منها حرفاً لا يُحَرَّكُ ، وشبَّهها بقولهم : (تظَنَّيْتُ) و (تَقَصَّيْتُ) فى معنى : (تظَنَّنْتُ) و (تَقَصَّصْتُ) أبدلوا ياءً من الحرف الأخير ، لما كرهوا التضعيف ، وكذلك أبدلوا ياءً مما ذكرنا لما احتاجوا إلى استقامة الوزن وسلامة الإعراب »[٥].

ومن هذا الإبدال الشاذ أيضاً إبدال الياء من السين فى قول الحادرة[٦] :

مضى ثلاثُ سنينٍ منذ حُلَّ بها وعامُ حُلِّتْ وهذا التابع الخَامِى

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٧٣ وشرح السيرافى ٢/١٨١ والمقتضب ١/٣٨٢ والأصول ٣/٤٦٧ والإبدال لأبى الطيب ١/٩٠ ، ٢٨٥ ، ٢/١٠٥ ومجالس ثعلب ١/١٩٠ والموشح ١٥٥ وشرح ابن يعيش ١٠/٢٤ وشرح الشافية للرضى ٣/٢١٢ وللجاربردى ٣١٨ وشرح شواهد شرح الشافية ٤٤١-٤٤٤ والمقرب ٢/١٦٩ والعينى ٤/٥٨٣ وشرح الأشمونى ٤/٢٨٤ وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٥٧ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٦ وضرائر الشعر ٢٢٦ والجمهرة ١/٣٩٥ ، ٣/١٢٤٦ والمقاييس (تمر) ١/٣٥٥ واللسان والصحاح (تمر) ، (ثعلب) ، (رنب) ، (شرر) ، (وخز) .

(٢) قائله مجهول ، وقال الأعلم الشنتمرى ١/٣٤٤ : « يقال هو مصنوع لخلف الأحمر » .

(٣) انظر : شرح السيرافى ٢/١٨٢ والمقتضب ١/٣٨٢ والممتع ١/٣٧٦ والمقرب ٢/١٧١ وشرح الشافية للرضى ٣/٢١٢ وللجاربردى ٣١٨ وشرح شواهد شرح الشافية ٤٤١ والإبدال لأبى الطيب ٢/٣٢٥ وشرح ابن يعيش ١٠/٢٤ وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٥٨ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٦ وضرائر الشعر ٢٢٦ والضرائر للألوسى ١٥٢ وشرح الأشمونى ٤/٣٣٧ ولحن العامة ١١٠ والأول منهما فى اللسان (حزق) ٢/٨٥٨ والثانى فيه (ضفدع) ٤/٢٥٩٤

(٤) الكتاب ٢/٢٧٢-٢٧٤ وانظر : المقتضب ١/٣٨١-٣٨٢ وشرح شواهد شرح الشافية ٤٤١-٤٤٢

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢/١٨١ - ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٥٨ - ضرورة الشعر ١٣٦ وانظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦ والضرورة الشعرية ٢٩٨-٢٩٩

(٦) ديوانه ١٠٦ وانظر : إصلاح المنطق ٣٠١ وتهذيبه ٢/١٤٠ ونظم الفرائد ١٩٣ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٧ وشرح شواهد شرح الشافية ٤٤٧-٤٤٨ والممتع ١/٣٦٩ والمقرب ١/٣١٥ والإبدال ٢/٢١٨ =

وقول الشاعر[١] :

إذا مـــا عُـــدَّ أربـعـــة فبسَـــالٌ فـزوجُـكِ خـامـسٌ وأبـوكِ سـادِى

يريد : وأبوك سادس .

وقول الشاعر[٢] :

يا لهف نفسى لهفاً غيرَ ما كَذِبِ عـلـى فـوارسَ بالبيـداءِ أنجـادِ

كعـبٌ وعمـرٌو وعبد الله بينهـما وابناهما خمسةٌ والحارث السادِى

يريد : السادس .

وكذلك إبدال الياء من الثاء فى قول الراجز[٣] :

قـد مَـرَّ يومـان وهـذا الثـالـى وأنتَ بالـهـجـران لا تـبـالـى

يريد : الثالث .

وكذلك إبدال الياء من العين فى قول الشاعر[٤] :

وقد مرَّت بـه من بـعد عَهْدِى ثمـانيـةٌ وهذا الـعـام تـاسِـى

أى : تاسِعٌ .

والقلب والإبدال ٦٠ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٩١ والدرر اللوامع ٢١٢/٢ والمخصص ١١٢/١٧ والتنبيه والإيضاح ٢٧٠/٢ واللسان (خمس) ١٢٦٢/٢ ، و(خما) ١٢٧٠/٢

(١) هو لامرىء القيس فى ملحقات ديوانه ٤٥٩ ، وفى شرح شواهد شرح الشافية ٤٤٦-٤٤٨ وقال البغدادى ٤٤٨ : « البيت يروى للنابغة الجعدى يهجو به ليلى الأخيلية » وانظر : نظم الفرائد ١٩٣ وشرح الشافية للرضى ٢١٣/٣ وللجاربردى ٣١٩ والإبدال ٢١٧/٢ والقلب والإبدال ٦٠ وشرح المفصل ٢٤/١٠ والهمع ١٥٧/٢ والتهذيب ٢٨٢/١٢ ، ٦٦٩/١ والجمهرة ٥٧٣/١ واللسان (ست) ١٩٣٤/٣ ، و(سدا) ١٩٧٩/٣

(٢) شرح شواهد شرح الشافية ٤٤٨ والقلب والإبدال ٦٠ ونسبه لامرأة من بنى الحارث بن كعب .

(٣) ضرائر الشعر ٢٢٧ وشرح الشافية للرضى ٢١٣/٣ وللجاربردى ٣١٩ وشرح شواهد شرح الشافية ٤٤٨ والممتع ٣٧٨ والمقرب ٣١٥/١ وشرح المفصل ٢٨/١٠ والدرر اللوامع ٢١٢/٢ واللسان (ثلث) ٤٩٧/١ والأول فى ما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٩٠

والإبدال ٣٢٦/٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٩٢

إبدال الياء من أحد المضعفين :

وإذا كان العرب قد أبدلوا الياءَ من الحرف الصحيح دون تضعيف ؛ فإبدالُهم الياءَ من أحد المضعفين أو المكررين أولى ، وقد كَثُرَ فى كلامهم بالفعل ، ويعلل ابن يعيش لكثرته بقوله : « إنما كَثُرَ إبدالُ الياء ؛ لأنها حرفٌ مجهور ، مخرجها من وسط اللسان ، فلما توسّط مخرجُها الفمَ ، وكان فيها من الخفة ما ليس فى غيرها ، كَثُر إبدالها كثرةً ليست لغيرها . وإبدالها وقع على ضربين : مُطّرد وشاذ .

فالمطرد : إبدالُها من ثلاثة أحرف : الألف ، والواو ، والهمزة .....

وأما القسم الثانى من إبدالها ، وهو الشاذ ، فقد أبدلت من حروف صالحة العدّة ــ على غير قياس ، وإنما تُحفظ حفظاً ، ولا يُقاس عليها ، وأكثر ما جاء من ذلك فيما كان مضاعفاً ؛ **لثقل التضعيف** .... »[1].

وهذا القسم الثانى هو ما يعنينا الآن ، وقد عقد السيوطى باباً لقاعدة (**اجتماع الأمثال مكروه**) بيَّن فيه وسائل الفرار من هذا الاجتماع ، وهى القلب والحذف والفصل ، وهو يقصد بالقلب هنا ما اصطلحنا على تسميته بالمخالفة الصوتية ، وقد أورد فيه كثيراً من الأشباه والنظائر ؛ يقول : « قالوا فى دَهْدَهْتُ الحجر : دَهْدَيْتُ ؛ قلبوا الهاءَ الأخيرة ياءً **كراهة اجتماع الأمثال** .

وكذلك قولهم فى حاحا زيد : حيحى زيد ؛ قلبوا الألف ياءً لذلك .

وقال الخليل : أصل مهما الشرطية : ماما ؛ قلبوا الألف الأولى هاءً **لاستقباح التكرير** .

وقالوا فى النسب إلى نحو شَجٍ وعَمٍ : شجوى وعموى ؛ بقلب الياء واواً كراهة لذلك ، وكذا فى نحو حىّ : حيوى ، وفى نحو تحية : تحوى لذلك .

وهُنَيْهَة أصلها هُنَيَّة ؛ فأبدلت الهاء من الياء **كراهة لاجتماع الأمثال** .

والحيوان من مضاعف الياء ، وأصله حييان ، قلبت الياء الثانية واواً ــ وإن كانت الواو أثقل منها ــ **كراهة لاجتماع الأمثال** .

وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس وديوان ، أصلها : دنّار ودبّاج [وقِرّاط ودِمّاس] ودِوّان ؛

---

(١) شرح الملوكى فى التصريف ٢٤١ ، ٢٤٦

قُلب أحد حرفى التضعيف ياءً لذلك .

ولبَّى أصله : لبَّبَ ، قلبت الباء الثانية التى هى اللام ياءً **هرباً من التضعيف** فصار لبَّىَ ، ثم أبدلت الياءُ ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار لبَّى .

ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة فى التثنية واواً ؛ قال الشلوبين : وسببه **اجتماع الأمثال** ؛ فإن هناك ألفين وبينهما همزة ، والهمزة قريبة من الألف ، قال : وكان قلبها واواً أولى من قلبها ياءً ؛ لأن الياء قريبة من الألف ، والواو ليست فى القرب إليها مثلها ، **والجمع بين الأمثال مكروه عندهم** ؛ فكان قلب الهمزة واواً أذهب فى أن لا يجمع بين الأمثال من قلبها ياء »[1].

وكذلك ينقل السيوطى عن الغريب المصنَّف لأبى عُبَيْد القاسم بن سلام عدّة أمثلة ؛ فيقول : « .. ومن المضاعف : قصَّيْتُ أظفارى ؛ بمعنى : قصَّصْتُ ، والتَّصْدِيَة : التصفيق والصوت ، وفعلت منه : صددت أصدّ ؛ ومنه : ﴿ إذا قومُكَ منه يَصدُّونَ ﴾[2] فحول إحدى الدالين ياءً ، ومنه قول العجاج :

تَقَضِّىَ البازى إذا البازى كَسَرْ

وهو من انقضضت ، وكذلك تظَنَّيْتُ ، ولبَّيْكَ من لببْتُ بالمكان : أقمتُ به . انتهى »[3].

وذهب ابن الشجرى إلى أن المضاعف يعتلّ ؛ فهم يحذفون أحدَ المثلين ؛ تارة يحذفون بغير عِوَض ، وهو ما سوف أتناوله فى فصل الحذف ، وتارة يحذفون ويعوّضون ؛ فإنهم يفرون من التضعيف إلى إبدال أحد حرفيه ياءً ، وتلك هى المخالفة الصوتية ، ويقدم ابن الشجرى أيضاً عدداً من الأمثلة فيقول : « .. وأما ما حذفوا منه وعوّضوا ، فنحو تظَنَّنْتُ ، قالوا : تَظَنَّيْتُ ، فعوضوا من النون الياء ، وقد حكى الفراء : قَصَّيْتُ أظفارى ، يريدون قصَّصْتُ ، وحكى ابن الأعرابى : خرجنا نَتَلَعَّى ، أى نأخذ اللُّعَاعَة ، وهى بقلة ناعمة ، فى أول ما تبدو ، وقال الأصمعى فى قولهم : تَسَرَّيْتُ ؛ أى اتخذت سُرِّيَّة : أصله تَسَرَّرْتُ ، من السِّرِّ الذى هو النكاح ...

ومن هذا الضرب قول العجاج ، يمدح عمر بن مَعْمَر التَّيْمىّ :

إذا الكرامُ ابتدروا الباعَ بَدَرْ تَقَضِّىَ البازى إذا البازى كَسَرْ

أراد : تَقَضُّضَ ، فأبدل من الضاد ياءً ، وكسر ما قبلها لتصحَّ ...

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٤٠

(٢) الزخرف ٥٧

(٣) المزهر ١/٤٦١-٤٦٢

ومنه قول الشاعر :

فآليتُ لا أشْرِيه حتى يَمَلَّنِى بشىءٍ ولا أمْلاَهُ حتى يفارقا

أراد : لا أملُّه ، فرده إلى أصله ، الـذى هـو أمْلَلُه ، وأبـدل مـن الـلام الأخـيرة يـاءً ، فصـار فـى التقدير : أمْلَيُه ، فانقلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ...

وقال أبو إسحاق الزجاج فى قول الله سبحانه : ﴿ وقد خاب من دَسَّاها ﴾[١] ، معناه : خابت نفسٌ دسَّاها الله ، أى جعلها قليلة خسيسة ، والأصل : دسَّسَها ، ولكن الحروف إذا اجتمعت من لفظ واحد ، أبدل من آخرها ياءً ...

وقيل فى قوله عز وجل : ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتمطّى ﴾[٢] معناه : يتبختر ، يقال : جاء يمشى المُطَيْطَا ، مقصورة ، وهى مشية فيها تبختر ، وهو أن يلقى يديه ويتكفّأ ، وكان الأصل : يَتَمَطَّطُ ، فقُلبت الطاءُ الثالثةُ ياءً ؛ كما قالوا فى يتظنّنُ : يتظَنَّى »[٣].

ويقدم أبو على الفارسى أمثلة للإبدال الناشىء عن كراهية اجتماع الأمثال ؛ فيقول : « التَّظَنِّى : تَفَعُّلٌ من الظَّنِّ ، وكان القياس أن يقال : تَظَنُّنٌ ، مثل التَّشَدُّد ، إلا أن النون أُبدلتْ منها الياءُ كراهيةً لاجتماع الأمثال ، فقيل : التظنّى ، ومثل ذلك فى البدل قول العجاج :

تقضّىَ البازى إذا البازى كَسَرْ

الأصل فيه تَقَضُّضٌ ؛ لأنه تَفَعُّلٌ من الانقضاض ، فأبدلت من الضاد الثالثة الياءُ ، كما أبدلت منها فى التظنى ، ومثل هذا فى البدل قوله عز وجل : ﴿ فهى تُمْلَى عليه بكرة وأصيلا ﴾[٤] وإنما هى تُمَلُّ ، كما قال تباركت أسماؤه فى الآية الأخرى : ﴿ فليُمْلِلْ وليُّهُ بالعدل ﴾[٥] فصححت اللامان ، وأبدلت من الآخرة الياء فى أمليت . وليس هذا من قوله عز وجل : ﴿ وأُمْلِى لهم إن كيدى متين ﴾[٦] فإن أملى ههنا أُفْعِل من المَلا ، الذى هو الاتساع ، ومنه المُلاَءَة .

ومما أُبدل من المضاعف فى هذا النحو قوله :

فآليتُ لا أمْلاهُ حتى يَمَلَّنِى

---

(١) الشمس ١٠

(٢) القيامة ٣٣

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢/١٧٢-١٧٤ وانظر : ٢/١٧١ ، ٢٦٤

(٤) الفرقان ٥

(٥) البقرة ٢٨٢

(٦) الأعراف ١٨٣

إنما هو أمَلُه ، فأبدل من اللام الثانية الألف ، ومثل ذلك : (لا ورَبِيكَ لا أفعل كذا) يريد : لا وربِّكَ ، فأبدل من الباء الثانية الياءُ ـ حكاه أحمد بن يحيى »[١].

فتلك نصوص عامة قدمتها لأدلِّلَ بها على أن علماءنا القدماء ، قد أشاروا إلى أن توالى الأمثال مستثقل ومكروه ، وأن اللغة تعمد إلى تخفيفه بالحذف أو الإبدال ، وحاول كل عالم أن يسوق مجموعة من الأمثلة تبرهن على صحة ما ذهب إليه ، ولكن ينبغى أن نعود إلى تلك الأمثلة وغيرها بشىء من البسط والتفصيل ، على أن نورد فيها أقوال العلماء واتجاهاتهم المختلفة .

تَسَرَّيْتُ وسُرِّيَّة :

يقال فى اللغة : تَسَرَّرَ فلانٌ : إذا اتخذ سُرِّيَّةً ، وهى الجارية المملوكة ، وتَسَرَّرَ بنتَ فلان : إذا تزوجها لكثرة ماله وقلة مالها ، وهو لئيم وهى كريمة ، ويقال فى هذا الفعل تَسَرَّى[١] ، « وسَرَّيْتُه سُرِّيَّة ـ يتعدى بنفسه إلى مفعولين ـ فتَسَرَّاها ، والأصل : سَرَّرْتُه فتسرَّر ـ بالتضعيف لكن أُبْدل للتخفيف »[٢].

ويرى ابن هشام أن الإبدال فى تَسَرَّيْت لازم[٣] ، كما هو فى دينار وقيراط ونحوهما ، وأصلها دِنَّار وقِرَّاط ، ولكن أكثر العلماء على أنه جائز للتخفيف ، يؤيده قول سيبويه : « قولك : تسرَّيْت ، وتظنيت ، وتقصَّيْت من القِصَّة ، وأمْلَيْتُ .... وكل هذا التضعيف فيه عربى كثير جيد »[٤].

على حين يرى الليث فى معجم العين أن تسريت غلط ، ولكن ردَّه الأزهرى فى تهذيب اللغة ؛ فقد جاء فى اللسان : « الليث : السُّرِّيَّة فُعْلِيَّة من قولك : تَسَرَّرْتُ ، ومن قال : تَسَرَّيْتُ فإنه غَلِطَ . الأزهرى : هو الصواب ، والأصل : تَسَرَّرْتُ ، ولكن لما توالت ثلاث راءات ، أبدلوا إحداهن ياءً ، كما قالوا : تظنيت من الظن ، وقصَّيْت أظفارى ، والأصل : قَصَّصْت »[٥].

وأورد أبو حيان جميع الاحتمالات فى أصل لام هذا الفعل ، فهو إما أن يكون راءً أو واواً أو ياءً أو ألفاً تنقلب إلى ياء ؛ فيقول : « وتسرَّيْت من السُّرِّيَّة ، واشتقاقها من السرور ؛ فعلى هذا أصل الفعل تسرَّرْت ، وقيل : لام الفعل واوٌ ، أُبدلت منها الياءُ ، وأصله من السرو ، وقيل : ياءٌ ، والتَّسَرِّى وزنه

---

(١) انظر : المعجم الوسيط (سرر) ٤٤٢/١

(٢) المصباح المنير (سرر) ٢٧٤

(٣) انظر : نزهة الطرف فى علم الصرف ١٦٣ - ١٦٤ والممتع ٣٧٠

(٤) الكتاب ٤٢٤/٤

(٥) اللسان (سرر) ١٩٩٠/٣ وانظر : شرح المفصل ٢٤/١٠-٢٥ وشرح الملوكى ٢٥٠

على هذه الأقوال تَفَعُّلٌ ، وقيل : يحتمل أن يكون تَفَعْلَى ؛ فالألف ليست بدلاً من راء ولا واو ولا ياء ، بل تكون انقلبت ياءً ، كهى فى تَجَعْبَى »[١].

واختلف العلماء فى اشتقاق السُّرِّيَّة وبنائها ؛ فهى من السِّرِّ أو السُّرّ أو السرور ، وعليه فلامها راء ، أو هى من السرو أو السراة ولامها واو ، أو هى من السَّرِىّ أو السُّرَى ولامها ياء ، ويترتب على الخلاف فى اشتقاقها وصيغتها اختلاف فى حدوث الإبدال أو عدمه ، ويُفَصِّل الجَارَبَرْدِىّ ؛ فيقول : « واختلف فى سُرِّيَّة ؛ فقال بعضهم : إنه مشتق من السِّرِّ الذى هو الجماع ، أو الذى يُكتم ؛ للمناسبة المعنوية ؛ إذ الغالب أن السُّرِّيَة تُكتم عن الحُرَّة .

وقال بعضهم : إنها من السَّرَاة .

ثم القائلون بأنها من السر اختلفوا ؛ فذهب بعضهم إلى أ نها فُعْلِيَّة منسوبة إليه ، وضمت سينها مع أن القياس الكسر ؛ كما قالوا : دُهْرِىّ فى النسبة إلى الدَّهر .

وذهب آخرون إلى أنها فى الأصل : سُرُورَة على وزن فُعْلُولَة من السِّرِّ أيضاً ؛ أبدلوا من الراء الأخيرة ياءً للتضعيف ، ثم قلبوا الواو ياءً ، وأدغموا ، ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة ؛ فهى على هذا فُعْلِيلَة مُغَيَّرة من فُعْلُولَة .

والقائلون بأنها من السَّرَاة ـ وهى الخيار ، ذهبوا إلى ذلك لأنها لا تجعل الأَمَة سُرِّيَة إلا بعد اختيارها ، ووزنها عندهم فُعَّيلَة ، فتكون الراء الواحدة زائدة .

والمختار الأول ، وهو أنها فُعْلِيَّة من السر ؛ لقوة المعنى ـ كما تقدم ـ واللفظ أيضاً ؛ لكثرة فُعْلِيَّة كحُرِّيَّة ، وقلة فعلولة وعدم فُعَّيلَة .

وهنا مذهب آخر ذهب إليه الأخفش ، وهو أنها فُعُّولَة من السرور ؛ لأنها يُسَرُّ بها ، فأبدلوا من الراء الأخيرة ياءً ، ثم قلبوا وأدغموا ـ كما مرّ »[٢].

وفى اللسان : « وقيل : أصلها الياء ، من الشىءِ السَّرِىّ : النفيس »[٣].

وقال ابن جنى : « ولو قال قائل : إنها فُعَّيلَة من سَرَيْتُ ؛ أى سِرْتُ ليلاً إليها ؛ لأن فى ذلك ضرباً من الإخفاء والستر ، لكان قولاً »[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/١٥٣-١٥٤ ويقال : جَعَبَه وجَعْبَاهُ ؛ أى قَلَبَه وجَمَعَهُ وصَرَعَهُ ؛ فانجعبَ وتَجَعَّبَ وتَجَعْبَى ، وجيشٌ يتجعبى : يركب بعضُه بعضاً . انظر : (جعب) فى اللسان ١/٦٣٠ والقاموس ١/٤٨

(٢) شرح الشافية ٢١٣ وانظر : شرح الرضى ٢/٣٤٩ وسر الصناعة ٢/٧٥٥-٧٥٧ والقلب والإبدال ٥٩ ودقائق التصريف ٣١٩-٣٢٠ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٨٠١ واللهجات العربية ٢٧٥-٢٧٧ والقاموس (س ر ر) ٢ /٤٨

(٣) اللسان (سرر) ٣/١٩٩٠

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/٧٥٦

وكما رجَّح الجاربردى اشتقاق السُّرية من السر ؛ لقوة المعنى واللفظ ؛ أى لمناسبة الاشتقاق وكثرة البناء ، كذلك يرجح ابن عصفور اشتقاقها من السر أو السرور ؛ فيقول : « وأبدلت[الراء] أيضاً فى تَسَرَّيْتُ ، وأصله تَسَرَّرْتُ ؛ لأنه تَفَعَّلْتُ من السُّرِّيَّة . والسرية : فُعْلِيَّة من السرور ؛ لأن صاحبها يُسَرُّ بها . أو من السِّرِّ ؛ لأن صاحبها يُسِرُّ أمرها عن حُرَّته وربة منزله . ومن جعل سُرِّيَّة فُعِّيلة من السراة الشىء – وهو أعلاه . كانت اللام من تسرَّيْت واواً أبدلت ياءً لوقوعها خامسة ، لأن السراة من الواو ؛ بدليل قولهم فى جمعه سروات ...

والذى ينبغى أن يحمل عليه سُرِّيَّة أنه فُعْلِيَّة من السر أو من السرور ... واشتقاقه من السر أو السرور واضح ، فلذلك كان أولى »[(١)]. وإلى مثل ذلك ذهب ابن جنى أيضاً[(٢)].

ويُرجع اللغويون الشذوذ فى نسبة السُّرِّيَّة إلى التفريق بين المعانى ؛ فاللَّبْس فى اللغة محذور ، وتدبر اللغة الوسائل الكفيلة بأمن اللبس ؛ وجاء فى اللسان : « اختلف أهل اللغة فى الجارية التى يتسَرَّاها مالكها ، لمَ سُمِّيت سُرِّيَّة ؟ فقال بعضهم : نُسبت إلى السِّرّ وهو الجماع ، وضُمت السين للفرق بين الحُرَّة والأَمَة توطأ ، فيقال للحرة إذا نُكحت سِرًّا أو كانت فاجرة : سِرِّيَّة ، وللمملوكة يتسرَّاها صاحبها سُرِّيَّة ؛ مخافةَ اللَّبْس »[(٣)].

والرأى الذى أميل إليه أن تَسَرَّيْتُ والسُّرِّيَّة معاً من السر أو السرور ؛ لأن معناهما فى الكلمتين أظهر من معانى السَّرَاة والسَّرِىّ والسُّرَى ، ووزن تسرَّيْت تَفَعَّلْتُ ، بإبدال الراء الثالثة ياءً ؛ كراهة توالى الأمثال ، وهذا الإبدال جائز للتخفيف وليس لازماً ، أما سُرِّيَّة فهى فُعْلِيَّة مع شذوذ النسب ، أو هى فُعْلُولَة مع إبدال الراء الأخيرة ياءً ، وقلب الواو ياءً وإدغامها فى الياء .

دينار وقيراط وديوان وديباج وشيراز وديماس :

هذه ألفاظ أعجمية الأصل ، وقد عرَّبها العرب وتكلموا بها قديماً ، ومن عادتهم أن يخففوا ما يجرى على ألسنتهم سواء أكان عربياً أم مُعَرَّباً ، وأصول هذه الكلمات على وزن فِعَّال بتضعيف العين ، فجرى تخفيفها بإبدال أول المضعفين ياءً ، واستدل النحاة على أصول هذه الكلمات بقاعدتهم الأصولية التى تقضى بأن التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ؛ فدينار أصلها دِنَّار ؛ لقولهم : دنانير ودُنَيْنِير ، وقِيراط أصلها قِرَّاط ؛ لقولهم : قراريط وقُرَيْرِيط ، وديوان أصلها دِوَّان ؛ لقولهم :

---

(١) الممتع ٣٧٠-٣٧١

(٢) انظر : سر الصناعة ٧٥٦/٢

(٣) اللسان (سرر) ١٩٩٠/٣ وانظر : المصباح المنير (سرر) ٢٧٤

دواوين ودُوَيْوِين ، وديباج أصلها دِبَّاج ؛ لقولهم دبابيج ودُبَيْبِيج ، وشِيراز أصلها شِرَّاز ؛ لقولهم : شراريز وشُرَيْرِيز ، وديماس أصلها دِمَّاس ؛ لقولهم : دماميس ودُمَيْمِيس .

وقد عقد سيبويه باباً لتحقير كل حرف كان فيه بدل ؛ جاء فيه : « ومن ذلك أيضاً قيراط ودينار . تقول : قُرَيْرِيط ودُنَيْنِير ؛ لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم . ألا تراهم قالوا : دنانير وقراريط . وكذلك الدِّيباج ، فيمن قال : دبابيج ، والدِّيماس فيمن قال دَمَاميس . وأما من قال : ديباميس وديابيج ، فهى عنده بمنزلة واو جِلْوَاخ وياء جِرْيال ، وليست ببدل ، وجميع ما ذكرنا قول يونس والخليل »[١].

وقد أجمع النحاة واللغويون على أن الإبدال فى هذه الألفاظ لازم[٢] ، وليس جائزاً كغيره من الإبدال الذى يُراد به التخفيف ؛ فلا يصح فى الاستعمال اللغوى العودة إلى الأصل ، فيقال : دِنَّار ودِوَّان ونحوهما .

ويبين الرضى أن الإبدال فى الأسماء التى على وزن فِعَّال قياسىّ ؛ للتفريق بين الأسماء والمصادر ، ثم يسوق بعض صور الجمع لهذه الألفاظ ، ويعلل لاحتمالات ورودها ؛ فيقول : « وأبدلوا من أول حرفى التضعيف فى وزن فِعَّال ، إذا كان اسماً ، لا مصدراً ـ ياءً ، نحو دِيماس وديباج ودينار وقيراط وشيراز ، فيمن قال : دماميس ودبابيج ودنانير وقراريط وشراريز ، وهذا الإبدال قياسى ، إذ لا يجىء فِعَّال غير المصدر إلا وأول حرفى تضعيفه مبدل ياءً ؛ فرقاً بين الاسم والمصدر ، ولا يبدل فى المصدر نحو كذَّب كِذَّاباً ؛ فإن كان الاسم بالهاء كالصِّنَّارة والدِّنَّامة ؛ لم يبدل للأمن من الالتباس .

وأما من قال ديباميس وديابيج ، فيجوز أن يكون لم يردهما إلى الأصل ــ وإن زالت الكسرة ؛ لزوم الياء فى آحادهما ، ويجوز أن يكون آحادهما على وزن فِيعال فى الأصل من غير أن يكون الياء بدلاً من حرف التضعيف ، وأما قولهم : شواريز بالواو فى جمع شيراز ، فمبنى على أن أصله شِوْرَاز ـ وإن لم يكن فِوْعال فى كلامهم ، ويجوز أن يكون شواريز أصلها شياريز ، فأبدلت الياء واواً ؛ تشبيهاً للياء بالألف فى نحو خاتَم وخواتم ، فيكون أصله شيراز »[٣].

ويذهب ابن هشام اللخمى إلى أن الثقل فى هذه الألفاظ يعود إلى انكسار الفاء فيها إضافة إلى ثقل التضعيف ، ويعلل أيضاً لبعض صور الجمع ؛ فيقول : « .. فأبدلت الواو الأولى فى ديوان ياءً ، لانكسار ما قبلها ، وكذلك فُعل بالباقى **كراهيةَ التضعيف والكسر** ، ودلَّ على ذلك قولهم فى الجمع : دواوين وقراريط ودنانير ودبابيج ، فرجعت الأحرف المُبْدَلة فى الإفراد ياءً ؛ لزوال الكسرة وانفصال أحد الحرفين من الآخر ، وقد قالوا فى الجمع : ديابيج ودياوين ؛ حملاً على الواحد »[٤].

---

(١) الكتاب ٣/٤٦٠-٤٦١ وانظر ٤/٣٦٨-٣٦٩

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ١/١٥٥ والممتع ٣٦٩-٣٧١ ونزهة الطرف لابن هشام ١٦٣-١٦٥

(٣) شرح الشافية ٣/٢١٠-٢١١

(٤) شرح الفصيح ١٣٤

ويفصل ابن يعيش القول فى ديباج وأصلها ، وأحوال التخفيف فيها ؛ فيقول : « وأكثر ما جاء من ذلك فيما كان مضاعفاً ؛ لثقل التضعيف ، قالوا : ديباج ـ وهو فارسى معرب ، وأصله : دِبَّاج ؛ لقولهم فى تكسيره : دبابيج ، وفى تصغيره : دُبَيْبِيج . والتصغير والتكسير مما تُرَدُّ فيه الأشياء إلى أصولها ؛ ألا تراك تقول فى تكسير باب : أبواب ، وفى ناب : أنياب ، وتقول فى تحقيرهما : بُوَيْب ونُيَيْب . فعادت الألف فيهما إلى الأصل . ونظائر ذلك كثيرة .

ومن قال فى التكسير : دبابيج ـ بالياء ، وفى التصغير : دُبَيْبِيج ، لم تكن عنده بدلاً من شىء ، وكانت زائدة فى الكلمة ؛ لأنها لا تكون أصلاً فى بنات الأربعة . ووزن الكلمة إذاً : فِيعال »[1].

كما يتكلم ابن يعيش عن التخفيف فى ديوان ، بما يؤكد كراهية العرب للتضعيف ، وهروبهم منه إلى التخفيف ؛ فيقول : « وقالوا : ديوان ، وأصله : دوّان ، ومثاله : فِعَّال ، والنون فيه لام ؛ لقولهم : دَوَّنْتُه ، ودواوين . فإن قيل : فهلاّ قلبتم الواو ياء فى ديوان ، للياء الساكنة قبلها ، كما فعلتم ذلك بسَيِّد وميِّت ، قيل : لأنه كان يؤدى إلى نقض الغرض ، لأنهم كرهوا التضعيف فى دِوَّان ، فأبدلوا ليختلف الحرفان . فلو أبدلوا الواو فيما بعدُ ، للزم أن يقولوا : ديَّان ، فيعودوا إلى نحوٍ مما هربوا منه . مع أن الياء غير لازمة ، وإنما أُبدلت من الواو تخفيفاً ؛ ألا تراهم قالوا : دواوين ، فأعادوا الواو ، لمَّا زالت الكسرة من قبلها . على أن بعضهم قال : دياوين ؛ جعل البدل لازماً »[2].

أما ابن جنى فيسوق جميع الاحتمالات الواردة فى هذا الجمع : دياوين ؛ فيقول : « فأما قوله ـ فيما أنشده خلف الأحمر :

عدانى أن أزورَكِ أمَّ عمرٍو ... دياوينٌ تَشَقَّقُ بالمِدادِ[3]

فيحتمل أمرين ؛ أحدهما : أن يجعله بدلاً لازماً ، كعيد وأعياد وعُيَيْد ، والآخر : أن يكون واحد دياوين : ديَّان أو دوَّان ، فاستُغنى بديوان المقلوب عن دوَّان ، كما استغنوا بلَمْحَة عن مَلْمَحَة وبذَكَر عن مِذْكير ونحوه ، وكما استغنى بحاجة عن حائجة ، ويكون ديَّان هذا الذى استُغنى بديوان منه : فِيعالاً كدِيماس فيمن قال : دياميس ، فيكون أصله على هذا ديواناً ، فقلبت إلى ديَّان ، فلما كُسِّرَ زال التقاء المعتلين ، فعادت الواو إلى الظهور . ويجوز أن يكون ديوان هذا الظاهر المستعمل : فيعالاً ، خرج

---

(١) شرح الملوكى ٢٤٦ وانظر : شرح المفصل ٢٦/١٠ والارتشاف ١٥٥/١ والممتع ٣٦٩ وشرح الشافية ٢١٠/٣-٢١١ واللهجات العربية ٢٦٢

(٢) شرح الملوكى ٢٥٣-٢٥٤ وانظر : شرح المفصل ٢٦/١٠ واللسان (دون) ١٤٦١/٢-١٤٦٢

(٣) اللسان (دون) ١٤٦٢/٢ وسر الصناعة ٧٣٥/٢ والخصائص ١٦٠/٣ والمنصف ٣٢/٢ وتفسير رسالة أدب الكتاب ١٢٧ والجمهرة ٢٦٤/١

على أصله غير مُعَلٍّ ، كضَيْوَن ، ولا يكون ـ على هذا ـ أصله دِوَّان ، على أنه فِعَّال »[١].

وكذلك يقول ابن يعيش فى تخفيف شيراز : « وقد ذهب بعضهم إلى أن شيراز أصلها شِرَّاز ، وأن الياء بدل من الراء ؛ لقولهم فى تكسيره : شَراريز . ومن قال : شواريز ، فالياء عنده بدل من الواو ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأصلها : شِوْراز على زنة فِوْعال . ولا يضير عدم النظير مع قيام الدليل »[٢].

وعن الخلاف فى أصل ديماس ، يقول ابن يعيش : « وقالوا : دِيماس .. وقالوا فى جمعه : داميس ودياميس ، فمن قال : داميس كانت الياء مبدلة من الميم فى الواحد ، وكان من قبيل قيراط وقراريط ، ومن قال : دياميس لم تكن مبدلة ، وكانت مزيدة للإلحاق بسِرْدَاح »[٣].

وخلاصة القول فى هذه المسألة ، أن التخفيف فى الأسماء التى على وزن فِعَّال بإبدال أول المضعفين ياءً ، تخفيف لازم وقياسىّ ؛ وذلك للتفريق بين الأسماء والمصادر ، ومعلوم أن الأسماء على فِعَّال إذا اتصلت بها تاء التأنيث المتحركة ، نحو صِنَّارة ودِنَّابة ودِنَّامة وخِنَّابة ، فلن تُبدل لأمن التباسها حينئذ بالمصادر ، ولا يمنع هذا من ورود بعض الأسماء التى جاءت شاذة ؛ أى على الأصل دون إبدال ، نحو قولهم : رجل خِنَّاب أى طويل ، والحِنَّاء والقِثَّاء .

أما ورود بعض الجموع نحو دياوين بدل دواوين ، ودياميس بدل داميس ودياييج بدل دبابيج ، وشواريز بدل شراريز ، فإننى أنظر إليها أيضاً على أنها نوع من المخالفة الصوتية ؛ ففى كل مثال من هذه الجموع يتوالى حرفان متماثلان بينهما ألف ، والألف حاجز غير حصين ـ كما قال القدماء ، فهو بمثابة حركة طويلة فحسب ، فكأن الحرفين قد تواليا ، فخولف بينهما بإبدال أولهما ياءً ، وفى هذا حمل على المفرد ومشابهة له ، أما فى شواريز فكانت المخالفة بالواو ، والواو من الحروف التى يُخالفُ بها كثيراً .

دَسَّسْتُ ودسَّيْتُ :

يقال فى اللغة[٤] : دسَّ الشىءَ ودَسَّسَهُ : إذا أخفاه ، أو أدخله فى غيره بقهر وقوة ؛ ودسَّسَ نفسه: أخفاها بالجهل والكفر ، أو جعلها خاملة خسيسة بالعمل الخبيث وترك الصدقة والطاعة ، أو أدخلها مع الصالحين وليس هو منهم . ويقال : دسَّاها ؛ على البدل كراهيةَ التضعيف .

---

(١) الخاطريات ـ مسائل منسية ـ ٦٥٧-٦٥٨ وانظر : سر الصناعة ٢/٧٣٥

(٢) شرح المفصل ١٠/٢٦ وانظر شرح المقصور [illegible] والممتع ٣٧٥ وشرح الشافية ٣/٢١٠-٢١١ والتهجئة العربية ٢٧٣-٢٧٥

(٣) شرح المفصل ١٠/٢٦ وانظر : الممتع ٣٧٥-٣٧٦ والارتشاف ١/١٥٥ وسر الصناعة ٢/٧٦١

(٤) انظر : مادة (دسّ) فى اللسان ٢/١٣٧٢-١٣٧٣ والقاموس ٢/٢٢٣ والمعجم الوسيط ١/٢٩٣

وقال الله عز وجل : ﴿ ونفس وما سَوَّاها . فألهمها فجورها وتقواها . قد أفلح من زكاها . وقدخاب من دساها ﴾[١].

يقول أبو البركات الأنبارى : « أصل دَسَّاها : دَسَّسَها ، **فاجتمعت الأمثال ، فوجد الاستثقال** ، فأبدل من السين الأخيرة ياءً ؛ كما قالوا : تَظَنَّيْتُ فى تَظَنَّنْتُ ، وقَصَّيْتُ أظفارى فى قصَصْتُ ، وتَقَضَّى فى تَقَضُّض . قال الشاعر :

تَقَضِّىَ البازى إذا البازى كَسَرْ

أراد : تَقَضُّض . فأبدل من الضاد الأخيرة ياءً .

وكذلك ههنا . أبدل من السين الأخيرة ياءً ، فصار دسَّيَها ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها »[٢].

كما يقول ابن خالويه : « الألف فى دَسَّى مُبْدَلة من سين كراهيةَ اجتماع ثلاث سينات ، والأصل : مَنْ دَسَّسَها ؛ أى أخفاها ، يعنى نفسَه عن الصدقة ؛ كما قال الله تعالى : ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتمطَّى ﴾[٣] والأصل : يتمَطَّطُ »[٤].

وكذلك يعلِّل العكبرى لهذا الإبدال بكثرة الأمثال ؛ فيقول :

« دَسَّاها أصله : دَسَّسَها ، فأبدلت السين الأخيرة ألفاً ؛ **لكثرة الأمثال** »[٥].

وإذا كان أصحاب المعاجم اللغوية يجعلون دَسَّى مادة مستقلة[٦] ، وينسبون إليها معانى دَسَّسَ ؛ فذلك يرجع إلى تأثير المخالفة الصوتية فى نمو المعجم العربى وتطوره .

التَّصَدِّى والتَّصْدِيَة :

يقال فى اللغة[٧] : صَدَّ عنه صَدًّا وصُدوداً : أعرضَ ، وصَدَّ منه صَدًّا : ضَجَّ وأعرض ، والصَّدَدُ : الناحية والقصد والمقابل . يقال : هذه الدار صددَ هذه ، وبصَدَدِها : قُبالتها ، وصَدَّى فلانٌ بيديه تَصْدِيَة : صَفَّقَ بهما ؛ قال تعالى : ﴿ وما كان صلاتُهم عند البيت إلا مُكَاءً وتَصْدِيَة ﴾[٨] ،

---

(١) الشمس ٧-١٠
(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن ٥١٦/٢-٥١٧ وانظر : الفريد فى إعراب القرآن ٦٧٩/٤ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٠٠/٣ والكشاف ٧٦٠/٤ وتفسير القرطبى ٧٧/٢٠ وبصائر ذوى التمييز ٩/٢ ، ٥٩٩/٢ والقلب والإبدال ٥٨ والإبدال ١٣٤ ونظم الفرائد ٢٠٤ و(دسّ) فى اللسان ١٣٧٣/٢ وأساس البلاغة ١٨٧
(٣) القيامة ٣٣
(٤) إعراب ثلاثين سورة ١٠٢
(٥) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢٨٨/٢
(٦) انظر : (دسّى) فى اللسان ١٣٧٦/٢ والجمهرة ١٠٥٨/٢ والقاموس ٣٢٩/٤ والمعجم الوسيط ٢٩٤/١
(٧) المعجم الوسيط (صدد) ٥٢٨/١ و(صدى) ٥٣١/١
(٨) الأنفال ٣٥

وتَصدَّى للأمر : رفع رأسه لينظر إليه ، وتَصَدَّى لفلان : تَعَرَّض ؛ قال تعالى : ﴿ فأنت له تَصَدَّى ﴾[١] أى تتعرض مُقبلاً ، وتصدَّى لفلان : عارضه .

وقال الفيروزابادى : « والتَّصْدِيدُ : التصفيق ، والتَّصَدُّد : التَّعَرُّض ، هذا هو الأصل ، ثم يبدل من الدال الثانية ياء ، فيقال : التصدية والتصدّى .. »[٢].

ويضيف الفيروزابادى : « الصَّدَى : صوت يرجع من مكان صقيل ، والتصدية : كل صوت يجرى مجرى الصدَى فى أن لا غنَاء فيه . وقوله تعالى : ﴿ إلا مكاءً وتصدية ﴾ أى غنَاء ما يُوردُونَه غنَاءُ الصَّدَى ومُكَاءِ الطير . والتصدِّى : أن يقابل الشىء مقابلة الصدى ؛ أى الصوت الراجع من الجبل »[٣].

وجاء فى اللسان : « .. وقيل للتصفيق : تصدية ؛ لأن اليدين تتصافقان فيقابل صَفْقُ هذه صَفْقَ الأخرى ، وصَدُّ هذه صَدَّ الأخرى ، وهما وَجْهَاها ..

الأزهرى ؛ يقال : صَدَّى يُصَدِّى تَصْدِيَةً : إذا صفَّق ، وأصله : صَدَّدَ يُصَدِّدُ ، فكثرت الدالات فقُلبت إحداهن ياءً ، كما قالوا : قَصَّيْتُ أظفارى ، والأصل : قَصَصْتُ أظفارى . قال ذلك أبو عُبيدٍ وابن السكيت وغيرهما ...

يقال : تَصَدَّى فلانٌ لفلان يتصَدَّى : إذا تعرَّضَ له ، والأصل فيهِ أيضاً : تَصَدَّدَ يتصَدَّدُ . يقال : تَصَدَّيْتُ له : أى أقبلتُ عليه .. قال الأزهرى : وأصله من الصَّدَد ، وهو ما استقبلك وصار قُبَالتَكَ .. »[٤].

ويروى ابن جنى ذهاب أبى على الفارسى وابن السكيت وأبى عبيدة إلى اشتقاق التصدية من الصدّ ، على حين أنكر ذلك أبو جعفر الرستمى ، وقوله مردود ؛ يقول ابن جنى : « أخبرنا أبو على بإسناده عن يعقوب ، قال : قال أبو عبيدة : التصدية : التصفيق والصوت ، وفعلتُ منه : صَدَدْتُ أصِدُّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إذا قومك منه يَصِدُّون ﴾[٥] أى يعجّون ويضجّون ؛ فحوّل إحدى الدالين ياءً . وأنكر أبو جعفر الرستمى هذا القول على أبى عبيدة ، وقال : إنما هو من الصَّدَى ، وهو الصوت، فكيف يكون مضعفاً ؟ وقال أبو على : ليس ينبغى أن يقال : هذا خطأ ؛ لأنه قد ثبت بقوله عز وجل ﴿ يَصِدُّون ﴾ وقوع هذه الكلمة على الصوت أو ضرب منه ، وإذا كان ذلك كذلك لم يمتنع أن تكون تصدية منه ، فتكون تفعلة من ذلك ، وأصلها : تَصْدِدَة ، مثل التَّحِلَّة والتَّعِلَّة ؛ ألا ترى أن أصلهما :

---

(١) عبس ٦
(٢) بصائر ذوى التمييز ٣/٣٩١ وانظر : القاموس (صدد) ١/٣١٧
(٣) بصائر ذوى التمييز ٣/٤٠٩ وانظر : القاموس (صدى) ٤/٣٥٣
(٤) اللسان (صدد) ٤/٢٤١٠-٢٤١١ وانظر : (صدى) ٤/٢٤٢٢
(٥) الزخرف ٥٧

تَحْلِلَة وتَعْلِلَة ، فلما قلبت الدال الثانية من تَصْدِدَة تخفيفاً اختلف الحرفان ، فبطل الإدغام »[١].

وكذلك ذهب العكبرى إلى الإبدال فى التصدِّى ؛ فقال : « تَصَدَّى تَفَعَّلَ من الصدى ، وهو الصوت ، أى لا يناديك إلا أجبته ، ويجوز أن تكون الألف بدلاً من دال ، ويكون من الصدد ، وهو الناحية والجانب »[٢].

ويؤكد ابن عصفور على أن اشتقاق التصدية من الصَّدِّ أولى ، وأن اشتقاقه من الصَّدَى ليس بشىء ؛ فيقول : « وأبدلت [الياء]من الدال فى قوله تعالى : ﴿ إلا مكاءً وتصدية ﴾ والتصدية : التصفيق والصوت . وفعلتُ منه : صَدَدْتُ أصِدُّ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إذا قومك منه يَصِدُّون ﴾ أى : يَعْجُون ويَضِجُون . فأصله : تَصْدِدَة ، فحولت إحدى الداليين ياءً ، **هروباً من اجتماع المثلين** . وليس قول من قال إن الياء غير مبدلة من دال ، وجعله من الصدى الذى هو الصوت ، بشىء ـ وإن كان أبو جعفر الرستمى قد ذهب إليه ؛ لأن الصَّدَى لم يُستعمل من فعل ، فحملُه على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى »[٣].

والرأى ما ذهب إليه أكثر العلماء من اشتقاق التَّصَدِّى والتَّصْدِيَة من الصَّدِّ ، وقد أُبدلت فيهما الدال ياءً كراهةَ لتوالى الأمثال ، وقد ذهب ابن هشام إلى أن هذا الإبدال جائز[٤] ، أى أنه لا يلزم ، وعليه يجوز استعمال الصيغة المضعفة فيقال : التَّصَدُّدُ والتَّصْدِيد ، وإن كان الملاحظ أن الصيغةَ المبدلة أكثر شيوعاً فى الاستعمال اللغوى ، وذلك لخفتها وسهولتها .

تَظَنَّيْتُ تَظَنِّياً :

يقال فى اللغة : تَظَنَّنَ : إذا أعمل ظَنَّه ، والظَّنُّ : إدراكُ الذهنِ الشىءَ مع ترجيحه ، وقد يكون مع اليقين ، ويقال فى هذا الفعل : تظَنَّى ؛ بإبدال النونِ الثالثة ألفاً ، وأصل هذه الألف ياءٌ تحركت وانفتح ما قبلها ، وتظهر عند الاتصال بالضمير نحو تَظَنَّيْتُ .

وجاء فى اللسان : « وظَنَنْتُ الشىءَ أظنه ظنًّا .. وتَظَنَّنْتُه وتَظَنَّيْتُه على التحويل ، قال :

كالذئب وَسْطَ العُنَّهْ
إلا تَـرَهْ تَـظَـنِّـهْ

---

(١) سر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢ وانظر : الإبدال ١٣٥ والقلب والإبدال ٥٩ ومجاز القرآن ٢٤٦/١ وشرح المفصل ٢٥/١٠ والإيضاح فى شرح المفصل ٣٩٩/٢ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٣٨٧/١ والارتشاف ١٥٤/١ والكشاف ٢١٨/٣ وتفسير القرطبى ٤٠١/٧ ، ٢١٤/١٩ واللهجات العربية ٢٧٢-٢٧٣ وأمالى القالى ١٧١/٢

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢٨١/٢

(٣) الممتع ٣٧٦

(٤) انظر : نزهة الطرف ١٦٤-١٦٥

أراد : تَظَنَّنْهُ ، ثم حول إحدى النونين ياءً ، ثم حذف للجزم »[١].

وقد ورد هذا المصدر (التَّظَنِّى) فى شعر النابغة الذبيانى ؛ فقال :

قوافىَ كالسِّلام إذا استمرَّتْ فليس يردُّ مذهبَها التَظَنِّى[٢]

كما ورد فى قول الراجز :

فإن شـيطانى أمـير الجنِّ
يأخذ بى فى الشعر كل فنِّ
حتى يـردَّ عنـــى التظـنِّى[٣]

ومن أقوال العلماء فى هذا الفعل ، قـول ابـن جنـى : « قـولهم : تظنيت ، وإنمـا هـو تفعلت مـن الظن ، وأصلها : تظنَّنْتُ فقلبت النون الثالثة ياءً **كراهيةَ التضعيف** »[٤].

وقال أبو عمرو الدانى : « .. أبدلوا من النون الآخرة ياءً ؛ **كراهة اجتماع النونات** »[٥].

وقال ابن عصفور : « .. أبدلت النون ياءً ؛ **هروباً من اجتماع الأمثال** »[٦].

ويضيف أبو حيان رأياً جديداً ؛ فيقول : « ويحتمل أن يكـون تَفَعْلَيْتُ مثل تَفَلْسَيْتُ ، الألـف فيهـا للإلحاق ـ لا بدل من نون »[٧].

والرأى أن تَظَنَّى مبدل من تَظَنَّنَ ، والتَّظَنِّى مبدل من التَّظَنُّن ، وقد ذهب ابـن هشـام إلـى أن هـذا الإبدال لازم[٨] ، ولكن الصحيح أنه جائز فحسب ، كما ذهب إلى أن ذلك أكثر العلماء ، ومنهم سيبويه الذى ذكر هذا الفعل وغيره ، ثم قال : « .. وكل هذا التضعيف فيه عربى كثير جيد »[٩].

---

(١) اللسان (ظنن) ٢٧٦٣/٤

(٢) ديوانه ١٢٦ وتهذيب اللغة ٧٤/١٤ ونظم الفرائد ٢٠٤

(٣) الإبدال ١٣٣ حاشية .

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٥٧ وانظر : شرح المفصل ٢٥/١٠ وشرح الملوكى ٢٥٢ والمشوق المعلم ٤٨٩/١ وأمالى ١٧١/٢

(٥) الفرق بين الضاد والظاء ٦٧

(٦) الممتع ٣٧٢

(٧) الارتشاف ١٥٤/١

(٨) انظر: نزهة الطرف ١٦٣-١٦٤

(٩) الكتاب ٤٢٤/٤

تَقَضّى تَقَضّياً :

يقال فى اللغة[١] : انْقَضَّ الطائرُ وتَقَضَّضَ وتَقَضّى ـ على التحويل : إذا هوى فى طيرانه بسرعة يريد الوقوعَ على شىء ، أو أسرع فى طيرانه مُنكدراً على الصيد ، وتَقَضّى تَقَضّياً كان فى الأصل : تَقَضَّضَ تَقَضُّضاً ، ولما اجتمعت ثلاث ضادات ، قلبت الثالثة ياءً ؛ استثقالاً لاجتماع الأمثال .

ويسوق ابن جنى الخلاف فى اشتقاق التَّقَضّى ؛ أهو من الانقضاض والياء فيه مبدلة من الضاد ، أم هو من القضاء والياء فيه أصلية ؟ ويميل ابن جنى إلى الرأى الأول ؛ فيقول : « أخبرنا أبو على ؛ قال : قال الأصمعى وأبو عبيدة فى قول العجاج :

تَقَضّىَ البازى إذا البازى كَسَرْ[٢]

هو تَفَعُّلٌ من الانقضاض ، وأصله : تَقَضُّض ، فأبدلت الضاد الآخرة ياءً ، وقالوا : تَقَضَّيْتُ من الفِضَّة وهو مثله[٣].

ويجوز أن يكون تقضى البازى ، تَفَعُّلاً من قَضَيْتُ أى : عَمِلْتُ ؛ كقول أبى ذؤيب :

وعليهما مسْرُودَتانِ قَضَاهما ... داودُ أو صَنَعُ السوابغِ تُبَّعُ[٤]

أى : عملهما ، فيكون تقضّى البازى أى : عمل البازى فى طيرانه .

والوجه هو الأول »[٥].

والرأى ما ذهب إليه أكثر العلماء ، واختاره ابن جنى ، وهو اشتقاق التَّقَضّى من مادة الانقضاض ؛ لأنه بمعناه ، ودخله إبدال المخالفة كراهة لتوالى الأمثال ، أما التَّقَضّى من نحو قولهم :

---

(١) انظر : (قضض) فى اللسان ٣٦٦١/٥-٣٦٦٢ والمعجم الوسيط ٧٧٠ و(قضى) فى اللسان ٣٦٦٥/٥

(٢) ديوانه ٢٨ وهو من الشواهد السيارة فى كتب النحو. انظر: المحتسب ١٥٧/١ والخصائص ٩٢/٢ وأمالى القالى ١٧١/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٧٣/٢ والممتع ٣٧٤ والمقرب ١٧٠/٢ ومجاز القرآن ٣٠٠/٢ وأدب الكاتب ٤٨٧ والاقتضاب ٢٩٧/٣ وإصلاح المنطق ٣٠٢ وتهذيبه ١٤١/٢ والعضديات ١٩ ، ٢٥٧ وشرح المفصل ٢٥/١٠ وشرح الملوكى ٢٥٠ ـ ونُسب فيه لرؤبة ولعله سهو ـ والإبدال ١٣٣،١٣٤ وضرائر ابن عصفور٢٢٨ وإعراب ثلاثين سورة ١٠٣ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٣٦٢/٣ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٥١٧/٢ ونظم الفرائد ٢٠٤ والحروف للرازى ١٥٥ وفى حاشيته فضل تخريج .

(٣) انظر : اللسان (فضض) ٣٤٢٨/٥ والممتع ٣٧٤ والعضديات ٢٥٧

(٤) شرح أشعار الهذليين ٣٩ واللسان (قضض) ٣٦٦٢/٥ و(قضى) ٣٦٦٥/٥

(٥) سر صناعة الإعراب ٧٥٩-٧٦٠ وانظر : الإبدال ١٣٣-١٣٤ والقلب والإبدال ٥٨-٥٩ ومجاز القرآن ٣٠٠/٢ والممتع ٣٧٤ والارتشاف ١٥٣/١ وشرح الملوكى ٢٥٠-٢٥١ والاقتضاب ٢٩٧/٣-٢٩٨ وأمالى القالى ١٧١/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٧٣/٢

تَقَضَّى الشيءُ : إذا فَنِيَ وانقطع ، وتَقَضَّى عمرُه : إذا انتهى ، فلا شك أنه من مادة القضاء بلا إبدال .

وقد ذهب ابن يعيش إلى أن الإبدال فى التَقَضِّى لازم ؛ وعليه لا يجوز استعمال الأصل ؛ أى : تَقَضَّضَ تَقَضُّضاً ؛ يقول : « أما قولهم : تقضى البازى ، فالمراد : تَقَضُّض ؛ من قولهم : انقضَّ الطائر : إذا هوى فى طيرانه ، ولم يستعملوا التَّفَعُّل منه إلا مُبْدلاً »[(١)]. ويوافق ابنَ يعيش فى القول بلزوم الإبدال فى التَّقَضِّى المُنْتَجِبُ الهَمَذَانى[(٢)].

فى حين ذهب ابن هشام إلى أن الإبدال فى التَقَضِّى جائز[(٣)] ، وهو الراجح فى رأيى ؛ لأنه إبدال للتخفيف ، وقد ورد فى اللغة الأصلُ المُضَعَّف ، فلا يمتنع استعماله ، ولعل القائلين باللزوم هنا ، دعاهم إلى ذلك كثرة استعمال اللفظ المُبْدَل مع خفته وسهولته .

تَمَطَّى تَمَطِّياً :

يقال فى اللغة[(٤)] : تَمَطَّطَ الشيءُ : تَمَدَّدَ ، والمُطَيْطَاءُ ـ تُمَدُّ وتُقْصَرُ : التَّبَخْتُر أو مَدُّ اليدين فى المشى ، وفى الحديث الشريف : « إذا مشت أمتى المُطَيْطَاءَ وخدمتهم فارسٌ والروم كان بأسُهم بينهم » ، ويقال : تَمطَّى النهارُ وغيرُه : إذا امتدَّ وطال ، وتمطَّى فى مشيته : تبختر ومدَّ يديه ؛ قال تعالى : ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتمطى ﴾[(٥)] ؛ فالتمطى : التبختر والتمدُّد ، وهو محوَّل من التضعيف ، وأصله : التَّمَطُّطُ .

ويُفَصِّل أبو على الفارسى الخلاف فى هذه الكلمة بين الإبدال وعدمه ، فيقول : « قوله : ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتمطى ﴾ يمكن أن يكون يَتَفَعَّلُ من المطا الذى هو الظهر ، وتثنيته مَطَوَانِ ، ويمكن أن يكون من المَطِّ وهو المَدُّ ، فأبدل من الحرف الثالث **كراهةً لاجتماع حروف الأمثال والتضعيف** ، كما قالوا : تظنَّيْتُ وتَقَضَّيْتُ فى معنى تَفَعَّلْتُ من الفِضَّة ، وتَقَضَّيْتُ تفعَّلْتُ من الانقضاض . وكان الأصل : تَقَضَّضْتُ ، وتَقَضَّضْتُ . وإنما أبدل الحرف الثالث من الأمثال **كراهةً للتضعيف** .. »[(٦)].

---

(١) شرح المفصل ٢٥/١٠ وانظر : (قضض) فى الصحاح والتاج .

(٢) انظر : الفريد فى إعراب القرآن المجيد ٣٦٢/٣

(٣) انظر : نزهة الطرف ١٦٤-١٦٥

(٤) انظر : (مطط) و (مطو) فى اللسان ٤٢٢٥/٦-٤٢٢٦ والمعجم الوسيط ٩١١/٢

(٥) القيامة ٣٣

(٦) المسائل العضديات ٢٥٧ وانظر : إملاء ما من الرحمن ٢٧٥/٢ ونظم الفرائد ٢٠٤ والكشاف ٦٦٤/٤ وتفسير القرطبى ١١٤/١٩

وإذا كان بعض النحاة يحكى القولين فى هذه الكلمة دون ترجيح بينهما ، فقد انفرد بعض آخر بذكر قول واحد ، وهو الذهاب إلى إبدال التمطى من التمطُّط ، مما يُفهم أنه الواجب الراجح لديهم[١].

وكذلك قال الزوزنى فى قول امرىء القيس :

فقلت له لما تَمَطَّى بصلبه وأردفَ أعجازاً وناءَ بكلكلِ[٢]

« تمطّى أى : تَمَدَّدَ ، ويجوز أن يكون منقولاً من التمطُّط ، فقُلبت إحدى الطاءين ياءً .. والتمطُّط : التَّفَعُّل من المطّ وهو المدُّ »[٣].

والرأى أن قولهم : تَمَطَّى تَمَطِّياً تخفيف بالإبدال لقولهم : تَمَطَّطَ تَمَطُّطاً ، فلكثرة الطاءات وكراهية توالى الأمثال ، أبدلوا الطاء الأخيرة ياءً ، وهذه الياء تُقلب ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها ، وهذا الإبدال جائز وغير لازم .

تَمَتَّى تَمَتِّياً :

جاء فى اللسان : « .. وتَمَتَّى : كتَمَطَّى ؛ على البدل ، وقيل لأعرابى : ما هذا الأَثَرُ بوجهك ؟ فقال : مِنْ شدة التَّمَتِّى فى السجود .. »[٤].

وورد أيضاً : « .. المتُّ : المَدُّ ؛ مَدُّ الحبلِ وغيره .. وتَمَتَّى فى الحبل : اعتمد فيه ليقطعَه أو يمدَّه . وتَمَتَّى : لغةٌ ؛ كتَمَطَّى فى بعض اللغات ، وأصلهما جميعاً : تَمَتَّتَ ، فكرهوا تضعيفه ؛ فأُبدِلَتْ إحدى التاءين ياءً ؛ كما قالوا : تَظَنَّى ، وأصله : تَظَنَّنَ ، غير أنه سُمع تَظَنَّنَ ، ولم يُسمع تَمَتَّتَ فى الحبل »[٥].

نخلص من هذا إلى أنه كان الإبدال فى تمطّى وتظنّى ، وكذلك التمطّى والتظنّى جائزاً على سبيل التخفيف ، وليس لازماً ؛ لورود الأصل المُضَعَّف فى الاستعمال اللغوى ، ولكن الإبدال فى تمتّى والتمتّى لازم ؛ لعدم ورود الأصل المضعّف فى الاستعمال اللغوى ؛ فكأنه أصل مُهْمَل لا يجوز الرجوع إليه إلا فى الضرورة الشعرية .

---

(١) انظر : إعراب ثلاثين سورة ١٠٢-١٠٣ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٤٧٨/٢ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٠٠/٣

(٢) ديوانه ١٨ واللسان (كلل) ٣٩٢١/٥

(٣) شرح المعلقات السبع ٢٠

(٤) اللسان (مطا) ٤٢٢٦/٦

(٥) اللسان (متت) ٤١٢٥/٦ وانظر : الجمهرة ٨٠/١ والمعجم الوسيط ٨٨٦/٢

تَسَنّى ولم يَتَسَنّهْ :

اختلف العلماء فى استقامه كلمة سَنَة[١] ، هل لامها واو أم هاء ؟ ويؤيد كونها واواً قولهم : سنوات ، وسُنَيَّة ، وسَانَيتُ مُسَانَاةً ، ويؤيد كونها هاءً قولهم : سَنَةٌ سَنْهَاءُ ، وسُنَيْهَة ، وسانَهْتُ مُسَانَهَةً .

وقالوا : تَسَنَّه وتَسَنَّى الطعامُ أو الشراب : إذا تغيَّرَ وتعفَّنَ ، وتَسَنَّهَت النخلة : أتى عليها السنون ، وتَسَنَّهَ وتَسَنَّى فلانٌ عند فلان : أقام سنةً أو أكثر .

وعليه اختلف العلماء فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فانظر إلى طعامك وشرابك لم يَتَسَنَّهْ ﴾[٢]، هل الهاء لام الكلمة أم هى هاء السكت ؟ وإذا كانت هى هاء السكت ، اختلفوا فى لام الكلمة أهى الواو وحذفت للجزم ، أم هى نون وأبدلت إلى الياء ثم حذفت الياء للجزم ، وقد قرأ حمزة والكسائى ﴿ لم يَتَسَنَّ ﴾ بحذف الهاء وصلاً ، وقرأ باقى السبعة بإثبات الهاء وصلاً ، واتفق السبعة على إثباتها وقفا[٣] ، فعلى قراءة حمزة والكسائى لا تكون الهاء لام الكلمة ، بل تأكد أنها هاء السكت ، ومن قرأها وصلاً فقد اتبع رسم المصحف ، وقد رُسمت فيه على نية الوقف . وعليه فقد تكون اللام واواً ، ويضيف النحاة أن اللام قد تكون نوناً ، وأبدلت بالمخالفة ، إما لأن للسنة أصلاً ثالثاً ، وهو (س ن ن) ، وإما لأنه مأخوذ فى المعنى من قوله تعالى : ﴿ من صلصال من حمأ مسنون ﴾[٤] ؛ أى من طين أسود متغيِّر منتن ؛ فيكون اشتقاق لم يَتَسَنَّهْ مثل اشتقاق مسنون ، وكلاهما من المضعف (س ن ن) .

يقول ابن خالويه : « ... ويجوز أن يريد : لم يَتَسَنَّنْ ، فتبدل إحدى النونات ألفاً ، فيصير يَتَسَنَّى ، ثم يسقط الألف للجزم ، فهذا أصل ثالث ؛ فتقول على هذا : اكتريت غلامى مُسَانَّةً ، وتقول على هذه الأصول الثلاثة إذا صغرت السنة : سُنَيَّة ، وسُنَيْهَة ، وسُنَيْنَة »[٥].

ويقول أبو زرعة : « ... كان الفراء يقول : لم يتسنَّهْ : لم يتغير ، من قوله : ﴿ من حمأ مسنون ﴾ ، وكان الأصل : لم يتسنَّنْ ، ثم قلبت النون الأخيرة ياءً **استثقالاً لثلاث نونات متواليات** ، كما قالوا : تظنَّيتُ ، وأصله : الظن ، فصارت يتسنَّى ، ثم يدخل الجزم على الفعل فتسقط الياء فتصير لم

---

(١) انظر : (سنه) و (سنو) فى اللسان ٣/٢١٢٧-٢١٣٠ والمعجم الوسيط ٤٧٤

(٢) البقرة ٢٥٩

(٣) انظر: السبعة ١٨٨-١٨٩ والتذكرة فى القرءات ٣٣٨-٣٣٩ وإعراب القراءات السبع ١/٩٣-٩٤ وحجة القراءات ١٤٣-١

(٤) الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣

(٥) إعراب القرءات السبع وعللها ١/٩٥ وانظر : الحجة فى القرءات السبع ١٠٠ وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/١٠٩

يتسنّ ، ثم زادوا الهاء للوقف ، فإذا أدرجوا القراءة حذفوا لأن العلة زالت »[١].

وقد سأل أبو عبيدة أبا عمرو بن العلاء عن هذه الكلمة ، ويحكى قولهما ابن جنى ، فيقول : « وقرأت على أبى علىّ بإسناده عن أبى عبيدة ، قال : سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول : لم يتسنّ : لم يتغير ، هو من قوله تعالى : ﴿ من حمأ مسنون ﴾ أى : متغير . فقلت له : لم يتسنّ من ذوات الياء ، ومسنون من ذوات التضعيف ، فقال : هو مثل تظنيت وهو من الظن . وأصله على هذا القول : لم يتسنَّنْ ، ثم قلبت النون الآخرة ياءً **هرباً من التضعيف** ، فصار يَتَسَنَّىُ ، ثم أبدلت الياء ألفاً ، فصار يتسنَّى ، ثم حذفت الألف للجزم ، فصار لم يتسَنَّ »[٢].

ويؤكد ابن عصفور على حدوث الإبدال فى هذه الكلمة ، ويصفه باللزوم ، فيقول : « وأبدلت [الياء] أيضاً على اللزوم ، من النون فى تسنّى بمعنى : تغيَّر . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لم يتسنّ ﴾ ، فحذفت الألف المبدلة من الياء للجزم ، والأصل : يتسنَّنْ فأبدلت النون ياءً ، **هروباً أيضاً من اجتماع الأمثال** . والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ من حمأ مسنون ﴾ أى : متغير . فقوله تعالى : ﴿ مسنون ﴾ يدل على أن (يتسنّ) فى الأصل من المضعف كمسنون ، وليس من قبيل المعتل »[٣].

وكذلك ذهب ابن هشام أيضاً إلى لزوم الإبدال فى تَسَنَّى[٤] ، وأرى أنه الصواب ؛ لأنه لم يرد فى الاستعمال ـ فيما أعلم ـ تَسَنَّنَ بالتضعيف فى معنى فسد وتغير .

أمْلَيْتُ :

قالوا : أمْلَلْتُ الكتاب وأمْلَيْتُه ؛ واختلفوا أهما أصلان أو لغتان لأصل واحد ؛ جاء فى اللسان : « وأمَلَّ الشيءَ : قالَهُ فكُتِبَ . وأمْلاَهُ : كأمَلَّهُ ، على تحويل التضعيف . وفى التنزيل : ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالعَدْلِ ﴾[٥] ؛ وهذا من أمَلَّ ، وفى التنزيل أيضا : ﴿ فهى تُمْلَى عليه بكرة وأصيلا ﴾[٦] ؛ وهذا من

---

(١) حجة القراءات ١٤٣

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٥٨ وقارن بالإبدال ١٣٤- القلب والإبدال ٥٨-٥٩ وفيه : أبو عمرو الشيبانى ، وانظر : مجاز القرآن ٨٠/١ وإصلاح المنطق ٣٠٢ وتهذيبه ١٤١/٢ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٠٠/٣ وإملاء ما من به الرحمن ١٠٩/١ والبيان فى غريب إعراب القرآن ١٧١/١ وشرح المفصل ٢٥/١٠ وشرح الملوكى ٢٥٢-٢٥٣ والأمالى القالى ١٧١/٢ وبصائر ذوى التمييز ٢٦٨/٣-٢٦٩ وتفسير القرطبى ٢٩٣/٣-٢٩٤ والكشاف ٣٠٧/١ والمخصص ٢٨٩/١٣

(٣) التصريف الممتع ٣٧٢-٣٧٣

(٤) انظر: نزهة الطرف ١٦٣-١٦٤

(٥) البقرة ٢٨٢

(٦) الفرقان ٥

أمْلَى . وحكى أبو زيد : أنا أُمْلِلُ عليه الكتابَ ، بإظهار التضعيف .

وقال الفراء : أمْلَلْتُ لغة أهل الحجاز وبنى أسد ، وأمْلَيْتُ لغة بنى تميم وقيس . يقال : أمَلَّ عليه شيئاً يكتبه وأمْلَى عليه ؛ ونزل القرآن العزيز باللغتين معا »[١] .

ويلاحظ من قول الفراء أن أمللت لغة الحضريين من العرب الذين يتمهلون فى النطق ، ويعطون كل حرف حقه ، أما أمْلَيْتُ فهى لغة البدويين الذين يميلون إلى السرعة فى النطق ، ومن ثم فهم فى حاجة دائماً إلى التخفيف .

« وقالوا : لا أمْلاَهُ ؛ أى لا أمَلُّهُ ، وهذا على تحويل التضعيف »[٢] .

قال ابن الشجرى : « .. ومنه قول الشاعر :

فآلَيْتُ لا أشْرِيهِ حتى يَمَلَّنى ... بشئٍ ولا أمْلاَهُ حتى يفارقا[٣]

أراد : لا أمَلُّهُ ، فردَّه إلى أصله ، الذى هو أمْلَلُه ، وأبدل من اللام الأخيرة ياءً ، فصار فى التقدير : أمْلَيْهُ ، فانقلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها »[٤] .

ولم يستبعد أبو حيان أن يكون أمللت وأمليت أصلين[٥] ، ويفصل ابن يعيش هذا الأمر فيقول : « .. والوجه أنهما لغتان ؛ لأن تصرفهما واحد ؛ تقول : أملى الكتاب يُمْليه إملاءً ، وأمَلَّه يُمِلُّه إملالاً ، فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً بأولى من العكس »[٦] .

فابن يعيش هنا يصف اللفظين بأنهما لغتان ، ويذهب إلى أنهما أصلان ؛ فى حين يذهب أكثر العلماء إلى أنهما لغتان جيدتان وردتا فى القرآن الكريم ؛ ولكن اشتقاقهما واحد ، فأمللت بالتضعيف هو الأصل لكثرته ، وأمليت بإبدال المخالفة هو الفرع ؛ لأنه تخفيف مُستَحْسَن هروباً من التضعيف ، ولا شك أنه جائز وغير لازم ؛ بدليل جمع القرآن للوجهين معاً[٧] .

---

(١) اللسان (ملل) ٤٢٧١/٦ وانظر: البحر المحيط ٣٤٢/٢ والوسيط فى التفسير ٤٠٢/١ والمصباح المنير (ملل) ٥٨٠

(٢) اللسان (ملل) ٤٢٦٩/٦

(٣) للأسود بن يعفر : ديوانه ٥٣ والبيت ـ أو بعضه ـ بروايات مختلفة فى المحتسب ١٥٧/١ والمسائل العضديات ٢٠ وتمام فى تفسير أشعار هذيل ٢١٨ وشرح الشافية للجاربردى ٣١٧ وشرح شواهدها ٤٤١ والأضداد لأبى الطيب ٣٩٥ والمخصص ٢٠٩/١٥

(٤) أمالى ابن الشجرى ١٧٣/٢

(٥) انظر: الارتشاف ١٥٤/١

(٦) شرح المفصل ٢٤/١٠ وانظر: شرح الملوكى ٢٥١ وشرح الشافية للجاربردى ٣١٧-٣١٨

(٧) انظر : سر الصناعة ٧٥٨-٧٥٩ والخصائص ٢٣٣/٢-٢٣٥ والممتع ٣٧٣ وشرح الفصيح ٢٥٦ ونزهة الطرف

وما يقال فى أمللته وأمليته – فى معنى الكتابة ، يقال كذلك فى أَمَلَّه وأمْلاَهُ فى معنى السآمة والضجر ؛ وقد حرص أبو على الفارسى على التفريق بين الإملاء فى الكتابة ، والإملاء بمعنى الإمهال والتأخير ؛ فصورتهما واحدة ، ولكن الاشتقاق يختلف ؛ فقال : « قوله عز وجل : ﴿ فهى تُمْلَى عليه بكرة وأصيلا ﴾ وإنما هى تُمَلُّ ، كما قال تباركت أسماؤه فى الآية الأخرى : ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بالعدل ﴾ ، فصُحِّحتِ اللامان ، وأبدلت من الآخرة الياءُ فى أمليْتُ . وليس هذا من قوله عز وجل : ﴿ وأملى لهم إن كيدى متين ﴾[1] فإن أملى ههنا أفْعِلُ من المَلاَ ، الذى هو الاتساع ، ومنه المُلاَءَة »[2].

جانَ وجانٍ :

الجانُّ : كلمة يلتقى فيها ساكنان على حدهما ؛ الأول : ألف المد ، والثانى : أول المُضَعَّفَيْنِ ، وهذا التوالى يجوز فى الكلام ، ولكنه لا يجوز فى الشعر إلا فى الوقف ، فإذا عرضت مثل هذه المقاطع ، فى بعض الكلمات للشاعر ، فإنه يتخلص من هذا التوالى ، إما بالإبدال ، وإما بالحذف .

قال الشاعر ، وهو عِمْرَان بن حِطَّان الحرورى :

قد كُنْتُ عندكَ حولاً لا تُرَوِّعُنى ... فيه روائعُ من إنسٍ ولا جانى[3]

واختلف النحاة فى تفسيره ؛ فمنهم من فسّره على الإبدال ؛ لأن الشاعر « أراد : من إنس ولا جانّ ؛ فأبدل النون الثانية ياءً »[4].

وفسّره أبو على الفارسى وابن جنى على حذف النون الثانية تخفيفاً ؛ ولأن التضعيف اعتلال[5].

وأميل إلى الرأى الأول ؛ لأن فيه حذفاً وتعويضاً ، بخلاف الثانى ففيه حذف فحسب ، وكلا الرأيين مقبول ، وهما يؤكدان ثقل التضعيف وكراهة توالى الأمثال ، كما يبدو أن هذا التغيير مختص بالشعر .

---

(١) الأعراف ١٨٣

(٢) المسائل العضديات ١٩

(٣) شعر الخوارج ٢٢ والكامل ١٧٠/٣ وكتاب الشعر ١٤١ والمحتسب ٧٦/٢ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٤١ واللسان (جنن) ٧٠٤/١

(٤) اللسان (جنن) ٧٠٤/١

(٥) انظر : كتاب الشعر ١٤١ والمحتسب ٧٦/٢ والتطور اللغوى ٩٧

كاعٌ وكاعٍ :

ومثل قول عمران ، قول الشاعر :

حتى استَفَأنَا نساءَ الحى ضاحيةً وأصبح المرءُ عمرٌو مُثْبَتاً كَاعِى[١]

قال البطليوسى : « فإنا نزعم أن كاعياً مقلوب من كائع ؛ لأنا وجدنا لكائع مادة مستعملة ، ولم نجد (كعا) مستعملاً إلا فى هذا البيت[٢] ، وهذا على مذهب يعقوب ؛ لأنه جعل هذا من المقلوب .

وقد يجوز أن يكون من قولهم : كَعَّ يكَعُّ ، ويكون أصله : كاعًا بالتشديد ، فأبدل من أحد المثلين ياءً »[٣].

ويؤيد الرأى الثانى أن اللغويين قالوا : إن (كاع) عامى غير فصيح ، وبطبيعة الحال ينسحب الحكم على اسم الفاعل منه : كائع ، وعلى مقلوبه : كاعٍ ؛ فقد قال ابن دريد « كعَّ عن الشئِ فهو يَكَعُّ كُعُوعاً : إذا ارتدَّ عنه هيبةً . ولا يقال كاعَ ـ وإن كانت العامة قد أولعت به »[٤].

وقال ابن قتيبة : « كعَّ فلان عن الأمر ـ ولا يقال كاع » وعلق البطليوسى : « والذى قاله ابن قتيبة هو المشهور »[٥].

يَأْتَمُّ ويَأْتَمِى :

وقالوا : « ائْتَمَّ بالشئِ ، وائْتَمَى به ، على البدل كراهية التضعيف »[٦].

وقال الشاعر ، وهو كثير عزة :

نزورُ امرأً أما الإلهَ فيتَّقِى وأما بفعل الصالحين فيَأْتَمِى[٧]

أراد : يَأْتَمُّ ؛ فأبدل الميم الثانية ياءً ؛ هروباً من التضعيف[٨] ، وكراهة لتوالى الأمثال .

---

(١) انظر : الاقتضاب ١٨٢/٢ ، ٢٥٨ ورسالة الصاهل والشاحج ٦٦٦ واللسان (كيع) ٣٩٦٨/٥

(٢) فى اللسان (كعا) ٣٨٩٢/٥ : « ابن الاعرابى : كَعَا إذا جَبُنَ ، أبو عمرو: الكاعى المنهزم » ولعلهما أُخِذا من هذا البيت !

(٣) الاقتضاب ٢٥٨/٢ وانظر القلب والإبدال ٥٩

(٤) الجمهرة ١٥٦

(٥) الاقتضاب ١٨٢/٢-١٨٣

(٦) اللسان (أمم) ١٣٤/١

(٧) ديوانه ٣٠٠ ونسبه البطليوسى : فى الاقتضاب ٦٨/٢ وهو بغير نسبة فى الاقتضاب ٢٥٨/٢ وسر الصناعة ٧٦٠ والإبدال ٤٥٣/٢ والإبدال لابن السكيت ١٣٥= القلب والإبدال ٥٩ والممتع ٣٧٤ وضرائر الشعر ٢٨٨ وشرح المفصل ٢٥،٢٤/١٠ وشرح الملوكى ٢٥٢ وأمالى القالى ١٧١/٢ والتهذيب ١٣/ ٤١ واللسان (أمم) ١٣٤/١ والمعجم الكبير ٤٨٥/١

(٨) انظر : مراجع الهامش السابق .

وذهب ابن هشام إلى أن هذا الإبدال جائز[١] ، وهو الصحيح ــ فيما أرى ، فى حين ذكر ابن عصفور أنه مختص بالشعر وعَدَّه من الضرائر[٢].

تُكُمُّوا و تُكُمُّوا :

يقال : كَمَّ الشىءَ وكَمَّمَهُ : إذا غَطَّاه وسَتَرَهُ أو سَدَّهُ ، وتَكَمَّمَ بثيابه : تغطَّى بها ، وفى اللسان : « تَكَمَّمَهُ وتَكَمَّاه : ككَمَّهُ ؛ الأخيرة على تحويل التضعيف »[٣].

وقال العجاج :

بل لو شهدْتَ الناسَ ، إذ تُكُمُّوا بقَدَرٍ ، حُمَّ لهم ، وحُمُّوا [٤]

قال ابن عصفور : « وأبدلت [الياء] أيضاً فى تُكُمُّوا ؛ لأنه تُفُعِّلُوا من كِممْتُ الشىءَ : إذا سترتَه . فأصله : تُكُمِّمُوا ، فأبدلوا من الميم الأخيرة ياءً ، فقالوا : تُكُمِّيُوا ، فاستثقلت الضمة فى الياء ، فحذفت ، فبقيت الياءُ ساكنة ، فحذفت لالتقائها مع واو الضمير الساكنة ، فصار : تُكُمُّوا »[٥].

ويضيف ابن جنى رأياً آخر غير إبدال المخالفة ، فيقول : « وقد يحتمل هذا عندى وجهاً غير القلب ، وهو أن يكون تُكُمُّوا : تُفُعِّلُوا من كمِيْتُ الشىءَ : إذا سترتَه ، ومن قولهم : كَمِىّ ؛ لأنه هو الذى قد تستَّر فى سلاحه ، فيكون تُكُمُّوا على هذا مما لامه معتلة ، ولا يكون أصله من ذوات التضعيف »[٦].

وكلا الرأيين مقبول ، ولكنى أميل إلى الرأى الأول ؛ لأن التضعيف غالباً هو الأصل ، ثم تلجأ اللغة إلى التخفيف منه بالإبدال ، وقد تكون مادة كميْتُ باشتقاقاتها مولَّدة من مادة كممْتُ ، والمعانى ربما تساعد على هذا القول ، وهذا من تأثير المخالفة الصوتية فى نمو المعجم العربى .

---

(١) انظر: نزهة الطرف ١٦٤-١٦٥

(٢) انظر: الممتع ٣٧٤ وضرائر الشعر ٢٨٨

(٣) اللسان (كمم) ٣٩٣١/٥

(٤) ديوانه ٤٢٢ وبعدهما : بغُمَّةٍ لو لم تُفَرَّجْ غُمُّوا . وانظر: الممتع ٣٧٥ والأول والثالث فى سر الصناعة ٧٦١ وتفسير القرطبى ٣٦٤/٨ واللسان (كمم) ٣٩٣٢/٥ والأول فى اللسان (كمى) ٣٩٣٤/٥

(٥) الممتع ٣٧٥

(٦) سر صناعة الإعراب٧٦١ وانظر : الارتشاف ١٥٣/١

لَبَّيْتُ ولَبَّيْكَ :

يقال : لَبَّى بالحج : إذا قال لبيك اللهم لبيك ، ولبّى الداعىَ : أجابَهُ وقال له : لبيك ، ولبيك بمعنى : « لزوماً لطاعتك ، أو إلْباباً بعد إلباب ، وإقامةً بعد إقامة ، وإجابةً بعد إجابة ، أو معناه : اتجاهى إليك وقَصدِى وإقبالى على أمرك ؛ مأخوذ من قولهم : دارى تُلِبُّ دارَهُ : تواجهها وتحاذيها ، وهو مصدر منصوب ثُنِّى على معنى التأكيد »[١].

واتفق العلماء على اشتقاق قولهم : لَبَّيْتُ بالحج تَلْبِيَةً ، من الإلباب ؛ ولكنهم اختلفوا فى كُنْهِ هذه الياء ؛ أهى ياءٌ مُبْدَلة من إحدى الباءات ، أم هى مأخوذة من ياء التثنية فى قولهم : لبيك ، عن طريق النحت .

جاء فى اللسان : « أصله : لَبَّبْتُ فَعَّلْتُ ، من أَلَبَّ بالمكان ، فأُبْدِلت الباءُ ياءً لأجل التضعيف . قال الخليل : هو من قولهم : دار فلانٍ تُلِبُّ دارى ، أى تحاذيها ، أى أنا مواجهك بما تحبُّ إجابةً لك ، والياء للتثنية ....

وقال ابن الأعرابى : اللَّبُّ الطاعة ، أصله من الإقامة . وقولهم : لَبَّيْكَ ، اللَّبُّ واحد فإذا ثَنَّيْتَ قُلْتَ فى الرفع : لَبَّانِ ، وفى النصب والخفض : لَبَّيْنِ ، وكان فى الأصل : لَبَّيْنِكَ ، أى أطَعْتُكَ مرتين ، ثم حُذفت النون للإضافة ، أى أطعتُكَ طاعةً ، مقيماً عندك إقامةً بعد إقامة »[٢].

ويُفَصِّل ابن جنى الخلاف بين العلماء فى هذه الكلمة ؛ فيقول : « وقال بعضهم فى لبَّيْتُ بالحج : إنما هو لَبَّبْتُ ؛ فَعَّلْتُ من قولهم : أَلَبَّ بالمكان ، أى أقام به ، قرأت على أبى علىّ للمُضَرَّب بن كعب :

فقلتُ لها : فِيئِى إليكِ فإننى ... حرامٌ ، وإنّى بعد ذاكِ لَبِيبُ[٣]

أى : مُلَبٌّ بالحج ..

فأما حقيقة لبَّيْتُ عند أهل الصنعة ، فليس أصل يائه باء ، وإنما الياء فى لبيت هى الياء فى قولهم : لبيك وسعديك ؛ اشتقوا من الصوت فِعْلاً ، فجمعوه من حروفه ، كما قالوا من سبحان الله : سَبْحَلْتُ ، ومن لا إله إلا الله : هَلَّلْتُ ، ومن لا حول ولا قوة إلا بالله : حَوْلَقْتُ ، و من بسم الله : بَسْمَلْتُ ....

---

(١) المعجم الوسيط (لبب) ٨٨٤-٨٨٥

(٢) اللسان (لبب) ٣٩٨٠/٥

(٣) انظر : إبدال ابن السكيت ١٣٣ وإبدال أبى الطيب ٩٠/١ وأمالى القالى ١٧١/٢ وأمالى ابن الشجرى ٢٥١/١ والسمط ٧٩١ وشرح أبيات المغنى ٢١٠/٧ والخزانة ٩٦/٢ ومجاز القرآن ١٥٤/١، ٣٠٠/٢ وكتاب الشعر ٤٣٣/٣ والاقتضاب ٤٣٤/٣ وفيه : ويروى لشبل بن الصامت المرى ، وشروح سقط الزند ١١٤٣ ونسب فيه للمخبل السعدى ، والمخصص ٦٩/١٤ والجمهرة ١٢٥٢،٥٢١ واللسان (لبب) ٣٩٧٩/٥ ، ٣٩٨١

وكذلك أيضاً اشتقوا لَبَّيْتُ من لفظ لبيك ، فجاءوا فى لبيتُ بالياءِ التى هى للتثنية فـى لبيك ، وهذا على قول سيبويه .

فأما يونس فزعم أن لبيك اسم مفرد ، وأصله عنده لَبَّبٌ ووزنه فَعْلَلٌ ، ولا يجوز أن تحملـه على فَعِلٍ ، لقلة فَعِلٍ فى الكلام وكثرة فَعْلَلٍ ، فقُلبت الباء التى هى اللام الثانية من لَبَّبٍ ياءً هرباً من التضعيف ، فصار : لَبَّىٌ ، ثم أبدلت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : لَبَّى ، ثم إنها لما وُصلت بالكاف فى لبيك .. قُلبت الألف ياءً ...

فقول من قال : إن لبَّيْتُ الحج من قولنا : ألبَّ بالمكان ، إلى قول يونس أقرب منه إلى قول سيبويه ، ألا ترى أن الياء فى لبيك عند يونس إنما هى بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة فى لَبَّبٍ ـ على تقدير قول يونس ، وهذا كله منتزَع من قول سيبويه والخليل : إن لبيك من قولهم ألبَّ بالمكان ، إلا أنهما لم يزعما أن الياء فى لبيك بدل من باء ، وإنما الياء عندهم علم على التثنية ، وإن وزن لبيك على قولهما : فَعَلَيْكَ ، كما أن سَعْدَيْكَ كذلك لا محالة ، ووزنه عند يونس : فَعْلَلْتُ ، والياء فيه بدلٌ من اللام الثانية »[1].

وأرى أن القول بإبدال الياء من الباء أخف وأسهل وأقل تكلُّفاً وتعسُّفاً من الآراء الأخرى ، وربما كانت صيغة لبيك ليست من قبيل المثنى ــ كما زعم يونس بن حبيب ، فتوهمها العرب بهذا الإبدال من المثنى ، فألحقوا بها سَعْدَيْكَ ؛ إذ قالوا : لبيك وسعديك ، على سبيل المزاوجة .

أَحَاظُ و أَحَاظٍ ؛ حِظَاظٌ و حِظَاءٌ :

الحَظُّ من الكلمات ذات التضعيف ، وقد خففها بعض العرب فقالوا حَنْظٌ ــ وسوف تأتى فى المخالفة بالنون ، وخففوا بعض جموعها بالمخالفة بالياء ؛ جاء فى اللسان : « الحظُّ : النصيب والجَدُّ ، والجمع : أَحُظٌّ فى القلة ، وحُظوظٌ وحِظَاظٌ فى الكثرة .. وأَحَاظٍ وحِظَاءٌ ممدود ، الأخيرتان من حوْل التضعيف ، وليس بقياس »[2].

ويرى ابن مالك أن الجمع أَحَاظٍ جمع للحظ على غير قياس ؛ فى حين يرى غيره أنه جمع[3] ، يقول : « .. يقال : فلان ذو حظٍّ ، ويجمع فى القلة على أَحُظٍّ وفى الكثرة على حظوظ

سر صناعة الإعراب ٧٤٤-٧٤٨ وانظر : الكتاب ١/٣٥٢-٣٥٤ والارتشاف ١/١٥٣ وشرح الملوكى ٢٤٧-٢٤٨
دال ١٣٣ وشرح المقصورة لابن خالويه ٢٢٣ واللهجات العربية ٢٦٢-٢٦٧ ومعجميات عربية سامية ١٧٠-١٧٣
اللسان (حظظ) ٢/٩١٩ وانظر : الغريب المصنف ١/٣٦١
انظر : المعجم الوسيط (حظظ) ١/١٩٠

وأحَاظِ على غير قياس ، كأنه جمع أحْظٍ ؛ لأن القياس حِظَاظٌ وحُظوظ ، كما يقال : صِكَاكٌ وصُكوك ؛ قال رجل من بنى قُرَيْع[١] :

وليس الغنى والفقرُ من حيلة الفتى ولكنْ أحَاظٍ قُسِّمَتْ وجُدُودُ »[٢].

ويُفَصِّل أبو على الفارسى أمر المخالفة بين الظاءين فى جمع الحظ . وفى بعض اشتقاقات المادة ؛ فيقول : « قولهم : أحْظٌّ فى جمع حَظٍّ ، مثل صكٌّ وأصُكٌّ . ونظيره من غير المضاعف فَلْسٌ وأفْلُسٌ ، وكعب وأكْعُب ، وفَرْخ وأفْرُخ . وما كان على فَعْل ، فالباب فى أدنىّ العدد فيه أفْعُلٌ . وقالوا فى جمع الجمع : أحَاظٍ ؛ فأبدلوا من الظاء التى هى لام اليـاءَ كراهيةَ التضعيف . وكان القياس أحاظٌّ على أفاعِلَ ، والأصل : أحَاظِظُ ، ثم تُلحق الإدغامَ لاجتماع المثلين ، فأبدلتَ من اللام الياءَ ، قال :

وليس الغنى والفقرُ من حلية الفتى ولكنْ أحاظٍ قُسِّمَتْ وجُدُودُ

وقالوا فى مثل : (إلاَّ حَظِيَّة فلا أليَّة)[٣] ؛ تقولها امرأة فى زوجها ، وتريد إن لا تكن له فى الناس حظية ، فإنى لا آلو أن أفعل ما يوجب أن يكون كذاك . ويمكن أن يكون الحظية فَعِيلَة ، مما لامه واو أو ياء ، ويكون فى الكلمة لغتان .

ولو قال منه أفْعَلُ من هذا ، لقال فى قول من قال : أحْظٌّ : هو أحَظُّ من كذا ، ومن قال : أحَاظٍ ، قلتَ : أحْظَى من كذا ، فتبدل من أحد المثلين . ويجوز أن يكون أفعل مما لامه ياء أو واو . وقد قالوا : الحِظْوَة ، فاللام على هذا واو . وأحْظَى يمكن أن يكون على الأمرين اللذين ذكرتُهما »[٤].

وأرى أن معانى اشتقاقات مادة (حظا) كالحِظَة والحِظْوَة بمعنى المكانة أو الحظّ من الرزق ، وهى معان وثيقة الصلة بمادة الحظ ، مما يؤكد أن التضعيف هو الأصل ، كما يؤكد على دور المخالفة الصوتية فى نمو المعجم العربى .

أفْنَانٌ وأفْنَاءٌ ؛ حِدَادٌ و حِدَاءٌ :

من معانى الفَنّ : النوع والضَرْب من الشئ ، والجمع أفْنَانٌ وفُنُونٌ ، « والفنون : الأخلاط من

---

(١) هو المَعْلُوط بن بَدَل القُرَيْعىّ ، ويروى لسُوَيْد بن ذَاق العَبْدِى، وللمخبل السعدى . انظر : عيون الأخبار ٢٤٧/١ ، ١٨٩/٢ والخزانة ٥٣٧/١ والمعانى الكبير ٥٠٢ وشرح الحماسة للمرزوقى ١١٤٨ وللتبريزى ٨٨/٣ والعضديات ١٧٩ (حظظ) فى الجمهرة ١٠٠ واللسان ٩١٩/٢ وأساس البلاغة ١٣٢ والصحاح

(٢) الاعتماد فى نظائر الظاء والضاد ٣٢-٣٣

(٣) انظر : الكتاب ٢٦٠/١-٢٦١ وأمثال أبى عبيد ١٥٧ وفصل المقال ٢٣٧ وجمهرة الأمثال ٦٧/١ ومجمع الأمثال ٢ والمستقصى ٣٧٣/١ واللسان (ألا) ١١٧/١ و(حظا) ٩٢٠/٢ ، ٩٢١

(٤) المسائل العضديات ١٧٩-١٨٠ وانظر : الاقتضاب ٦٧/٢-٦٩

الناس ، وإن المجلس ليجمع فنوناً من الناس ؛ أى ناساً ليسوا من قبيلة واحدة »[١].

وكما قالوا : أفنان الناس ؛ قالوا : أفناء الناس ، ثم اختلف النحاة فى أفناء ؛ أهى مُبْدَلة بالمخالفة من أفنان ، أو جمع فَنَاً أو فِنْو ، أو جمع ليس له مفرد من لفظه .

جاء فى اللسان : « ابن الأعرابى : بها أَعْنَاءٌ من الناس وأَفْنَاءٌ ؛ أى أخلاط الواحد عِنْوٌ[٢] وفِنْوٌ . رجل من أفناء القبائل ، أى لايُدْرَى من أى قبيلة هو ؛ وقيل : إنما يقال : قوم من أفناء القبائل ، ولا قال رجل ، وليس للأفناء واحد ... قال ابن برى : قال ابن جنى : واحد أفناء الناس فَنَاً ، ولامه واو ؛ ولهم : شجرة فَنْوَاءُ : إذا اتسعت وانتشرت أغصانها .. وقيل : هو من الفِنَاء ، وهو المُتَّسَعُ أمام دار »[٣].

ويبدو أن قول ابن جنى : « واحد أفناء الناس فَنَاً » مجرد قياس قاسه ، وليس سماعاً سمعه أو لغه ؛ لأن أستاذه الفارسى يذكر أن ذلك لم يُسْمَع ، ويُعَدِّد الفارسى الوجوه فى هذه اللفظة ، فيقول : « بناء أَفْنَاءٍ أفْعَالٌ . والقياس فى أفعال أن يكون واحده فَعَلاً ، كقولهم : زَمَنٌ وأزمان ، وجبل وأجبال ، ورَسَنٌ وأرسان ، وطلل وأطلال ، والقياس على هذا أن يكون واحده فَنَاً وجمعه أفناءٌ ، مثل قفاً وأقفاءٌ ، ورحىً وأرحاءٌ ، إلا أنّا لم نعلم أحداً حكى فيه ذلك . فإذا كان كذلك ، كان من الجموع التى لم تستعمل إلا آحاد ...

فكأن المعنى فى أفناءِ الناس اختلافُ ضروبهم وصنوفهم . والفَنَا الذى هو عنب الثعلب فيه اختلاف ألوان ، فكأنه من هذا المعنى ، وإن لم يكن جمعاً له .

ويمكن أن يكون جمعَ فَنٍّ ، وجُمع على أفناءٍ على إبدال الياء من النون الثانية **لاجتماع المثلين** ، ثم أبدلت منها الهمزةُ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة .

ومثل ذلك فى البدل ـ وإن كان الفصلُ قد وقع بين المثلين بحاجز حجز بينهما ـ قولُ الشاعر[٤] :

يا لكَ من بُسْرٍ ومن شِيْشَاءِ
يَنْشَبُ فى المَسْعَلِ واللِّهَاءِ
أنْشَبَ من مآشِرِ حِدَاءِ

---

(١) اللسان (فنن) ٣٤٧٦/٥

(٢) فى اللسان (عنا) ٣١٤٥/٤ : « ابن الأعرابى : الأعناء النواحى ، واحدها عَنًا ؛ وهى الأعنانُ أيضا » وانظر : المعجم الوسيط (عنن) و (عنا) ٦٥٦-٦٥٧

(٣) اللسان (فنى) ٣٤٧٨/٥

(٤) هو أبو المقدام بيهس بن صهيب كما فى سمط اللآلى ٨٧٤ وانظر: الإبدال لأبى الطيب ٣٩٧/١ وضرائر الشعر ٢٢٤ ، والخصائص ٢٣٣/٢ ، ٣٢٠ واللسان (حدد) ٨٠٠/٢

يزعم ابنُ حبيبَ وغيرُه من البغداديين أن المراد به : الحِدَادُ ، فأبدلَ من الدال الثانية الياءَ . ومثل ذلك فى البدل من التضعيف ـ وإن كان الفصل قد وقع بينهما بحرف ، ما حكاه الخليل من قولهم : دَهْدَيْتُ الحجر ، وإنما هو دَهْدَهْتُ فأبدل من الهاء الثانية الياءَ ، وقالوا فى دُهْدُوهَةٍ : دُهْدِيَّةٌ . فيجوز أن يكون أُلزمَ أفناءُ البدلَ فى هذا الموضع لتخصيصهم به ما خصوا ... »[١].

وأرى أن أيسر الوجوه أن تُفسر أفناء على إبدال المخالفة من أفنان ، وحداء على إبدال المخالفة من حداد ، وهو إبدال جائز وغير لازم ، وإذا كانت الألف قد حجزت بين المتماثلين ، فهى حاجز ضعيف وغير حصين ؛ لأنها فى الحقيقة نوع من أنواع الحركات ، وقد أشار ابن جنى إلى هذا فقال : « .. أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف ، حتى كأنها هى هى .. ومن ذلك قوله :

ينشب فى المسعل واللهاء أنشب من مآشر حداءِ

قالوا : أراد : حِدَاداً ؛ فلم يَعْدُد الألف حاجزاً بين المثلين ، كما لم يَعْدُد الحركة فى ذلك فى نحو مُلِيتُ الكتاب ، فى امْلَلْتُ »[٢].

ذَانِكَ وذَانِيكَ :

قالوا فى الإشارة إلى المفرد المذكر مع مخاطبة المفرد المذكر : ذَاكَ ، وإذا كان المُشَارُ إليه بعيداً أو أرادوا التأكيد ، قالوا : ذلكَ ، أما إذا أرادوا الإشارة إلى المثنى مع مخاطبة المفرد المذكر ؛ فمن قال : ذاكَ ، قال : ذانِكَ ، ومن قال : ذلك ، قال : ذانّك[٣].

وفى القرآن الكريم : ﴿ فَذَانِكَ برهانانِ من ربك ﴾[٤] وتعددت القراءات فى هذه الآية[٥] ، فقرأ أبو عمرو وابن كثير : ﴿فَذَانِّكَ﴾ بتشديد النون ، وقرأ باقى السبعة ﴿فذَانِكَ﴾ بتخفيف النون ، وقرأ ابن مسعود وعيسى وأبو نوفل وابن هرمز وشبل (رواية عن ابن كثير) : ﴿فذَانِيكَ﴾ بياء بعد النون مكسورة ، وهى قراءة شاذة ، وجاءت موافقة للغة هُذَيْل .

---

(١) المسائل العضديات ١٩٠-١٩٣

(٢) الخصائص ٢/٣٢٠

(٣) انظر: البيان للأنبارى ٢/٢٣٢-٢٣٣ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٣/٧١٥ وتفسير القرطبى ١٣/٢٨٥-٢٨٦ وتبيان (ذا) ٣/١٤٧٥

(٤) القصص ٣٢

(٥) انظر : السبعة ٤٩٣ والبحر المحيط ٧/١١٨ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/١٧٤ ومعانى القراءات ٢/٢٥١-٢٥٢ ومعانى القرآن وإعرابه ٤/١٤٣ ومختصر شواذ القرآن ١١٣ وتفسير القرطبى ١٣/٢٨٥-٢٨٦

واختلف النحاة فى الياء من ذانيكَ[١] ؛ أهى عِوَض من الألف المحذوفة من ذا عند التثنية ، أو إشباع لكسرة النون فى ذانِكَ ، أو إبدال من النون الثانية فى ذانِك .

وأرجح الآراء وأقلها شذوذاً أنها من إبدال المخالفة كراهية التضعيف ، وهو اختيار الفارسى[٢] ، وقال القرطبى : « من قرأ : ﴿فَذَانِيكَ﴾ بياء مع تخفيف النون ، فالأصل عنده : فَذَانِّكَ بالتشديد ، فأبدل من النون الثانية ياءً **كراهية التضعيف** ، كما قالوا : لا أمْلاَهُ فى لا أمَلُّهُ ، فأبدلوا اللام الثانية ألفاً »[٣].

تَفَّة وتَأْفِيَة ؛ تَشَافَفْتُ وتشَافَيْتُ :

يقال : جاء فلان على أَفَفِ ذلك ، وإفِّ ذلك ، وإفَّتِهِ ، وإفَّانِ ذلك ، وكذلك تَفَّة ذلك ؛ أى فى حينه ووقته وأوانه ، ويرى الفارسى أن تَفَّة تَفْعِلَة من (أفف) بدليل هذا الاشتقاق ، خلافاً لسيبويه فى بعض نسخ الكتاب[٤] وكان الأصل تَأْفِفَة ، فأدغمت الفاءان وأُلقيت حركة الأولى على الهمزة الساكنة قبلها ، فصارت تَفَّة ، فى حين يرى سيبويه أنها فَعِلَّة على أصالة التاء وتضعيف اللام ، مع وصفه بأنه بناء قليل[٥].

ويقول الفارسى : « هذا الحرف ـ أعنى تَفَّة ، قد وقع فيه فى نسخ كتاب سيبويه خلاف . والصحيح ما كتبتُه من أنه تَفْعِلَة . وحُكِى عن أبى عمرو الشيبانى : جاء على تَأْفِيَة ذاك ، وهى تَفْعِلَة أيضاً ، إلا أن اللام أُبدلت منها الياءُ ، كما أُبدِل من قولهم : تَشَافَفْتُ ما فى الإناء ، وتشافَيْتُ[٦] فلما أُبدل ، زال التضعيفُ ، وزال بزواله الإدغامُ ، وسكنت الهمزة المتحركة ــ كانت ــ بالحركة المنقولة إليها من العين »[٧].

وجاء فى اللسان : « شَفَّ الماءَ يَشُفُّهُ شَفًّا .. وتَشَافَّهُ وتَشَافاه ، قال ابن سيده : وهذه الأخيرة من مُحَوَّل التضعيف ؛ لأن أصله تَشَافُّهُ . كل ذلك : تَقَصَّى شُرْبَهُ ..

ويقال : تَشَافَفْتُ ما فى الإناء : إذا شربتَ جميعَ ما فيه ولم تُسْئِرْ فيه شيئاً . ابن الأعرابى : تَشَافَيْتُ ما فى الإناء تشافياً : إذا أتيتَ على ما فيه »[٧].

---

(١) انظر: البيان للأنبارى ٢/٢٣٢-٢٣٣ وإملاء ما من به الرحمن ٤/١٧٨ والفريد ٣/٧١٥

(٢) انظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٠٢

(٣) تفسير القرطبى ١٣/٢٨٦

(٤) انظر: اللسان (أفف) ١/٩٦

(٥) انظر: الكتاب ٤/٢٧٨

(٦) انظر: كتاب الشعر ١٤١-١٤٢

(٧) المسائل العضديات ٢١٦

(٧) اللسان (شفف) ٤/٢٢٩٠

شَفَّفَ وشَفَّى :

وجاء فى اللسان أيضا : « وفى الحديث : أن رجلاً أصاب من مغنم ذهباً فأتى به النبىَّ صلى الله عليه وسلم ، يدعو له فيه ، فقال : ما شَفَّى فلانٌ أفضلُ مما شَفَّيْتَ ، تعلمَ خمس آياتٍ ؛ أراد : ما ازدادَ وربحَ بتعلُّمه الآياتِ الخمسَ أفضلُ مما استزدْتَ وربحتَ من هذا الذهبِ .

قال ابن الأثير : ولعله من باب الإبدال . فإن الشَّفَّ الزيادة والربح ، فكأن أصله شَفَّفَ ، فأبدلت إحدى الفاءات ياءً ، كقوله تعالى : ﴿دساها﴾ فى دسَّسَها ، وتَقَضَّى البازى فى تَقَضَّضَ »[(١)].

أَزْفَفْتُ وأَزْفَيْتُ :

ويقال : زَفَفْتُ العروسَ زَفًّا وزِفَافاً ، وأَزْفَفْتُها : إذا نَقَلْتَهَا من بيت أبويها إلى بيت زوجها[(٢)].

ثم ورد فى اللسان :« ابن الأعرابى : أَزْفَى : إذا نقل شيئاً من مكان إلى مكان ، ومنه أَزْفَيْتُ العروسَ : إذا نقلْتَها من بيت أبويها إلى بيت زوجها »[(٣)].

فأَزْفَفْتُ وأَزْفَيْتُ بمعنى واحد ، وما حدث هو المخالفة بين الفاءين بإبدال الثانية ياءً كراهية التضعيف ، وأرى أن كل الألفاظ السابقة بعض آثار ظاهرة المخالفة الصوتية فى المعجم العربى .

حَسَيْتُ وأَحْسَيْتُ وتَحَسَّى واحْتَسَى :

يقال : حَسَسْتُ الشىءَ ، وحَسَسْتُ به حَسًّا وحَسِيساً : إذا شَعَرْتَ به وأدركتَه بإحدى الحواسِّ ، ويقال : أَحْسَسْتُ الشىءَ وأَحْسَسْتُ به : إذا علمتَ به أو أدركته بإحدى الحواسِّ .

ونظراً لتوالى السينات فى هذه الأفعال ومشتقاتها ؛ فقد خُفِّفَتْ إما بالحذف ـ وسيأتى ، وإما بإبدال المخالفة ؛ « قال ابن سيده : وقالوا : حَسِسْتُ به ، وحَسَيْتُه ، وحَسِيتُ به ، وأَحْسَيْتُ ، وهذا كله من تحوُّلِ التضعيف »[(٤)].

---

(١) اللسان (شفى)٤/٢٢٩٥

(٢) انظر: (زفّ) فى اللسان ٣/١٨٤٣ والمعجم الوسيط ٤١٠ وفعلت وأفعلت ٤٥

(٣) اللسان (زفى) ٣/١٨٤٤ وانظر: المعجم الوسيط (زفى) ٤١٠

(٤) اللسان (حسس) ٢/٨٧٠ وانظر: المزهر ١/٤٧٣ وأفعال السرقسطى١/٣٤١ وجمل الزجاجى٤١٧ وبصائر ذوى التمييز ٢/١٥٣-١٥٤ ، ٤٥٩ و(حسس) فى القاموس ٢/٢١٤ والجمهرة ٩٧ والمصباح المنير ١٣٥

وقال أبو زُبَيْدٍ الطائى يصف إبلاً أبصرت أسداً فهُنَّ ينظرن إليه شذراً :

خلا أنَّ العِتَاقَ من المطايا حَسَيْن به فهُنَّ إليه شُوسُ[1]

ويُروى البيت : حَسَسْنَ من فعل بالتضعيف على الأصل ، ويروى : حَسَيْن من فعل بإبدال السين ياءً كراهة لتوالى الأمثال ، ويروى : أَحَسْنَ من أفعل بحذف إحدى السينين ؛ أيضاً كراهة لتوالى الأمثال .

ويرى الزجاجى أن إبدال الياء من إحدى السينين أقيس من حذف إحداهما[2] ، وربما يرجع ذلك إلى أن نحو حسيت بالإبدال فيه حذف وتعويض ، أما نحو أَحَسْتُ ففيه حذف بلا تعويض .

ومن القراءات الشاذة فى قوله تعالى : ﴿فإن آنَستُم منهم رُشْدًا﴾[3] ، « قرأ ابن مسعود : ﴿فإن حْسَيْتُم﴾ بمعنى أحْسَستُم »[4].

وعن اسم الفاعل من أفعل من الحسّ يقول ابن السكيت : « يقال : أما عبد الله فمُحِسٌّ ، وأما عبد الله فمُحْسٍ »[5] ولاشك أن الأولى من أحسست بالتضعيف ، والثانية من أحسيت بالإبدال .

وجاء فى اللسان : « وتَحَسَّسَ الخبرَ : تَطَلَّبَهُ وتَبَحَّثَهُ . وفى التنزيل : ﴿يا بَنِىَّ اذهبوا فَتَحَسَّسُوا من يوسف وأخيه﴾[6] ..

قال أبو عُبَيْد : تَحَسَّسْتُ الخبرَ وتَحَسَّيْتُهُ »[7].

ولاشك أنهم قالوا تَحَسَّيْتُ ، كما قالوا : تَظَنَّيْتُ وتَقَضَّيْتُ ، فلما كثرت السينات أبدلوا إحداهن ياءً كراهة لتوالى الأمثال .

وافْتَعَلَ من مادة الحسِّ : احْتَسَّ ؛ ولكن ورد فى اللغة احْتَسَى ؛ يقال : « احْتَسَى ما فى نَفْسِهِ :

---

(١) ديوانه ٩٦ وانظر: الاقتضاب٢/٦٨ والإنصاف ٢٧٣،٢٧٧ وأمالى القالى١/١٧٦ وأمالى ابن الشجرى ١/١٤٦ ، ١٧٢/٢ ومجالس ثعلب ٤١٨ والسمط ٤٣٨ والتبيين ٤٠٧ والمقتضب ١/٣٨٠ والخصائص ٢/٤٤٠ والمحتسب ١٢٣/١ ، ٢٦٩ ، ٧٦/٢ وجمل الزجاجى ٤١٧ وشرحه ٤٥١ والحلل فى شرح أبياته ٤١٢ وشرح المفصل ١٤٥/١٠ وتعال السرقسطى ٣٤١/١ والكشاف ٤٧٤/١ وطبقات فحول الشعراء ٦٠٠/٢ والجمهرة ٩٧/١ والتهذيب ٤٠٨/٣ ومقاييس (حسوى) ٥٩/٢ واللسان (حسس) ٨٧٠/٢ و(حسا) ٨٨١/٢

(٢) انظر: الجمل فى النحو ٤١٧ وشرحه ٤٥١-٤٥٢

(٣) النساء ٦

(٤) الكشاف١/٤٧٤

(٥) القلب والإبدال ٦٠

(٦) يوسف٨٧

(٧) اللسان (حسس) ٨٧١/٢

اخْتَبَرَهُ ؛ قال :

يقول نساءٌ يَحتَسِينَ مَوَدَّتى ليعلمْنَ ما أُخْفى ويعلمْنَ ما أبْدِى[١]

.... وقال أبو نُخَيْلَة :

لمَّا احْتَسَى مُنْحَدِرٌ من مُصْعِدِ أنَّ الحيا مُغْلَوْلِبٌ لم يَجْحَدِ[٢]

احْتَسَى : أى استخبر فأُخْبِرَ أن الخِصْب فاشٍ ؛ والمُنْحَدِرُ : الذى يأتى القرى ، والمُصْعِدُ : الذى يأتى إلى مكة .. »[٣].

فهذه الكلمات وأضرابها بعض آثار ظاهرة المخالفة الصوتية فى المعجم العربى .

دَهْدَهْتُ ودَهْدَيْتُ :

يقال : دَهْدَهْتُ الحجرَ فتَدَهْدَهَ : إذا دحرجتَه فتَدَحْرَجَ ، ودَهْدَهْتُ الشَّىءَ : قلبتَ بعضَه على بعض ، وكذلك قالوا : دَهْدَيْتُ الحجرَ أو الشىءَ فتَدَهْدَى ـ بالإبدال .

قال رؤبة : دَهْدَهْنَ جَوْلاً نَ الحصى المُدَهْدَهِ[٤]

وقال عمرو بن كلثوم يصف السيوف :

يُدَهْدِهْنَ الرءوسَ كما تُدَهْدِى حَزَاوِرَةٌ بأبطَحِها الكُرِينَا[٥]

فرؤبة قد استعمل الفعل واسم المفعول منه على الأصل ، وعمرو بن كلثوم ـ على هذه الرواية ـ جاء باللغتين ، واستعمل ذو الرمة المطاوع المبدل فقال :

أدنى تقاذُفِهِ التقريبُ أو خَبَبٌ كما تَدَهْدَى من العَرْضِ الجلاميدُ[٦]

---

(١) انظر : (حسب) فى أساس البلاغة ١٢٥ والمعجم الوسيط ١٧٨ وفيهما : يَحتَسِبْنَ بالباء الموحدة ، وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .

(٢) انظر : التهذيب ١٦٩/٥

(٣) اللسان (حسا) ٨٨٠/٢-٨٨١

(٤) انظر : اللسان (دهده) ١٤٣٧/٢ والتهذيب ٣٥٧/٥

(٥) انظر : اللسان (دهده) ١٤٣٧/٢ و(كرا) ٣٨٦٧/٥ وفيه: يُدَهْدِين والتهذيب ٣٥٧/٥ ، ٣٤٨/١٠ وأفعال السرقسطى ٣٤٦/٣ وجمهرة أشعار العرب ٧٨ وروايته فى شرح المعلقات للزوزنى ١٠٨:

يُدَهْدُونَ الرءوسَ كما تدهدى حزاورةً كراتٍ لاعبينا

(٦) ديوانه ١٣٨ وأمالى القالى ١١٩/١ والسمط ٣٥٤ وشرح المفصل ٢٥/١٠ والمخصص ٧٠/١٠ والجمهرة ١٣٢١ واللسان (دهده) ١٤٣٨/٢

وجاء تفصيل هذه المسألة فى المنصف : « قال أبو عثمان : وقالوا : دَهْدَيْتُ ، فزعم الخليل أن أصلها : دَهْدَهْتُ ، ولكنهم أبدلوا منها الياءَ كما أبدلوها من الياء فى قولهم : هذِهِ . والدليل على ذلك قولهم : دُهْدُوهَةُ الجُعَل ، كما قالوا : دُحْرُوجَةُ الجُعَل .

وقال بعضهم : دَهْدَهْتُ فجاء بها على الأصل .

قال أبو الفتح : قول بعضهم : دَهْدَهْتُ يدل على صحة ما ذهب اليه الخليل ، وأصل هذه : هذى ، فأبدلوا الهاء من الياء ، وكذلك أبدلوا الياء من الهاء فى دَهْدَيْتُ .

واستدلاله بدُهْدُوهَة الجُعَل ، وجهه أن الدُّهْدُوهَة هى الدُّحْرُوجَة ، ودَهْدَيْتُ بمعنى دَحْرَجْتُ ، فينبغى أن يكون أصله : دَهْدَهْتُ .. قال أبو النجم :

كأن صوتَ جَرْعها المُستَعْجِلِ جَنْدَلَةٌ دَهْدَيْتُها فى جَنْدَلِ[1]

.. وأيضاً فإنك إذا جعلت دهديت : فَعْلَيْتُ ، جعلته من باب سَلِسَ وقَلِقَ ، وإذا جعلت أصله : دهدهت ، كان من باب قلقلت ، وهو أوسع من باب سلس وقلق »[2].

صَهْصَهْتُ وصَهْصَيْتُ :

قالوا : صَهْ ! وهو اسم فعل أمر بمعنى اسكتْ ؛ وصَهْ بلا تنوين أى دَعْ حديثك هذا ولا تمضِ فيه ، وصَهٍ بالتنوين أى دَعْ كل حديث ولا تتكلم ، وتُضاعف صه فيقال : صَهْصَهْتُ بالقوم : إذا زجرتَهم ليسكتوا، وأبدلوا الياء من الهاء فقالوا : صَهْصَيْتُ ، كما قالوا دَهْدَيْتُ فى دَهْدَهْتُ [3].

فالإبدال فى هذه الكلمات وأضرابها راجع أيضا إلى التضعيف ، وليس التضعيف هنا تكرار حرف ما ، بل هو تكرار حرفين ، وكما قال سيبويه : « إذا كرَّرْتَ الحرفين فهما بمنزلة تكريرك الحرف الواحد »[4]. كما يمثل التكرار هنا توالى مقطعين متماثلين ، ويصعّب النطق بهما ، فيخففان بالمخالفة بينهما .

---

(١) انظر: سر الصناعة ٢٣٣ ، ٧٤٠ والممتع ٣٧٩ والمنصف ٧٧/٣ وشرح المفصل ٢٦/١٠ والطرائف الأدبية ٦٥

(٢) المنصف شرح التصريف ١٧٥/٢-١٧٦ وانظر: الكتاب ٣٩٣/٤-٣٩٤ والعضديات ١٩٣ وسر الصناعة ٢٣٣ ، ٧٤١ والممتع ٣٧٨-٣٧٩ وشرح المفصل ٢٥/١٠-٢٦ وشرح الملوكى ٢٥٣ وأفعال السرقسطى ٣٤٦/٣ واللسان (دهده) ١٤٣٧/٢-١٤٣٨

(٣) انظر: سر الصناعة ٢٣٣ ، ٧٤١ والممتع ٣٧٩ وشرح المفصل ٢٦/١٠ وشرح الملوكى ٢٥٣ واللسان (صهصه) ٢٥١

(٤) الكتاب ٣٩٣/٤

غَنَّنَ وغَنَّى :

قال ابن يعيش فى سياق حديثه عن تنوين الترنم : « وهذا التنوين يُستعمل فى الشعر والقوافى المُطرب معاقِباً – بما فيه من الغُنَّة ـ لحروف المد واللين ، وقد كانوا يستلذون الغنة فى كلامهم ، وقد قال بعضهم : إنما قيل للمُطرب : مُغَنٍّ ؛ لأنه يُغَنِّنُ صوتَه ، وأصله : مُغَنِّنٌ ، فأبدل من النون الأخيرة ياءً ، كما قالوا : تَقَضَّى البازى ، والمراد : تَقَضَّضَ ، وقالوا : قَصَّيْتُ أظفارى والمعنى : قَصَصْتُ »[1].

وقال أبو محمد الحَذْلَمِىّ :

حتى إذا قالتْ لهُ إيهِ إِيهْ !

وجعلَتْ لَخَّتُها تُغَنِّيهْ

واللَّخَّةُ : الأَنْفُ ، وقوله تُغَنِّيهِ ؛ أراد : تُغَنِّنُه من الغُنَّة ، فحول إحدى النونات ياءً ؛ كما قالوا : تَظَنَّيْتُ فى تَظَنَّنْتُ [2].

أَمَّا وإِيما ؛ ولا ورَبِّيكَ :

وقالوا فى أَمَّا وإِمَّا : أَيْمَا وإِيمَا ، فأبدلوا من الميم الأولى ياءً كراهيةَ التضعيف[3] ، وهذا الإبدال لغة بنى تميم وبنى عامر[4] ، وعلى هذه اللغة ينشدون قول عمر بن أبى ربيعة :

رأتْ رجلاً أَيْمَا إذا الشمس عارضتْ فيضحى وأَيْمَا فى العَشِيِّ فَيَخْصَرُ[5]

وقول سعد بن قُرْط :

ياليتما أُمُّنا شالتْ نعامتُها إيما إلى جنة إيما إلى نار[6]

---

(١) شرح المفصل ٣٣/٩ وانظر : مغنى اللبيب ٣٤٢/٢-٣٤٣

(٢) انظر : اللسان (غنن) ٣٣٠٨/٥ و(لخخ) ٤٠١٧/٥ وورد البيت الأول فى (إيه) ١٩٥/١ والثانى فى (لجج) ٣٩٩٩/٥

(٣) انظر: الإبدال لأبى الطيب ٤٥٤/٢ ومغنى اللبيب٥٣/١ ونزهة الطرف ١٦٥ والمجيد فى إعراب القرآن المجيد ٦٠ واللسان (أما) ١٢٢/١

(٤) انظر: تفسير القرطبى ٢٤٤/١

(٥) ديوانه ٨٦ والممتع ٣٧٥ والمحتسب ٢٨٣/١ وتفسير القرطبى ٢٤٤/١ والمعجم الكبير (أما) ٥٠٨/١ وأفعال السرقسطى ٤٨٨/١ وفيه كما فى الديوان : أمّا .

(٦) وقيل : للأحوص . انظر : تهذيب اللغة ٦٢٩/١٥ والمحتسب ٢٨٣/١ واللسان (أما) ١٢٢/١ والمعجم الكبير (أما) ٥٠٨/١

ونحو هذا مارواه أبو العباس ثعلب من قولهم : (لا وَرَبْيِكَ لا أفعل) ، يريدون : لا وربِّكَ لا أفعل ، فأبدلوا الباء الثانية ياءً كراهية التضعيف[١].

ولاشك أن هذه الإبدال جائز للتخفيف وليس واجباً ، وهو يتناسب مع بني تميم وأمثالهم من البدو الذين يسرعون فى النطق فيحتاجون إلى التخفيف ، أما أهل الحجاز وأمثالهم من الحضريين فهم يتمهلون فى النطق ، ويعطون كل حرف حقه ، فيأتون بهذه الكلمات على أصولها .

اتَّصَلَ و ايتَصَلَ :

إذا بنوا افْتَعَلَ من الفعل المثال ، أى المعتل الفاء بالياء أو الواو ، نحو يَسر ويبس ووعد ووصل ، قالوا : اتَّسَرَ واتَّبَسَ واتَّعَدَ واتَّصَلَ ؛ فيبدلون الياء أو الواو تاءً ، ويدغمونها فى تاء الافتعال ، فإذا كرهوا التضعيف خالفوا بين حرفيه ؛ وعليه أنشدوا قوله :

قامتْ به تنشدُ كلُّ منْشدِ فَايْتَصَلَتْ بمثل ضوء الفَرْقَدِ[٢]

أراد : فاتَّصَلَتْ ، فأبدل التاءَ الأولى ياءً كراهية توالى التاءين ، ولعل هذا الإبدال لغة لبعض العرب ، يُجْرونه فى كل افتعل من هذا النحو .

مَكَاكِيُّ ودَيَاجٍ :

المَكُّوكُ : طاسٌ يُشْرَبُ به ، أعلاه ضيق ووسطه واسع ، ومكيال قديم يختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه فى البلاد ، وجمعه مَكَاكِيكُ على الأصل ، كما قالوا فى جمع سَفُّود : سَفَافِيد ؛ ولكنهم قالوا أيضا : مَكَاكِيّ ، فأبدلوا الكاف ياءً وأدغموها فى الياء كراهة لكثرة الكافات فى الكلمة .

وكذلك الدَّيْجُوجُ أى الظلمة ، والجمع الدَّيَاجِيجُ ؛ ولكنهم قالوا أيضا : الدَّيَاجِى ، فأبدلوا من الجيم ياءً ، ثم حذفوا هذه الياء تخفيفاً وكراهة لتوالى الأمثال .

يقول ابن يعيش : « قالوا مَكُّوك ومكاكيك ومكاكىّ ـ فيما حكاه أبو زيد ـ فبعد الكاف ياء مشددة

---

(١) انظر: العضديات ٢٠ وسر الصناعة ٧٤٤ وشرح المفصل ٢٤/١٠ وشرح الملوكي ٢٤٦-٢٤٧ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٠٢

(٢) انظر: سر الصناعة ٧٦٤ والممتع ٣٧٨ وضرائر الشعر ٢٢٨ وشرح المفصل ٢٦/١٠ وشرح الملوكى ٢٤٨ والمقرب ١٧٢/٢ وربط الشوارد١٢٢ والإيضاح فى شرح المفصل ٤٠١/٢ وشرح الأشمونى ٣٣٧/٤ والارتشاف ٣٢٣ واللسان (وصل) ٤٨٥٠/٦

فهما ياءان ، فالأولى بدل من واو مكوك ، صارت ياءً فى الجمع لانكسار ما قبلها ، والثانية بدل من الكاف ؛ للتضعيف .

وقالوا : دَيَاجٍ فى جمع ديجوج ، وهو المظلم . يقال ليل دَيْجُوج ؛ أى : شديد الظلمة ، وأصله دياجيج ، فكرهوا التضعيف ، فأبدلوا من الجيم الأخيرة ياءً ، فاجتمعت مع الياء الأولى ، فخففوا بحذف إحدى الياءين ، فصار دَيَاجٍ من قبيل المنقوص »[١] .

ويحكى الفيومى عن ابن الأنبارى رأياً غريباً فى هذه المسألة ، فيقول : « الجمع : مكاكيك ، وربما قيل : مكاكىُّ على البدل ، ومنعه ابن الأنبارى وقال : لا يقال فى جمع المكُّوكِ : مَكَاكِىُّ ، بل المكاكِىُّ جمع المُكَّاءِ ، وهو طائر »[٢] .

وحقا المكاكى جمع المُكَّاء وهو من المعتل وليس من المضاعف ، أى من مكا يمكو إذا صَفَرَ ، ولكن العلماء وأصحاب المعاجم حكوا أيضا المكاكىّ فى جمع المكُّوك ، وهو ما يؤيده السماع « وفى حديث أنس : أن رسول الله ـ ﷺ ، كان يتوضأ بمكُّوكٍ ، ويغتسل بخمسة مكاكيك ، وفى رواية : بخمسة مكاكىّ »[٣] .

ولا ريب أنه يسهل التفريق بين المعنيين فى المكاكىّ عن طريق السياق ، والإبدال فى المكاكىّ والدياجى جائز للتخفيف[٤] ؛ بدليل ورود السماع بأصليهما : المكاكيك ، والدياجيج .

قَوِيتُ ونحوها :

وجاء فى المنصف فى تعليل كسر عين الماضى من القُوَّةِ ونحوها : « قال أبو عثمان : اعلم أنك إذا قلت : فَعَلْتُ من هذا عدلته إلى فَعِلت ؛ لينقلب موضع اللام ياءً ؛ استثقالاً لبنات الواوين فى الفعل ، لما استثقلوا أن تجئ الهمزة مضاعفة ، وما قَرُب من الهمزة فى المخرج ، فلم يتكلموا به إلا قليلاً لقلة ما يستثقلون ، والواو مما تُستَثْقَلُ ، فكرهوا التضعيف فيها ؛ وذلك نحو قَوِيتُ وحَوِيتُ :

قال أبو الفتح : ... يريد إذا لفظت بالماضى ؛ فإنما يريد بفَعَلت : الماضى ، ولا يريد أن يَحُدَّ فى

---

(١) شرح المفصل ١٠/٢٦ وانظر: سر الصناعة ٧٦٣-٧٦٤ والممتع ٣٧٧-٣٧٨ وشرح الملوكى ٢٤٨-٢٤٩ ، ٢٥١ والإنصاف ١/١٥٣ وشرح الفصيح ١٧٥ واللسان (دجج) ٢/١٣٢٨ و(مكك) ٦/٤٢٤٩ والقاموس (مكك) ٣/٣٣٠ وتاج العروس (مكك) .

(٢) المصباح المنير (مكك) ٥٧٧

(٣) اللسان (مكك) ٦/٤٢٤٩

(٤) انظر: نزهة الطرف لابن هشام ١٦٦

فَعَلْتُ بعينها حركة العين ...

أصل قَوِيتُ وحَوِيتُ : قَوِوْتُ وحَوِوْتُ ، فانقلبت اللام التى هى واو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، ولم يستعملوا فيه فَعَلْتُ ولا فَعُلْتُ ، فيقولوا : قَوَوْتُ تَقْوُو ، وقَوُوْتُ ؛ لأنهم إذا استثقلوا الواو الواحدة ، فبنوا الماضى على فَعِلْتُ لتنقلب ياءً نحو شَقِيتُ ورَضِيتُ ، فَهُمْ باستثقال الواوين والضمة أجدرُ ، وصحت العين فى حَوِيتُ وقَوِيتُ لاعتلال اللام »[١].

وهذا السلوك اللغوى المطرد دليل قوى على استثقال الأمثال ، وخفة المخالفة وسهولتها ، لما فيها من اقتصاد فى الجهد العضلى .

المخالفة بالواو

حيوة وحيوان :

وخالفوا بالواو أيضاً ـ كما خالفوا بالياء ـ وإن كانت الياء أكثر فى المخالفة ؛ فلأنها أخف من الواو ، ويفصّل ابن يعيش القول فى المخالفة بالواو فى نحو حَيْوَة وحَيَوَان ، وبَيَّنَ كيف اتفق أكثر النحاة هنا على أن الإبدال كان كراهية التضعيف ، وإن انفرد المازنى هنا برأى فى الاشتقاق ، يقول ابن يعيش : « وأما قلب الياء واواً ، غيرَ مقيس ، فقالوا فى العلم : (رَجَاءُ بن حَيْوَة) ، وأصله : حَيَّة ، فقلبوا الياء الثانية واواً . وجاء على ما لم يُستعمل ؛ لأنه ليس فى كلامهم ما عينه ياء ولامه واو .

ومثله فى القلب (حَيَوَان) ، قلبوا الياء التى هى لام واواً ؛ **كراهية التضعيف** . هذا مذهب الخليل وسيبويه . ويؤيد ذلك أنهم لم يشتقوا من هذا اللفظ فِعْلاً ، ولذلك قال سيبويه[٢] : ليس فى الكلام مثل حَيَوْتُ ؛ أى ليس فى الكلام : حَيَوْتُ ولا ما جرى مجراها مما عينه ياء ولامه واو .

وقال أبو عثمان[٣] : الواو فى (حيوان) أصل غير مبدلة ، وإن لم يُستعمل منه فِعْل ، وقاسه على فَيْظَ الميتُ فَيْظاً وفَوْظاً . قال : ففَوْظٌ مصدر ولم يُستعمل منه فعل ، وكذلك ويح ، وويس ، وويل ، هن مصادر ، وليس لهن أفعال . فكذلك الحيوان عنده مصدر ، ولا فعل له من لفظه ، وهو قولٌ سديد .

ومذهب الجماعة فى (الحيوان) ـ ليس أبا عثمان ـ يؤيد عندك **شدّةَ استكراههم التضعيفَ واجتماعَ الأمثال** ؛ ألا ترى كيف عَدَلوا هنا عن الياء إلى ما هو أثقل منها ، وهو الواو ؛ ليختلف

---

(١) المنصف شرح التصريف ٢/٢٠٩-٢١٠ وانظر : الكتاب ٤/٤٠٠-٤٠١

(٢) انظر: الكتاب ٤/٣٩٩

(٣) انظر : المنصف٢٨٢-٢٨٧

اللفظان ، ويخفّ بذلك . ماذا كانوا قد أبدلوا الياء واواً ، **كراهية التضعيف** ، فإبدالهم الواو ياء فى ديوان واعْلِيواط واخْرِيواط ، عند من قال ذلك ، أولى بالجواز ، وأيسر حالاً.

[فأمّا حَيْوَة] فاجتمع إلى استكراههم التضعيفَ فيه أنّه عَلَمٌ ، والأعلام يتطرّق إليها من التغيير مالا يتطرّق إلى غيرها »[١].

أما قول المازنى الذى وصفه ابن يعيش بأنه قول سديد ، فقد ذهب أكثر العلماء إلى أنه قول فاسد ، وليس بمقنع ، وردّه ابن يعيش نفسه فيما بعد[٢].

المخالفة بالواو فى النّسَب :

وعقد سيبويه باباً فى الإضافة إلى فَعِيل وفُعَيْل المعتلتين اللام وما كان نحوهما من الألفاظ ، بَيَّنَ فيه كراهية اللغة لتوالى الياءات ، وكيف تلجأ إلى المخالفة بالواو لتحدّ من ثقل التكرار ؛ فقال : « قولك فى عَدِىٍّ : عَدَوِىٌّ ، وفى غَنِىٍّ : غَنَوِىٌّ ، وفى قُصَىٍّ : قُصَوِىٌّ ، وفى أُمَيَّةَ : أُمَوِىٌّ . وذلك أنهم كرهوا أن تَوالَى فى الاسم أربعُ ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التى حذفوها من سُلَيْم وثَقِيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواوَ من الياء التى تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفت الزائدة فإنما تَبقى التى تصير ألفاً ، كأنه أضافَ إلى فَعَلٍ أو فُعَلٍ .

وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : أُمَيِّىٌّ ، فلا يغيّرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل ، شبهوه به كما قالوا : طَيِّئِىٌّ . وأما عَدِيِّىٌّ فيقال ، وهذا أثقل ؛ لأنه صارت مع الياءات كسرةٌ .

وسألته عن الإضافة إلى حَيَّةَ فقال : حَيَوِىٌّ ؛ كراهية أن تجتمع الياءات . والدليل على ذلك قول العرب فى حَيَّةَ بنِ بهدلة : حَيَوِىَ ، وحُركت الياءُ لأنه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة ....

وسألته عن الإضافة إلى عَدْوَ فقال : عَدَوِىٌّ . وإلى كَوَّةٍ فقال : كَوِىٌّ ، وقال : لا أغيّره لأنه لم تجتمع الياءات ، وإنما أُبدلُ إذا كثرت الياءات فأفرُّ إلى الواو ، فإذا قدرتُ على الواو ولم أبلغ من الياءات غايةَ الاستقال لم أغيّره .. »[٣].

ويمكن أن نستخلص من كلام سيبويه السابق أن التخفيف بالمخالفة استحسانى وليس بلازم ؛

---

(١) شرح الملوكى ٢٦٣-٢٦٥ وانظر: المسائل المشكلة ٢٣٠-٢٣٤ وسر الصناعة ٥٨٩-٥٩١ والممتع ٥٦٨-٥٧٠ وشرح المفصل ٥٥/١٠

(٢) انظر: المسائل المشكلة ٢٣٤ وسر الصناعة ٥٩٠ والممتع ٥٧٠ وشرح المفصل ٥٥/١٠

(٣) الكتاب ٣٤٤/٣-٣٤٥ وانظر: المسائل المشكلة ٢٣٠-٢٣١ وشرح المفصل ١٤٨/٥-١٤٩ وشرح الشافية ٢٠/٢-٣٠، ٣٥

فبعض العرب يخفف ، وبعض آخر لا يخفف ، كما أن الثقل أمر نِسْبى يختلف من قوم إلى آخرين .

وتكلم ابن جنى عن المخالفة فى النسب إلى نحو فَتًى المقصور ؛ إذ قالوا فى النسبة إلى فَتًى وسُرًى ورَحًى : فَتَوِىّ وسُرَوِىّ ورَحَوِىّ ، فأبدلوا الألف التى هى بدل من الياء واواً ، ويعلل ابن جنى بقوله : « إنهم لما احتاجوا إلى حركتها مع ياء الإضافة لسكونها وسكون الياء الأولىّ من ياءى الإضافة ، قلبوها حرفاً يحتمل الحركة ، وهو الواو ، ولم يقبلوها ياءً فيقولوا : عَصَيِىّ ورَحَيِىّ ؛ لئلا تجتمع ثلاث ياءات وكسرة ، فهربوا إلى الواو لتختلف الأحرف »[١].

بناء افعوعل :

ومن أبنية الفعل الثلاثى المزيد فيه : افْعَوْعَلَ ، وهو يدل على المبالغة والتوكيد فيما اشتق منه ، كقولهم : اعْشَوْشَبَتِ الأرض ، واغْدَوْدَنَ النبت ، واخْشَوْشَنَ الرجل ، واحدودب ، واحْلَوْلَى ، واعرورى ، ونحو ذلك[٢].

ويذهب برجشتراسر إلى أن نحو كلمة اخْضَوْضَرَ ، أصلها : اخْضَرْضَرَ ؛ فأبدلت الراء الأولى بالمخالفة واواً لجوار مثلها[٣] ، ولو صح ما ذهب إليه برجشتراسر لكان أصل كل افْعَوْعَلَ : افْعَلْعَلَ ، وتكرار الحرفين كتكرار الحرف الواحد ، فخولف بينهما بإبدال العين الأولى فى البناء واواً ، وأراه رأياً غير بعيد .

المخالفة بالواو فى التصغير :

وفى التصغير إذا كان ثانى الاسم المراد تصغيره ألفاً منقلبة عن واو ، فالقياس أن تُرَدَّ الألفُ إلى أصلها عند التصغير ، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها ؛ فيقال فى نحو طاق وباب : طُوَيْق وبُوَيْب ؛ لقولهم : أطواق وأبواب ، وإذا كانت الألف منقلبة عن ياءٍ ترد إلى أصلها كذلك ، فيقال فى تصغير ناب : نُيَيْب ؛ لقولهم أنياب ، وإذا كانت الألف فى نحو باب مجهولة الأصل ، وجب قلبُها واواً ؛ لأن إبدال الألف من الواو أكثر ، فتحمل على الأكثر حتى يتبين اشتقاقها .

---

(١) سر الصناعة ٥٨٠ وانظر : شرح المفصل ٥/١٤٩-١٥٠ وشرح المقصورة لابن خالويه ٤٥٧ وشرح الملوكى ٢٥٩

(٢) انظر : الكتاب ٤/٧٥-٧٦ وشرح المفصل ٧/١٦١-١٦٢ وشرح الشافية للرضى ١/١١٢ وللجاربردى ٥٢

(٣) انظر : التطور النحوى للغة العربية ٣٤

وإذا كان ثانى الاسم المراد تصغيره ياءً أصلية ، فالقياس أن تبقى ، فيقال فى تصغير بيت وشيخ وبيضة : بُيَيْت وشُيَيْخ وبُيَيْضة .

ولكن سُمع عن العرب : نُوَيْب فى تصغير الناب ، للمسنة من الإبل ، وبُوَيْت فى تصغير بيت ، وشُوَيْخ فى تصغير شيخ ، وبُوَيْضة فى تصغير بيضة ، فذهب البصريون إلى أن هذا الإبدال شاذ ، وذهب الكوفيون إلى أن قلب الياء واواً كراهة اجتماع الياءين جائز ، وأرى أن إبدال المخالفة هنا تخفيف ليس بقياس ، فينبغى الاقتصار فيه على ما ورد به السماع[١].

المخالفة بالواو فى المعجم العربى :

وبالنظر فى المعجم العربى والمقارنة بين المواد المضعّفة التى عينها ولامها من جنس واحد ، ونظائرها المعتلة بالواو، سوف نجد تشابهاً كبيراً فى المعانى والاشتقاقات ، بما يؤكد لجوء اللغة للمخالفة بالواو بين المضعفين ، كما يؤكد أثر المخالفة البالغ فى تنمية المعجم العربى وإمداده بالألفاظ والمعانى الجديدة .

فمثلاً فى (فضض) يقال : فَضَّ الشئَ : فَرَّقَه ، وفَضَّ القومَ : فرَّقَهم ، وفَضَّ المالَ على القوم : فرَّقه وقسمه عليهم ، والفَضُّ من الناس : النفر المتفرقون وهكذا ، ثم نجد فى (فوض) : قوم فَوْضَى : ليس لهم رئيس ، قال الأَفْوَهُ الأَوْدِى :

لا يصلح الناسُ فَوْضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جُهَّالهم سادوا

ويقال : مالُهم ومتاعُهم فوضى بينهم : إذا كانوا شركاء فيه يتصرف كل منهم فى جميعه بلا نكير[٢].

والفَنَنُ فى اللغة : الغصْنُ المستقيم من الشجرة ، والجمع : أَفْنَان ، وفى القرآن الكريم : ﴿ذواتا أفنان﴾[٣] وشجرة فَنَّاء : ذات أفنان ، وجاء فى اللسان : « وشجرة فَنْوَاء : طويلة الأفنان ، على غير قياس ... أبو عمرو : شجرة فَنْوَاء : ذات أفنان ، قال أبو عُبَيْد : وكان ينبغى فى التقدير : فَنَّاء ، ثعلب : شجرة فَنْوَاء وفَنَّاء : ذات أفنان ....

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٤٦١-٤٦٢ ، ٤٨١ وشرح الشافية ١/٢٠٩ وشرح الأشمونى ٤/١٦٥ والهمع ٢/١٨٦ والارتشاف ١/١٧٤

(٢) انظر: المعجم الوسيط (فضض) ٧١٨ و (فوض)٧٣٢

(٣) الرحمن ٤٨

وامرأة فَنْوَاءُ : كثيرة الشَّعَرِ ، والقياس فى كل ذلك فَنَّاءُ ... »[١].

ويضيف الزمخشرى : « قيل : أفْنَاء فى أفنان ؛ كما قيل : فَنْوَاء فى فَنَّاء »[٢].

ويقال : حَذَّ الشئَ حذًّا : قطعه فى سرعة ، وكذلك حَذَا النعلَ حَذْوًا : قدرها وقطعها على مثال[٣].

ويقال : غَذَّ الجرحُ غَذًّا : سال ما فيه من قيح وصديد ، وغَذَّ العِرْقُ : سال ما فيه من الدم ولم ينقطع ، وكذلك غَذَا الماءُ والعَرَقُ غَذْوًا : سال ، وغَذَا العِرْقُ : سال دَماً ، وغذَا الجرحُ : دام سيلانُه ؛ أى لم يرقأ[٤].

ويقال : مَطَّ الشئَ مَطًّا : مَدَّه ، ومطَّ خَطْوَه ، ومطَّ بهم فى السير : أسرع ، وكذلك مَطَا مَطْوًا : مَدَّ فى السير ، ومطا بالقوم : مدَّ بهم فى السير[٥].

وجمع فِعِّيل : فَعَالِلَةٌ ؛ فكان حق جمع قِسِّيس : قَسَاسِسَة بثلاث سينات فى المفرد ومثلهن فى الجمع ، ولكنهم قالوا : قَسَاوِسَة وقَسَاقِسَة ؛ قال أمية بن أبى الصلت :

لو كان مُنْفَلِتٌ كانت قَسَاقِسَة ... يُحْيِيهمُ اللهُ فى أيديهمُ الزُّبُرُ[٦]

فلما كثرت السينات فى الكلمة أبدلوا من إحداهن الواو ، وبعضهم يبدل من إحداهن حرفاً من ذات الكلمة وهو القاف فاء الكلمة ، وذلك للمخالفة بين حروفها .

المخالفة بالألف

والكلام عن المخالفة بالياء والواو متضمن للمخالفة بالألف كذلك ؛ لأن الياء والواو تبدلان ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، وهذا يحدث كثيراً كما يتضح من الأمثلة السابق إيرادها .

ويذكر أبو جعفر الطبرى أن العرب يقولون فى فَعَّلْتُ : فَاعَلْتُ كثيراً ؛ فكأنهم يُغيِّرون الصيغة

---

(١) اللسان (فنن) ٣٤٧٦/٥ وانظر: القاموس (فنن) ٢٥٨/٤

(٢) أساس البلاغة (فنو) ٤٨٣

(٣) انظر : المعجم الوسيط (حذذ) ١٦٨ و(حذو) ١٦٩

(٤) انظر : المعجم الوسيط (غذذ) و(غذو) ٦٧٠ والإبدال ٢٩٢/٢

(٥) انظر : المعجم الوسيط (مطط) و(مطو) ٩١١ والإبدال ٢٩٢/٢

(٦) انظر : البحر المحيط ٢/٤ والعقد الفريد ٤٨٥/٥ وتهذيب اللغة ٢٦٠/٨ واللسان (قسس) ٣٦٢٥/٥

كراهية التضعيف ، فقال فى تفسير قوله تعالى : ﴿فزيّلْنَا بينهم﴾[١] : « وقد ذكر عن بعضهم أنه كان يقرؤه : فزَايَلْنَا بينهم ، كما قيل : ﴿ولا تُصَعِّر خدّك﴾[٢] و(ولا تُصَاعر خدك) والعرب تفعل ذلك كثيراً فى فَعَّلْتُ ؛ يلحقون فيها أحياناً ألفاً مكان التشديد ، فيقولون : فَاعَلْتُ إذا كان الفعل لواحد ، وأما إذا كان لاثنين فلا تكاد تقول إلا فَاعَلْتُ »[٣].

ويذهب الدكتور عبد الصبور شاهين فى دراسته عن قراءة أبى عمرو إلى أن أبا عمرو كان يأخذ بهذا الاتجاه العربى نحو التخلص من المضعّف كلما أمكنه ذلك ، ولكنه كان يستبدل بالمضعف صيغة ثلاثية أو صيغة رباعية بزنة أفعل ، ولا يقرأ بالمضعف إلا إذا اقتضى المعنى ذلك ، فيكون التضعيف لازماً . كما يذهب الدكتور عبد الصبور إلى أنه إذا كان بعض العرب يفضّل صيغة فَعَّلَ المضعفة ، وبعضهم يفضل فَاعَلَ المبدلة منها ؛ فلا شك أن أهل الحجاز ينطقون بالفعل كما هو ، باعتبار أصله ، أما تميم والقبائل البدوية فى وسط الجزيرة وشرقيها فهم الذين يفضلون المخالفة ؛ لنزوعهم الدائم إلى التخفيف ؛ بسبب تعوُّدهم على سرعة النطق[٤].

المخالفة بالهاء

مهما :

اختلف النحاة فى مهما بين البساطة والتركيب ، وبين الإبدال وعدمه ، ويلخص المرادى خلافهم ؛ فيقول : « قيل : إنها بسيطة ، ووزنها فَعْلَى ، وألفها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق ، وزال التنوين للبناء ، فهى ـ على هذا ـ من باب سَلِسَ ، وقال ابن إياز : لو قيل إنها مَفْعَل تحامياً لذلك ، لم أر به بأساً .

وقال الخليل : هى مركبة من (ما ما) ؛ وما الأولى التى للجزاء ، والثانية التى تزاد بعد الجزاء . واستقبحوا التكرير ، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً ، وجعلوهما كالشئ الواحد .

وقال الأخفش والزجاج والبغداديون : هى مركبة من (مَهْ) بمعنى : اسكت ، و(ما) الشرطية ...

وقد أجاز سيبويه أن تكون (مَهْ) أضيف إليها (ما) »[٥].

---

(١) يونس ٢٨ وانظر: معانى القرآن ٤٦٢/١ والبحر المحيط ١٥٢/٥ وتفسير القرطبى ٣٣٣/٨

(٢) لقمان ١٨ وانظر : تفسير القرطبى ٦٩/١٤ والسبعة ٥١٣

(٣) تفسير الطبرى ٧٨/١٥ وانظر : أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ٤٢٠

(٤) انظر : أثر القراءات فى الأصوات ٤٢٠-٤٣٧

(٥) الجنى الدانى ٦١٢-٦١٣ وانظر : مغنى اللبيب ٣٣١/١ وشرح الأشمونى ١٢/٤ وشرح الكافية ٢٥٣/٢

ويحكى سيبويه رأى أستاذه الخليل ، ثم يعقبه برأيه هو ، فيقول : « وسألت الخليل عن مهما فقال : هى (ما) أدخلتَ معها (ما) لغواً ، بمنزلتها مع متى إذا قلت متى ما تأتِني آتِك ، وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت إنْ ما تأتِنى آتِك ، وبمنزلتها مع أين ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿أينما تكونوا يدرككُمُ الموتُ﴾[١]، وبمنزلتها مع أىٍّ إذا قلت : ﴿أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾[٢] ولكنهم استقبحوا أن يكرر لفظاً واحداً فيقولوا : مَا مَا ، فأبدلوا الهاءَ من الألف التى فى الأولى .

وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كإِذْ ، ضُمَّ إليها (ما) »[٣].

ويرد الفارسى الرأىَ الذى ينسب إلى الأخفش والزجاج والبغداديين بقوله : « قيل : إنه جائز أن يكون مَهْ بمعنى الكَفِّ ، كما تقول : مَهْ ، تريد : اكفُفْ ، وتكون ما الثانية للشرط والجزاء ، كأن تقدير قوله تعالى : ﴿مهما تأتِنا به منْ آية﴾[٤] : اكفف ما تأتنا به من آية ، وهذا يلزم قائله أن يكون كل موضع جاء فيه مهما أريد فيه الكفُّ والأمر بالإمساك ، وليس عندى أن الغرض فى الاستعمال هذا ؛ ألا ترى أن قوله :

فمهما تشأ منه فزارةُ تُعْطِكم ومهما تشأ منه فزارةُ تمنعَا[٥]

الذى يسبق منه إلى أفئدة السامعين وأفهامهم أن كل شئ شاءت منه أعطت ، وكل شئ شاءت منعت ، وما أحسب القائل :

وأنك مهما تأمرى القلبَ يفعلِ[٦]

أراد : وأنك اكففى ما تأمرى القلب يفعل .

ويؤكد قول الخليل فى هذا ما أنشده أبو زيد وابن الأعرابى :

مهما لىَ الليلةَ مهما ليَه أوْدَى بنعلىَّ وسربالِيَهْ [٧]

---

(١) النساء ٧٨ (٢) الإسراء ١١٠

(٣) الكتاب ٣/٥٩-٦٠ وانظر : شرح السيرافى ٢/٢١٠ والتعليقة على الكتاب ٢/١٧٣-١٧٤ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢ ، ٥٧١ وتأويل مشكل القرآن ٥٣٢ والعضديات ٤٥-٤٧ والبغداديات ٣١٢-٣١٤ وشرح المقصورة لابن ولاد ٤٥٦ وحروف المعانى ٢٠ واللسان (مهه) ٦/٤٢٩١

(٤) الأعراف ١٣٢

(٥) نسب لابن الخَرِع وللكميت انظر: الكتاب ٣/٥١٥ ومعانى القرآن ١/١٦٢ والخزانة ٤/٥٥٩-٥٦٠ والعينى ٤ والهمع ٢/٧٩ وشرح التصريح ٢/٢٠٦ وشرح الأشمونى ٢/٢٢٠

(٦) عجز بيت من معلقة امرئ القيس ، وصدره : أغرَّكِ منى أن حبك قاتلى

وديوانه ١٣ وشرح المعلقات السبع ١١ والكتاب ٤/٢١٥ والأصول ٢/٣٩٢ وشرح المفصل ٧/٤٣ والتص٣/١٣٢ والهمع ٢/٢١١ والارتشاف ١/٤٠٩

(٧) عمرو بن ملقط الطائى ، انظر : نوادر أبى زيد ٦٢ والخزانة ٣/٦٣١ ، ٤/١٦١ وشرح السيرافى ٢/٢١٠ والعينى وشرح المفصل ٧/٤٤ والارتشاف ٢/٥٤٨

فاستفهم بمهما كما يُستفهم بأين وغيره من الأسماء التى يُجازى بها »[١].

والرأى ما ذهب إليه الخليل ، وقد نعته الفارسى بأنه أبين الآراء وأقواها[٢].

هُنَيّة و هُنَيْهَة :

ويقال : أقام فلان هُنَيَّةً أو هُنَيْهَة ؛ أى قليلاً من الزمان ، وهُنَيَّة تصغير هَنَةٍ على القياس ؛ لأن لامها واو ؛ لقولهم فى الجمع هَنَوَات ، وهُنَيْهة على إبدال الهاء من الياء فى هُنَيَّة كراهية التضعيف .

يفصّل ابن جنى القول فى هذه المسألة ، فيقول : « ومن إبدال الهاء من الياء قولهم فى تصغير هَنَةٍ : هُنَيْهَة ، وأصلها الأول : هُنَيْوَة ؛ لأن لام الفعل فى تصريف هذه الكلمة واو لقولهم :

[أرى ابنَ نزار قد جفانى ورابنى] على هَنَواتٍ شأنُها مُتَتَابِعُ[٣]

... فلما اجتمع فى هُنَيْوَة الياء والواو ، وسبقت الأولى بالسكون ، قُلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء فى الياء ، فصار هُنَيَّة ، وهو الدائر المستعمل فى أيدى الناس .

فأما قول بعضهم : هُنَيْهَة ، فإنما الهاء فى هُنَيْهَة بدل من الياء فى هُنَيَّة ، بدل من الواو فى هُنَيْوَة »[٤].

وجاء فى اللسان :« وفى حديث ابن الأكوع : قال له ألا تُسمعنا من هَنَاتِكَ ؛ أى من كلماتك أو من أراجيزك ، وفى رواية : من هُنَيَّاتِكَ ؛ على التصغير ، وفى أخرى : من هُنَيْهَاتِكَ ؛ على قلب الياءِ هاءً »[٥].

والإبدال هنا جائز للتخفيف ، ولورود السماع بالأصل غير المبدل ، وأرى أنهم لما أرادوا المخالفة لكراهية التضعيف استعانوا بحرف من ذات الكلمة ، وهو الهاء فاء الكلمة .

---

(١) البغداديات ٣١٣-٣١٤ وانظر : العضديات ٤٧ وشرح المفصل ٤٢/٧-٤٤

(٢) انظر : العضديات ٤٧ والبغداديات ٣١٣

(٣) انظر : الكتاب ٣٦١/٣ والمقتضب ٢٧٠/٢ والمنصف ١٣٩/٣ وسر الصناعة ١٥١ وشرح المفصل ٥٣/١ ، ٣٨/٥، ٣/٦ ، ٤٠/١٠ ، ٤٤ وأمالى ابن الشجرى ٢٣٨/٢ والأصول ٣٢١/٣ وشرح الملوكى ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٩٩ والتكملة ١٦٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠١ واللسان (هنا) ٤٧١٣/٦

(٤) سر الصناعة ٥٥٩-٥٦٠ وانظر : ١٠٥ والممتع ٤٠٠-٤٠١ وشرح الملوكى ٣١١ واللسان (هنا) ٤٧١٣/٦

(٥) اللسان (هنا) ٤٧١٣/٦

المخالفة بالنون

نماذج تطبيقية :

يذهب النحاة إلى أن للنون شبهاً قوياً بحروف الليـن ؛ لأن الغنـة التـى فيهـا كـاللين فـى حـروف اللين ، وهى تجتمع معها فى حروف الزيادة ، وقد تحذف لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين[١].

وتكلم الدكتور مصطفى جوّاد عن المخالفة بالنون ؛ فقال : « لم تقتصر اللغة فى الإبدال من أحد الضعفين على أحرف العلة ، ففى العربية أحرف خفيفة موسيقية أخرى ، وفى مقدمتهـا (النـون) الحبيبـة إلى لغة العرب ...

ومن أجل ألفة النون وخفتها ورقتها أبدل أحد الضعفين نونـاً فـى كثير مـن الكلـم المضعفـة ، فقد قالت العرب : خَـرُّوب لثمـر الشـوك المعروف ، ثم قـالوا : خُرْنُـوب ، وقـالوْا فـى فِطِّيسَـة الخـنزير : فِنْطِيسَة ، وفى القُبَّرَة قُنْبَرَة ، وكَثَّأتْ اللحية تكثيئاً وتكثئةً ، وكَنْثَأتْ كَنْثَأةً ؛ أى طالت وكثفت ؛ فالذين لـم يعرفوا القاعدة عدوهما فعلين مستقلين وقالوا إن النون زائدة ، والصحيح هو ما ذكرته من الإبدال .

وكثير من الأسـماء غير الثلاثية ثانيها النون هـذا شـأنها ، وقـد حـار العلمـاء واختلفـوا فـى تعليـل نونها ، وذلك كالقِنْدَأوِ والجُنْدب والحِنْزابة مع أن نونها مبدلة من أحد الضعفين .

وهذه القاعدة تقتضى أن يكون وزن (انفعل) قديماً على وزن (افّعَلَ) ثم جرى فيـه الإبـدال ، وهـو كذلك فى اللغة الأكدية أخت اللغة العربية ، قبل أكثر من أربعة آلاف سنة .

وبما قدمت يعلم أن أصل احرَنْجَم هو (احرَجَّم) ، وأصل افْرَنْقَـعَ هـو (افْرَقَّـعَ) ، وأصـل اسْلَنْطَحَ هو اسْلَطَّحَ ، وأصل قَرْنَصَ هو قَرَّصَ ، وأصل الحبنطى هو الحبَطّى ، وهلم جرًّا فـى جميـع مـا يشـبه ذلك ، فمن الأصول ما قد أُميت استعماله ، ومنها مالا يزالُ مستعملا وإن أثـر التطـور فـى معنـاه مثـل قَرَّصَ وقَرْنَصَ البناء أو السقف ... »[٢].

وجاءت المخالفة بالنون فى كثير من كلمات العربيـة ، وحـار فيهـا العلمـاء بيـن أن يجعلوهـا مـن الفصـحى ، أو لغة ، أو لُغَيَّة ، أو من لـحن العـوام ؛ يقول ابن هشـام اللخمى عن بعض هـذه الكلمـات : وأهل الشام يُسَمُّون الكمـثرى إجَّاصـاً ، ووزنُ إجَّاص : فِعَّال ، وحُكِىَ : إنْجَاص ، كمـا تنطـق بـه العامّة .

فأما الإجَّانَة فقَطَرِيَّة يُغْسَـل ويُعْجَنُ فيهـا ... ووزن الإجَّانَـة : فِعَّالـة ، علـى قـول سـيبويه وأبـى ... ن ، وحُكى : إنْجَانة .

والأُتْرُجُّ : اسم للثمر المعروف ، والواحدة أُتْرُجَّة ، ووزنها أُفْعُلَّة ، مثل أُسْكُفَّة هذه أفصح اللغات ... ويقال لها أيضا : أُتْرُنْجَةٌ ، والجمع أُتْرُنْجٌ ، ويقال أيضا : تُرُنْجَة ، والجمع تُرُنْج ، كما تنطق العامَّة ، ووزنها فُعُنْلَة والنون زائدة »[١].

وإذا كان ابن هشام اللخمى قد عَدَّ هذه الكلمات المبدلة لغات وافقها قول العامة ، فقد عَدَّها ابن السيد البطليوسى لغة يمنية متروكة ، فقط يُخَرِّجُ عليها قول العامة ؛ فقال : « قد حكى اللغويون أن قوماً من أهل اليمن يُبْدلون الحرف الأول من الحرف المشدد نوناً ، فيقولون : حَنْظٌ ، يريدون : حَظًّا ، وإنْجَاص وإنْجَانة ، فإذا جمعوا رجعوا إلى الأصل . وهذه لغة لا ينبغى أن يلتفت إليها ؛ فإن اللغة اليمنية فيها أشياء منكرة ، خارجة عن المقاييس . وإنما ذكرنا هذا ليُعلم أن لقول العامة مخرجا على هذه اللغة .

فأما القُنْبَرَة بالنون ، فلغة فصيحة »[٢].

وفى الحديث الشريف : « مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن مثل الأُتْرُجَّة ريحها طيب وطعمها طيب » وفى صحيح البخارى فى كتاب الأطعمة فى هذا الحديث : مثل الأُتْرُنْجَة[٣].

وجاء فى اللسان : « والإجَّار : السطح بلغة الشام والحجاز . وجمعُ الإجَّار : أجاجير وأجاجِرة ، عن سيده : والإجّار والإجَّارة : سطح ليس عليه سُتْرة . وفى الحديث : « مَنْ بات على إجّار ليس حوله ما يَرُدُّ قدميه فقد برئت منه الذمة » ... والإنْجَارُ بالنون لغة فيه ، والجمع الأناجير . وفى حديث الهجرة : فتلقى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فى السوق وعلى الأجاجير والأناجير ، يعنى السطوح ، والصواب فى ذلك الإجَّار »[٤].

كما جاء فى اللسان : « الإجَّاص والإنْجَاص : من الفاكهة معروف ، قال أمية بن أبى عائذ الهذلى يصف بقرة :

يَتَرَقَّبُ الخَطْبُ السواهمَ كلَّها ... بلواقحٍ كحوالكِ الإجَّاصِ

ويروى : الإنجاص ... قال يعقوب : ولا تقل : إنجاص ، قال ابن برىّ : وقد حكى محمد بن

---

(١) شرح الفصيح ١٨٢ وانظر : ما تلحن فيه العامة ١١٦ وإصلاح المنطق ١٧٦ وتهذيبه ١/٤٢٩-٤٣٠ ، ٤٣٤-٤٣٥ وبحر العوّام فيما أصاب فيه العَوَامّ ٢٥٦ وتقويم اللسان ٨٧

(٢) الاقتضاب ٢/١٨١ وانظر : (أجن) فى اللسان ١/٣٤ والمصباح ٦ و(قبر) فى اللسان ٥/٣٥١٠ والمصباح ٤٨٧

(٣) انظر : التبيان فى آداب حملة القرآن ٨ ، ١١٩-١٢٠ وصحيح البخارى ٧/١٣٨ وصحيح مسلم ٥٤٩ واللسان (أترج) ١/٤٢٥

(٤) اللسان (أجر) ١/٣٢ وانظر : الأصول اللغوية ٢١٤

جعفر القزّار : إجّاصة وإنْجَاصة وقال : هما لغتان »[١].

وقالوا أيضاً فى الحظّ : حَنْظٌ ، والرُّزّ : رُنْزٌ « ومن العرب مَنْ يقول : حَنْظ وليس ذلك بمقصود . إنما هو غنة تلحقهم فى المشدد بدليل أن هؤلاء إذا جمعوا قالوا : حظوظ . قال الأزهرى : وناس من أهل حِمْص يقول : حنظ ، فإذا جمعوا رجعوا إلى الحظوظ ، وتلك النون عندهم غنة ، ولكنهم يجعلونها أصلية ، وإنما يجرى هذا اللفظ على ألسنتهم فى المشدد نحو الرُّزّ، يقولون : رُنْزٌ ، ونحو أتْرُجّة يقولون : أتْرُنْجَة »[٢].

وكذلك قالوا : « الرزّ والرُّنْزُ لغة فى الأُرْز ؛ الأخيرة لعبد القيس ، قال ابن سيده : الأصل رُزٌّ ، فكرهوا التشديد ، فأبدلوا من الزاى الأولى نوناً ، كما قالوا : إنجاص فى إجّاص »[٣].

والذَّرَارِيحُ : نوع من الحشرات ؛ قالوا فى مفرده : ذُرّاح وذُرُّوح وذُرْنُوح ؛ فالأخيره على إبدال المخالفة[٤].

وقالوا : « العُرْدُّ والعُرْنُدُ : الشديد من كل شئ ؛ نونه بدل من الدال ... وحكى سيبويه : وترّعُرْنُدّ ؛ أى غليظ ، ونظيره فى الكلام تُرُنْجّ »[٥].

ويورد الدكتور رمضان عبد التواب بعض أمثلة للمخالفة بالنون ؛ فيقول : « كلمتا سنبلة وقنفذ حدثتا فى العربية ، بطريق المخالفة الصوتية من كلمتين كانت الباء فيهما مشددة ؛ فسنبلة يوافقها فى العبرية šibbōleṯ (שִׁבֹּלֶת) وقنفذ يوافقه فى العبرية kippōḏ (קִפֹּד) .

وكذلك كلمة (أنْبَا) فى كلام المسيحيين ؛ بمعنى الأب الروحى أو المرشد ، نتجت بالمخالفة الصوتية من الكلمة السريانية ʾabbā وكذلك كلمة sanbat فى الحبشية ، بمعنى يوم السبت ، جاءت بالمخالفة الصوتية من الكلمة السامية القديمة (שַׁבָּת) šabbāṯ[٦].

وأرى أن هذه الكلمات ، ونظائرها كثيرة ، سواء أكانت من الفصحى ، أم لغة لبعض العرب ، أم من كلام العوَامّ ؛ تؤكد ميلَ الكثيرين إلى استثقال التضعيف ، والتخلص منه بالمخالفة ؛ لما فيها من خفة وسهولة واقتصاد فى الجهد العضلى .

---

(١) اللسان (أجص) ٣٢/١ وانظر : الصحاح (أجص) ١٠٢٩/٣

(٢) اللسان (حظظ) ٩١٩/٢

(٣) اللسان (رزز) ١٦٣٦/٣ و(رنز) ١٧٤٤/٣ وانظر : المزهر ٤٧٢/١ وشرح الفصيح ١٨٤ وإصلاح المنطق ١٣٢ وتقويم العوام فيما أصاب فيه العوام ١١٥

(٤) انظر : الإبدال لأبى الطيب ٩٤/٢ والجمهرة ١٢٨٦

(٥) اللسان (عرد) ٢٨٧٢/٤ وانظر: الكتاب ٢٧٠/٤

(٦) التطور اللغوى ٥٨

المخالفة بحرف من الكلمة

نماذج تطبيقية

وقد يخالف العرب بين المضعفين كراهية التضعيف، بحرف من ذات الكلمة ، يغلب أن يكون فاء الكلمة أو عينها ، وهى طريقة مشهورة لتربيع الفعل الثلاثى ؛ للدلالة على معانٍ جديدة ، أو للتعبير عن المبالغة والتأكيد فى المعانى المعروفة ، أو لإزالة اللبس إن وُجد .

يتكلم الجاربردى عن شواذ التصغير ؛ ومنها تصغير عشيَّة على « عُشَيْشِيَة ، والقياس : عُشَيَّة ، ووجهها أنك لما صغرت عَشِيَّة ، اجتمع ثلاث ياءات والقياس حذف الأخيرة ، كما فى عُطَيَّة ومُعَيَّة ، ولكن لو فعلوا كذلك وقالوا عُشَيَّة لالتبس بتصغير عَشْوَة ـ وهو ما بين أول الليل إلى ربعه ـ فأبدلوا الياء الوسطى شيناً ؛ إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما فى باب التفعيل .

وذكر فى الصحاح : أنه سمع : (خَبْخِبُوا عنكم من الظَّهيرة) ؛ أى أبْرِدُوا ، وأصله : خَبِّبُوا بثلاث باءات ؛ أبدلوا من الباء الوسطى خاءً ؛ للفرق بين فَعَّلَ وفَعْلَلَ ، وخصَّ الخاء لأن فى الكلمة خاءً ، ثم قيل فيه : وهذه علة جميع ما يشبهه من الكلمات »[١].

واختلف النحاة كثيراً فى الفعل الرباعى المضاعف نحو زلزل وجلجل وثرثر ورجرج ، مما يُفهم معناه أيضا بسقوط الثالث منه[٢] ، ومن أبرز الآراء رأى الكوفيين الذين فسَّروا نشوء هذا الفعل الرباعى بإبدال المخالفة من فَعَّل المضعَّف العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، ويحكى الأنبارى قولهم فى أثناء بحثه للخلاف فى وزن الخماسى المكرر ثانيه وثالثه ؛ فيقول : « إنّ الأصل فى صَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ : صَمَحَّحٌ ودَمَكَّكٌ ، إلا أنهم استثقلوا جمع ثلاث حاءات وثلاث كافات ، فجعلوا الوسطى منها ميماً ؛ **والإبدال لاجتماع الأمثال كثير فى الاستعمال** ؛ قال الله تعالى : ﴿ فكُبْكِبُوا فيها هم والغَاوُونَ ﴾[٣] والأصل كُبِّبُوا ؛ لأنه من كَبَبْتُ الرجلَ علىّ وجهه ، إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف ، وقال الفرزدق :

موانعُ للأسرار إلا لأهلها ... ويُخْلِفْنَ ما ظنَّ الغيورُ المُشَفْشَفُ[٤]

---

(١) شرح الشافية ٩٤ وانظر: شرح الرضى ١/٢٧٥-٢٧٦ وشرح المفصل ٥/١٣٣ واللسان (عشا) ٤/٢٩٦٢ و(خبب) ١٠٨٧/

(٢) انظر : الكتاب ٤/٨٥ والخصائص ٢/٥٤-٥٧ والارتشاف ١/١١٠-١١١ وشرح الشافية للرضى ١/٦٢-٦٣ ، ٣٦٧-٣٦٨ والأشباه والنظائر ٤/٥١ ودقائق التصريف ١٨٣، ٢١٤ والاقتضاب ٢/٢٥٤ ورسالة الملائكة ٢٨١ وشرح التصريح ٢/٣٦٠

(٣) الشعراء ٩٤

(٤) ديوانه ٥٥١ والاقتضاب ٣/٣٠٠ والتهذيب ١١/٢٨٧ واللسان (شفف) ٤/٢٢٩٠، ٢٢٩٢.

والأصل فى المُشَفْشَفِ : المُشَفَّفُ ؛ لأنه من شَفَّتْهُ الغيرة ، وشَفَّهُ الحزنُ ، إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات ، فأبدل من الوسطى شيناً ، وقال الآخر ، وهو الأعشى :

وتَبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ العرو سّ بالصيف رَقْرَقْتَ فيه العبيرا[1]

والأصل فى رقرقْتَ : رَقَّقْتَ ؛ لأنه من الرِّقَّةَ ، فأبدل من القاف الوسطى راء ، وقال الآخر :

باتَتْ تُكَرْكِرُهُ الجَنُوبُ[2]

والأصل فى تُكَرْكِرُهُ : تُكَرِّرُهُ ؛ لأنه من التكرير ، فأبدل من الراء الوسطى كافاً ، وكذلك أيضا قالوا : تَمَلْمَلَ على فراشه ، والأصل تَمَلَّلَ ؛ لأنه من المَلَّة وهو الرماد الحارُّ ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميماً ، وكذلك قالوا : تَغَلْغَلَ فى الشئ ، والأصل تَغَلَّلَ ؛ لأنه من الغَلَل ، وهو الماء الجارى بين الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً ، وكذلك قالوا : تَكَمْكَمَ ، والأصل تَكَمَّمَ ؛ لأنه من الكُمَّة ، وهى القَلَنْسُوَة ، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً ، وكذلك قالوا : حَثْحَثَ ، والأصل حَثَّثَ ؛ لأنه من الحَثِّ ، إلا أنهم أبدلوا من الثاء الوسطى حاءً **كراهية لاجتماع الأمثال** ، فكذلك هاهنا : الأصل فيه صَمَحَّحَ ، إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميماً **كراهية لاجتماع الأمثال** »[3].

ويلاحظ أن تعبير الإبدال هنا فيه شئ من التجوز والتسامح ؛ لأن للإبدال قواعده وقوانينه ؛ فلا يكون إلا بين الأصوات المتقاربة فى المخارج والصفات ، والمقصود بالإبدال هنا هو تكرار الفاء ، أو المخالفة بين المضعفين بحرف من جنس الفاء ، وقد استغل ابن جنى هذا الأمر ، فحمل المجاز على الحقيقة ، وجابَهَ الكوفيين بقواعد الإبدال المقررة ، منتصرًا لمذهب البصريين الذين يذهبون إلى أن مضاعف الرباعى أصل مستقل ، كما كان مضاعف الثلاثى أصلاً مستقلا ؛ يقول ابن جنى : « أما قول من قال فى قول تأبَّطَ شَرًّا :

كأنما حَثْحَثُوا حُصًّا قوادِمُه أو أُمَّ خشف بذى شَثٍّ وطُبَّاقِ[4]

إنه أراد : حَثَّثُوا ، فأبدل من الثاء الوسطى حاءً ، فمردود عندنا ، وإنما ذهب إليه البغداديون وأبو بكر معهم أيضا . وسألت أبا علىّ عن فساده ، فقال : العلة فى فساده أن أصل القلب فى الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك : الدال والطاء والتاء ، والذال والظاء والثاء ، والهاء والهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه .

---

(١) ديوانه ٦٨ والاقتضاب ٤٧/٣ وتهذيب اللغة ١٦٩/١٤ واللسان (رقق) ١٧٠٧/٣

(٢) الاقتضاب ٢٩٩/٣ و(كرر) فى الصحاح ، وفى اللسان ٣٨٥٢/٥

(٣) الإنصاف ٧٨٨-٧٩١

(٤) ديوانه ١٢٥ والمفضليات ٢٨ وسر الصناعة ١٩٠واللسان (حثث) ٧٧٣/٢

فأما الحاء ، فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها . قال : وإنما حَثْحَثَ أصل رباعى ، وحَثَّثَ أصل ثلاثى ، وليس واحدٌ منهما من لفظ صاحبه ، إلا أن حثحث من مضاعف الأربعة ، وحثَّثَ من مضاعف الثلاثة ، فلما تضارعا بالتضعيف الذى فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما ، وهذا هو حقيقة مذهبنا »[١].

ومما يؤكد فطنتهم إلى أمر التكرار أو المخالفة قول الأزهرى : « وأصل كَعْكَعْتُ : كَعَّعْتُ ، فاستثقلت العرب الجمع بين ثلاثة أحرف من جنس واحد ، ففرقوا بينها بحرف مكرر ؛ ومثله : كَفْكَفْتُه عن كذا ، وأصله كَفَفْتُهُ »[٢].

وقوله : « .. قال الليث : سُمِّىَ العَجَّاج الرجَّاز عَجَّاجًا بقوله :

حتى يعجَّ ثَخَنًا مَنْ عَجْعَجَا[٣]

قال الليث : لما لم يستقم له فى القافية عَجًا ، ولم يصحَّ معنى عجَّجا ، ضاعفه فقال : عَجْعَجَا ، وهم فُعَلاء لذلك .. »[٤].

وليس الأمر مقصوراً على الأفعال الرباعية فحسب ، بل يتعداها أيضاً إلى الأسماء الرباعية ، فمثلاً الصَّفْصَفُ بمعنى الأرض المستوية فى قوله تعالى : ﴿ فيذرها قاعاً صفصفاً ﴾[٥] والأصل صَفَّفٌ لما توالت ثلاث فاءات ، جعلوا إحداهن صاداً[٦].

وقال الفيروزآبادى : « صلّ الحديدُ صَلاًّ وصَلِيلاً : صَلْصَلَ . وسمعت صَلْصَلَة اللجام وصَلِيلَهُ ، وصَلاَصِلَ السلاح . قال : ﴿ خلق الإنسان من صَلْصَالٍ ﴾[٧] وهو الطين الحُرّ خُلِط بالرمل فصار يتصلصل إذا جف ، فإذا طُبخ بالنار فهو الفَخَّارُ ، وقيل : الصلصال : الطين المُنْتِن ، من قولهم : صَلَّ اللحمُ : إذا تغيرت رائحتُه ، وقيل : أصله صلاَّل فقلبت إحدى اللامين صاداً »[٨].

وهذا النوع من المخالفة يؤكد أهميتها البالغة فى نمو المعجم العربى وتطوره .

---

(١) سر الصناعة ١٨٠-١٨١ وانظر : الخصائص ٢/٥٤-٥٧

(٢) تهذيب اللغة (كع) ١/٦٧ وانظر : اللسان (كعع) ٥/٣٨٩١

(٣) ديوانه ٣٩٠ وأفعال السرقسطى ١/٣٢٠

(٤) تهذيب اللغة (عج) ١/٦٧ وانظر : اللسان (عجج) ٤/٢٨١٣

(٥) طه ١٠٦

(٦) انظر : بصائر ذوى التمييز ٣/٤١٩-٤٢٠

(٧) الرحمن ١٤

(٨) بصائر ذوى التمييز ٣/٤٢٨ وانظر : إعراب ثلاثين سورة ١٠٣ واللسان (صلل) ٤/٢٤٨٦-٢٤٨٨

المخالفة فى الحركات

وتكون المخالفة بين الحركات ـ كما كانت المخالفة بين الحروف ـ إذا استثقل توالى الحركات المتماثلة ، أو إذا استثقلت حركة معينة على حرف ما ؛ كما تستثقل الكسرة على الياء ؛ لأن الكسرة من جنس الياء ، وتستثقل الضمة على الواو ؛ لأن الضمة من جنس الواو .

تلتلة بهراء :

هناك ظاهرة لغوية تشيع بين أكثر القبائل العربية ، وهى كسر حرف المضارعة من الفعل الذى ماضيه على فَعِلَ ؛ ومن العجيب أن تسمى هذه الظاهرة بتلتلة بهراء ، وبهراء حي من اليمن ، رغم أنها تشيع فى قبائل تميم وقيس وأسد وربيعة وعامة العرب ، أما الذين يفتحون حروف المضارعة فهم أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل ، ونزل القرآن الكريم على لغة الحجازيين ومن وافقهم ، إلا ما شذ فإنه يُخَرَّج على لغة التميميين ومن وافقهم[1] ، واتفقَ الذين يكسرون حروف المضارعة أنهم يكسرون الهمزة والنون والتاء ، وأنهم لا يكسرون الياء كراهية للكسرة بعد الياء ؛ ويبين سيبويه مذهب العرب فى ذلك ؛ فيقول : « ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء ، كما كسرت ثانى الحرف حين قلت : فَعِلَ ، وذلك فى لغة جميع العرب إلا أهلَ الحجاز ، وذلك قولهم : أنت تَعْلَمُ ذاك ، وأنا إِعْلَمُ ، وهى تِعْلَمُ ، ونحن نِعْلَمُ ذاك ، وكذلك كل شئ فيه فَعِلَ من بنات الياء والواو التى الياء والواو فيهن لام أو عين ، والمضاعف . وذلك قولك : شَقِيتَ فأنت تِشْقَى ، وخَشِيتُ فأنا إِخْشَى ، وخِلْنَا فنحن نِخَال ، وعَضِضْتُنَّ فأنتنَّ تِعْضَضْنَ وأنت تِعَضِّينَ .

وإنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثوانى فَعِلَ ، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً فى فَعَلَ ، وكان البناء عندهم على هذا أن يُجْرُوا أوائلها على ثوانى فَعِلَ منها ...

وجميع هذا إذا قلت فيه يَفْعَلُ فأدخلت الياءَ فتحت ، وذلك أنهم كرهوا الكسرة فى الياء ، حيث لم يخافوا انتقاض معنى ، فيُحتمل ذلك ، كما يكرهون الياءات والواوات مع الياء وأشباه ذلك »[2].

ويرى سيبويه أن الفتح فى أحرف المضارعة ، كما هو فى لغة أهل الحجاز ، هو الأصل[3] ، فى

---

(١) انظر : مجالس ثعلب ٨١ والخصائص ١٣/٢ وسر الصناعة ٢٢٩-٢٣٠ وتأويل مشكل القرآن ٣٩ وكتاب الشعر ١٩٤ والبحر المحيط ٢٣/١-٢٤ وتفسير القرطبى ١٤٦/١ وبحر العوام ١٠١-١٠٣ واللسان (تلل) ١٤٦/١ و(وقى) ٤٩٠٢/٦ وفصول فى فقه العربية ١٢٤-١٢٦

(٢) الكتاب ١١٠/٤ وانظر : ١١١/٤-١١٣ وأمالى ابن الشجرى ١٧٠/١ واللهجات فى كتاب سيبويه ١٦٢

(٣) انظر : الكتاب ١١١/٤

حين يرى الدكتور رمضان عبد التواب أن الكسر هو الأصل لأدلة ساقها ؛ حيث يقول : « وهذه الظاهرة سامية قديمة ، توجد فى العبرية ، والسريانية ، والحبشية ، والفتح فى أحرف المضارعة حادث – فى رأيى – فى العربية القديمة ؛ بدليل عدم وجوده فى اللغات السامية الأخرى ، وبدليل ما بقى من الكسر فى بعض اللهجات العربية القديمة .

وهناك دليل ثالث ، على أصالة الكسر فى حروف المضارعة ، وهو استمراره حتى الآن فى اللهجات العربية الحديثة كلها »[١].

وأميل إلى هذا الرأى ؛ فلعل الأصل فى أحرف المضارعة هو الكسر ، ثم كره العرب الكسرة فى الياء ؛ لما فيها من شبه بتوالى الأمثال ، ففتحوا الياء ، ثم فتحوا بقية أحرف المضارعة لخفة الفتحة ، أو قياساً على فتح الياء .

ثقل الضمة فى الواو :

وكذلك استثقلوا الضمة فى الواو ؛ قال تعالى : ﴿ ما ترى فى خلق الرحمن من تَفَاوُتٍ ﴾[٢] ، فمصدر تَفَاعَلَ : تَفَاعُلٌ بضم العين فحسب ، ولكن قرئ فى الشواذ تفاوَت وتفاوِت بفتح العين وكسرها[٣] وأرى أن هذا هروب من الضمة فى الواو ؛ لما فيها من شبه بتوالى الأمثال ؛ وجاء فى اللسان : « .. وتفاوَتَ تفاوُتًا وتفاوَتًا وتفاوِتًا (حكاهما ابن السكيت) .. وقد قال سيبويه : ليس فى المصادر تفاعَلٌ ولا تفاعِلٌ .

وتفاوَتَ الشيئان أى تباعد ما بينهما تفاوُتًا ، بضم الواو ، وقال الكلابيون فى مصدره : تفاوَتاً ، ففتحوا الواو ، وقال العنبرىّ : تفاوِتاً ، بكسر الواو ، وهو على غير قياس ؛ لأن المصدر من تفاعَلَ يتفاعَلُ : تفاعُلٌ مضموم العين ، إلا ما رُوى من هذا الحرف »[٤].

ثقل توالى الكسرات :

وفى قوله تعالى : ﴿ وما أنسانيهُ إلا الشيطانُ أن أذكره ﴾[٥] يقول أبو زرعة : « قرأ حفص عن

---

(١) فصول فى فقه العربية ١٢٥

(٢) الملك ٣

(٣) انظر : مختصر شواذ القرآن ١٥٩

(٤) اللسان (فوت) ٣٤٨١/٥ وانظر : الكتاب ٨١/٤ وشرح المفصل ٤٩/٦

(٥) الكهف ٦٣

عاصم : ﴿ وما أنسانيهُ ﴾ بضم الهاء على أصل الكلمة . وأصلها الضم ، وإنما عدل عن كسر الهاء إلى الضم لما رأى الكسرات من ﴿ أنسانِيهِ ﴾ وكانت الهاء أصلها الضم ، رأى العدول إلى الضم ليكون أخف على اللسان من الاستمرار على الكسرات »[١].

الجمع على فُعُل المضاعف :

وقالوا فى الجمع الذى يأتى على فُعُل مما العين والملا فيه من جنس واحد : فُعَل ؛ استثقالاً لتوالى ضمتين ، إضافة إلى ثقل التضعيف ، فيقولون فى جُدُد وذُلُل : جُدَد وذُلَل ، بفتح العين ، وقد عدَّ الكسائى هذا الفتح من لحن العامة[٢] فى حين نسبه العلماء إلى بعض التميميين والكلبيين والضبيين[٣].

يقول المبرد : « وجمع جديد : جُدُد ، وكذلك باب فَعِيل الذى هو اسم ، أو مضارِع للاسم ، نحو قضيب وقُضُب ، ورغيف ورُغُف ، وكذلك سرير وسُرُر ، وجديد وجُدُد ؛ لأنه يجرى مجرى الأسماء ، وجرير وجُرُر ، فما كان من المضاعف جاز فيه خاصَّةً أن تُبْدَلَ من ضمته فتحة ؛ **لأن التضعيف مستثقل** ، والفتحة أخف من الضمة ، فيجوز أن يُمَال إليها استخفافاً ، فيقال : جُدَد وسُرَر ، ولا يجوز هذا فى مثل قضيب لأنه ليس بمضاعف ، وقد قرأ بعض القراء[٤] : ﴿ على سُرَرٍ موضونة ﴾ »[٥].

وقد يأتى فُعَل تخفيفاً لفُعُل من غير المضاعف ، كما جاء فى المضاعف ؛ فقد قالوا :« تَنَحَّ عن شَطَن الطريق وسُنَنه وسَنَنه ، وهو شَطَبُ السيف وشُطَبُه للطرائق فيه ، وهو أُشُرُ الأسنان وأُشَرُها تحزيز الذى فيها »[٦].

الجمع على فُعُول يأتى العين :

وفى الجمع الذى على فُعُول وعينه ياء نحو البُيُوت والعُيُون والغُيُوب والجُيُوب والشُّيُوخ ، حيث فى الكلمة ضمتان ؛ قصيرة فطويلة ، فاستثقلوا ذلك ، وخففوا بالمخالفة بينهما ، فقلبوا ضمة الفاء

حجة القراءات ٤٢٢ وانظر : السبعة ٣٩٣-٣٩٤ وإعراب القراءات السبع وعللها ٧٢/١، ٣٩٩-٤٠٠ والتعليقة على سيبويه ٣٦٣/١

انظر : ما تلحن فيه العامة ١٢٦-١٢٧ وإصلاح المنطق ١٦٧

انظر : شرح الأشمونى ١٣٠/٤ والبحر ٣٥٩/٧ ونوادر أبى زيد ٢٤٠ واللهجات العربية فى التراث ١٩٥/١

الواقعة ١٥ وقرأ بفتح الراء زيد بن على وأبوالسمال. انظر : البحر المحيط ٢٠٥/٨

الكامل ١٩٧/١-١٩٨ وانظر : المقتضب ٢١٠/٢ والكتاب ٥٨٠/٣ والاقتضاب ٢١٠/٢ وشرح الفصيح ١٥٦ وتهذيب إصلاح المنطق ٢٩٥/١

كسرة ، فقالوا : البِيُوت والعِيُون ونحوهما ، وقد جاء كسر فاء فُعُول فى القراءات القرآنية المتواترة والآحاد والشواذ على السوّاء[١].

وفى قول تعالى : ﴿ وليس البرُّ بأن تأتوا البُيُوت من ظُهُورها ولكن البرّ من اتقى وَأتوا البُيُوت من أبوابها ﴾[٢] ، يقول أبو زرعة : « قرأ نافع فى رواية إسماعيل وورش وأبو عمرو وحفص : ﴿ وأتوا البُيُوت ﴾ بضم الباء على أصل الجمع ، تقول : بيت وبُيُوت مثل قلب وقُلوب وفلس وفلوس .

وقرأ الباقون : البِيُوت بكسر الباء ، وحجتهم فى ذلك أنهم استثقلوا الضمة فى الباء وبعدها ياء مضمومة ، فيجتمع فى الكلمة ضمتان بعدها واو ساكنة ، فتصير بمنزلة ثلاث ضمات ، وهذا من أثقل الكلام ، فكسروا الباء لثقل الضمات ، ولقرب الكسر من الياء ، وكذلك الكلام فى (الغِيُوب) و(جُيُوبهن) و (شُيُوخا) »[٣].

فتح نون (من) لالتقاء الساكنين :

وكلمة (مِنْ) عبارة عن ميم مكسورة ونون ساكنة ، فإذا التقت مع كلمة تبدأ بأل المعرفة يتوالى ساكنان ، وعلى أصل التخلص منهما تكسر النون ، فيقال : مِنِ الرَّجل ، ولكنهم كرهوا توالى كسرتين فيما يكثر فى كلامهم ، وآثروا هنا الفتحة للمخالفة بينهما ، فقالوا : مِنَ الرجل[٤].

المخالفة بين الحركات فى النسب :

وفى النسب ، علامة المنسوب أن تُلحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها ، فإذا كان قبل هذه العلامة كسرة أيضاً ، توالى الكلمة كسرتان وياءان ، وهذا أمر مستثقل ، فيعمدون إلى تخفيفه بالمخالفة بين الكسرتين بإبدال الأولى منهما فتحة ، وقد اختلفوا فى هذا الإبدال بين الوجوب والجواز ؛ يقول ابن يعيش : « ومما يلزم التغيير فيه ويطرد وذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف ، ثانيه مكسور ، فإذا نسبت إليه فتحت ثانيه ، تقول فى النسب إلى نَمِر : نَمَرِىّ ، وإلى شَقِرَة : شَقَرِىّ ، وإلى الدِّئِل : دُؤَلى ، ولوسميت رَجلاً بضَرِبَ ، ثم نسبت إليه لقلت : ضَرَبِىّ ، ولو نسبت إلى إِبِل لقلت : إِبَلِىّ

---

(١) انظر : الإتحاف ١/٤٣٢-٤٣٣ ، ٤٨٠ ، ٤٩٢ ، ٢/٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٧٦ ، ٤٦٣ ، ٥٠٦ ، ٥٤٤، ٥٨٠ وغير ذلك كثير .

(٢) البقرة ١٨٩

(٣) حجة القراءات ١٢٧ وانظر الآيات : المائدة ١٦٦ ﴿إنك أنت علام الغُيُوب﴾ والنور ٣١ ﴿وليضربن بخمرهن على جُيُوبهن﴾ وغافر ٦٧ ﴿ثم لتكونوا شُيُوخاً﴾.

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ١/٤٤ والمجيد فى إعراب القرآن المجيد ٩٩ والبيان فى غريب إعراب القرآن ١/٥٣

بالفتح ، وإنما فتحوا العين **استثقالاً لتوالى الكسرتين والياءين** فى اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا واحد ..

فأما مثل تَغْلِب ويثْرِب مما هو على أربعة أحرف ، فالباب أن تأتى به على لفظه من غير تغيير ، فتقول : تغْلِبِىّ ويثْرِبى ومغْرِبى ؛ لأن فيه حرفين غير مكسورين ؛ التاء من تغلب مفتوحة والغين ساكنة ، ومنهم من يفتح ويقول : تغْلَبى ويثْرَبى ومغْرَبى ، ويشبهون المكسور منه بالمكسور فى شَقِرَة ونَمِر ، ولم يحفلوا بالساكن كأنهم نسبوا إلى تلب من تغْلِب وأهملوا الغين لسكونها ، وكذلك ما كان مثله ، وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل ، وهو عند أبى العباس المبرد قياس مطرد »[١].

فقد اتفق النحاة على أن التخفيف فى نحو نَمَرِى وإبَلى ودُؤَلى لازم ، أما فى نحو تغْلَبِى ومغْرَبى فهو جائز ، وينقل السيوطى عن أبى حيان قوله : « ولا أعلم خلافاً فى وجوب فتح العين فى نحو نمر وإبل ودئل ، إلا ما ذكره طاهر القزوينى فى مقدمة له أن ذلك على جهة الجواز ، وأنه يجوز فيه الوجهان »[٢].

ويؤكد الرضى فى هذه المسألة على كراهة تولى الأمثال ، ونفور الطبع منه ، فى حين يستخف المغايرة والمخالفة ؛ فيقول : « اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور ، وجب فتحه فى النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : نَمِر ، ودئل ، وإبِل ، تقول : نَمَرِى ودُؤَلى وإبَلى ، وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة ؛ أى الثلاثية المجردة من الزوائد ، أو أكثرها ، **على غاية من الثقل ؛ بتتابع الأمثال** من الياء والكسرة ؛ إذ فى نحو إبِلِىّ لم يخلص منها حرف ، وفى نحو نَمِرِىّ ودُئِلِىّ وخَرِبِىّ لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عَضُدِى وعُنُقِى فإنه وإن استولت الثقلاء أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة ، **إلا أن تغاير الثقلاء هوّن الأمر ؛ لأن الطبع لا ينفر من توالى المختلفات ــ وإن كانت كلها مكروهة ــ كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة ؛ إذ مجرد التوالى مكروه ؛ حتى فى غير المكروهات أيضا ، وكل كثير عدو للطبيعة** »[٣].

المخالفة بين الحركات فى التصغير :

وفى التصغير ، ينقل السيوطى عن السيرافى قوله : « إن قيل : لمَ وجبَ ضم الأول فى

---

(١) شرح المفصل ١٤٥/٥-١٤٦ وانظر : الكتاب ٣٤٠/٣-٣٤٤ والأصول ٦٤/٣ والمقتضب ١٣٦/٣-١٣٧ والهمع ١٩٥/٢ ونزهة الطرف لابن هشام ١٢٢ والإيضاح فى شرح المفصل ٥٨٨/١-٥٨٩ وشرح الكافية الشافية ١٩٤٧ وشرح الشافية للجاربردى ١٠٢-١٠٤

(٢) الهمع ١٩٥/٢ وانظر : الارتشاف ٢٨٤/١-٢٨٥

(٣) شرح الشافية ١٨/٢

المصغر ؟ قيل : لما لم يكن بدٌ من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامةٍ تلزم الدلالة على التصغير ، كان الضم أولى ؛ لأنهم قد جعلوا الفتح فى الجمع من نحو ضَوَارِب ، فلم يبق إلا الكسر أو الضم ، فاختاروا الضم لأن الياء علامة التصغير ، وإن وقع بعدها حرف ليس حرف الإعراب ، وجب تحريكه بالكسر ، فلو كسروا الأول لاجتمعت كسرتان مع الياء ، فعدلوا إلى الضمة ؛ **فراراً من اجتماع الأمثال** »[١].

المخالفة فى نون الاثنين ونحوها :

وفى قوله تعالى : ﴿ أَتَعِدَانِنِى أَنْ أُخْرَجَ وقد خلت القرون من قبلى ﴾[٢]، يقول العكبرى : « أتعداننى بكسر النون الأولى ، وقرئ بفتحها ، وهى لغة شاذة فى فتح نون الاثنين ، وحسنت هنا شيئاً لكثرة الكسرات »[٣].

وقد أورد الدكتور رمضان عبد التواب عدة أمثلة تتعلق بتأثير المخالفة الصوتية فى حركة نون المثنى ونون التوكيد ونون الرفع وتاء جمع المؤنث السالم[٤].

ملاحظات حول المخالفة الصوتية :

وبعد هذه الجولة الطويلة مع نماذج المخالفة الصوتية فى اللغة العربية ، بقيت عدة ملاحظات أوردها فيما يلى :

هذه الألفاظ التى ذكرتها وقد دخلها تغيير المخالفة الصوتية ، ليست على سبيل الحصر والاستيعاب ، بل هناك غيرها الكثير ، وهى وإن كانت كثيرة فى العدد ، إلا أنها قليلة بالنسبة إلى غيرها مما لم يدخله هذا التغيير .

ويرى العلماء أن ظاهرة المخالفة تحدث بصورة أقل من حدوث المماثلة[٥] ، ويصفها برجشتراسر بالندرة ، فيقول : « والتخالف نادر بالنسبة إلى التشابه ، وهو نادر فى اللغة العربية ، بالنسبة إلى بعض اللغات السامية الباقية ، خصوصاً الأكدية والآرامية »[٦].

---

(١) الأشباه والنظائر ٤٤/١ وانظر : شرح المفصل ١١٥/٥ وشرح الشافية للجاربردى ٧٦-٧٧ وللرضى ١٩٣/١

(٢) الأحقاف ١٧

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢٣٤/٢ وانظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٧١/٢ ومختصر شواذ القرآن ١٣٩

(٤) انظر : التطور اللغوى ٦٥-٦٧

(٥) انظر : دراسة الصوت اللغوى ٣٨٤

(٦) التطور النحوى ٣٥

ويذهب ابن جنى إلى أن المخالفة تغيير استحسانى ، وليس واجباً ، فورود أمثلة المخالفة فى بعض السياقات كراهية لتوالى الأمثال ، لايوجب تغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال ، بل قد يخففون فى موضع مستثقلٍ ، ويَدَعُون التخفيف فى موضع آخر أكثر منه ثقلا ، وبالجملة فإنهم إذا خففوا فى بعض المواضع دون بعض ، أفضل من ألا يخففوا مطلقاً[١].

فالمخالفة إذن من التغييرات الصوتية التركيبية العارضة ؛ أى التى قد تحدث أحياناً فى ظروف لغرية معينة ، ولا تحدث أحياناً أخرى فى الظروف نفسها ، ويضيف الدكتور أحمد هريدى : « هذه التغييرات لا تخص الصوت فى محال انفراده ، بل فى إطار سياق وتتابع صوتى ضمن وحدة لغوية هى الكلمة ، أو ضمن وحدات لغوية متجاورة فى الجملة .

ولذلك فإنه ليس من المحتم إذا خولف صوت ما فى كلمة ما أن يُخَالَف فى كل كلمات اللغة ، بل يحكم ذلك التخالف أو التغير عوامل أخرى تتعلق بمخرج الصوت وطبيعته ، ومخرج الأصوات الأخرى المحيطة به وطبيعتها ، والقدرات الخاصة بالجهاز النطقى لمستخدم اللغة .

فالمخالفة الصوتية هى نوع من الاتجاهات أو الميول التى تفسر ما حدث من تغير لبعض المفردات فى أصواتها ، وليست قانوناً »[٢].

وما دامت المخالفة تغييراً قليلاً أو نادراً ، فهى إذن تغيير شاذ وغير قياسى[٣] ، والغرض منه التخفيف ، وزيادة التمايز بين الأصوات ، مما يساعد على وضوحها فى النطق وفى السمع ، ويرى ابن جنى أنهم يستحسنون تركيب ما تباعدت مخارجه من الحروف ، فى حين يستقبحون تركيب ما تقارب من الحروف ؛ فقد آثروا تباعد الأصوات ؛ لأن الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه ولصيقه ، وعليه فتوالى المتشابهات أقل وضوحاً وظهوراً ، ومن ثم فالكتابة بالمداد الأسود على الورق الأبيض واضحة جلية ، ولكن الكتابة بالسواد فى السواد خفية[٤].

وعن الأصوات المتماثلة التى خولف بينها ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « إذا علمنا أن الأصوات تختلف فيما تتطلبه من جهد عضلى للنطق بها ، وأن أشق الأصوات هى المطبقة والرخوة بوجه عام ، أدركنا أن المخالفة لاتكاد تتم إلا حين يتجاور صوتان متماثلان من أصوات الإطباق أو الأصوات الرخوة ، على أن المخالفة قد تكون فى النادر من الأحيان بين الأصوات الشديدة »[٥].

---

١ انظر : الخصائص ٢/٢٣٣-٢٣٥

٢ ظاهرة المخالفة الصوتية ٣٧

٣ انظر : الكتاب ٤/٤٢٤ وشرح الملوكى ٢٥٦

٤ انظر : الخصائص ٢/٢٢٩

٥ الأصوات اللغوية ٢١٣-٢١٤ .

ولكن من خلال نماذج المخالفة الكثيرة التى قدمتها ، يتبين بوضوح أن جميع مجموعات الأصوات تقبل التخالف ، ولكن تتفاوت نسبة المخالفة فيها من مجموعة إلى أخرى ، بحسب الذوق اللغوى الذى يستخف بعض المجموعات وبعض السياقات ، ويستثقل بعضاً آخر منها(١).

كما تبين من الأمثلة السابقة أيضاً أن المخالفة قد تحدث بين صوتين متماثلين متماسَّين فى الكلمة ، وقد تحدث بين صوتين متماثلين ومتباعدين فى الموقع ؛ أى ينتسبان لمقطعين متباعدين ؛ بحيث يفصل بينهما عدة عناصر ، وقد فصَّل علماء الأصوات القول فى موقعية الأصوات مجال التخالف واتجاهات المخالفة فيها(٢).

وللدكتور أحمد هريدى عدة ملاحظات قيمة حول المخالفة ، أذكر منها : « ١- المخالفة الصوتية لا تحدث فى الكلمات المكونة من مقطع واحد .

٢- تحدث المخالفة بصورة طبيعية ـ فى الأغلب ـ لأحد الصوتين المثلين الموجود فى مغلق المقطع ، أعنى بذلك الصامت غير المتبوع بحركة ، وإذا ما وجد ما يشبه التخالف فى الصامت المتبوع بحركة ، فلعل ذلك يكون نتيجة وجوده غير متبوع بحركة فى إحدى الصيغ التصريفية أو أن قلباً مكانيا ـ لظروف صوتية سياقية ـ قد حدث للكلمة ، إلا إن الاتجاه الطبيعى للمخالفة يكون رجعيا .

٣- لا تحدث المخالفة فى الصامت الأول من الكلمة ، وإذا وجد ما ظاهره كذلك ، فلنا أن نفترض وجود مورفيم تصريفى سابق للكلمة تمت المخالفة فى وجوده »(٣).

وبهذا تتضح الأهمية البالغة لدراسة ظاهرة المخالفة الصوتية فى اللغة العربية ، بوصفها إحدى ظواهر كراهة توالى الأمثال ، وكان الدكتور إبراهيم أنيس مُحِقًّا حين علَّق على بعض أمثلة القدماء للمخالفة بقوله : « والحقيقة أن الأمر أكبر من تلك الإشارات التى لا تقنع الباحث المدقق »(٤). كما تجدر الإشارة إلى معرفة ابن جنى لهذه الظاهرة ؛ حيث أورد كثيراً من الألفاظ التى يتوالى فيها التضعيف وأخرى بمعناها أو بمعنى قريب من معناها ، وقد أُبدل فيها أولُ المثلين حرف علة(٥).

---

(١) انظر : ظاهرة المخالفة الصوتية ٢٢-٢٥

(٢) انظر : اللغة ٩١-٩٤ وظاهرة المخالفة الصوتية ٢٦-٢٩ ، ٣٩-٤٣ ومدخل إلى نحو اللغات السامية ١٠٤-١٠٥ ودراسة الصوت اللغوى ٣٨٤ والتطور اللغوى ٦٧-٦٨

(٣) ظاهرة المخالفة الصوتية ٨٢

(٤) الأصوات اللغوية ٢١١ ، ٢٥٠

(٥) انظر : الخاطريات (مسائل منسية) ٦٥٧

ناصف
٤ ن ١

الحذف لكراهة توالى الأمثال

الحذف فى اللغة : قطعُ الشىءِ من طَرفِه أو إسقاطه[١] ، ومنه أُخذ الحذف فى الاصطلاح ، وهو إسقاط عنصر من عناصر اللغة التى كانت موجودة ، أو التى كان ينبغى أن تكون موجودة ؛ حيث يكون الحذف فى الجملة والكلمة والحرف والحركة ، وتتعدد أسبابه ؛ فمنها البلاغية والنحوية والصرفية والصوتية ، والذى يعنينى هنا الآن حذف الحرف أو الحركة لسبب صوتى ، هو كراهة توالى الأمثال ، ولعل الحذف أشهر وسائل التخلص من توالى الأمثال وأيسرها ، فإذا توالى صوتان متماثلان ، فقد يؤتى بهما على الأصل ، وقد يخففان بالإدغام ، وهو إدماج صوت فى صوت ، مما يؤدى إلى التخفيف من حدة التوالى ، وقد يخففان بالمخالفة ، وهى بمثابة إسقاط صوت منهما والتعويض عنه ، أما الحذف لكراهة توالى الأمثال فغالباً ما يكون إسقاط صوت بلاعوض ؛ وكما يقول ابن خالويه : « إن من كلام العرب أن يحذفوا ويعوضوا ، وأن يحذفوا ولايعوضوا »[٢] .

ويذكر أبو على الفارسى الحذف بصفته وسيلة من وسائل التخلص من توالى الأمثال ، ويعرض لبعض صوره ، فيقول : « **إن الحذف أحد ما تُخفف به الأمثالُ إذا اجتمعت** ، وهو على ضربين :

أحدهما : أن يحذف الحرف مع جواز الإدغام ، كقولهم : بَخٍ فى بَخٍّ .

والآخر : أن يحذف لامتناع الإدغام فى الحرف المدغم فيه لسكونه ، وأن الحركة غير تأتية فيه مثل : عَلْمَاءِ ، أو لأن الحرف المدغم يتصل بحرف إذا أدغم فأسكن لزم تحريك ما له ، وهو مما لايتحرك مثل : يسطيع ..

إنك لو أدغمت اللام من على فى التى للتعريف للزم تحريكها ، وهى مماّ يلزمه السكون ؛ لذلك اجتلبت معها همزة الوصل ، فلما كان كذلك ، حُذفت اللام الأولى »[٣] .

وهكذا فقد يكون الحذف هو الوسيلة المختارة للتخفيف مع إمكان الاستعانة بوسائل أخرى ؛ كالإدغام مثلا ، وقد يكون هو الوسيلة الواجبة للتخفيف ؛ لامتناع تلك الوسائل الأخرى إذا

---

(١) انظر (حذف) فى اللسان ٢/٨١٠-٨١١ والجمهرة ٥٠٨ والقاموس ٣/١٣٠ والمصباح المنير ١٢٦ وأفعال السرقسطى ١/٣٩٠ والمعجم الوسيط ١/١٦٩

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٣٠ وانظر : ظاهرة التعويض فى الصرف والنحو ٢٠٦-٢١١

(٣) المسائل المنثورة ٣٨٦

تعارضت مع بعض الأعراف اللغوية الثابتة .

وكما يكون الاستثقال فى توالى الحروف الصحيحة ، يكون كذلك فى توالى الحروف المعتلة ، بل هو أشد ؛ لأن حروف العلة أثقل من الحروف الصحيحة ، وينقل السيوطى : « قال ابن فلاح فى (المغنى) : فإن قيل : قد وجد اجتماع الأمثال فى نحو زَيْدِىٌ من غير استثقال ، قلنا : ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة ، وقال ابن الدهان فى (الغرة) : إذا كنا قد **استثقلنا الأمثال فى الحروف الصحاح** حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حذفنا أحد الحرفين ، ومنه ما قلبنا أحد الحروف ؛ فمثال الأول : مَدَّ وأصله مَدَدَ ، ومثال الثانى : ظَلْتُ وأصله ظَلِلْتُ ، ومثال الثالث : تَقَضَّى البازى وأصله تَقَضَّضَ ، فالأولى أن نستثقلها فى الحروف المعتلة ، فإن اعترض بزَيْدِىٌ واجتماع الأمثال ياءات وكسرات ــ فالجواب أن ياء النسب فى تقدير الطرح كتاء التأنيث »[1] .

والحذف ظاهرة لغوية شائعة ، تكاد تشترك فيها جميع اللغات الإنسانية ، فلاتخلو منها لغة ، سواء كان ذلك حذف بعض عناصر الجملة ، أو حذف بعض مقاطع الكلمة ، ومع تعدد أسباب الحذف ودواعيه ، يكون التفاوت فى ميل كل لغة إلى هذه الظاهرة ؛ يقول موسكاتى وزملاؤه : « إن حذف أحد مقطعين متجاورين مع ساكنين متماثلين ، وأحياناً مع صوتى مد ، ظاهرة ذات أصل فى المخالفة تحدث فى لغات سامية مختلفة . وينشأ تأليف بعينه فى التصريف العربى يتوالى فيه متماثلان ، فيحذف أحدهما تخفيفاً ، نحو تتقاتلون ، تصير فى الاستعمال تَقاتلون ، ونحو يقتلوننا ، تصير يقتلونا . وكذلك يمكن ملاحظة حالات قليلة من هذا النوع من الحذف فى لغات أخرى ؛ ففى السريانية مثلاً : أرْيَيَا áryayá « أسد » تصير أرْيَا aryá »[2] .

ويقول الدكتور رمضان عبد التواب عن كراهة توالى الأمثال فى أبنية العربية : « تميل اللغة العربية إلى التخلص من توالى المقاطع المتماثلة ، فتحذف واحداً منها .. ويسميه اللغويون العرب **بكراهة توالى الأمثال** .

ونقصد بالمقاطع المتماثلة هنا ، ما يشمل المقاطع ذات الأصوات الصامتة المتماثلة ، أو المتقاربة فى المخارج . ويحدث ذلك فى أول الكلمة ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ، كما أن العربية تميل كذلك أحياناً ، إلى التخلص من توالى الأصوات المتماثلة ، سواء أكانت حركات أم أصواتاً صامتاً ، وإن لم تكن المقاطع متماثلة .

---

[1] الأشباه والنظائر ١/٤٣-٤٤

[2] مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ١١٠ وانظر : بحوث ومقالات فى اللغة ٥٤-٥٥

والسبب فى هذا صعوبة تتابع المقاطع والأصوات المتماثلة فى النطق . ويقول بروكلمان : (إذا توالى مقطعان ، أصواتهما الصامتة متماثلة ، أو متشابهة جدًا ، الواحد بعد الآخر فى أول الكلمة ، فإنه يكتفى بواحد منهما ، بسبب الارتباط الذهنى بينهما) .

ويعد برجشتراسر هذه الظاهرة من الترخيم ؛ فيقول : (ومن **الترخيم** ما هو جنس من **التخالف** ، وهو حذف أحد مقطعين متتاليين ، أولهما حرفان مثلان أو شبهان) »[١] .

ولعله ليس من الغريب أن يعبر بعض اللغويين عن الحذف **بالترخيم أو التخالف** ؛ فالترخيم اصطلاح نحوى يطلق على نوع من أنواع الحذف ، وهو حذف آخر الاسم فى النداء تسهيلاً للنطق به ، وهو تخفيف جائز ، ويأتى شاذا أو مختصا بضرورة الشعر إذا كان الاسم غير منادى ، أما **التخالف أو المخالفة** فتعنى تباين الصورة اللغوية بعد التغيير عنها قبل التغيير ، وقد يكون هذا التباين بالزيادة أو النقصان أو التبديل ؛ وعليه فمجئ التغيير على أى صورة من هذه الصور ، يصح لغوياً أن يسمى مخالفة أو تخالفاً .

علة الحذف :

ويرجع أكثر الباحثين ظاهرة الحذف فى بنية الكلمة إلى العوامل العضوية ؛ أى الميل نحو السهولة والتيسير ، وهو ما يتمثل فى الاقتصاد وتوفير الجهد العضلى ؛ فيقول بعضهم : « ومما يعزى أيضاً إلى العوامل الفسيولوجية ما يعرف بالحذف الصوتى ، أى فقدان أحد المقطعين المتماثلين من الناحية الصوتية والمتتاليين ، ومن ذلك على سبيل المثال تحول كلمة Engla - land (بلاد الإنجليز) فى اللغة الإنجليزية القديمة (الأنجلوسكسونية) إلى England فى اللغة الإنجليزية الحديثة ، وتحول صيغة تَتَفَعَّل إلى صيغة تَفَعَّل فى القرآن الكريم والشعر العربى »[٢] .

ويرى هويتنى Whiteney « أن كل ما نكتشفه من تطور فى اللغة ، ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود ، الذى يبذل فى النطق ، وأن هناك استعداداً للاستغناء عن أجزاء الكلمات ، التى لا يضر الاستغناء عنها بدلالتها »[٣] .

ومع الاعتراف بالتأثير الكبير للعوامل العضوية فى تطور بنية الكلمة ، إلا أنه لا يمكن

١- بحوث ومقالات فى اللغة ٢٧ وانظر : التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٧٢-٧٥ وفقه اللغات السامية

٢- التطور النحوى ٧٠

٣- علل التغيير اللغوى ٩٧

التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٧٥

إغفال دور العوامل النفسية فى هذا التطـور ؛ يقـول فندريس : « مـن العسير أن تكـون عنـاصر الكلمة الصوتية متساوية القيمة فى داخلها . فمنها القوىّ ومنها الضعيف ؛ منها ما يسود ومنها مـا يُسادُ ؛ ومنها ما يقاوم آثار العوامل الهدّامة ؛ ومنها ما يستسلم لها بسرعة السيادة والغلبة ؛ هاتـان هما الصفتان الجوهريتان اللتان على مؤرخ اللغة قبل كل شـئ أن يعيـن حدودهمـا وأسبابهما فـى داخل النظام الصوتى للغة التى يدرسها ؛ والواقع أن التكويـن الصوتـى لكـل لغـة يقتضـى بوجـود أنواع من السيادة ومن المقاومة الخاصتين . ولا يمكن أن تختلف اللغات بعضها عـن بعـض فـى التطور الصوتى إلا بصراع ينشأ بين الأصوات من جراء التوازن . غير أنه فيما عدا التـأثيرات الصوتية الخاصة بكل لغة ، توجد تأثيرات عامة تتجلى فى كـل اللغـات ، وهـى نتيجـة لاتجاهـات طبيعية فسيولوجية ونفسية معاً »[١] .

الحذف من مطالب السياق الصوتى :

ويقول الدكتور تمام حسـان عـن الحـذف بصفتـه أحـد مطـالب السياق الصوتـى فـى اللغـة العربية : « لاينبغى لنا أن نفهم الحذف على معنى أن عنصراً كان موجوداً فـى الكـلام ثـم حـذف بعد وجوده ، ولكن المعنى الذى يفهم من كلمة الحذف ينبغى أن يكـون هـو الفـارق بيـن مقـررات النظام اللغوى وبين مطالب السياق الكلامـى الاستعمالى ، فنظـام اللغـة مثـلاً يقـرر أن المضـارع المرفوع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة ينتهى بنون تسمى نون الرفع ، ويقرر كذلـك أن توكيد المضـــارع يجـرى بنـون مشـددة مركبـة مـن عنصريـن أولهمـا نـون سـاكنة وثانيهمـا نـون متحركة ، ولو أن المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أكد بالنون الثقيلة لكان معنـى ذلك أن النظام اللغوى قضى بتوالى ثلاث نونات : نون الرفع ثم (نون سـاكنة + نـون متحركـة = نون مشددة) وهذا مما يصطدم بالذوق العربى الذى يكره توالـى الأمثـال ، ومـن هنـا يتدخـل هـذا الذوق الاستعمالى بحذف نون الرفع وترك نونين إحداهما ساكنة والأخـرى متحركـة تبـدوان معـاً فى صورة وحدة صوتية واحدة مشددة . ويعمد الاستعمال إلى اتخاذ هذا الإجـراء إجـراءً مطـردًا يحدث كلما حدث الموقع الذى يتطلبـه ، ومـن هنـا يكـون قـاعدة فرعيـة أو نظامـاً فرعيـا بالنسـبة للنظام اللغوى العام »[٢] .

وفيما أرى أن الأمر ليس بهذا الإطلاق ؛ فقد يكون المحذوف عنصراً كان ينبغى أن يكـون موجوداً فحُذف ، والحذف فى هذه الحـالة واجـب ـ كما مثّل الدكتور تمام ـ وقد يكون المحذوف

---

(١) اللغة ٩٠-٩١

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٨

عنصراً كان موجوداً بالفعل ، فحذف للتخفيف على سبيل الجواز ـ لا الوجوب ـ كما سيأتى بيانه فى النماذج التطبيقية ، وعلى سبيل المثال فى قوله تعالى : ﴿قل أفغير الله تأمرونّى أعبد أيها الجاهلون﴾[١] فقد قرئ فى المتواتر : تأمرونَنى بإظهار النونين ؛ نون الرفع ونون الوقاية ـ على الأصل ، وقرئ أيضاً : تأمرونّى ـ بإدغام النون الأولى فى الثانية ، وكذلك قرئ : تأمرونِى ، بحذف إحدى النونين[٢] . فالعنصر المحذوف كان موجوداً ، وكان حذفه جائزاً على سبيل التخفيف .

وكذلك فى مضارع الفعل تَنَزَّلَ ؛ قال تعالى : ﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزّلُ عليهم الملائكة﴾[٣] ، وقال تعالى : ﴿هل أنبئكم على من تَنَزَّلُ الشياطين . تَنَزَّلُ على كل أفاك أثيم﴾[٤] فجاء الفعل تتنزل بتاءين ؛ تاء المضارعة وتاء صيغة التَّفعُّل ، وجاء الفعل تَنَزَّلُ بإثبات إحدى التاءين وحذف الأخرى .

ويسوق ابن الشجرى حشداً من الشواهد، يدلل بها على استخفاف العرب الحذف ؛ تخلصاً من توالى المثلين ، بل توالى المتقاربين أيضاً ؛ فيقول : « فأما قولهم فى بنى الحارث وبنى الهُجَيْم وبنى العنبر : بَلْحارث وبَلْهُجَيْم وبَلْعَنْبر ، فإنهم حذفوا الياء من « بنى » لسكونها وسكون لام التعريف ، ثم استخفُّوا حذف النون **كراهةً لاجتماع المتقاربين ، كما كرهوا اجتماع المثلين** ، فحذفوا الأول فى نحو :

غَداةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بكْرُ بن وائلٍ وعُجْنَا صدورَ الخيل نحوَ تميمِ[٥]

أراد : على الماء ، ونظير هذا الحذف فى الكلمة الواحدة قولهم فى ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ : ظَلْتُ ومَسْتُ ، ومنهم من يُسقط حركةَ ما قبل المحذوف ويلقى حركة المحذوف عليه ، فيقول : ظِلْتُ ومِسْتُ ، يحرك الظاء والميم بكسرة اللام والسين ، وقرأ قوم : ﴿فَظِلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[٦] و﴿إلهكَ الذى ظِلْتَ عليه عاكفاً﴾[٧] . فإن كان ما قبل المحذوف ساكناً لم يكن بُدٌّ من إلقاء حركته على

---

(١) الزمر ٦٤

(٢) انظر السبعة ٥٦٣ والتذكرة ٦٤٩ ومعانى القراءات ٣٤١/٢ والكشف ٢٤١/٢ والإقناع ٧٥١ والتيسير ١٩٠

(٣) فصلت ٣٠

(٤) الشعراء ٢٢١-٢٢٢

(٥) ينسب لقطرى بن الفجاءة . انظر : شعر الخوارج ٤٤،٦٣ وأمالى ابن الشجرى ١٨٠/٢ والكامل ٢٩٧/ ، ٢٩٩ وشرح الشافية للجاربردى ٣٥٩ وشرح شواهدها ٤٩٨-٥٠١ وهو ملفق من بيتين فى الحماسة البصرية ٢٥٦/١-٢٥٧

(٦) الواقعة ٦٥ وانظر : تفسير القرطبى ٢١٩/١٧

(٧) طه ٩٧ وانظر : تفسير القرطبى ٢٤٢/١١

الساكن لئلا يلتقىَ ساكنان ، وذلك قولهم فى أحْسَسْتُ : أحَسْتُ ، قال أبو زُبَيْد :

سوى أنَّ العِتَـاقَ من المطــايا أحَسْـنَ به فهُنَّ إليـه شُــوسُ »[1] .

ما يحذف من الأصوات :

والحذف لكراهة توالى الأمثال ، قد يعرض لأى مجموعة من الأصوات المتوالية المتماثلة والمتقاربة ، ولكن المقصود بظاهرة الحذف هنا ، دراسة حذف الحروف الصحيحة ، أما دراسة حذف حروف العلة ، فتختص بها ظاهرة الإعلال بالحذف ؛ ويقول الدكتور طاهر سليمان : « باستقصاء الحذف الخاص بالصيغ تبين لنا أنه مقصور ــ فى الأعم الأغلب ــ على حروف العلة (الألف والواو والياء) والنون والهمزة والتاء والتنوين والحركات (الضمة والكسرة والفتحة) وأن كثرة الحذف فيها فى العربية بحسب هذا الترتيب ، أما غيرها من الحروف فيندر أن يقع فيها الحذف ، فإذا وقع فى غيرها فيكاد ينحصر فى ترخيم المنادى **وتوالى الأمثال** »[2] .

فإذا توالى فى الكلام صوتان متماثلان أو متقاربان ، اكتفى المتكلم بأحدهما تخفيفاً على سبيل الجواز ؛ شريطة ألا يؤدى الحذف إلى وقوع لبس أو اضطراب فى دلالة الكلمات ، ولكن النحاة فصّلوا القول فى هذا الأمر ؛ هل المحذوف هو الصوت الأول أم هو الصوت الثانى ؟ !

تعيين المحذوف :

وقد عقد ابن هشام قاعدة فى المغنى مفادها أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى ، وساق فيها عدة مسائل ؛ منها : « **إحداها** : نون الوقاية فى نحو : ﴿أتحاجُّونى﴾[3] و﴿تأمرُونى﴾[4] فيمن قرأ بنون واحدة ، وهو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين ، وقال سيبويه ـ واختاره ابن مالك : إن المحذوف الأولى [5] .

الثانية : نون الوقاية مع نون الإناث فى نحو قوله :

---

(١) أمالى ابن الشجرى ١/١٤٥-١٤٦ ومضى بيت أبى زبيد ص١٤٦ من فصل المخالفة الصوتية .

(٢) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ٢٦٤ وانظر : ١٥٥-١٧٧

(٣) الأنعام ٨٠ وهى قراءة نافع وابن عامر . انظر : السبعة ٢٦١

(٤) الزمر ٦٤ وانظر : السبعة ٢٦١ ، ٥٦٣

تراهُ كالثَّغَام يُعَلُّ مِسكًا يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِى[١]

هذا هو الصحيح ، وفى (البسيط) أنه مُجْمَع عليه ؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذفُ ، ولكن فى (التسهيل) أن المحذوف الأولى ، وأنه مذهب سيبويه .

الثالثة : تاء الماضى[٢] مع تاء المضارع فى نحو : ﴿ناراً تَلَظَّى﴾[٣] وقال أبو البقاء فى قوله تعالى : ﴿فإن تَوَلَّوْا فإن الله عليم بالمفسدين﴾[٤] يضعف كون (تولوا) فعلاً مضارعاً ؛ لأن أحرف المضارعة لا تُحذف ا.هـ . وهذا فاسد ؛ لأن المحذوف الثانية ، وهو قول الجمهور ، والمخالف فى ذلك هشام الكوفى ، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو : ﴿ناراً تَلَظَّى﴾[٣] ﴿ولقد كنتم تَمَنَّوْنَ الموت﴾[٥] .

الرابعة : نحو مَقُول ومَبِيع ، المحذوف منهما واو مفعول ، والباقى عين الكلمة ؛ خلافاً للأخفش .

الخامسة : نحو إقامة واستقامة ، المحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال ، والباقى عين الكلمة ؛ خلافاً للأخفش أيضاً »[٦] .

وهكذا اختلف النحاة فى كل محذوف ؛ أهو الأول أم الثانى ؟ ولم يتفقوا على أساس نظرى مطرد يصلح للتطبيق فى جميع المسائل ، كما زاد السيوطى هذا الأمر تفصيلاً ، وأورد اختلاف النحاة فى كل مسألة[٧] ـ على ما سيأتى بيانه فى النماذج التطبيقية .

ويقول الدكتور طاهر سليمان : « وفى حالة وجود حرفين متماثلين متجاورين حيث يجب الحذف أو يجوز ، فإن الحذف يعترى الثانى المماثل ، وفقاً للقاعدة العامة للحذف فى كثير من اللغات ، إلا أن يكون الأول كثير التعرض للسقوط فى اللغة فيحكم بأنه المحذوف »[٨] .

وقد ذهب كثير من النحويين إلى أن المحذوف هو الثانى ؛ لأن الثقل نشأ منه ، كما ذهب آخرون إلى أن الصوت الأكثر تعرضاً للتغيير ـ بحسب صفاته وموقعه ـ هو أيضاً الأكثر

---

(١) لعمرو بن معد يكرب . انظر : ديوانه ١٧٣ والكتاب ٥٢٠/٣ والمنصف ٣٣٧/٢ ومعانى القرآن للزجاج ١٩٧ وشرح المفصل ٩١/٣ والهمع ٩٥/١ واللسان (فلا) .

(٢) كذا . والأولى أن يقال : تاء الصيغة .

(٣) الليل ١٤ وانظر : السبعة ٦٩٠

(٤) آل عمران ٦٣

(٥) آل عمران ١٤٣

(٦) مغنى اللبيب ٦٢٠-٦٢١

(٧) انظر : الأشباه والنظائر ٥٨/١ - ٦٧

(٨) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ٨٢

عرضاً للسقوط ، وإذا كان لكل صوت من الصوتين معنى مستقل ، حاول النحاة المفاضلة بين المعنيين ؛ أيهما يمكن الاستغناء عنه ـ ولا تختل الدلالة ـ فيُحذف ، وأيهما لا يمكن الاستغناء عنه ـ لأهميته ـ فيُثبت ، وأرى أنه يكفى فى هذا المقام أن يقال إنه حُذف أحد الصوتين المتماثلين أو المتقاربين تخفيفاً ، وبقى الآخر دالاً عليهما معاً ، وليس أحدهما أولى بالحذف أو بالإثبات من الآخر ، إلا بقرينة لغوية قوية ـ لفظية أو دلالية ، ولاتفيد هنا الأدلة النظرية المجردة التى يستقيها النحاة غالباً من الفلسفة والمنطق .

نماذج تطبيقية

الحذف فى حروف المعانى

ورد فى اللغة كثير من حروف المعانى بالتضعيف ، نحو إنّ وأنّ ولكنّ ورُبّ ، والتضعيف مستثقل مع ما عُرف عن هذه الحروف من كثرة الاستعمال ، فيُحتاج إلى تخفيفها ، والحذف أحد أهم وسائل هذا التخفيف .

رُبّ ← رُبَ ، رُبْ :

فنحو رُبّ بالتضعيف ، يجوز تخفيفه بحذف أحد المضعفين ، فإذا حُذف المدغم فيه بقى رُبْ بالسكون ، وإذا حُذف المدغم بقى رُبَ بالفتح ، وقد وردت الشواهد بهاتين الصورتين ، كما قالوا أيضاً : رُبَمَا بدلا من رُبَّمَا ؛ وفى القرآن الكريم : ﴿رُبَمَا يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[١] وقد قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بتخفيف الباء ، والباقون بتشديدها على الأصل ، وروى عن أبى عمرو الوجهان جميعاً بالتخفيف والتشديد[٢] .

ويقول ابن يعيش فى تعليل حذف إحدى الباءين من ربّ وبقاء الأخرى مفتوحة : « العرب تقول : رُبَ رجلٍ رأيتُه ، فيخففون الباء **كراهية التضعيف** ، وكان القياس إذا خُفِّفت أن يسكن آخرها ؛ لأنه لم يلتق فيها ساكنان ، كما فعلوا بإنّ ونظائرها حين خففوها ، إلا أن المسموع رُبَ بالفتح ، نحو قول الشاعر :

أزُهَيْرُ إنْ يَشْبِ القَذَالُ فإنّه ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ[٣]

فكأنهم أبقوا الفتحة مع التخفيف ، دلالة وأمارة على أنها كانت مثقلة مفتوحة ، ونظيره قولهم : أفَ ؛ لما خففوها أبقوا الفتحة دلالة وتنبيهاً على الأصل »[٤] .

ومن شواهد التخفيف أيضاً قول الحادرة :

---

(١) الحجر ٢

(٢) انظر : الإتحاف ١٧٣/٢ والسبعة ٣٦٦ وحجة القراءات ٣٨٠ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٩٩/١ و ٢٩/٢

فَسُمَـىٌ ما يدريكِ أن رُبَ فتيةٍ باكـرتُ لذتَـهم بأدكـن متـرعِ[١]

وكذا قول ثعلبة بن صُعَيْر :

أسُمَىٌ ما يدريك أن رُبَ فتية بيض الوجوه ذوى ندًى ومآثرِ[٢]

وأيضاً قول عدى بن الرعلاء :

رُبَمَا ضـربةٍ بسـيف صـقيل بين بُصرى وطـعـنةٍ نجـلاءِ[٣]

ونسب أبو حاتم التخفيف إلى أهل الحجاز، والتثقيل إلـى تميم وقيس وربيعـة[٤]، وهوَ مـا يؤكد ميل الحضريين إلى الصيغة الأخف والأسهل ، وميل القبائل البدويـة إلـى الصيغـة الثقيلـة المشددة ، وهو ما يتناسب مع طبيعة كل منهم .

إنْ ← إنْ ونحوها :

وكذلك خففوا نحو إنَّ إلى إنْ وكأنَّ إلى كأنْ ، ولكنَّ إلى لكنْ ؛ يقول ابن يعيش : « وأمـا قولهم : إنْ زيداً لمنطلق ، خفيفة ، فالأصل إنَّ مثقلة ، إلا أنهم حذفوا إحدى النونين **كراهية التضعيف ، وقد جاء الحذف فى الحروف المضاعفة كثيراً ، تخفيفاً لثقل التضعيف** ، كمـا فُعل ذلك فى الاسم والفعل .. »[٥] .

ويجوز فى إن المخففة المكسورة الهمزة الإعمال والإلغاء ، فأما المفتوحة إذا خففت فليس فيها إلا الإعمال ؛ ففى قوله تعـالى ﴿وإن كلٌ لمَا جميعٌ لدينـا مُحْضَرون﴾[٦] خففت إن وألغـى عملها ، وفى قوله تعالى : ﴿وإنْ كلاً لمَّا ليوفينَّهم ربُكَ أعمالهم﴾[٧] خففت إن وبقى عملها ، وأمـا قول الأعشى :

فى فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كل من يحفى وينتعلُ[٨]

---

(١) ديوانه ٥٦

(٢) المفضليات ١٣٠ والحيوان ٢٩٧/٢

(٣) الخزانة ٥٧٢/٩ وتفسير القرطبى ١/١٠ وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٥٦٦ وفيه : ربَّما بالتشديد .

(٤) انظر : تفسير القرطبى ١/١٠

(٥) شرح الملوكى فى التصريف ٤٢٥

(٦) يس ٣٢ (٧) هود ١١١

(٨) ديوانه ٥٩ وشرح القصائد العشر ٤٢٩ وأمالى ابن الشجرى ١٧٨/٢

يريد : أنَّهُ هالكٌ ، فحذف النون من أنَّ واسمها وهو ضمير الشأن .

وفى تخفيف كأنَّ ورد قول الشاعر :

وصـــدرٍ مشـــرقِ النـحـــر كـأنْ ثَـدْ يَـيْـهِ حُـــقَّـــانِ[١]

ويروى : كأنْ ثدياه حقان ؛ على تقدير : كأنَّهُ ، وحذف ضمير الشأن .

وكذلك خففوا لكنَّ وألغوا عملها ؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين الاسمية والفعلية ؛ فهى حرف ابتداء لا يعمل ؛ كقول زهير :

إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخْشى غوائلُه لكنْ وقائعُهُ فى الحرب تُنْتَظَر[٢]

وإذا اتصلت هذه الأحرف إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ بياء المتكلم ، زادوا نون الوقاية قبل الياء تشبيهاً لهذه الأحرف بالأفعال ، فيقولون : إننى وأننى وكأننى ولكننى ، كما قالوا : ذكرنى ويذكرنى واذكرنى ، فلما كثرت النونات حذفوا إحداها لكراهة توالى الأمثال ؛ ويقول ابن الشجرى : « ومن خففهنَّ بحذف إحدى النونات فقال : إنّى وأنّى ولكنّى وكأنّى ، حذف النونَ الوسطى ؛ لأنها هى التى حذفها قبل أن يتصلْنَ بالنون الثالثة ، وجاء القرآن بإقرارها فى قوله : ﴿إنَّنى أنا الله﴾[٣] وبحذفها فى قوله[٤] : ﴿إنّى أنا ربُّكَ﴾ »[٥] .

ويذكر فلوجل فى كتابه « نجوم الفرقان فى أطراف القرآن ».ما يؤكد بالإحصاء أن الحذف مع هذه الأحرف هو الشائع فى القرآن الكريم[٦] ؛ مما يدل دلالة قاطعة على ميل العربية إلى التخفيف والتخلص من توالى المتماثلات بحذف إحداهن .

بَخٍ ← بَخٍ وبَخْ :

ويقول ابن الشجرى عن التخفيف فى اسم الفعل بَخٍ الذى يقال عند استعظام الشىء بمعنى المدح والفخر : « ومما حذفوا منه أحد المثلين قولهم : بَخْ ، ساكن الخاء ، وهى كلمة يقولونها للشىء إذا أرادوا مدحَه وتفخيمه ، ويكررونها فى أكثر الاستعمال ، قال أعشى هَمْدان :

---

(١) انظر : الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ وأمالى ابن الشجرى ٣٦٢/١ ، ١٧٨/٢ وشرح المفصل ٨٢/٨

(٢) شعر زهير بشرح الأعلم ٩٥

(٣) طه ١٤ (٤) طه ١٢

(٥) أمالى ابن الشجرى ١٧٩/٢ وانظر : الأشباه والنظائر ٥٩/١

(٦) انظر : بحوث ومقالات فى اللغة ٣٧ ـ ٣٨

بين الأشَجِّ وبين قيسِ باذِخٍ بَخْ بَخْ لوالدِهِ وللمولودِ[١]

وربما نوَّنوه فقالوا : بَخٍ ، كما قالوا : صَهٍ ، ويدل على أن أصله التشديد قولُهم ، حَسَبٌ بَخٌ . قال العجاج[٢] :

فى حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أقْعَسَا »[٣] .

وجمع خلف الأحمر بين اللغتين ؛ التخفيف والتشديد ، فقال يصف بيتاً :

روافِدُه أكرَمُ الرافداتِ بخٍ لكَ ، بَخٌّ لبحرٍ خِضَمِّ[٤]

وأرى أن صيغة التشديد بَخٌّ هى الأصل ، وأن صيغتى التخفيف : بَخْ بالإسكان ، وبَخٍ بالتنوين ، متطورتان عن الأصل بالحذف ؛ لكراهة توالى الأمثال ، وهو ما يؤكده الاشتقاق .

← أفْ ونحوها :

وفى اسم الفعل أفٌّ بمعنى أتضجر ، خففها بعض العرب بحذف أحد المضعفين ، ووردت القراءات بالتخفيف فى قوله تعالى : ﴿فلا تقل لهما أفٌّ ولا تنهرهما﴾[٥] فقد قرأ ابن عباس : ﴿أفَ﴾ بفتح الفاء مخففة ، كما روى عنه : ﴿أفْ﴾ بضمتين والتخفيف ، وعنه أيضا وعن أيوب السختيانى : ﴿أفْ﴾ بسكون الفاء[٦] ، ولا شك أن هذه الصور المخففة متطورة عن الصورة المشددة بالحذف لكراهة توالى الأمثال .

← قَطْ وقَطُ :

وقالوا : ما فعلت هذا قَطُّ ؛ أى فيما مضى وانقطع ، فقَطُّ ظرف زمان لاستغراق الماضى ، وفى العرب مَنْ يخففه ، فيقول : قَطُ بحذف إحدى الطاءين تخفيفاً وضم الباقية دلالة وتنبيهاً على المحذوف ، وتكون قَطْ بمعنى حَسْب ويكثر اقترانها بالفاء نحو رأيتك مرة واحدة فَقَطْ ، ويقال : قَطْكَ هذا بيان ؛ أى كفاك ، وتزاد نون الوقاية مع ياء المتكلم ؛ ليسلم سكون البناء من الكسر ؛

---

(١) الصبح المنير ٣٢٣ (٢) ديوانه ١٣٤

(٣) أمالى ابن الشجرى ١٧٤/٢ (٤) شرح الملوكى ٤٣٥ وشرح المفصل ٧٩/٤

(٥) الإسراء ٢٣

(٦) انظر القراءات القرآنية ٢٣٦ والمحتسب ١٨/٢ وشرح الملوكى ٤٣٨

فيقال : قَطْنى ؛ أى كفانى ، وقال الشاعر :

امتلأ الحوضُ وقال قَطْنى مهلاً رُوَيْدًا قد ملأتَ بطْنى[1]

والاشتقاق يؤكد أن نحو قَطْ وقَطُ جاءت بالتخفيف عن قَطٌّ ؛ لأنهم يقولون : قَطَطْتُ الشىءَ : إذا قطعته عرضاً ، أو قطعته مطلقاً ، وقَطَّ البيطارُ حافرَ الدابَّة : نَحَتَهُ وسوَّاه ، ففيه معنى الاكتفاء والقطع عن الاستمرار .

الحذف فى الأفعال المضاعفة

المقصود بالفعل المضاعف هنا ما كان عينه ولامه من جنس واحد ، سواء أكان على وزن فعل نحو فرَّ ومدَّ ، أو على وزن افعل نحو أعَدَّ وأقَرَّ ، أو على وزن استفعل نحو استعدَّ واستدلَّ ، أو على وزن انفعل نحو انجرَّ واندكَّ وهكذا ، ولا شك أن الأصل فى نحو عدَّ : عَـدَدَ ، وأعَدَّ : أعْدَدَ ، واستَعَدَّ : استَعْدَدَ وهكذا بتوالى المثلين ، وهنا يمكن التخفيف بالإدغام عن طريق حذف حركة الأول ، أو إلقائها على ما قبلها إذا كان ساكناً ، وعند اتصال هذه الأفعال بضمائر الرفع المتحركة ، نحو أعْدَدْتُ وأعْدَدْنَا وأعْدَدْنَ ، فلا يكون ما قبل هذه الضمائر إلا ساكناً ، فلما سكن الثانى من المثلين امتنع الإدغام ووجب الفك ، وهنا تلجأ اللغة إلى وسيلة أخرى للتخفيف غير الإدغام ، وهى الحذف ؛ أى حذف أحد المثلين .

وقد عقد سيبويه فى كتابه باباً لهذه القضية ؛ قال فيه : « باب ما شذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أقَمْتُ ، وليس بمُتْلَبِبَ ، وذلك قولهم : أحَسْتُ ، يريدون : أحْسَسْتُ ؛ وأحَسْنَ ، يريدون : أحْسَسْنَ ، وكذلك تفعل به فى كل بناء تبنى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركةُ ، شبهوها بأقَمْتُ ، لأنهم أسكنوا الأولى ، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة . فإذا قلت : لم أحِسَّ ، لم تحذف ؛ لأن اللام فى موضع قد تدخله الحركةُ ... وإذا كان فى موضع يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك ، حذفوا لأنه لا يلتقى ساكنان .

ومثل ذلك قولهم : ظِلْتُ ومِسْتُ ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء ، كما قالوا : خِفْتُ . وليس هذا النحو إلا شاذًّا . والأصل فى هذا عربى كثير وذلك قولك : أحْسَسْتُ ، ومَسِسْتُ ، وظَلِلْتُ .

---

(١) شرح الملوكى ٤٤١ وانظر : ٤٤٠ ـ ٤٤٣

وأما الذين قالوا : ظَلْتُ ومَسْتُ فشبهوها بلَسْتُ ، فأجروها فى فَعِلْتُ مُجْراها فى فَعَلَ ، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا.. »[١] .

ونخرج من كلام سيبويه بعدة أمور ؛ **أولها** : أن هذا اللون من التخفيف غير قياسى ولا مطرد ، بل هو مقصور على السماع عن العرب .

والثانى : أن الأفعال التى ورد فيها التخفيف بالحذف ، لم يكن هذا التغيير فيها لازماً ، بل كان جائزاً فحسب ، ومن ثَمَّ ورد فى اللغة الأصل ــ أى بالإتمام دون حذف ــ بكثرة ، فهم يقولون : ظَلِلْتُ وظَلْتُ ، وأَحْسَسْتُ وأَحَسْتُ وهكذا .

والثالث : أنه لا يجوز التخفيف بالحذف إلا إذا امتنع الإدغام ، كضرورة سكون الثانى من المثلين .

والرابع : أن للعرب فى نحو ظَلِلْتُ عند التخفيف بالحذف سبيلين ؛ إما أن يحذفوا اللام الأولى بحركتها ؛ فيقولوا : ظَلْتُ ، وإما أن يحذفوا ويلقوا الحركة على الحرف السابق ، تنبيهاً على الأصل ، فيقولوا : ظِلْتُ .

وقد اختلف النحاة فى أمر الشذوذ فى هذا الحذف ؛ ويقول الأزهرى : « وليس بقياس . إنما هى أحرف قليلة معدودة ؛ وهذا قول حُذَّاق النحويين »[٢]. وينقل أبو حيان الأندلسى عن الفارسى أنه كان يرى أنه مطرد مطلقاً ، فى حين يرى ابن مالك أنه مطرد عند بعض العرب فحسب ، كما يشير أبو حيان إلى بعض اللهجات؛ فيقول : « وزعم الأستاذ أبو على أن ذلك مطرد فى أمثال هذه الأفعال من المضعف ، وذكر ابن مالك أنه يجوز فى لغة سليم حذف عين الفعل الماضى المضعف المتصل بتاء الضمير نحو : ظَلْتُ ، أو نونَيْهِ : ظَلْنَا وظَلْنَ . والماضى المضعف أعم من أن يكون ثلاثياً ــ كما مثَّلنا ــ أو أزيد نحو : أحَبَّ وأَحَسَّ وانْحَطَّ ، وربما فعل ذلك بالأمر ، لقوله تعالى : ﴿ وقَرْنَ فى بيوتكن ﴾[٣] والمضارع سمع الفراء : يَنْحِطْنَ ، فى : يَحْطِطْنَ ...

وحُكى فى هَمَمْتُ : هَمْتُ ؛ بحذف إحدى الميمين ، وأما حَسِسْتُ فقال أبو الطيب عبد الواحد اللغوى : الحجازى يقول فى حَسِسْتُ : حَسِيتُ ؛ يعوض من السين ياءً ، والتميمى لا

---

(١) الكتاب ٤/٤٢١ ــ ٤٢٢ ويقال : اتْلأَبَّ الشئُ اتْلِئْبَاباً : إذا استقام وامتدَّ واستوى فهو مُتْلَئِبٌّ . انظر : اللسان (تلأب) ١/٤٣٨

(٢) تهذيب اللغة ١٤/٣٥٧

(٣) الأحزاب ٣٣

يعوض ؛ فيقول : حَسْتُ »[١] .

وهذا النص يؤكد ميل الحضريين إلى المخالفة ، وهى أليق بهم ؛ لأنهم يحرصون على التمهل فى النطق وإعطاء كل حرف حقَّه من التصويت ، ومن ثم مالوا إلى الفك عند توالى المثلين فهم يقولون : ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ ، كما يؤكد ميل البدويين إلى الحذف ، وهو أليق بهم ؛ لأنهم يحرصون على السرعة فى النطق ، ومن ثم مالوا إلى الإدغام عند توالى المثلين ، فهم يقولون : رُدَّ ولم يَرُدَّ .

ويؤكد الدكتور أحمد علم الدين الجندى شيوع هذا النوع من الحذف فى القبائل البدوية كبنى نُمير وسُلَيْم وطىء ، ولكنه يذهب إلى إطلاق القياس على ما ورد منه ؛ لأن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مُصيب غير مُخْطىء ، واللغات على اختلافها كلها حجة[٢] ؛ وقد يكون فيما ذهب إليه توسعة وتيسير ، ولكن يعيبه إهدار اصطلاحات التقويم اللغوى التى تقسم المسموع إلى مطرد وشاذ ؛ كما قال ابن هشام : « اعلم أنهم يستعملون : **غالباً** ، **وكثيراً** ، **ونادراً** ، **وقليلاً** ، **ومطروداً** .

فالمطرد : لا يتخلف ، **والغالب** : أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، **والكثير** : دونه ، **والقليل** : دونه ، **والنادر** : أقل من القليل ؛ فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك »[٣] .

وقد تبين أن هذا الحذف ورد فى كلمات قليلة ، فينبغى أن تحفظ ولا يقاس عليها ؛ لأنه لا يقاس على القليل ، وإلا اضطربت قواعد اللغة اضطراباً شديداً ، أما ما حكاه بعضهم من أن هذا الحذف مطرد فى لغة بعض العرب ؛ فهذه اللغة حجة فى نفسها ، وحجة لأصحابها الذين يتكلمون بها ، ولا يشترط بالضرورة أن تكون حجة على اللغة العربية الفصحى النموذجية ، التى توحد بين العرب جميعاً ، وقد أُخذت من لهجاتهم المختلفة ؛ فقد تستعير ظاهرة لغوية ما من أى لهجة ، وقد تكتفى بمجرد التأثر بها .

ويقول السيوطى فى تعيين المحذوف من المثلين : « الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظَلْتُ ومَسْتُ وأَحَسَّ (كذا) إذا أسند إلى الضمير المتحرك ، نحو ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ وأَحْسَسْتُ ، جاز

---

(١) الارتشاف ١/١٢١ كما نسب أبو حيان إلى الفراء القولَ بطرد هذا الحذف ؛ فقال : « وزعم الفراء أن ذلك ليس مستمر فى رَدْتُ ومَرْتُ ؛ يريد : رَدَدْتُ ومَرَرْتُ » ١/٣٤٧

(٢) انظر : اللهجات العربية فى التراث ٦٩٩ ـ ٧٠٢

(٣) الاقتراح ٥٩

أحد حرفى التضعيف ، فيقال : ظَلْتُ ومَسْتُ وأحَسْتُ ، وهل المحذوف الأول وهو العيْن ، الثانى وهو اللام ؟ قولان أصحُّهما الأول ـ وبه جزم فى (التسهيل) ـ وقال أبو على فى (الإغفال) : قد حذف الأول من الحروف المتكررة ، كما حذف الثانى ، وذلك قولهم : ظَلْتُ ومَسْتُ ونحو ذلك .

فإن قيل : ما الدليل على أن المحذوف الأول ؟ قيل : قول من قال : ظِلْتُ ومِسْتُ ، فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء ، كما ألقاها عليها فى خِفْتُ وهِبْتُ وطُلْتُ ولو كان المحذوف اللام ـ دون العين ـ لتحرك ما قبل الضمير ، وكذلك قُلب الأول من المتكررة نحو دينار ، كما قلب الثانى نحو تَظَنَّيْتُ وتَقَضَّيْتُ ، وخُفِّفت الهمزة الأولى ، كما خففت الثانية ، نحو[1] ﴿ جاء أشراطها ﴾ »[2] .

ويؤكد ابن الحنبلى هذا الرأى بقوله فى نحو مست : « وليس المحذوف السين الثانية ؛ لأنها لما كانت خفيفة بالسكون ، والأولى ثقيلة بالحركة ، كان المناسب حذف ما كان ثقيلاً .

وقال ابن خلف : ولم أرهم قالوا : المحذوفُ لامُ الفعل ثم أسكنت العين لاتصال تاء الضمير ، مع أن الحذف أليَقُ بالأواخر ، ولأن اللام لَحِقَه اعتلال بسكونه . ثم قال : ولعل سِرَّهُ أن الأول كان ينبغى أن يُدْغَمَ ، والإدغامُ إخفاءٌ ، وهو قريب من الحذف ، فناسبَ أن يكون هو الأولَ »[3] .

نماذج للحذف فى الأفعال المضاعفة :

وهذه بعض نماذج الحذف التى وردت فى اللغة ؛ ففى القرآن الكريم ورد مضارع الفعل ظَلَّ بالإتمام فى قوله تعالى : ﴿ إنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الريحَ فَيَظْلَلْن رواكد على ظهره ﴾[4] كما ورد الماضى بالحذف فى قوله تعالى : ﴿ وانظر إلى إلهك الذى ظَلْتَ عليه عاكِفاً ﴾[5] وفى قوله تعالى : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُون ﴾[6] وقد قرئ فيهما بفتح الظاء ؛ أى على الأصل ، وبكسر الظاء ؛ أى

---

(١) سورة محمد (صلى الله عليه وسلم) ١٨

(٢) الأشباه والنظائر ٦٠/١ وانظر : التسهيل ٢٦٠ والارتشاف ١٢١/١

(٣) ربط الشوارد فى حل الشواهد ٩١ – ٩٢

(٤) الشورى ٣٣ (٥) طه ٩٧

(٦) الواقعة ٦٥

على نقل حركة اللام المحذوفة إليها[١] .

ومن شواهد ذلك فى الشعر ، قول عُبيد بن قيس الرقيات :

ظِـلْتُ مـن شَـجْوِها وشـجو اللـواتى هُنَّ صَنَّعْنَـهـا أُنـادى الطَّبِـيـبـا[٢]

وقال يعلى بن الأحول الأزدى :

فظَـلْـتُ لدى البيت العتيق أُخـيـلُـه ومِطْـوَايَ مشـتـاقـانِ لَـهْ أَرِقَـانِ[٣]

وقال أعشى باهلة :

فظَـلْـتُ مُرتـفقـاً للـنجـم أرقـبـه حَـرَّانَ مُكـتـئـبـاً لـو ينـفـع الحـذرُ[٤]

ومما ينسب لقطرى بن الفجاءة ولغيره :

وظَلَّتْ شيوخ الأزد فى حومة الوغى تـعـوم وظَـلـنا فى الجِـلادِ نعـومُ[٥]

وقالوا : « حَلْتُ فى بنى فلان ؛ بمعنى حَلَلْتُ »[٦] . وقالوا : مَـسْتُ ؛ بمعنى مَسِسْتُ ؛ قال الشاعر ابن مغراء :

مِسْـنَا السـمـاءَ فنلـنـاها ودامَ لـنـا حتى نرى أُحُدًا يمشى وثَهْلاَنـا[٧]

يريد : مَسِسْنَا ، وقالوا : أَحَسْنَ ؛ بمعنى أَحْسَسْنَ ؛ قال أبو زُبَيْد الطائى :

خـلا أنَّ العِـتـاقَ من المَـطَـايـا أَحَسْـنَ بـه فَـهُنَّ إليـه شُـوسُ[٨]

وقال ابن عَنَّاب الطائى :

---

(١) انظر : تفسير القرطبى ٢٤٢/١١ ، ٢١٩/١٧ والبحر المحيط ٢٧٦/٦ وإملاء ما منَّ به الرحمن ١٢٦/٢ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٤٢٠/٤ ـ ٤٢١ .

(٢) ديوانه ١٠٨ وصنْعتها أى زَيِّنَنها وهن الجوارى .

(٣) شرح الكتاب للسيرافى ١٦٠/٢ والخصائص ١٢٩/١ ، ٣٧١ والخزانة ٤٠١/٢ واللسان (مطا) ٤٢٢٧/٦ و(ها) ٤٥٩٦/٦

(٤) الأصمعيات ٨٨

(٥) شرح شواهد الشافية ٤٩٩ والكامل ٢٩٨/٣ وفى البيت إقواء ؛ لأنه من ميمية مكسورة .

(٦) تهذيب اللغة ٣٥٧/١٤

(٧) ربط الشوارد فى حل الشواهد ٩١ - ٩٣ و(مسس) فى اللسان والصحاح .

(٨) مضى البيت فى فصل المخالفة الصوتية ، برواية : حَسَيْنَ به .

عوى ثم نادى هل أَحَسْتُمْ قلائصاً وسِمْنَ على الأفخاذ بالأمس أربعا[١]

يريد : أَحْسَسْتُمْ .

ومما رواه ابن جنى : « حكى ابن الأعرابى فى ظَنَنْتُ : ظَنْتُ . وهذا كله لا يُقاس عليه ؛ لا تقول فى شَمِمْتُ : شَمْتُ ولا شِمْتُ ، ولا فى أَضْمَضْتُ : أَضْتُ »[٢] .

اقررن ← قَرْنَ :

وفى قوله تعالى : ﴿ وقَرْنَ فى بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ﴾[٣] قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بفتح القاف : قَرْنَ ، وقرأ الباقون بكسرها : قِرْنَ[٤] . واختلف العلماء فى اشتقاق هذا الفعل اختلافاً كبيراً ، والذى يعنينا منه الآن ، أنه يقال : قَرَرْتُ بالمكان أَقِرُّ ـ بالفتح فى الماضى والكسر فى المضارع ، كما يقال : قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ ـ بالكسر فى الماضى والفتح فى المضارع ؛ وعليه فأمر جماعة النسوة من الأول : اقْرِرْنَ ، ومن الثانى : اقْرَرْنَ ، بتوالى الراءين ، فإذا خُفِّف الفعل بحذف الراء الأولى ، فلابد من نقل حركتها إلى الساكن قبلها والاستغناء عن همزة الوصل ؛ فيقال : قِرْنَ وقَرْنَ ، وفى الآية أقوال أخرى[٥] .

ويقول الأنبارى فى تعليل حذف الراء هنا : « وإنما حُذفت الراء لتكررها مع نظيرها ، وتكررها فى نفسها ، فإنها حرف تكرير ، **وإذا استثقل التكرير والتضعيف فى حرف غير مكرر ؛ ففى المكرر أَوْلَى** ، وإذا كانوا قد حذفوا للتضعيف فى الحرف فقالوا فى رُبَّ : رُبْ ، وفى أنَّ : أنْ ـ والحرف لا يدخله الحذف ـ فلأن يحذفوا فى الفعل الذى يدخله الحذف أَوْلى »[٦] .

---

(١) مجالس ثعلب ٥٣٧/٢

(٢) الخصائص ٤٤١/٢

(٣) الأحزاب ٣٣

(٤) انظر : الإتحاف ٣٧٥/٢ والسبعة ٥٢١ - ٥٢٢ وحجة القراءات ٥٧٧ والبحر المحيط ٢٣٠/٧ وتفسير القرطبى ١٧٨/١٤

(٥) انظر : شرح الشافية للجاربردى ٣٥٧-٣٥٨ والارتشاف ١٢١/١ والتصريح ٣٩٧/٢ وتفسير القرطبى ١٧٨/١٤-١٧٩ وإعراب القراءات السبع وعللها ١٩٩/٢-٢٠٠ واللسان (قرر) ٣٥٧٩/٥-٣٥٨٠

(٦) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢٦٩/٢

يَستَحْيِى ← يَستَحِى :

وقالوا من الحياء : استحيا فلانٌ : أى خجل واحتشم ، وعينه ولامه ياءان والمضارع : يَستَحْيِى ـ بياءين ، والأمر : استَحْيِ ـ بحذف الياء الثانية لامّ الكلمة . هذا هو الأصل ، وهى لغة الحجازيين ، وروى عن التميميين أنهم يقولون : استَحَا ، ويَستَحِى ، واستَحِ ، بحذف عين الكلمة تخفيفاً وكراهة لتوالى الأمثال[١] .

وفى قوله تعالى : ﴿إنَّ الله لا يَستَحْيِى أن يضربَ مثلاً ما بعوضةً فما فوقها ﴾[٢] ، قرأ الجمهور : يَستَحْيِى ـ بياءين على لغة الحجازيين ، وقرأ ابن كثير فى رواية شبل ، وابن محيصن ، ويعقوب : يَستَحِى ـ بياء واحدة[٣] ؛ على لغة بنى تميم .

فالحضريون يقولون : اسْتَحْيَيْتُ ـ بياءين ؛ لأنهم يتمهلون فى النطق ويعطون كل حرف حقَّه من التصويت ، والبدو يقولون : اسْتَحَيْتُ ـ بياء واحدة ؛ تخفيفاً لكثرة الاستعمال وكراهة توالى الأمثال[٤] ، وكذا يفعلون فى جميع تصرفات الكلمة ؛ يقولون : يستحِى واستحِ ومُسْتَحٍ ومُستَحًى ، ومن شواهد الشعر التى وردت على لغة بنى تميم ، قول جابر بن حُنَىّ التغلبى :

أَلاَ تَسْتَحِى منَّا ملوكٌ وتَتَّقى محارِمَنَا لا يَبْؤُءُ الدَّمُ بالدَّمِ[٥]

وقول عمر بن أبى ربيعة :

وقلْنَ أهذا دأبُكَ الدهرَ سادِراً أما تَسْتَحِى أو ترعوى أو تفكرُ[٦]

وقول المتنبى :

إذا ما استَحَيْنَ الماءَ يعرض نفسه كَرَعْنَ بسبْتٍ فى إناءٍ من الوردِ[٧]

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٦٥/١ وأفعال السرقسطى ٣٧٣/١ وشرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمى ٤٥٩ ولابن خالويه ٥١٣ ـ ٥١٤ واللهجات العربية فى التراث ٦٧٧ ـ ٦٧٩

(٢) البقرة ٢٦

(٣) انظر : البحر المحيط ١٢١/١ والكشاف ١١٤/١ وتفسير القرطبى ٢٤٢/١ وإعراب القراءات السبع وعللها ٧٥/١ وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٦/١ والمجيد فى إعراب القرآن المجيد ١٦٨/١ ومختصر شواذ القرآن ٤

(٤) انظر : المسائل المشكلة (البغداديات) ٢٢٧-٢٣٠ والمنصف ٢٠٤/٢-٢٠٦ والكتاب ٣٩٩/٤

(٥) انظر : الكتاب ٩٥/٣ والمفضليات ٢١١ والكامل ٢٣١/٢ والبحر المحيط ١٢١/١ واللسان (بوأ) ٣٨٢/١

(٦) ديوانه ١٠٠ وشرح المقصورة لابن هشام اللخمى ٤٥٩

(٧) ديوانه بشرح أبى البقاء العكبرى ٦٣/٢ والكشاف ١١٣/١ والبحر المحيط ١٢١/١

وينقل السيوطى رأى أبى حيان فى تعيين المحذوف أهو العين أم اللام ؟ « قال أبو حيـان : إما التى هى لام الكلمة ، إما التى هى عين الكلمة ، أما حذف لام الكلمـة فـلأن الأطـراف محـل التغيير ، فلما حذفت بقى يَسْتَحْيِ كحاله مجزوماً ، فنقل حركة الياء إلى الحاء التى هى فاء الكلمة وسكنت الياء . وأما حذف عين الكلمة ، فقيل : نقل حركة الياء التى هى عين إلى الحاء ، فـالتقى ساكنان ؛ الياء التى هى عين الكلمة ، والياء التى هى لام ، فحذف الأولى لالتقاء الساكنين . فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع ، وعلى الثانى يكون وزنها يستفل »[1] .

وأميل إلى القول بـأن المحـذوف هـو عيـن الكلمـة ؛ لأن مـا قبلهـا سـاكن ، فتُحـذف وتُلقـى حركتها على الساكن قبلها ، فتبقى الحركةُ دالّةً ؛ كما قالوا فى أَحْسَسْتُ : أَحَسْتُ ، وفى مَسِسْتُ : مِسْتُ . وبهذا يطرد تفسير الظاهرة .

---

[1] : الارتشاف ١/١٢٢

حذف إحدى التاءين فى أول المضارع

من صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين : تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ ؛ فالأول مزيد بالتاء وتضعيف العين ، والثانى مزيد بالتاء والألف بين الفاء والعين ، ومن صيغ الرباعى المزيد بحرف : تَفَعْلَلَ ؛ مزيد بالتاء فى أوله ، وتسمى هذه التاءُ تاءَ الصيغة ، والفعل المضارع لابد أن يُسبق بأحد أحرف (أنيت) ، فإذا سُبقت تلك الصيغ بالتاء قالوا : تَتَفَعَّلُ وتَتَفَاعَلُ وتَتَفَعْلَلُ ؛ نحو تَتَعَلَّمُ وتَتَقَابَلُ وتَتَبَخْتَرُ ؛ بتوالى تاءين مفتوحين فى أول الفعل ، والعرب تكره توالى الأمثال وتستثقله ، فأجازوا حذف إحدى التاءين ، وقالوا فى المضارع : تَعَلَّمُ وتَقَابَلُ وتَبَخْتَرُ بتاء واحدة ، وهذا الحذف كثير جدًا فىكلامهم وأشعارهم ، ولكن النحاة أثاروا مسألة خلافية ؛ هل المحذوف التاء الأولى أم الثانية ؟ وانقسموا فريقين لكلٍّ أدلته وحُججه .

تعيين التاء المحذوفة :

يقول سيبويه : « إن التقت التاءان فى تتكلمون وتتترَّسون ، فأنت بالخيار ، إن شئت أثبتَّهما ، وإن شئت حذفت إحداهما ، وتصديق ذلك قوله عز وجل : ﴿ تَتَنَزَّلُ عليهمُ الملائكةُ ﴾[1] و﴿ تَتَجَافى جنوبُهم عن المضاجع ﴾[2].

وإن شئت حذفتَ الثانية . وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ تَنَزَّلُ الملائكةُ والروحُ فيها ﴾[3] وقوله : ﴿ ولقد كنتم تَمَنَّوْنَ الموت ﴾[4]. وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هى التى تسكن وتدغم فى قوله تعالى : ﴿ فادَّارَأْتُمْ ﴾[5] و﴿ ازَّيَّنَتْ ﴾[6] وهى التى يُفعل بها ذلك فى يذَّكَّرُونَ . فكما اعتلّت هنا كذلك تحذف هناك »[7].

فسيبويه يرى أن المحذوفة هى التاء الثانية ؛ لأنها كما كانت تعتل بالإسكان والإدغام ، فكذلك هنا تعتل بالحذف ، ويُلاحَظ أنه ورد فى عبارته : « إن شئت حذفت إحداهما » هكذا دون تعيين ، ثم ورد بعدها سريعاً : « وإن شئت حذفت الثانية » هكذا بالنص على المحذوفة ؛ حتى تَشَكَّكَ الدكتور رمضان عبد التواب فى أن تكون هذة العبارة « إن شئت حذفت إحداهما » مضافة

---

(١) فصلت ٣٠
(٢) السجدة ١٦
(٣) القدر ٤
(٤) آل عمران ١٤٣
(٥) البقرة ٧٢
(٦) يونس ٢٤
(٧) الكتاب ٤/٤٧٦

إلى نص سيبويه ، وهى ليست منه[١] . والحق أن السياق يستقيم بدونها ؛ ولكن يمكن حمل معناها على الإجمال قبل التفصيل ؛ فكأنه يريد : إن شئت أثبتّ التاءين ؛ لأن هذا هو الأصل ، وإن شئت أثبتّ إحداهما وحذفت الأخرى تخفيفاً ؛ دون نصٍّ على أيهما المُثْبَتَة وأيهما المحذوفة ؛ ثم يتلو ذلك تفصيل رأيه فى أن المُثْبَتة الأولى والمحذوفة الثانية .

ويقول الجاربردى : « .. ويجوز حذف أحدهما ؛ لأنه اجتمع مثلان ، ولم يمكن الإدغام ؛ لأنه لو أدغمت التاء الأولى فى الثانية ، فلا بد من إسكان الأولى واجتلاب همزة الوصل ، وهى لا تكون فى المضارع .

وإذا لم يمكن الإدغام ، واستثقلوا المثلين ، وتعين حذف أحدهما ؛ قال الله تعالى : ﴿ فأنذرتكم ناراً تَلَظَّى ﴾[٢] فإنه مضارع وأصله : تَتَلَظَّى ؛ إذ لو كان ماضياً لقال : تَلَظَّتْ ، وكقوله تعالى : ﴿ فأنت له تَصَدَّى ﴾[٣] فإنه مضارع وأصله : تَتَصَدَّى ؛ إذ لو كان ماضياً لقال : تَصَدَّيْتَ .

ويُشترط فى هذا الحذف أن تكون التاءان مفتوحتين ، فإن ضُمت إحداهما بأن يُبنى الفعل للمفعول كقولك : تُتَحَمَّلُ ، لم يجز الحذف ؛ لأنك إن حذفت الأولى وقلت : تَحَمَّلُ ، الْتبسَ بالمبنى للفاعل ، وإن حذفت الثانية وقلت : تُحَمَّلُ ، التبس بباب التفعيل .

ثم مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هى الثانية ؛ لأن الأولى حرف جِئَ به لمعنى المضارعة ؛ فالثانية أحق بالحذف ؛ لأن الثقل نشأ منها .

وقيل : هى الأولى ؛ لأن الثانية فى تتفعل لمعنى المطاوعة مثلاً ، ويخل حذفها بهذا المعنى ، فحذف الأولى أَوْلَى ؛ ولأن الإدغام وصلاً فى مثل : قال تَّنَزَّل ، وقالوا تَّنَزَّل ، من حيث الصورة حذف الأولى ؛ فكأنهم حذفوا ماكانوا يدغمونه »[٤] .

ويُلاحَظ فى هذا النصّ اشتراط أن تكون التاءان مفتوحتين ؛ حتى تتحقق المماثلة الكاملة ، ويقع ثقل توالى الأمثال المُحْوِج إلى التخفيف ؛ وحتى لا يؤدى التخفيف إلى التباس المعانى أو الصيغ .

---

(١) انظر : بحوث ومقالات فى اللغة ٣٢-٣٣

(٢) الليل ١٤ وانظر : السبعة ٦٩٠ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٩٣-٤٩٤

(٣) عبس ٦ وانظر : السبعة ٦٧٢ والإتحاف ٢/٥٨٩ وحجة القراءات ٧٤٩-٧٥٠ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٤٠

(٤) شرح الشافية ٣٥٦-٣٥٧

كما يلاحظ محاولة النحاة المفاضلة بين معانى التاءين ، والموازنة بينهما لمعرفة أيهما يمكن حذفُه ولا يختل المعنى أو يقع الالتباس ،ولعل الدافع وراء ذلك إحساسهم بأن اللغة فى تطورها المستمر وميلها الدائم نحو السهولة والاقتصاد فى الجهد العضلى ، لا تغفل أبداً قاعدة أصولية مفادها أن اللَّبْس محذور ؛ لأن مهمة اللغة الأساسية توصيل المعانى بوضوح ودِقَّة ، ولا يمكن المساس بهذه المهمة أبداً .

ويحكى الأنبارى عن الكوفيين والبصريين جميعاً أنهم اعتبروا تاءَ المضارعة تاءً مزيدة ، وتاءَ الصيغة تاءً أصلية ، فلما اجتمعا فى أول الفعل ، واستُثْقل اجتماعهما ، وجاز حذف أحدهما ، رأى الكوفيون أن المحذوفة الأولى ؛ أى تاء المضارعة ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلى ، والأصلى أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى .

فى حين يرى البصريون أن المحذوفة الثانية ؛ أى التاء الأصلية ؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ـ فى رأيهم ـ لم تدخل لمعنى ، فكان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى ؛ وحتى لا يسقط المعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة[١] !

ويبدو من كلام الدكتور تمام حسان أنه يوافق سيبويه والبصريين فى أن التاء المحذوفة هى الثانية ؛ حيث يقول : « نظام اللغة يقرر أن التاء حرف من حروف المضارعة ، وان التفاعل يبدأ بتاء زائدة ، ومعنى ذلك أن التفاعل إذا جاء على صورة المضارع المبدوء بالتاء ، فقد توالت فى الفعل تاءان ملحقتان بأوله ؛ هما تاء المضارعة وتاء التفاعل ، وعندئذ تظهر مطالب الاستعمال التى تكره توالى الأمثال ، فتجعل حذف التاء الثانية خير الصياغتين ، نحو قوله تعالى : ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾[٢] ، وقول الحديث : (لا تنازعوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تباغضوا ... وكونوا عباد الله إخوانا) ، فحذف تاء التفاعل هنا أفضل من الإبقاء عليها . ولكن قد يحدث أيضاً أن يكون فاءُ الكلمة فى هذا المضارع تاءً ، وعندئذ تتوالى ثلاث تاءات ، فيكره الذوق الاستعمالى توالى هذه التاءات الثلاثة ، ويصبح حذف تاء التفاعل أمراً أكثر تفضيلاً ، وذلك نحو : ولا تتبعوا فى الشر »[٣] .

---

(١) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٦٤٨ ـ ٦٥٠ والأشباه والنظائر ١/٥٩ ـ ٦٠ وشرح المفصل ١٥٢/ وشرح الأشمونى ٤/٣٥١ وشرح الشافية للرضى ٣/٢٩٠ ـ ٢٩١ وشرح التصريح ٢/٤٠٠ ـ ٤٠١

(٢) الحجرات ١١

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٨

والرأى الذى أميل إليه ، هو أننا فى نحو تتفعل وتتفاعل وتتفعلل نكون بإزاء مقطعين قصيرين متماثلين فى أول الكلمة ، وتقتضى دواعى التخفيف التخلص من هذا التوالى للأمثال المستثقل فى العربية ، وإذا كان لابد من حذف أحد هذين المقطعين ، فنحن لا نوافق النحاة فى تسميتهم الأولى بالزائدة والثانية بالأصلية ، كما لا نوافقهم فى أن الأولى دخلت لمعنى على عكس الثانية ؛ وذلك أن التاءين جميعاً زائدتان ، وإذا كانت الأولى دالة على معنى المضارعة ، فإن الثانية دالة على الصيغة ؛ مع تضعيف العين فى تفَعَّلَ ، أو مع الألف فى تفاعَلَ ، أو مع زيادة اللام فى تَفَعْلَلَ ، واعتبارات الصيغة يجب أن تُراعى ، وإلا اضطربت الصيغ وفقدت تَمَيُّزَها ، ويكفى فى هذا المقام أن نقول إنه حُذفت إحدى التاءين تخفيفاً ، وبقيت الأخرى دالّةً عليهما معاً ؛ بسبب الارتباط الذهنى بينهما ، وليست إحدى التاءين أولى بالحذف أو بالإثبات من الأخرى ، ولا تفيد هنا أدلة النحاة النظرية .

نماذج لحذف التاء فى المضارع :

وهذه بعض نماذج حذف إحدى التاءين من أول المضارع فى صيغ التَّفَعُّل والتَّفَاعُل والتَّفَعْلُل ، وهذا الحذف كثير جدًا فى الكلام والشعر ؛ وقد عقد صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، باباً خاصًا بهذه الظاهرة ، أورد فيه كثيراً من آيات الكتاب الحكيم التى ورد فيها هذا اللون من الحذف ، ثم ذيَّله ببعض نماذج لحذف إحدى النونين ؛ نون الرفع فى الأفعال الخمسة مع نون الوقاية قبل ياء المتكلم نحو تبشرونى ، وكان مما أورده : « قوله تعالى : ﴿ تَظَاهرون عليهم بالإثم والعدوان ﴾ [البقرة ٨٥] . وقال : ﴿ وإن تَظَاهرا عليه ﴾ [التحريم ٤] والأصل : تَتَظَاهرون ، وتَتَظَاهرا ؛ فلما اجتمعت تاءان حُذفت إحداهما ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لعلكم تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام ١٥٢] فيمن خفَّفَ .. وأصله : تتذكَّرون ، فحذفت إحدى التاءين ، والمحذوفة الثانية ؛ لأن التكرار بها وقع ، وليس الأول بمحذوف ؛ لأن الأول علامة المضارع ، والعلامات لا تُحذف .

ومن ذلك قراءة العامة ـ دون ابن كثير ـ : ﴿ ولا تَيَمَّمُوا الخبيث ﴾ [البقرة ٢٦٧] ، ﴿ إن الذين تَوَفَّاهم الملائكةُ ظالمى أنفسهم ﴾ [النساء ٩٧] ، ﴿ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ [المائدة ٢] ، ﴿ فتَفَرَّقَ بكم عن سبيله ﴾ [الأنعام ١٥٣] ... ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ فى الأنفال [٤٦] ، ﴿ وقل هل تَرَبَّصُونَ ﴾ فى التوبة [٥٢] ، ﴿ لا تَكَلَّمُ ﴾ فى هود [١٠٥] .. ﴿ إذ تَلَقَّوْنَه ﴾ [النور ١٥] ، ﴿ ولا تَبَرَّجْنَ ﴾ ، ﴿ أن تَبَدَّل بهن ﴾

فى الأحزاب [٣٣ ، ٥٢] ، ﴿ لا تَنَاصرون ﴾ فى الصافات [٢٥]، ﴿ ولا تَجَسَّسُوا ﴾ ، ﴿ لِتَعَارفوا ﴾ ، ﴿ ولا تَنَابزوا ﴾ فى الحجرات [١٢،١٣،١١] .. ﴿ تكاد تَمَيَّزُ ﴾ [الملك ٨] ، ﴿ لمَا تَخَيَّرُون ﴾ فى القلم [٣٨] ، ﴿ عنه تَلَهَّى ﴾ فى عبس [١٠] .. حذفت العامة إحدى التاءين من هذه الحروف »[١] .

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن هذه الظاهرة ــ أى حذف إحدى التاءين ــ أكثر شيوعاً فى القرآن الكريم ؛ بدليل إحصائى ، وهو ورود كلمة : ﴿ تَذَكَّرُون ﴾ ١٧ مرة بالحذف ، فى مقابل : ﴿ تَتَذَكَّرُون ﴾ ٣ مرات بلا حذف ، وورود كلمة : ﴿ تَنَزَّلُ ﴾ بالحذف ٣ مرات ، فى مقابل : ﴿ تَتَنَزَّلُ ﴾ بتاءين مرة واحدة ، كما جاء المضارع ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ خمس مرات ، فى مقابل : ﴿ تَتَوَلَّوْا ﴾ أربع مرات ؛ هذا إلى جانب أفعال كثيرة جاءت بالحذف فقط[٢] .

وفى قوله تعالى : ﴿ وترى الشمسَ إذا طلعتْ تَزَاوَرُ عن كهفهم ﴾[٣] أىّ : تَتَزَاوَرُ ؛ بدليل قراءة التشديد : تَزَّاوَرُ ؛ فأمكن التخفيف بإدغام التاء فى الزاى بعد قلبها زاياً ، أو بحذفها .

وقوله تعالى : ﴿ إلا أن تَقَطَّعَ قلوبُهم ﴾[٤] والأصل : تَتَقَطَّعُ .

وقرأ عاصم وحده : ﴿ وأن تَصدَّقُوا خيرٌ لكم ﴾[٥] وقرأ باقى السبعة بتشديد الصاد والدال ﴿ تَصَّدَّقُوا ﴾ ؛ دلالة على أن الأصل : تَتَصَدَّقُوا .

وقوله تعالى : ﴿ واتقوا اللهَ الذى تَسَاءَلُون به والأرحامَ ﴾[٦] والأصل : تَتَسَاءلون بدليل قراءة التشديد : ﴿ تَسَّاءلون ﴾ ؛ ويقول العكبرى : « ويقرأ بالتخفيف على حذف التاء الثانية ؛ لأن الباقية تدل عليها »[٧] .

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٤٩-٨٥٠

(٢) انظر : بحوث ومقالات فى اللغة ٢٨-٣٠ والتطور اللغوى له ٧٢-٧٣ والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٢٧٢ ، ٦٩٨ ، ٧٦٥-٧٦٦

(٣) الكهف ١٧ وانظر : السبعة ٣٨٨ وحجة القراءات ٤١٣ والكشف ٥٦/٢ والبحر المحيط ١٠٧/٦ والفريد ٣١٠ والإتحاف ٢١١/٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٨٧/١-٣٨٨

(٤) التوبة ١١٠ وانظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٢٥٥/١

(٥) البقرة ٢٨٠ وانظر : السبعة ١٩٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ١٠٤/١

(٦) النساء ١ وانظر : السبعة ٢٢٦ وإعراب القراءات السبع وعللها ١٢٧/١

(٧) املاء ما منّ به الرحمن ١٦٥/١

وقوله تعالى : ﴿ ولا تَحَاضُّونَ على طعام المسكين ﴾[١] ؛ يقول المنتجب الهمذانى : « وأصله : تَتَحَاضُّونَ ؛ بتاءين ، فحذف أحدهما كراهة اجتماعهما »[٢] .

وقوله تعالى : ﴿ ويومَ تَشَقَّقُ السماء ﴾[٣] و﴿ تَشَقَّقُ الأرضُ ﴾[٤] ، والأصل : تَتَشَقَّقُ ؛ بدليل قراءة التشديد : ﴿ تَشَّقَّقُ ﴾[٥].

وروى حفص عن عاصم : ﴿ فإذا هى تَلْقَفُ ﴾[٦] ، يقول ابن خالويه : « قرأ الباقون : ﴿ تَلَقَّفُ ﴾ ، أرادوا : تَتَلَقَّفُ ؛ فخزلوا إحدى التاءين »[٧] .

وفى قوله تعالى : ﴿ ولا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الكوافر ﴾[٨] ، قرأ الحسن : ﴿ولا تَمَسَّكُوا﴾ ، والأصل : تَتَمَسَّكُوا ، فحذفت إحدى التاءين[٩] .

ومن أمثلة هذا الحذف فى النثر ، قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تَقَاطعوا ولا تَدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً » وقوله أيضاً : « لا تَتَايَعُوا فى الكذب ، كما يتتايع الفَرَاشُ فى النار » وكان الأصل هنا : لا تَتَتَايعوا ، بتوالى ثلاث تاءات ؛ الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء الصيغة ، والثالثة تاءٌ أصلية من بِنْية الكلمة ، فكان الحذف هنا ضروريًّا ؛ لثقل توالى ثلاثة مقاطع متماثلة .

ونحو ذلك فى الشعر قول القُطَامىّ :

وخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منه ولـيس بأنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعا[١٠]

يريد : تَتَتَبَّعَهُ ؛ فحذف إحدى التاءات .

---

(١) الفجر ١٨ وانظر : الإتحاف ٢/٦٠٨-٦٠٩ وحجة القراءات ٧٦٢

(٢) الفريد فى إعراب القرآن المجيد ٤/٦٧٠

(٣) الفرقان ٢٥ (٤) ق ٤٤

(٥) انظر : الإتحاف ٢/٣٠٧ وحجة القراءات ٥١٠ ، ٦٧٩ والكشاف ٣/٢٧٥ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/١١٩-١٢٠

(٦) [illegible]

(٨) الممتحنة ١٠

(٩) انظر : الإتحاف ٢/٥٣٥ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٣٦٠

(١٠) ديوانه ٤٠ والكتاب ٤/٨٢ وشرح عيون الإعراب ١٦٣ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٨

وقال المُثَقِّبُ العبدى يذكر ناقته :

إذا ما قُمْتُ أَرْحَلُها بليلٍ تَأَوَّهُ آهةَ الرجل الحزينِ[١]

يريد : نَتَأَوَّهُ ، وقال بشر بن أبى خازم :

أتخطُبُ فيهم بعد قتل رجالهم . لسَرْعَانَ هذا والدماءُ تَصَبَّبُ[٢]

يريد : تَتَصَبَّبُ ، وقال المُخَبَّلُ السعدى يخاطب الزِّبْرِقان :

رأيتُكَ هَرَّيْتَ العِمامة بعد ما أراكَ زماناً حاسراً لم تَعَصَّبِ[٣]

يريد : لم تَتَعَصَّبْ ؛ مأخوذ من العِصابة ، وهى العِمامة .

وقال الفرزدق :

تمشى تَبَخْتَرُ حول البيت مُنْتَخياً لو كنتَ عمرَو بنَ عبدِ الله لم يزدِ[٤]

يريد : تَتَبَخْتَرُ ، وقال الشاعر :

وجَدْتُ الحبَّ نيراناً تَلَظَّى قلوبُ العاشقين لها وَقُودُ[٥]

يريد : تَتَلَظَّى ، ونحوه ما أنشده ابن الأعرابى للزَّفَيَانِ :

ثُمَّتَ أُعلى رأسَهُ المِلْوَظَّا

صاعقةً من لهبِ تَلَظَّى[٦]

وقال الشاعر :

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهادَى كنِعاج المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا[٧]

---

(١) ديوانه ١٩٤ والمفضليات ٢٩١

(٢) ديوانه ١٢ مع اختلاف وبصائر ذوى التمييز ٢١٤/٣ و(سرع) فى الأساس٢٩٣ ، واللسان ١٩٩٤/٣

(٣) شعره ضمن " شعراء أمويون " ٢٩١ واللسان (عصب) ٢٩٦٦/٤ ويقال : هَرَّى ثوبَه : أى صبَغَه وصقَّرَه .

(٤) المسائل العضديات ٢٧١وكتاب الشعر ٥٢٨ وطبقات فحول الشعراء ٣٣١/١ ـ ٣٣٢ وأخل به ديوان الفرزدق .

(٥) بصائر ذوى التمييز ٣٨٧/٢

(٦) اللسان (عقق) ٣٠٤٣/٤

(٧) ينسب لعمربن أبى ربيعة فى ملحقات ديوانه ٤٩٨ وانظر : الكتاب ٣٧٩/٢

يريد : تَتَهَادَى ، وقال أبو دؤاد الإيادى :

أكُلُّ امرىء تحسَبين امرءًا ونــارٍ تَوَقَّدُ بالليــل نارا[1]

يريد : تتوقَّدُ ، وقال النابغة الجعدى :

قرومِ تَسَامَى عند بابِ دفاعهُ كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلا[2]

يريد : تَتَسامى ، وقال الفرزدق يخاطب زوجته :

إلامَ تَـلَـفَّتِينَ وأنتِ تحتـى وخيرُ النـاسِ كُـلِّـهمُ أمـامـى[3]

يريد : تَتَلَفَّتِينَ ، والشواهد فى هذا الباب كثيرة ؛ لا يكاد يخلو منها ديوان[4] .

---

(1) ديوانه ٣٥٣ وينسب إلى عدى بن زيد العبادى فى زيادات ديوانه ١٩٩ وانظر : الكتاب ٦٦/١ والأصمعيات ٢٢ وضرائر الشعر ١٦٦ وكتاب الشعر ٤٤، ٤٣٩، ٥٢٦

(2) ديوانه ١٣١ والكتاب ١٤١/٣ والتعليقة عليه ٢٥٦/٢

(3) ديوانه ١٣٨ والحماسة البصرية ٣٨٢/١ والموشح ٨٠

(4) وانظر : بحوث ومقالات فى اللغة ٣٠-٣١ ففيه فضل استشهاد .

حذف النون لتوالى الأمثال

وردت فى اللغة صور كثيرة لتوالى نونين أو أكثر ؛ وذلك كتوالى نون الرفع فى الأفعال الخمسة ونون الوقاية التى تأتى قبل ياء المتكلم ، نحو تعلموننى ، وتوالى نون الرفع وضمير المتكلمين المنصوب ، نحو تعلموننا، وتوالى نون النسوة ونون الوقاية ، نحو تعلمْنَنِى، وتوالى نون النسوة وضمير المتكلمين المنصوب ، نحو تعلمْنَنَا ، وتوالى نون الرفع ونون التوكيد ، نحو لَتَعْلَمُنَّ، وتوالى نون التوكيد ونون الوقاية ، نحو لتعلمنِّى ، وتوالى نون أصلية من الكلمة ونون الوقاية ، نحو يُمْكِنُنِى ولَدُنِّى وإنِّنى ومِنِّى وعَنِّى ، وتوالى نون أصلية والضمير (نا) ، نحو يمكنُنَا ولَدُنَّا وإنَّنَا ونحو ذلك ، وتلجأ اللغة فى تخفيف ثقل هذا التوالى للأمثال إلى الإدغام أو الحذف .

توالى نون الرفع ونون الوقاية :

والأفعال الخمسة هي كل فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، وتُرفع بثبوت النون ـ إذا لم يتقدمها ناصب ولا جازم ؛ نحو تفعلانِ ويفعلانِ وتفعلونَ ويفعلونَ وتفعلينَ ، فإذا لحقها ضمير المتكلم المنصوب ؛ أى ياء المتكلم ، فلابد من زيادة نون الوقاية قبل الياء ؛ لتقى الفعلَ الكسرَ ؛ فيقال : تفعلاننى وتفعلونَنِى وتفعلينَنِى ونحوه ، بتوالى نونين ، ويجوز فى اللغة الإبقاءُ عليها بالفك ؛ لأنه الأصل ، والإدغامُ ، وحذف إحداهما تخفيفاً لاستثقال توالى المثلين .

ففى قوله تعالى : ﴿ أتُحَاجُّونِّى فى الله وقد هدانِ﴾ [١] قرأ الجمهور بالإدغام ، والأصل : أتحاجُّونَنِى ، بنونين ؛ الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية ، نحو قوله تعالى : ﴿ يعبدونَنِى لا يشركون بى شيئاً﴾ [٢] وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر : ﴿ أتحاجُّونِي ﴾ بحذف إحدى النونين[٣] .

وفى قوله تعالى : ﴿ فبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [٤] قرأ ابن كثير : ﴿ تُبَشِّرُونِّ﴾ بتشديد النون المكسورة ، والأصل : تبشرونَنى ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ وكادوا يقتلونَنِى ﴾ [٥] ، وقرأ نافع :

---

(١) الأنعام ٨٠ (٢) النور ٥٥

(٣) انظر : السبعة ٢٦١ والإتحاف ٢/٢٠ وإعراب القراءات السبع وعللها ١/١٦٢ وحجة القراءات ٢٥٧-٢٥٨ وإملاء ما من به الرحمن ١/٢٤٩-٢٥٠ والبيان للأنبارى ١/٣٢٨

(٤) الحجر ٥٤ (٥) الأعراف ١٥٠

﴿ تُبَشِّرُونِ ﴾ بكسر النون ، وحذف إحدى النونين تخفيفاً[١] .

وفى قوله تعالى : ﴿ إنهم لا يُعْجِزُونَ﴾[٢] قرأ ابن محيصن : ﴿ لايُعْجِزُونِ ﴾ على معنى لا يُعْجزونَنِى ، وخزل إحدى النونين [٣] .

ومن شواهد هذا الحذف فى الشعر ، قول الشاعر :

أبِالمَوتِ الذى لابدَّ أنِّى ملاقٍ ـ لا أباكِ ـ تُخَوِّفِينِى[٤]

يريد : تخوفيننَنِى ، وكذلك قول متمم بن نويرة :

ولقد علمتُ ـ ولا محالةَ ـ أننى للحادثاتِ فهل تَرَيْنِى أجزعُ [٥]

يريد : تَرَيْنَنِى ، ونحوه قول جميل :

أيا ريحَ الشَمال أما تَرَيْنِى أهيمُ وأننِى بادِى النحولِ[٦]

واختلف النحاة فى تعيين النون المحذوفة هنا ، ويسوق السيوطى جانباً من خلافهم ، فيقول : « إذا اجتمعت نون الوقاية ونون الرفع ، جاز حذف إحداهما تخفيفاً ، نحو﴿ أتحاجُّونى﴾ و﴿ تأمرونِى﴾[٧]، وهل المحذوف نون الرفع ، أو نون الوقاية ؟ خلاف . ذهب سيبويه إلى الأول ، ورجحه ابن مالك ؛ لأن نون الرفع قد تُحذف بلا سبب ؛ كقوله :

أبيتُ أسْرِى وتَبيتِى تَدْلُكِى[٨]

ولم يُعهد ذلك فى نون الوقاية ، وحذف ما عُهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد

---

(١) انظر : السبعة ٣٦٧ وإعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٤٤-٣٤٥

(٢) الأنفال ٥٩

(٣) انظر : البحر المحيط ٤/٥١٠ ومختصر شواذ القرآن ٥٠

(٤) المنصف ٢/٣٣٧ والكامل ٢/١٤٢ ، ٣/٢١٨ وأمالى ابن الشجرى ٢/١٢٨ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٥

(٥) ديوانه والبحر المحيط ٤/٥١٠

(٦) ديوانه ١٨٣ والأغانى ٨/١٠٩

(٧) ... ٦٤ وقرأ نافع ... واحدة محققة . انظر : التيسير ١٩٠ ، والسبعة ٣٦٣

عُهد حذفها تخفيفاً فى نحـو : ﴿ إن اللـهَ يأمُـرُكم ﴾[١] ، ﴿ ومـا يُشْـعِرُكم ﴾[٢] فى قـراءة مـنْ سكَّن ، ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرد والسيرافى والفارسى وابـن جنـى وأكثر المتـأخرين ، منهم صـاحب البسيط وابن هشـام ـ إلى الثانى ؛ [أى حذف نون الوقـاية] لأنهـا لا تـدل علـى إعـراب ، فكـانت أولـى بالحذف ، ولأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفـةَ لـزم وجـود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ؛ ولأن الثقل نشأ من الثانية فهى أحق بالحذف »[٣] .

ويرى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيـف أن المحذوفـة نـون الرفـع ؛ لأنهـا تُحـذف أحيانـاً وحدها وليس معها نون الوقاية ، فى الشعر والنثر على السواء ففى الحديث الشريف : (لا تدخلـوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)[٤] . وقال أبو طالب :

فإنْ سَرَّ قَوماً بعضُ ما قَد صنعتُمُ ... ستَحْتَلِبُوها لا قَحاً غير باهلِ[٥]

يريد : ستحتلبونها ؛ فحذف نون الرفع ، ويذهب الدكتور حماسة إلى أن حذفها يمثل ضربـاً من ضروب الترخص فى العلامة الإعرابية ، ويضيف : « ولعل توالى الأمثال هـو السبب وراء هذا الحذف ؛ كما حذفت نون الرفع عند توكيد الفعل لهذا السبب نفسه »[٦] .

ولاشك أن الذين يرون أن المحذوفـة هـى نـون الوقايـة ، يـلزمهم القـول بتغيير آخـر غير الحذف ، وهو كسر النون الباقية ؛ أى نون الرفع ـ إن لم تكن مكسورة ؛ لأنها تكون مكسورة مع ألف الاثنين ، وتكون مفتوحة مع واو الجماعة وياء المخاطبة ـ لأن ما قبل يـاء المتكلـم لا يكـون إلا مكسوراً ، وأرى أنه لا طائل من وراء هذا الخلاف ، ويكفى فى هذا المقام أن نقول إنه حُذفت

---

(١) البقرة ٦٧ والإسكان عن أبى عمرو . انظر : التيسير ٧٣

(٢) الأنعام ١٠٩ وفى السبعة ٢٦٥ : « إن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء » .

(٣) الأشباه والنظـائر ٥٨/١ وانظـر : الكتـاب ٥١٩/٣-٥٢٠ والمنصـف ٣٣٧/٢-٣٣٨ ومغنـى اللبيـب ٣٤٤/٢ وشرح الكافية ٢١/٢-٢٢ وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٨-٢٢٩ وشرح المفصل ٨٩/٣-٩١ والبحـر المحيـط ٥١٠/٤ وإملاء ما من به الرحمن ٢٤٩/١-٢٥٠ والفريد ٦٨٥/٣

(٤) شواهد التوضيح ٢٢٩ والهمع ٥١/١ ورياض الصالحين ١٥٤ وصحيح مسلم ٥٣/١ وفيـه : لاتدخلون .... ولاتؤمنوا ..

(٥) شواهد التوضيح ٢٣٠ وانظر : السيرة النبوية لابن هشام ٢٩٧/١ وشواهد أخرى فى ضرائر ابن عصفور ١١٠

(٦) العلامة الإعرابية فى الجملة ٣٦٦ وانظر : ٣٦٤-٣٦٥

إحدى النونين تخفيفاً وكراهة لتوالى الأمثال ، وبقيت الأخرى دالّـةً عليهما معاً ؛ بسبب الارتباط الذهنى بينهما .

توالى نون الرفع والضمير (نا) :

وإذا تولت نون الرفع وضمير المتكلمين المنصوب (نا) ، يجوز الاقتصار على نون واحدة منهما تخفيفاً ؛ كقول عقبة بن عامر ـ رضى الله عنه ـ للنبى صلى الله عليه وسلم : « إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يَقْرُونَا »[1] . والأصل : يقرونَنَا .

ومن قول وفد عبد القيس : « وأصبحوا يعلمونَا كتابَ اللهِ »[2] . أى : يعلمونَنَا .

ومن كلام أسامة بن منقذ : « وكانوا يقاتلونا النهارَ كلَّه »[3] . أى : يقاتلوننا .

ومن ذلك فى الشعر قول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب :

كلٌّ له نيَّةٌ فى بُغْض صاحبه بنعمة الله نَقْليكم وتَقْلُونَا[4]

يريد : وتقلوننا . فحذف إحدى النونين ، وأيضاً لا يفيد تفصيل الخلاف فى المحذوفة ، أهى الأولى أم الثانية ؟ فالأولى مجرد علامة للرفع ، والثانية جزء من الضمير ، والواقع اللغوى يؤكد أن الارتباط الذهنى بينهما يُجيز الإبقاء على إحداهما ، وحذف الأخرى تخفيفاً لثقل التكرير .

توالى نون النسوة ونون الوقاية :

وإذا توالت نون النسوة ونون الوقاية ، يجوز أيضاً الاقتصار على واحدة منهما تخفيفاً ؛ كقول عمرو بن معديكرب :

تراهُ كالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا يسُوء الفاليات إذا فَلَيْنِي[5]

---

(١) صحيح البخارى ١٦٣/٣ وفى نسخة : لايقروننا ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٨

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٢٢٩

(٣) الاعتبار ٢٦ وانظر فضل استشهاد فى بحوث ومقالات فى اللغة ٣٤-٣٥ والتطور اللغوى له ٧٣-٧٤

(٤) شرح الحماسة للتبريزى ٧٥/٢ وإملاء ما من به الرحمن ٢٤٩/١ وبحر العوام ١٣٢

(٥) ديوانه ١٧٣ والكتاب ٥٢٠/٣ والمنصف ٣٣٧/٢ وشرح المفضل ٩١/٣ والبحر المحيط ٥١٠/٤ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٥٧ وسها القزاز القيروانى فظن أن النون الأولى من فليننى نون الرفع ، والصواب أنها نون النسوة ، ولم يفطن المحققان إلى هذا السهو !

يريد : فَلَيْتَنَنِى . فحذف إحدى النونين، ويقول السيوطى : « واختلف فى المحذوفة . فقال المبرد : هى نون الوقاية ؛ لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنى والخضراوى وأبو حيان وابن هشام . وفى (البسيط) أنه مُجْمَع عليه .

وقال سيبويه : هى نون الإناث ، واختاره ابن مالك قياساً على : (تأمرونِى) ، وردّه أبو حيان ؛ لأنه على قياس مُخْتَلَفٍ فيه »[1] .

توالى نون النسوة والضمير (نا) :

وكذلك إذا توالت نون النسوة وضمير المتكلمين المنصوب (نا) ، يجوز الاقتصار على إحدى النونين تخفيفاً ؛ كما قال ابن مقبل :

عَرَّجْتُ فيها أُحَيِّيها وأسْأَلُها فكِدْنَ يُبْكِينَنِى شوقاً ويُبْكِينَا[2]

يريد : يبكيننا . فخزل إحدى النونين .

توالى نون الرفع ونون التوكيد :

وإذا كان الحذف فى جميع الصور السابقة على سبيل الجواز ـ لا الوجوب ـ تخفيفاً ، فإن الحذف فى الصورة التالية لازم ومطرد فى العربية ، وهى توالى نون الرفع فى الأفعال الخمسة ونون التوكيد ؛ فنحو قولنا : يا زيدانِ هل تعلمانِّ ؟ ويا قومِ هل تعلمُنَّ ؟ ويا هند هل تعلمِنَّ ؟ الأصل فيها : هل تعلمانِنَّ ؟ وهل تعلمونَنَّ ؟ وهل تعلمينَنَّ ؟ فحذفت النون وجوباً لكثرة توالى الأمثال ، وفى المثال الأول : (تعلمانِنَّ > تعلمانِّ) بقيت الألف لخفتها ولئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ، وكسرت نون التوكيد بعدها تشبيهاً لها بنون التثنية ، وفى المثال الثانى : (تعلمونَنَّ > تعلَمُنَّ) حُذفت النون لكراهة توالى الأمثال ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة دالّة عليها ، وفى المثال الثالث : (تَعْلَمِينَنَّ > تَعلَمِنَّ) حذفت النون لكراهة توالى الأمثال ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وبقت الكسرة دالّة عليها[3] .

وينقل السيوطى رأى ابن عصفور فى سبب لزوم هذا الحذف واطراده ؛ حيث يقول :

---

(١) الأشباه والنظائر ٥٩/١

(٢) ديوانه ٣١٩

(٣) انظر : شرح الأشمونى ٢٢٣/٢ ـ ٢٢٤ وشرح ابن عقيل ٣١٥/٢ وشرح التصريح ٢٠٦/٢

« والتُزِمَ الحذف هنا ، ولم يلتزم فى: (أتحاجّونى) لأن اجتماعها مع النون الشديدة أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ؛ لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة فى التزام حذف علامة الإعراب معها ؛ لأنها فى معناها ومخففة منها »[١] .

كما ذكر السيوطى أن النحاة جزموا بأن المحذوفة هنا هى نون الرفع ، ولم يحكوا فيه خلافاً[٢] وهو رأى سيبويه ؛ حيث يقول : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لَتَفْعلُنَّ ذاك ، ولتذْهَبُنَّ ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالاً . وتقول : هل تَفْعَلُنَّ ذاك ، تَحذف نون الرفع ؛ لأنك ضاعفتَ النون ، **وهم يستثقلون التضعيف** ، فحذفوها إذ كانت تُحذف ، وهم فى ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات »[٣] .

ولعل من أسباب وجوب الحذف هنا ، كثرة اللواحق فى آخر الفعل ؛ فلا بد أن يلحق بالفعل أحد الضمائر الثلاثة ؛ ألف الاثنين أو واوالجماعة أو ياء المخاطبة ، وتكون علامة الرفع بالحرف ـ لا بالحركة ؛ إضافة إلى نون التوكيد أو نونى التوكيد ، فأدى كل هذا إلى الاستثقال مع ثقل التكرير ، فكان الحذف لازماً .

توالى نون التوكيد ونون الوقاية :

وإذا توالت نون التوكيد ونون الوقاية ، جاز التخفيف بالحذف كراهةً لتوالى الأمثال ؛ ففى قوله تعالى : ﴿ لأعَذِّبَنَّهُ عذاباً شديداً أو لأذْبَحَنَّهُ أو لَيَأتِيَنِّى بسلطان مبين﴾[٤] قرأ الجمهور : ﴿لَيَأتِيَنِّى﴾ بنون مشددة ، وقرأ ابن كثير : ﴿ لَيَأتِيَنَّنِى﴾[٥] بنونين ؛ الأولى مشددة نون التوكيد ، والثانية نون الوقاية مع ضمير المتكلم ، ونحوه قراءة عيسىٰ بن عمر : ﴿ لَيَأتِيَنَنِ ﴾[٦]. وتدل هاتان القراءتان على أنهم فى قراءة الجمهور كرهوا توالى ثلاث نونات ، فحذفوا إحداهن ؛ كما حدث فى نحو قوله تعالى :﴿ إنَّا أعطيناكَ الكوثر﴾[٧] والأصل : إنَنَا .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٤١-٤٢

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١/٦١

(٣) الكتاب ٣/٥١٩

(٤) النمل ٢١

(٥) انظر : السبعة ٤٧٩ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/١٤٥ وتفسير القرطبى ١٣/١٨٠ والكشاف ٣/٣٥٩

(٦) انظر : مختصر شواذ القرآن ١٠٨-١٠٩

(٧) الكوثر ١

وهكذا فإن كل هذه الصور ـ وغيرها كثير ، تؤكد على كراهة الذوق الاستعمالى فى اللغة العربية لتوالى الأمثال ، واستثقال ذلك ، وميل اللغة العربية إلى تخفيف هذا الثقل بالحذف ؛ أى إسقاط أحد العناصر الصوتية المتكررة ، ولكن اللغة تفضّل غالباً ـ كما مرّ بنا ـ أن يكون هذا التخفيف على سبيل الجواز ـ لا الوجوب ، ولم تجعله لازماً إلا فى حالة واحدة ؛ وهى توالى نون الرفع فى الأفعال الخمسة ونون التوكيد ؛ حيث ازداد الثقل واشتدت الكراهة ، فكانت الحاجة ماسّة إلى التخفيف .

الحذف فى نحو بَلْحارثْ وعَلْماء

من أسماء القبائل العربية المعروفة : بنو الحارث وبنو القَيْن وبنو العنبر وبنو الهُجَيمْ وبنو العَجْلان وبنو المُصْطَلِق ، وهى أسماء كثيرة الاستعمال والتداول ؛ مما يلجئ إلى تخفيفها ، فقالوا : بَلْحارث وبَلْقَينْ وبَلْعنبر وبَلْهُجَيم وبَلْعَجْلان وبَلْمُصْطَلِق ؛ حيث حذفت الواو أو الياء من (بنو) رفعاً أو من (بنى) نصباً وجرًّا ؛ لالتقاء الساكنين ، فتوالى النون واللام ، وبينهما تقارب ، ولم يمكن إدغام النون فى اللام ؛ لسكون لام التعريف ، فلما امتنع الإدغام عمدوا إلى الحذف . وإذا كانت اللام شمسية ؛ أى لا تظهر ؛ فإنهم لا يحذفون ، وذلك نحو بنى التَّيْم وبنى النَّمِر .

يقول سيبويه : « ومن الشاذ قولهم فى بنى العنبر وبنى الحارث : بَلْعَنْبَر وبلحارث بحذف النون ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ، فاما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ؛ لأنها لما كانت مما كثر فى كلامهم ، وكانت اللام والنون قريبتى المخارج ، حذفوها وشبهوها بمَسْتُ ؛ لأنهما حرفان متقاربان ، ولم يصلوا إلى الإدغام ـ كما لم يصلوا فى مَسِسْتُ ـ لسكون اللام ، وهذا أبعدُ ؛ لأنه اجتمع فيه أنه منفصل وأنه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حين تدركه الحركة »[1] .

ولعل فى كلام سيبويه بعض التناقض؛ لأنه أشار إلى نحو بلحارث بحذف النون « من الشاذ » ثم أعقب ذلك بقوله إنهم يفعلون ذلك بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ مما يمكن أن يُستفاد منه أن هذا الحذف قياسى ويمكن طرده .

ويسمى ابن معطى هذا الحذف : « الإدغام الشاذ »[2] ، وربما يرجع ذلك إلى أن سيبويه ذكره فى آخر باب الإدغام ، ولعله فهم من عبارة سيبويه السابقة : « ومن الشاذ قولهم فى بنى العنبر... » أن هذا الحذف لون من ألوان الإدغام الشاذ ؛ ولكننى أراها تسمية بعيدة ؛ لأننا بإزاء حالة من حالات امتناع الإدغام ، فكيف تُسمى بالإدغام ؟! ولعل سيبويه يقصد بالشذوذ هنا أن هذا الحذف ـ وإن كان كثيراً فى كلامهم ، إلا أنه جائز للتخفيف وليس بلازم .

ويقول ابن الشجرى فى تعليل هذا الحذف : « فأما قولهم فى بنى الحارث وبنى الهُجَيم بنى العنبر : بلحارث وبلهجيم وبلعنبر ، فإنهم حذفوا الياء من بنى ؛ لسكونها وسكون لام التعريف ، ثم استخفوا حذف النون **كراهةً لاجتماع المتقاربين، كما كرهوا إجتماع المثلين** ...

فأما نحو بنى النَّجَّار، فلم يخففوه فيقولوا : بَنَّجَّار ؛ لئلا يجمعوا بين إعلالين متواليين :

---

[1] الكتاب ٤/٤٨٤ وانظر : الجمل ٤١٨ والممتع ٧١٧-٧١٨

[2] [illegible] ٣٣٦-٣٣٧

الحذفِ والإدغام »[١] .

وكذلك يقول المبرد : « كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة ؛ فإنهم يجيزون معه حذفَ النون التى فى قولك : (بنو) ؛ لقرب مخرج النون من اللام ، وذلك قولك : فلانٌ من بلحارث وبلعنبر وبلهجيم »[٢] .

ويقرن أبو على الفارسى بين حذف نون بنى قبل لام المعرفة ، وحذف نون الوقاية بعد لام لعلَّ (لَعَلَّنِى ← لَعَلِّى) ؛ للتقارب بين النون واللام ، وقد يعبر عن التقاربِ بالتماثل تسامُحاً ؛ إذ يقول : « وقد قالوا : ليتى ، فحذف النون للضرورة فى الشعر تشبيهاً بلعَلِّى ، وحذف من لعل ؛ لأن اللام قريبة من النون ، **ويكرهون اجتماع الأمثال فى موضع واحد** ، ولما كانت اللام مقاربة للنون حذفوها ، كما قالوا : بلحارث وبلهجيم ، فحذفوا النون لمجئ اللام ؛ **استثقالاً للجمع بين الأمثال** »[٣] .

توالى اللامين :

والخلاصة أن الحذف فى نحو بلحارث جائز للتخفيف ؛ بسبب كثرة الاستعمال وكراهة توالى المتقاربات ، وإذا كانوا قد كرهوا توالى الحروف المتقاربة ، فلا شك أن كراهتهم لتوالى الحروف المتماثلة أشد ؛ ومن ثمَّ قالوا فى نحو على الأرض : عَلْأَرْض ؛ حيث حُذفت ألف على لالتقاء الساكنين ، فتوالت اللامان ؛ لام على ولام التعريف ، ولم يمكن الإدغام لسكون اللام الثانية ، فحذفوا إحدى اللامين تخفيفاً وكراهةً لتوالى الأمثال .

يقول سيبويه : « قول بعضهم : عَلْمَاءِ بنو فلان ، فحذفوا اللام ، يريد : على الماء بنو فلان ، وهى عربية »[٤] .

وهكذا وصف سيبويه هذه اللهجة بأنها « عربية » دون تحديد أو تعيين ، ولعله يقصد بهذا أنها كانت شائعة بين العرب كافة ، ويؤكد هذا قول الزجاجى : « **وهى لغة عربية فاشية جيدة** »[٥] .

---

(١) أمالى ابن الشجرى ١/١٤٥-١٤٦ ، وانظر : المقتضب ١/٣١٦ ، ٣٢٠ ، والمفصل ١٠/١٥٤-١٥٥

(٢) [illegible]

(٣) [illegible]

(٤) [illegible]

(٥) [illegible] قد شاعت ظاهرة حذف لام على قبل لام التعريف فى العاميات العربية ، سواء كانت اللام [illegible] فهم يقولون : علْبيت وعلْمدرسة وعلْماشى ؛ كما يقولون : ع السوق وع الشارع وع النور .

ومن شواهد ذلك فى الشعر قول الفرزدق :

وما سُبِق القيسىُ من ضعف حيلة ولكن طفتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خالدِ[١]

يريد : على الماء ؛ ونحوه قول قطرى بن الفجاءة :

غداةَ طفتْ عَلْمَاءِ بكرُ بْنُ وائلٍ وعاجتْ صدورُ الخيل شطر تميمِ[٢]

ويعلق عليه المبرد بقوله : « يريد : على الماء ؛ فإن العرب إذا التقت فى مثل هذا الموضع لامان ، استجازوا حذف إحداهما ؛ **استثقالاً للتضعيف** ؛ لأن ما بقى دليلٌ على ما حُذف ؛ يقولون : عَلْماءِ بنو فلان »[٣] .

ويلاحظ على هذا النص الحرص على عدم إثارة مسألة خلافية فى تعيين اللام المحذوفة ، والإشارة إلى الارتباط الذهنى بين اللامين ، حتى إذا حذفت إحداهما دون تعيين ، بقيت الأخرى دالّة عليها معاً .

وكذلك قول الشاعر :

وللَمَوْتُ خيرٌ لامرئ من حياته بدارة ذُلٍّ عَلْبَلايَا يُوقَّرُ[٤]

يريد : علَى البلايا ؛ فحذف إحدى اللامين .

لِلّهِ ← لاَهِ :

ونحو هذا الحذف قولهم فى التعجب : لِلّه فلان ؛ بثلاث لامات ؛ الأولى : لام الجر ، والثانية : لام التعريف ، والثالثة : لامٌ أصلية ؛ ومنهم من يخفف فيقول : لاَهِ فلان ، فيثبت لاماً واحدة ، ويحذف اثنتين .

يقول سيبويه : « حذفوا اللامين من قولهم : لاَهِ أبوك ؛ حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ؛ ليخففوا الحرف على اللسان . وذلك ينوون »[٥] .

---

(١) ديوانه ٢١٦ وشرح المفصل ١٥٥/١٠ وأمالى ابن الشجرى ١٨٠/٢ والجمل ٤١٨ والحلل ٤١٤

(٢) أمالى ابن الشجرى ١٤٥/١ ، ١٨٠/٢ وشرح شواهد الشافية ٤٩٨

(٣) الكامل ٢٩٩/٣

(٤) المعمرون والوصايا ٦٦ وانظر : بحوث ومقالات فى اللغة ٤١-٤٢

(٥) الكتاب ٤٩٨/٣

فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر واللام التالية لها ، رغم أنه يرى أن الجارّ والمجرور كالكلمة الواحدة ، ولكنهم حذفوا لأنهم أرادوا التخفيف لكثرة الاستعمال ؛ ويقول : « زعم الخليل أن قولهم : لاَهِ أبوك ولقيتُه أمْسِ ، إنما هو على : لِلّه أبوك ، ولقيتُه بالأمْسِ ، ولكنهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان . وليس كل جارٍّ يُضْمَر ؛ لأن المجرور داخلٌ فى الجارّ ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثمَّ قَبُحَ ، ولكنهم قد يُضْمِرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أخْوَجُ »[١] .

وخالف أبو العباس المبرد هذا الرأى ، فزعم أن القائل :لاهِ أبوك ، حذف اللامين من لفظ الجلالة (اللّه) وأبقى لامَ الجر ، وفتحها لئلا تنقلب الألفُ ياءً ؛ ولأن الأصل فى لام الجر الفتح[٢] ، وحجته فى ذلك أن حرف الجر لايجوز أن يُحذف[٣] .

وردَّ النحاة هذا الرأى المتكلَّف[٤] ، وأرى أن رأى سيبويه والخليل أسهلُ وأيسر ، مع عدم إغفال أن إحساسهم بالحاجة إلى التخفيف ينبع من ثقل توالى اللامات الثلاثة ، مع كثرة الاستعمال.
وكان المحذوف من اللامات أكثر من المُثْبَت ؛ حيث حذفوا ثنتين وبقوا واحدة ، ولعل ذلك لأن ما بقى من الكلمة كافٍ فى الدلالة على ما حُذف منها ؛ بسبب الارتباط الذهنى بين الصورتين الأصلية والمخففة : (لِلّهِ > لاَهِ) .

ومن شواهد هذا الحذف قول ذى الإصبع العدوانى :

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفضلْتَ فى حَسَبٍ ... عنِّى ولا أنتَ دَيَّانى فتَخزونى[٥]

وقوله أيضاً :

لاَهِ ابنُ عمِّى ما يخا ... فُ الحادثاتِ من العواقِبْ[٦]

---

(١) الكتاب ١٦٢/٢ ـ ١٦٣

(٢) بدليل قولهم مع المضمر : لَهُ ولَكَ ونحوهما ، وكسرت مع الاسم الظاهر نحو : لِزيدٍ ؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء . انظر : شرح المفصل ٢٦/٨

(٣) انظر : الاقتضاب ٣٦١/٣ وشرح المفصل ١٠٥/٩

(٤) انظر كتاب الشعر ٤٦ وأمالى ابن الشجرى ١٩٥/٢ والخزانة ١٤٧/٧

(٥) المفضليات ١٦٠ وأمالى القالى ٩٣/١ وأمالى ابن الشجرى ١٩٥/٢ ، ٦١١ وكتاب الشعر ٤١ وشرح المفصل ٥٣/٨ ، ١٠٤/٩ والارتشاف ٤٤٧/٢ ، ٣٠٥/٣ والإنصاف ٣٩٤ والتصريح ١٥/٢ والاقتضاب ٣٦١/٣ وتفسير القرطبى ١٠٢/١ والجمهرة (خزو) ٥٩٦/١ والصحاح (ليه) ٢٢٤٨/٦ واللسان (خزا) ١١٥٤/٢ ، (لوه) ٤١٠٧/

(٦) اللسان (أله) ١١٤/١

ونحوه قول الشاعر:

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ والنَّوَى يعدو[1]

وكذلك قول عبيد بن الأبرص :

لاَهِ دَرُّ الشبابِ والشَّعَرِ الأسـ ـود والرَّاتِكاتِ تحتَ الرِّحالِ[2]

---

(١) اللسان (أله) ١١٤/١

(٢) ديوانه ١٠٨ وفيه : دَرَّ دَرُّ الشباب ، وعليها يفوت الاستشـهاد ، ولكن فى الحاشية مـا يفيد أنـه فـى إحدى النسخ : لاهِ دَرُّ الشباب ، وانظر : الأزهية ٢٩٠ وأمالى ابن الشجرى ٦١١/٢

تخفيف المشدد فى القوافى

يجوز للشاعر فىالضـرورة ، تخفيفُ المشدد عند الوقف عليه فى القافية المقيدة ؛ لأن المشدد حرفان ، فإذا تم له الوزنُ بأحدهما ، حذف الآخر ، وبهذا يستوى له الوزن وتتطابق أبيات القصيدة كلها ، وتكون من ضرب واحد ؛ لأنه لا يجوز للشاعر أن يأتى فى القصيدة الواحدة بأبيات من ضربين مختلفين . وهذا الحذف ضرورة مستحسنة ووروده فى الشعر كثير جدًا[١] .

ومن شواهد هذا الحذف قول طرفة بن العبد :

أصحوْتَ اليومَ أم شاقَتْكَ هرْ ومن الحب جنونٌ مُسْتَعِرْ [٢]

يريد : هرٌّ ؛ براءين ، فحذف إحداهما وبقيت الكلمة براء واحدة ؛ حتى تتَّسِق العروض مع الضرب ، ويستقيم له التصريع الذى أراده ، وكذلك قوله أيضاً :

فـفِـدَاءٌ لبنى قيسٍ على ما أصاب الناسَ من سُرٍّ وضُرْ

ما أَقَلَّتْ قَدَمِى إنَّهُمُ نَعِمَ الساعونَ فى الأمرِ المُبِرْ [٣]

وكذلك قول امرئ القيس :

لا وأبيكِ ابنةَ العامرىَ م لا يدّعى القومُ أنى أفِرْ

إذا ركبوا الخيل واستلأموا تحرَّقتِ الأرضُ واليومُ قَمِرْ [٤]

وقال النمر بن تولب :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرْ [٥]

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافى ٢/١٣٣-١٣٦ - ما يتحمل الشعر من الضرورة ٨٩-٩٣ وضرائر ابن عصفور ١٣٢-١٣٦ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٧١-١٧٢ ونظم الفرائد ١٩٨ وانظر : الجملة فى الشعر العربى ١٢٦-١٣٠

(٢) ديوانه ٤٥ وشرح السيرافى ٢/١٣٤ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٩٣

(٣) ديوانه ٧٢ وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٦٤ ، ٤١٩ وشرح الملوكى ٣٨٧-٣٨٨

(٤) ديوانه ١٥٤ وضرائر ابن عصفور ١٣٢-١٣٣

(٥) شعره ص ٥٧ والكتاب ١/٨٦

وقال الأشعر الرقبان الأسدى :

بحَسْبكَ فى القوم أن يعلموا ... بأنَّك فيهمْ غنىٌّ مُضِرْ [١]

وقال عمر بن أبى ربيعة :[٢]

ـ واستبدَّتْ مرةً واحدةً ... إنَّما العاجز من لا يستبدْ

ـ فتضاحَكْنَ وقد قُلْنَ لها : ... حَسَنٌ فى كل عينٍ مَنْ تَوَدْ

يريد : يستبدُّ وتَوَدُّ ؛ فحذف من كل قافية إحدى الدالين ؛ ليستوى الوزن وتتطابق الأضرب فى القصيدة ؛ لأن مطلعها يقول :

ليت هنداً أنجزتنا ما تعدْ ... وشفتْ أنفُسَنا مما تَجِدْ

وسواءٌ فى هذا الحذف الصحيحُ والمعتل ؛ فمن التخفيف فى المعتل قول امرأة من بنى عُقَيْل أومن بنى عامر :

حَيْدَةُ خالى ولقيطٌ وعَلِى

وحاتمُ الطائىُّ وهَّابُ المِئى

ولم يكُنْ كخالكَ العَبْدِ الدَّعِى

يأكُلُ أزمَانَ الهُزَال والسَّنِى

هَنات عَيْرِ مَيِّتِ غَيْرِ ذَكِى [٣]

تريد : وعَلِىٌّ ، والمِئىُّ ، والدَّعِىِّ ، والسَّنِىَّ ، وذَكِىٌّ ، وكذلك قول الراجز :

ألم تكُنْ تحلفُ باللَّه العلى

إنَّ مَطاياكَ لمَنْ خيرِ المَطِى [٤]

---

(١) كتاب الشعر ٣٣١ والنوادر ٢٨٩ والمُضِرُّ : الرجل له ضَرَّةٌ من مال ، والضَّرَّةُ : المال الكثير ويغلب على الماشية .

(٢) ديوانه ٣٢٠-٣٢١

(٣) اللسان (مأى) ٤١٢٤/٦ وأصل المنى والسنى : المئين والسنين ؛ ولعلهم أرادوا حذف النون فحسب ، ولعلهم أرادوا إبدالها ياءً ، ثم حذفوا إحدى الياءين . وانظر ما سبق ص ٤٩

(٤) سر الصناعة ٣٧٩ والخصائص ٣١٦/١ والارتشاف ٢٨٦/٣ واللسان (مأى) ٤١٢٤/٦ و(مطا) ٤٢٢٧/٦ و(قضى) ٣٦٦٦/٥

يريد : العَلِىِّ ، والمَطِىِّ . ونحوه قول عِمْران بن حِطَّان :

يوماً يمانٍ إذا لاقَيْتُ ذا يمنٍ وإن لقيتُ مَعَدِّياً فعَدْنَانِى[1]

يريد : فعدنانىٍّ .

وقد يخفف المشدد بحذف أحد حرفيه ، مع حذف حرف بعده ، كقول الأعشى :

لعَمْرُكَ ما طول هذا الزمَنْ على المرء إلا عناءٌ مُعَنْ[2]

يريد : مُعَنًّى ؛ فحذف الألف وإحدى النونين ، وفى القصيدة نفسها يقول :

وعهدُ الشباب وثاراته فإن يك ذلك قد زال عَنْ

يريد : عَنِّى ، فحذف الياء وإحدى النونين . وكذلك قول لبيد :

وقبيل مّن لُكَيز شاهدٌ رهطُ مرجومٍ ورهط ابن المُعَلْ[3]

يريد : المُعَلَّى ؛ فحذف الألف وإحدى اللامين .

ويجوز أيضاً تخفيف المشدد بحذف أحد حرفيه والحركة ، وذلك فى القوافى المُطْلقة على إنشاد من ينشدها بالوقف ، سمع سيبويه ذلك روايةً عن العرب الموثوق بهم ؛ كقول النابغة[4] :

ـ إذا حاولتَ فى أسدٍ فجوراً فإنى لستُ منك ولستَ مِنْ

ـ وهم وردوا الجِفَار على تميم وهم أصحابُ يومِ عُكَاظَ إنْ

وفى الديوان : منِّى وإنِّى ؛ فالقصيدة مطلقة ، وإنما هذا إنشاد بعضهم .

ويقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف عن هذا النوع من الحذف : « سلوك الشعر مع الكلمة القافية لا يخلو من إثارة ولَفْتٍ للانتباه سواء أكان ذلك بالزيادة أم بالنقص ، والغرض من المسلكين واحد ؛ وهو الاهتمام بكلمة القافية فى الجملة »[5] .

---

(١) ضرائر ابن عصفور ١٣٤ والكامل ١٧٠/٣

(٢) ديوانه ١٣-١٤ وشرح السيرافى ١٣٥/٢

(٣) ديوانه ١٩٩ والكتاب ١٨٨/٤ وشرح السيرافى ٢/ ١٣٥وشرح الملوكى ٣٨٣ ، ٣٨٦ وضرائر ابن عصفور والارتشاف ٣٩٤/١ ، ٣٠١/٣

(٤) ديوانه ١٢٧ والكتاب ١٨٦/٤ وشرحه للسيرافى ١٣٦/٢ والضرائر ١٣٥

(٥) الجملة فى الشعر العربى ١٣٠ وانظر : الضرورة الشعرية ٢٦٠-٢٨٠

وأرى بالإضافة إلى ذلك أن كراهة توالى الأمثال ، كانت عاملاً مؤثِّراً قويًّا ، فى وجود هذا اللون من الحذف ؛ فهم يستثقلون توالى المثلين ، فإذا كان حذف أحد هذين المثلين ضرورة لاستقامة الوزن واتِّساق القوافى ، سَهُل هذا الحذف وعَذُبَ وكَثُرَ فى أشعارهم ؛ كما أنه يتفق مع ذوقهم اللغوى فى التخلص من توالى الأمثال ما كان إلى ذلك سبيل .

الإســـــكان

حذف الحركة لكراهة توالى الحركات

الحركات فى العربية :

تنقســم الأصــوات فىاللغــة إلــى قســمين متبــاينين ؛ الأول : الأصــوات الصامتــة (consonants) ، والثانى : أصوات العلة أو الحركات (vowels) ، وأهم الحركات الرئيسية فى العربية الفتحة والضمة والكسرة ، وتسمى بالحركات القصار ، وإذا أُشبعت أى زِيدَ فى كميتها وزمنها ، نشأ عنها الحركات الطوال ، أو الألف والواو والياء وهو ما يسمى بحروف المد واللين ، وتعرف الحركات بأنها « الأصوات المجهورة ، التى يحدث فى تكوينها ، أن يندفع الهواء فى مجرى مستمر ، خلال الحلق والفم ، وخلال الأنف معهما أحياناً ، دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تامًّا ، أو تضييق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً »[١] .

فالحركات إذن أصوات مجهورة ؛ أى تهتز الأوتار الصوتية عند حدوث أى صوت منها ، وتتحدد أنواع الحركات بحسب وضع اللسان نحو سقف الحنك ، « فإن كان اللسان مستوياً فى قاع الفم ، مع انحراف قليل فى أقصاه نحو أقصى الحنك ، وتركت الهواء ينطلق من الرئتين ، ويهز الأوتارّ الصوتية وهو مارّ بها ، نتج عن ذلك صوت الفتحة(a) .

فإذا تركت مقدمة اللسان تصعد نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء ، دون أن يحدث فى مروره بهذا الموضع أى نحو من الاحتكاك والحفيف ، وجعلت الأوتار الصوتية تهتز مع ذلك ، نتج صوت الكسرة الخالصة (i) ...

أما إذا ارتفع أقصى اللسان نحو سقف الحنك ، بحيث لا يحدث للهواء المارّ بهذه المنطقة أى نوع من الحفيف ، مع حدوث ذبذبة فى الأوتار الصوتية ، فإن الصوت الذىّ ينتج عن ذلك هو صوت الضمة الخالصة (u) .. »[٢] .

وفى العربية كذلك حركات أخرى فرعية ، تكون مزيجاً من حركتين من الحركات الأصلية ، ويمكن أن نمثل لها بالشكل التالى :

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ٩١ وانظر : الأصوات اللغوية ٢٦ ـ ٢٨ وأصوات اللغة ١٧٦

(٢) المدخل إلى علم اللغة ٩٢-٩٣ وانظر : الأصوات اللغوية ٢٩-٣٦ وعلم اللغة العام (الأصوات) ١٣٧-١٥٤

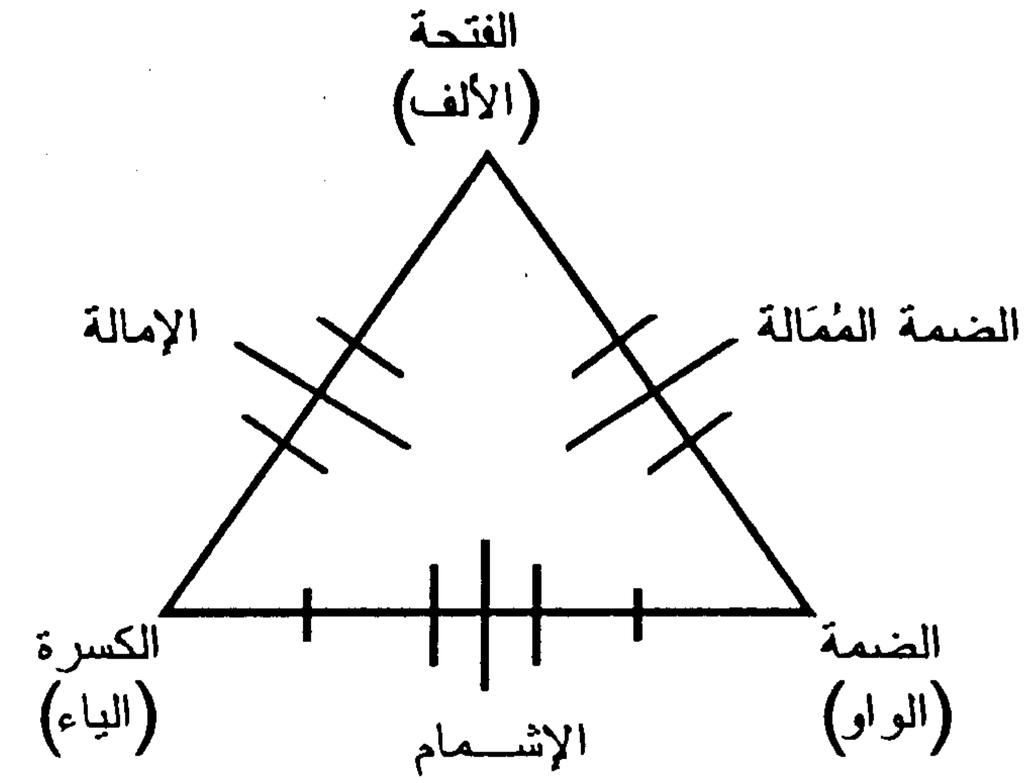

فبين الفتحة والضمة (أو الألف والواو) توجد الضمة المُمَالـة ، ولهـا صـور كثيرة ، فقد تكون أقرب إلى الفتحـة الخالصـة ، أو إلـى الضمـة الخالصـة ، بحسـب تأرجحها بيـن طرفـى الضلع .

وكذلك بين الفتحة والكسرة (أو الألف والياء) توجد الإمالـة ، وهـى صـوت يمـتزج فيـه الفتحة والكسرة ، أو الألف والياء ، وله درجات أيضاً ، فقد يقترب مـن الفتح ، أو يقـترب مـن الكسر .

وأيضـاً بيـن الضمـة والكسـرة (أو الـواو والياء) توجـد حركـة عبـارة عـن مزيـج مـن الحركتين ، وهى ما يعبر عنها بالإشمام[1] .

وقد أدرك النحاة أن الفرق بين الحركات القصار والطوال ، فرق فى الكمية ، وفى زمـن التصويت فحسب ، وليس فرقاً فى الكيفية ؛ يقول ابن جنـى : « إن الحركـات أبعـاض حـروف المد واللين ، وهى الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهى الفتحة والكسرة والضمة ؛ فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض اليـاء ، والضمـة بعـض الواو ، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألفَ الصغيرة ، والكسرةَ اليـاءَ الصغيرة ، والضمةَ الواوَ الصغيرة ، وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة . ألا تـرى أن الألـف والياء والواو اللواتى هنّ حروف توامّ كوامل ، قد تجدهن فى بعـض الأحـوال أطـولَ وأتـمّ منهـن فـى بعـض ، وذلـك قولـك : يخـاف وينـام ، ويسـير ويطـير ، ويقـوم ويسـوم ، فتجـد فيهـن امتـداداً واستطـالة ما ، فإذا أوقعت بعدهن الهمـزة أو الحـرف المدغـم ازدَدْنَ طـولاً وامتـداداً ، وذلـك نحو : يشـاءُ ويداءُ ، ويسـوءُ ويهـوءُ ، ويجئ ويفئ ، وتقول مع الإدغام : شابّة ودابّة ، ويطيب

---

(١) انظر : كلام العرب ١٠-١٣ والأصوات اللغوية ٣٧-٤٣

بَكْر ، ويسير رَاشد ، وتُمُودَ الثوبُ ، وقد قُوصَ زيد بما عليه ...

ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف ، أنـك متـى أشبعتَ واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه .. »[١] .

معنى السكون :

والسكون ضد الحركة ؛ يقال : سكنَ المتحركُ سكوناً : ذهبتْ حركته ، وأسكنه المتكلمُ إسكاناً ، وسكَّنَهُ تسكيناً : أذهبَ حركته ؛ أى أسقطها حذفها ؛ فالصوت الصامت إذا لم تتبعه أى حركة من الحركات ، كان ساكناً ، ويقول السـهيلى : « السكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ؛ فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك ، أى ينقطع ، فنسميه جزماً اعتباراً بالصوت وانجزامه ، ونسميه سكوناً اعتباراً بالعضو الساكن »[٢] .

ويمكن القول بأن الحركة صوت له وجود ، والسكون هو عدم هذا الوجـود ، والمتحـرك بمثابة صوتين ؛ صامت + حركة ، والساكن بمثابة صوت واحد ؛ وهو الصامت ، ومن ثَمَّ كان طبيعياً ما ذهب إليه النحاة من أن التسكين تخفيف ، والتحريـك تثقيل ، وكثيراً مـا عبروا عن المتحرك بأنه مُثَقَّل ، وعن الساكن بأنه مُخَفَّف ، وقد ذهب سيبويه إلى أن العرب يكرهون تتابع الحركات ؛ لأن التحريك مستثقل عندهم ، وللمتحرك قوة ليست للساكن[٣] . وقـال الفارسـى : « إن الحركة تقوم فى الثقل مقام الحرف الزائد ، وسقوطها ضرب من الخفة »[٤] . ويقول ابـن الشجرى : « السكون أَخَفُّ من أَخَفِّ الحركات »[٥] .

وقد شاع عن أبى عمرو بن العلاء ميله إلى هذا اللون من التخفيف ، فكثر فى اختياره ـ فى قراءة القرآن الكريم ـ الإسكانُ ؛ أى حذف حركـة لكراهـة توالـى الحركـات ، سـواء كـانت الحركة لغير إعراب ؛ أى فى الوسط الكلمة ، أو حركة إعراب ؛ أى فى آخر الكلمة[٦] .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١٧-١٨ وانظر : نتائج الفكر ٨٣-٨٤ والأشباه والنظائر ٢١٧/١ ومفاتيح العلوم ٣١ والأصوات اللغوية ٣٧-٤٢ ودروس فى علم أصوات العربية ١٤٥

(٢) نتائج الفكر ٨٤

(٣) انظر : الكتاب ٣٥٤/٣ ، ٣٥٦ ، ٣٩٠ ـ ٣٩١

(٤) المسائل المنثورة ٢٦٣

(٥) أمالى ابن الشجرى١٥٧/١

(٦) انظر : أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ٣١٧ ـ ٣٩٠

أثر كراهة توالى المتحركات :

وقد أثرت ظاهرة الميل إلى الإسكان لكراهة توالى المتحركات ، فى اللغة العربية تأثيراً كبيراً وواضحاً ، وبخاصة فى الأبنية ، ويمكن أن نلاحظ بعض هذه الآثار فيما يلى :

ـ ليس فى العربية بناء أصلي تتوالى فيه أربعة متحركات ، وإذا وُجدت كلمة يتوالى فيها أربعة متحركات فهى بناء فرعى مُغيَّر عن بناء أصلى ؛ يقول ابن جنى : « أمّا قولهم : عُلَبِط وعُكَمِس وهُدَبِد وخُزَخِز وجَنَدِل وذَلَذِل وزَلَزِل وعَرَتُن . فهذه كلها محذوفات ، وأصلها : عُلاَبِطُ وعُكَامِسُ وهُدَابِد وخُزَاخِز وجَنَادِل وذَلاَذِل وزَلاَزِلُ وعَرَنْتُن ، ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفاً . ودلَّ على أنه قد حذف منها شئ ، أنهم قد نطقوا بها تامة ؛ نحو عُلاَبط وعُكَامس وجَنَادل ...

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها ، لكانت خارجة عما عليه كلامهم ، ألا ترى أنه ليس فى كلامهم كلمة يجتمع فيها أربعة متحركات »[1] .

ولا شك أن بناءً نحو عُلَبِط وعَرَتُن ، يتوالى فيه أربعة مقاطع قصيرة متماثلة ، ويشكل هذا التوالى للأمثال صعوبة ما ، فى حين أن نحو بناءى عُلاَبط وعَرَنْتُن يتكون من أربعة مقاطع أيضاً ولكنها عبارة عن مقطع قصير ، فمقطع متوسط مفتوح فى علابط ، أو متوسط مغلق فى عَرَنْتُن ، فمقطعين قصيرين فيها ، ويؤدى وجود هذه المخالفة فى أنواع المقاطع إلى التخفيف ؛ لأنها تكسر حدَّة توالى الأمثال .

كما يؤكد أن نحو فُعَلِل مُغيَّر عن فُعَالِل ، أنهم يجيزون فى كل فُعَلِل أن يقال فيه : فُعَالِل ؛ لأنهم يردونه إلى أصله ، ولا يجيزون فى كل فُعَالِل أن يقال فيه : فُعَلِل ؛ لأنه يُرَدُّ إلى غير أصل ؛ و لذا يكتفون فيه بالسماع ، ومن ثَمَّ قلَّ فى اللغة ما ورد على فُعَلِل ، وكثر فيها ما ورد على فُعَالِل[2] .

ولا يجوز فى عروض الشعر العربى توالى أربعة مقاطع قصيرة ، إلا فى حالات قليلة كما فى بحور الرجز والسريع والبسيط والمنسرح ، عندما يجتمع الخَبْن والطَّىّ ، وهو ما يسمى زحاف الخَبْل ـ فى التفعيلة مُستَفْعِلُنْ ، فتصير على مُتَعِلُنْ ، ولايشيع هذا الزحاف إلا فى الرجز فقط ؛ ويقول أبو العلاء المعرى : « لا يُزَاد فى المنظوم على جمع بين أربعة أحرف

---

(١) المنصف شرح التصريف ١/٢٧-٢٨ وانظر : الكتاب ٤/١٩٢ ، ٤٠٥ وشرح الملوكى فى التصريف ٢٨ واللسان (علبط) ٤/٣٠٦٥

(٢) انظر : جمهرة اللغة ١١٦٧ ، ١٢٠٨-١٢١٣

متحركة ، فأما النثر فيجمع الناطق فيه بين متحركات كثيرة ؛ لأنه يقدر أن يقول : ضَرَبَ فَعَلَ وصَنَعَ ... إلى أن ينقضى النفس ، وأكثر ما اجتمع فى كتاب اللهُ عز وجل ، من الحروف المتحركة ثمانية ؛ وذلك فى موضعين من سورة يوسف ؛ أحدهما قوله تعالى : ﴿ إنِّى رأيْتُ أحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ﴾[1] فبين واو كوكب وياء رأيت ، ثمانية أحرف كلهن متحرك ، والموضع الآخر قوله تعالى : ﴿ حتى يأذَنَ لىَ أبىَ أو يحكُمَ اللهُ لى ﴾[2] على قراءة من حرك الياء فى لى وأبى . ومثل هذين الموضعين : ﴿سنشدُّ عَضُدَكَ بأخيك﴾[3] . »[4] .

ـ ومن مظاهر كراهة توالى المتحركات أيضاً لزوم إسكان فاء مضارع الثلاثى المجرد : (فَعَلَ > يَفْعَلُ) ، وعين مضارع الرباعى ـ كما سكنت فى الماضى : (فَعْلَلَ > يُفَعْلِل) حتى لا تتوالى فى الكلمة أربعة متحركات أو أكثر ؛ يقول ابن يعيش : « يسكن ما بعد حرف المضارعة فى الثلاثى أبداً . نحو يَضْرِبُ ويَعْلَمُ ويَشْرُفُ . وإنما سكن لئلا تتوالى فى الكلمة أربعة متحركات لوازم . وذلك معدوم فى كلامهم .

فإن قيل : فأنت تقول : يَعِدُ ويَقُول ويَشُدُّ ، ولاتسكن ما بعد حرف المضارعة منه . قيل : يعد وشبهه الفاءُ الساكنة منه محذوفة ، وأصله : يَوْعِد . وأما يقول ويَشُدُّ ونحوهما من المضاعف والمعتل العين . فالحركة فيه عارضة ؛ لأنها منقولة من العين إلى الفاء ، وأصلها : يَقْوُل ويَشْدُدُ .

فأما الرباعى فلا يلزم إسكان الفاء منه كما لزم فى الثلاثى ؛ لأن السكون قد لزم عينه ، فاستُغنى عن إسكان الفاء منه »[5] .

ـ وكذلك إذا لحق ضمير الرفع المتحرك ؛ أى تاء الفاعل ونا الدالة على الفاعلين ونون النسوة ، بالفعل الماضى ، التصق الضمير بالفعل ، وصارت الكلمتان كأنهما كلمة واحدة ، فألزموا إسكان لام الفعل قبل الضمير المتحرك ؛ حتى لا يتوالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، نحو فَعَلْتُ وفَعَلْنَا وفَعَلْنَ ، سواء كان الفعل صحيحاً أو معتلاً أجوف أو ناقصاً ؛ نحو كَتَبْتُ وكتبْتُما وكتبْتُم وكتبْتُنَّ وكَتَبْنَا وكَتَبْن ، وقُلْتُ وقُلْنَا وقُلْنَ ، وبِعْتُ وبِعْنَا وبِعْنَ ، ودَعَوْتُ ودَعَوْنَا ودَعَوْنَ ، ورَمَيْتُ ورَمَيْنَا ورَمَيْنَ ، ورَضِيتُ ورَضِينَا ورَضِينَ ، وذلك لكراهة توالى الأمثال (المتحركات) [6] .

---

(١) يوسف ٤
(٢) يوسف ٨٠ وانظر ،السبعة ١٥٢ ـ ١٥٤ ، ١٩٦
(٣) القصص ٣٥ والمتحركات الثمانية تقع بين أولى الدالين من (سنشدّ) وياء (أخيك) .
(٤) الصاهل والشاحج ٤٧٢ وانظر : فصول فى فقة العربية ١٥٧ ـ ١٦٢
(٥) شرح الملوكى فى التصريف ٦٢-٦٣
(٦) انظر : الكتاب ٤/٢٠١-٢٠٢ واللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٩-٣٠٠

ـ وفى الإعراب التقديرى ، أو الحركات المنوية التى لا تظهر فى النطق ؛ نحو تقدير الضمة والكسرة على آخر الاسم المنقوص ؛ وهو كل اسم معرب آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ؛ نحو القاضى والغازى ، وتقدير الضمة على آخر الفعل المضارع الناقص المعتل اللام بالواو أو الياء ؛ نحو يغزو ويرمى ، وكذلك تقدير الحركات الثلاث على آخر الاسم المقصور ؛ وهو كل اسم معرب آخره ألف لازمة ؛ نحو العصا والفتى ، وتقدير الضمة والفتحة على آخر الفعل المضارع المعتل اللام بالألف ؛ نحو يخشَى ويرضَى ، ويُلاحَظ أن الألف سواء كانت فى آخر الاسم أو الفعل ، لا تظهر عليها أى حركة من الحركات الثلاث وذلك للتعذر ، فى حين أن الواو والياء فى آخر الأسماء أو الأفعال تقبلان الفتحة لخفتها ، ولا تقبلان الضمة أو الكسرة للثقل ؛ فتُحذف الحركة وتنوى فى التقدير ، وبهذا يحمل النحاةُ المعتلَّ على الصحيح ، واستدلوا على نية الحركة بأن الشاعر إذا اضطر أخرجها وأظهرها ؛ كأنه يرد الأشياء إلىّ أصولها .

ويرى أبو على الفارسى أن هذه الحركات حُذفت هنا لمجانستها حروف اللين ؛ فهى منها وهى بعضها ، فكرهت كما يُكْره اجتماع الأمثال والمقاربة ؛ ودليل آخر : أن هذه الحروف اللينة تحذف للجزم ، كما حذفت الحركة من الفعل الصحيح الآخر للجزم ؛ لأن الحركات وحروف اللين متجانسان ؛ فكما حذفت الحركات للجزم كذلك حذفت هذه الحروف له [1] .

وإذا كان ما اصطلح القدماء على تسميته بحروف اللين ، هو ما يُسمى عند المحدثين بالحركات الطوال ؛ فإنه يمكن القول إن الجازم عند دخوله على المضارع إذا صادف حركة قصيرة حذفها ؛ نحو لم يضربْ ، وإذا صادف حركة طويلة قَصَّرها فحسب ، وإذا كانت الحركة الطويلة تساوى حركتين قصيرتين ، فإن الجازم يحذف نصفها ويبقى النصف الآخر ؛ نحو لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ .

دراسة سيبويه للإسكان :

وقد عقد سيبويه فى كتابه باباً لظاهرة الإسكان ؛ أسماه :« باب ما يسكن استخفافاً وهو فى الأصل متحرك » وأورد فيه أمثلة كثيرة لتخفيف البنية بالإسكان ؛ أى حذف الحركة فى المضموم والمكسور ، سواء فى الأسماء أو الأفعال ، ونسب هذه الظاهرة إلى قبيلة بكر بن وائل وأكثر التميميين ؛ ولكنه ذهب إلى أنهم لا يحذفون حركة المفتوح لخفة الفتحة عليهم ؛ يقول : « قولهم فى فَخِذٍ : فَخْذٌ ، وفى كَبِد : كَبْد ، وفى عَضُد:عَضْد ، وفى الرِّجْل :رِجْل ، وفى

---

(١) انظر : المسائل العسكرية ٢٥٨-٢٦٩

كَرُمَ الرجلُ : كَرْمَ ، وفى عَلِمَ : عَلْمَ ؛ وهى لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم .

وقالوا فى مثل : « لم يُحْرَمْ مَنْ فُصِدَ له »[1] . وقال أبو النجم :

لو عُصِرَ منه البان والمِسْكُ انْعَصَرْ [2]

يريد : عُصِرَ .

وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور ، والمفتوح أخف عليهم ، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل ، وكرهوا فى عُصِرَ الكسرة بعد الضمة ؛ كما يكرهون الواو مع الياء فى مواضع . ومع هذا أنه ليس من كلامهم إلا فى هذا الموضع من الفعل ، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال .

وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً ، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين ؛ فكما تُكره الواوان كذلك تُكْره الضمتان ؛ لأن الضمة من الواو . وذلك قولك : الرُّسْل والطُّنْب والعُنْق ، تريد : الرُّسُل والطُّنُب والعُنُق .

وكذلك الكسرتان تُكْرهان عند هؤلاء ، كما تُكره الياءان فى مواضع ، وإنما الكسرة من الياء فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان . وذلك فى قولك فى إبِل : إبْلٌ .

وأما ما توالت فيه الفتحتان ، فإنهم لا يسكنون منه ؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ؛ كما أن الألف أخف من الواو والياء ، وذلك نحو : جَمَل وحَمَل »[3] .

وقبل الخوض فى تفصيل كلام سيبويه ومناقشته ، تجدر الإشارة إلى وجاهة رأى سيبويه فى تفسير الظاهرة والتعليل لها ، بأنهم كرهوا الانتقال من الخفيف إلى الثقيل فى نحو عَضُد وكَرُمَ ، وكَتِف وعَلِمَ ، وكرهوا الانتقال من الثقيل إلى الأثقل منه فى نحو فُصِدَ وعُصِرَ ؛ ولكن لا يمكن إغفال دور التحليل المقطعى فى هذه الظاهرة ؛ لأن هذه الكلمات تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة متوالية ، وهذا التوالى للأمثال مستثقل ، واللجوء إلى ظاهرة الإسكان يُغَيِّرُ التركيب المقطعى للكلمة تماماً ، فيصير نحو كَرْمَ وعَلْمَ وفُصْدَ عبارة عن مقطعين اثنين فقط ؛ الأول : متوسط مُغْلق ، والثانى : قصير . ولا شك أن هذا التغيير يجعل الكلمة أخف مما كانت

---

(١) يريد : فُصِدَ . انظر : أمثال أبى عُبيدٍ ٢٣٥ وأمثال السدوسى ٥٠ والمستقصى ٢/٢٩٤ وجمهرة الأمثال ١٩٣/٢ ومجمع الأمثال ١٩٢/٢

(٢) انظر : المنصف ٢٤/١ ، ١٢٤/٢ والتصريح ٢٩٤/١ والاقتضاب ٤٠٥/٣ والإنصاف ١٢٤ والارتشاف ١٩٥/٢ وإصلاح المنطق ٣٦ وشرح أبياته ١١٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٨

(٣) الكتاب ١١٣/٤-١١٥ وانظر : اللهجات العربية فى التراث ٢٣٥-٢٥١

عليه ، ومع الاعتراف بخفة الفتحة ، إلا أن حذفها من نحو جَمَل وحَمَل ؛ سوف يؤدى إلى هذا التخفيف المقطعى أيضاً ، وهذا مما يحتاج إلى تفصيل أكثر فى ضوء الشواهد اللغوية .

كما لا يخفى أن التعبير بتتابع الضمتين فى نحو عُنُق ، وتتابع الكسرتين فى نحو إِبِل ، وتتابع الفتحتين فى نحو جَمَل ، أو الانتقال من الضمة إلى الكسرة فى نحو فُصِدَ ، إلى غير ذلك من التعبيرات لا يخفى أنها مبنية على شئ من المسامحة والتجوُّز ؛ لأن هذه الحركات لا تتوالى على الحقيقة ؛ فبين كل حركتين يوجد صوت صامت . ولعل ضآلة هذا الفارق هى التى جعلتهم يتساهلون فى العبارة ، أو لعلهم يقصدون بالحركات المتوالية ، أنها حركات الأصوات المتوالية .

ملاحظات حول الإسكان :

وأرى أنه ينبغى على دارس ظاهرة الإسكان ، إذا رأى أن كلمة ما ، قد وردت فى اللغة بالتثقيل والتخفيف ؛ أى بالتحريك والتسكين ؛ ينبغى ألا يُسَارع فيحكم على صيغة التحريك بأنها الأصل ، وعلى صيغة التسكين بأنها مخففة عن الأصل ، مع إقرارنا بأن التسكين أخف من التحريك ؛ إلا أن أمر الخفة والثقل أمر نسبى متفاوت ؛ فالحركة قد تكون أخف من السكون فى بعض الحالات ، ويكون الإسكان هو الأصل ، والتحريك فرع عنه للتخفيف ، فيجب على الدارس أن يلاحظ الأمور التالية بعناية واهتمام .

الأول : تفضيل حروف الحلق للحركة ، وقد توسَّع اللغويون القدامى فى مفهوم حروف الحلق ؛ فعندهم أن مخرج الهمزة والهاء من أقصى الحلق ، والعين والحاء من أوسطه ، والغين والخاء من أدناه ، ولكن البحث الصوتى الحديث يذهب إلى أن حروف الحلق هى العين والحاء لا غير ، وأن الهمزة والهاء من الحنجرة ، والغين والخاء من الطبق ؛ سقف الحنك الرخو[1] .

وقد ذهب كثير من النحويين إلى أن حروف الحلق تؤثر التحريك ؛ وتفضل بصفة خاصة الفتح من بين الحركات ؛ يقول ابن يعيش : « إن حروف الحلق مستثقلة ؛ ولذلك تُلُعِّبَ بها قريباً من حروف المد واللين ، ألا ترى أنه إذا كان عين الكلمة الثلاثية ساكناً، جاز تحريكها بالفتح ؛ نحو الشَّعْر والشَّعَر ، والنَّحْر والنَّحَر ، وذلك لغة عند البصريين ، وقياس عند

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٤٣٣ وسر الصناعة ٤٦-٤٧ والمدخل إلى علم اللغة ٢٢٢-٢٢٣ والأصوات اللغوية ٨٧-٨٩ وعلم اللغة العام (الأصوات) ٩٠ ، ١٢١ ومناهج البحث فى اللغة ١٢٤

الكوفيين . وفى مثل فَخِذ وشَهِدَ أربعة أوجـه : فَخِذٌ وفَخْذٌ وفِخِذٌ وفِخْذٌ ، وشَـهِدَ وشَـهْدَ وشِـهِدَ وشِهْدَ . ولا يجوز مثل هذا فى كَتِفٍ وعَلِمَ »[١] .

ورغم ميل ابن جنى الواضح إلى مذهب البصريين بعامة ، إلا أنه رفض رأيهم فـى هـذه المسألة ، حين ذهبوا إلى أن تلك الصور لغات ، ولا دخل لحروف الحلق فيها ؛ وأكّد ابن جنـى تأثير حروف الحلق على هذه الصيغ ، فهى تؤثر التحريك فى نفسها ، وقد يتعـدّى تأثيرهـا إلـى إلى ما يجاورها ، فتجعله يؤثر الحركة أيضاً ؛ يقول : « .. لا أبْعِدُ أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقيًّا ، يُفْتَح ما قبلها كما تُفْتح نفسُها ، فيمـا كـان سـاكناً مـن حـروف الحلـق ، نحـو قولهـم فـى الصَّخْر : الصَّخَر : والنَّعْل : النَّعَل . ولعمـرى إن هـذا عنـد أصحابنـا ليـس أمـراً راجعـاً إلـى حرف الحلق ، لكنها لغات ، وأنا أرى فى هذا رأىَ البغداديين فى أن حرف الحلق يؤثِّر هنا من الفتح أثراً معتدًّا معتمداً ؛ فلقد رأيتُ كثيراً من عُقيل لا أحصيهم ، يحرك من ذلك ما لا يتحـرك أبداً لولا حرف الحلق ، وهو قول بعضهم : نَحَوَهُ ؛ يريد : نَحْوَهُ . وهذا مالا تَوقُّف فى أنه أمر راجع إلى حرف الحلق ؛ لأن الكلمة بُنيت عليـه ألبتـة ... وسـمعت الشـجرى يقـول فـى بعـض كلامه : أنا مَحَمُوم ، بفتح الحاء .. ولا قرابة بينى وبين البصريين ، لكنها بينـى وبيـن الحـق ، والحمد لله »[٢] .

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس عن إيثار أصوات الحلق فـى كـل اللغـات السـامية ، الفتحـةَ على غيرها من الحركات : « وقد فطن الأقدمون من علماء اللغات إلى ميل الأصـوات الحلقيـة إلى الفتحة ، وأقرهم على هذا المستشرقون ، وقد ظهـر هـذا الميـل بصـورة أوضـح فـى اللغـة العبرية . أما السِّرُّ فيه ، فهو أن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقى ، تحتـاج إلى اتساع فى مجراها بالفم ، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى فى زوايا الفم ولهذا ناسَبَها مـن أصوات اللين أكثرها اتساعاً ، وتلك هى الفتحة »[٣] .

والأمر الثانى مما ينبغى ملاحظته : هو تفضيل حروف الاستعلاء (ص ض ط ظ غ خ ق) للفتحة كذلك ، والحروف المستعلية لها صفة القوة ؛ حيث يعلو اللسان إلـى الحنـك سـواء أُطْبقت أو لم تُطْبق ، ولها صعوبة فى النطق تجعلها تؤثر الفتحة لخفتها ؛ ومن ثَمَّ قـالوا فـى السُّطْر : سَطَر[٤] .

---

(١) شرح الملوكى فى التصريف ٤٣٢ وانظر : الإنصاف ١٢١-١٢٦

(٢) المحتسب ١٦٧/١ وانظر : ٨٤/١-٨٥ ، ٢٣٤ وقارن بالخصائص ١١/٢-١٢ والمنصف ٣٠٥/٢-٣٠٧

(٣) اللهجات العربية ١٣٥ وانظر : اللهجات العربية فى التراث ٢٦٣-٢٦٥

(٤) انظر : اللهجات العربية فى التراث ٢٦٥

والأمر الثالث : أنه لابد من تطابق الصيغتين المثقلة والمخففة ؛ أى المحركة والساكنة ـــ فى المعنى تطابقاً تامًا ؛ حتى يصح القول إن إحداهما أصل للأخرى ، أو الثانية فرع للأولى ، أما إذا تباينت الصيغتان فى المعنى ، فهذا يدل على أنهما كلمتان مستقلتان ، وليست إحداهما صورة للأخرى ؛ فمثلاً يقولون : العَجَبُ : مصدر عَجِبْتُ ، والعَجْبُ : أصل الذَّنَب ، والذَّنَبُ : ذيل الحيوان ، وآخر كل شئ ، والذَّنْبُ : الإثم والمعصية ، والضَّرَبُ : العسل الأبيض الغليظ ، والضَّرْبُ : الصِّنْفُ من الأشياء ، والرجل الخفيف اللحم ، والنَّصَبُ : العناء والتعب ، والنَّصْبُ : مصدر نَصَبْتُ الشئ نَصْباً . وكذلك ما جاء من النعوت التى تفيد المبالغة على فُعَلَة بتحريك العين ، فهو فى تأويل فَاعِل وما جاء على فُعْلَة بتسكين العين ، فهو فى معنى مفعول به ؛ فنحو قولهم : رَجُلٌ هُمَزَة ولُمَزَة وسُخَرَة ولُعَنَة ؛ أى يهمزُ الناسَ ويلمزهم ويسخر منهم ويلعنهم ، فى حين أن قولهم : رجلٌ هُمْزَة ولُمْزَة وسُخْرَة ولُعْنَة ؛ أى يهمزه الناسُ ويلمزونه ويسخرون منه ويلعنونه[1] . فلا شك أنه فى مثل هذه الأحوال تكون كل صيغة مستقلة على حدتها ، وليست إحدى الصيغتين صورة للأخرى أو مخففة عنها .

---

(١) انظر : إصلاح المنطق ٣٧-٨٣ ، ٤٢٧-٤٣٠

تخفيف المضموم بالإسكان

كرهوا توالى ضمتين فى نحو عُنُق ، فقالوا : عُنْق وكرهوا توالى حركتين مع ثقل الضمة فى نحو عَضُدٍ وكَرُمَ ، فقالوا : عَضْدٌ وكَرْمَ ، كما كرهوا تلك الصور المستثقلة ولو كانت فى تركيب من كلمتين أو أكثر ؛ فكلمة هُوَ عبارة عن مضموم فمفتوح ، وكثيراً ما تُسْبَق بحرف قبلها ؛ فيقال : وَهُوَ وفَهُوَ ولَهُوَ ، فكأن هذا التركيب على صورة كَرُمَ وحَسُنَ ، فأجازوا التخفيف بالإسكان ، وقالوا : وَهْوَ وفَهْوَ ولَهْوَ ، ومن شواهد ذلك قول عدى بن الرقاع :

قد سادَ وَهْوَ فتىً حتى إذا بَلَغَتْ ... أَشُدُّه وعلا فى الأمْرِ واجتمعا [1]

وقول ذى الرمة :

وتكسو المِجَنَّ الرخوَ خصراً كأنه ... إهانٌ ذَوَى عن صفرة فَهْوَ أخلقُ [2]

وقول أمية بن أبى الصلت :

ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أمراً ينوبه ... بعُدَّتِه ينزلْ به وَهْوَ أعزلُ [3]

وقول هشام المُرِّى :

فمَنْ نحن نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمنٌ ... ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منا مُفَزَّعَا [4]

والشواهد فى هذا كثيرة ، وليس هذا التخفيف مختصًّا بالشعر أو الضرورة ؛ لوروده كذلك فى كلام العرب وفى قراءات القرآن الكريم ؛ فقد قرأ أبو عمرو ونافع ـ فى رواية إسماعيل ـ وقالون والكسائى وأبو جعفر والحسن واليزيدى ، قرءوا كلَّ ما ورد فى القرآن الكريم على : وَهْوَ وفَهْوَ ولَهْوَ ـ بسكون الهاء كما قرءوا أيضاً ـ غير أبى عمرو ـ ماورد على (ثُمَّ هُوَ) بسكون الهاء ، بحجة أن ثُمَّ أخت الفاء والواو ، فجرتْ مَجْراهما فى حكم ما بعدها ، وانفصال ثُمَّ عن هُوَ انفصال فى الخط لا اللفظ ، والباقون الذين ضموا الهاء جاءوا بها على الأصل وهو لغة الحجازيين ، والذين أسكنوا خففوا على لغة التميميين [5] .

---

(١) الغريب المصنف ٣٧٩/١ والمخصص ٤١/١ وتهذيب اللغة ٤٠١/١ ، ٢٦٦/١١

(٢) ديوانه ٤٦٣ وضرائر ابن عصفور ٢٦٧ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٤٣ وتأويل مشكل القرآن ١٥٠

(٣) ديوانه ٤٦ والكتاب ٧٣/٣ وضرائر ابن عصفور ١٧٩ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٨٠

(٤) الكتاب ١١٤/٣ وتعليقة الفارسى ٢٢١/٢ والمسائل البغداديات ٤٥٩ والإنصاف ٦٩٩ والمقتضب ٧٥/٢ والهمع ٥٩/٢

(٥) انظر : الإتحاف ٣٨٣/١-٣٨٤ والسبعة ١٥١-١٥٢ وحجة القراءات ٩٣ ، ٥٤٨ وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٧/١ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٣٠/٣ وإعراب القراءات السبع وعللها ٧٧/١

حذف الضمة من بنية الكلمة :

ومن أمثلة هذا التخفيف فى الأبنية ما جاء فى قول الخرنق :

لا يَبْعَدَنْ قومى الذين هُمُو سُمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلون بكلِّ مُعتركٍ والطيبين معاقدَ الأُزُرِ (١)

تريد : الجُزُر جمع جَزُورٍ ، والأُزُر جمع إزارٍ ، وجاز التسكين للاستخفاف .

وقالوا فى العُنُق : عُنْق ؛ كقول عمروبن عمّار النهدى :

طويلُ مِتَلِّ العُنْقِ أشرفَ كاهلاً أشَقُّ رحيبُ الجوفِ معتدلُ الجِرْمِ (٢)

وقال المتنبى :

أتاكَ يكادُ الرأسُ يَجْحَدُ عُنْقَهُ وتَنْقَدُّ تحت الذعر منه المفاصلُ (٣)

وقالوا فى الأُذُن : أُذْن ؛ كقول الشاعر :

قُلْ ما بدا لكَ من زورٍ ومن كذبِ حِلمى أصَمُّ وأُذْنى غير صَمّاءِ (٤)

وقول الشاعر يصف فرساً :

وترى أُذُنَها كإعليطِ مَرْخٍ جِدَّةً فى لطافةٍ وانتصابِ (٥)

ونحو ذلك قراءة نافع : أُذْن بإسكان الذال فى جميع القرآن(٦) ؛ نحو ﴿ والأُذْنَ بالأُذْنِ ﴾ [المائدة ٤٥] و﴿ هُوَأُذْنُ خيرٍ لكم ﴾ [التوبة٦١] و﴿كأنَّ فى أُذُنَيْهِ وقْراً﴾ [لقمان ٧] .

وقالوا فى النُسُك : النُسْك ؛ قال الأقيشر الأسدى :

---

(١) ديوانها ٢٩ .

(٢) الكتاب ١٦٢/١ واللسان (تلل) ٤٤٢/١ والخيل ٢٠٦ وانظر غيره فى الكتاب ٤٢٦/١ وجمهرة الأمثال ٤٩٢/١

(٣) ديوانه ١١٣/٣ والوساطة ١١٤

(٤) مجالس ثعلب ٣٧٨ والحيوان ٣٩٠/٤ واللسان (صمم) ٢٥٠٠/٤

(٥) الخيل لأبى عبيدة ١٥٥ وشرح المقصورة لابن هشام اللخمى ٢٩٦

(٦) انظر : الإتحاف ٥٣٦/١ ، ٣٦٢/٢ والسبعة ٢٤٤ والتحبير ١٠٧ وحجة القراءات ٣١٩

ـ وبعـدهما لـوقـتـهمـا صـــلاةٌ لنُسْـــكٍ بالضُّـــحَاءِ إذاً تَبُسُّ

ـ ولقد كان قـبل إظـهـــاره النُّسْـــكَ قديماً من أظـرف الفتيـانِ[1] .

ونحـوه فـى قـراءات القـرآن الكـريم : ﴿أو نُسُـك﴾ [البقـرة ١٩٦] ، ﴿ونُسُـكى﴾ [الأنعام ١٦٢] قرأ السلمى والزهرى والحسن بإسكان السين فيهما[2] .

وقال دعبل الخزاعى :

وإذا ياسَـــرْتَـــهُ صـــادَفْـــتَـــه سَـلِسَ الخُلْق سـليمَ الناحِيَة[3]

يريد : سَلِسَ الخُلُق . وقال المتنبى :

وهل نافعى أن تُرْفَع الحُجْبُ بيننا ومن دون ما أمَّلْتُ منك حجابُ[4]

يريد : الحُجْب ، ومن شواهد هذا التخفيف فى الفعل قول عمران بن حِطَّان :

من الأزد إنَّ الأزد أكرمُ معشـــرٍ يمانية قَرْبُوا إذا نُسِبَ البشـــرْ[5]

يريد : قَرُبُوا ، وكذلك قول سهم/بن حنظلة الغنوى :

لا يمنعُ الناسُ منى ما أردتُ ولا أعطيهمُ ما أرادوا حَسْنَ ذا أدبا[6]

يريد : حَسُنَ للمبالغة ؛ فمن خفف بالإسكان قال : حَسْنَ ومن خفف بالإسكان والنقل قال : حُسْنَ .

وليس هذا التسكين فى الأسماء والأفعال مختصًّا بالشعر وضرورته ، كما ذهب إليه بعض العلماء[7] ، بل هو جائز فى الكلام أيضاً ؛ لوروده فى قراءات القرآن الكريم كثيراً ؛ ففى قوله تعالى : ﴿ نُزُلاً من عند الله ﴾ [آل عمران ١٩٨] قرأ مسلمة بن محارب والأعمش

---

(١) شعره ص٤١ ، ٦٠ .

(٢) انظر : مختصر شواذ القرآن ١٢ ، ٤١-٤٢

(٣) ديوانه ١٦٣ وشرح المقصورة لابن هشام اللخمى ٣٦٤

(٤) ديوانه ١٩٨/٢ وبصائر ذوى التمييز ٣٣٨/٢

(٥) الكامل ١٧٢/٣ ، ١٧٧ ويُروى : طابوا مكان قربوا ، ولا شاهد فيها

(٦) الأصمعيات ٥٦ وأفعال السرقسطى ٣٦٦/١ وإصلاح المنطق ٣٥ وشرح أبياته ١١٠ واللسان (حسن) ٨٧٧/٢ .

(٧) انظر : الموشح ١٢٤-١٢٥ والضرورة الشعرية ٣٠٢-٣٠٣

والحسن والمطوعى والنخعى : نُزْلاً بالسكون[١] ، وفى قوله تعالى : ﴿ هذا نُزُلُهم يومَ الدين ﴾ [الواقعة٥٦] قرأ أبو عمرو وعياش : نُزْلُهم بإسكان الزاى[٢] . ونحو هـذا التخفيف فـى الشـعر قول أبى الشعراء الضبى :

وكُنَّا إذا الجبَّار بالجيش ضافَنَا جعلنا القنا والمُرْهِفَاتِ له نُزْلاَ [٣]

وفى قوله تعالى : ﴿ وأنتم حُرُمٌ ﴾ [المائدة ١] قرأ الحسن والنخعـى ويحيـى بـن وثَّـاب : حُرْمٌ بإسكان الراء ، ويقول ابن جنى : « هذه اللغة تميمية ، يقولون فـى رُسُل : رُسْل ، وفـى كُتُب : كُتْب ، وفى دجاج بُيُض : دجاج بِيض ، وذلك أنه صار إلى فُعْل ، فجرى مجرى جمـع أبيض إذا قلت : بِيض .

واعلم من بعد هذا أن إسكان حُرْم ، كأن له مزية على إسكان كُتُب ، وذلك أن فى الـراء تكريراً ، فكادت تكون الراء الساكنة لما فيها من التكرير فى حكم المتحـركة ، لزيـادة الصـوت بالتكريرنحواً من زيادته بالحركة ، وكذلك الكلام فى جِراب وجُرْب ، وسِرَاج وسُرُج »[٤] .

وفى قوله تعالى : ﴿عُرُباً أترابا﴾ [الواقعة ٣٧] قرأ حمزة وأبو عمرو وأبو بكـر : عُرْبـاً بإسكان الراء على لغة تميم[٥] .

وفى قوله تعالى : ﴿ ذواتىْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ [سبأ ١٦] قرأ ابن كثير ونـافع : أُكْلٍ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فآتتْ أُكُلَهاضعفين ﴾ [البقرة ٢٦٥] قـرأ ابـن كثـير ونـافع وأبـو عمـرو: أُكْلَهـا بإسكان الكاف[٦] .

وقرأ أبو عمرو كلّ مـا أُضيـف إلـى ضمـير علـى حرفيـن بالإسـكان نحـو : ﴿ رُسْلُنا ﴾ (المـائدة ٣٢) و﴿ رُسْلُكم ﴾ [غـافر٥٠] و﴿ رُسْلُهم ﴾ [الأعـراف١٠١] وكذلـك مذهبـه فـى ﴿سُبْلَنا﴾ [إبراهيم ١٢] فإذا أُضيفت الكلمـة إلـى ضمير علـى حـرف واحـد نحـو : ﴿رُسُلِهِ﴾ [البقرة ٢٨٥] لم يسكن ، وكأنه استثقل كثرة الحركات مع طول الكلمة ، فإذا قصرت الكلمة لم

---

(١) انظر : الإتحاف ٤٩٩/١ والكشاف ٤٥٨/١ والبحر ١٤٧/٢ ومختصر شواذ القرآن ٢٤

(٢) انظر : السبعة ٦٢٣ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٤٦/٢-٣٤٧ ومختصر شواذ القرآن ١٥١

(٣) الكشاف ٤٥٨/١ والبحر المحيط ١٤٧/٢ .

(٤) المحتسب ٢٠٥/١ وانظر : الإتحاف ٥٢٨/١

(٥) انظر : الإتحاف ٥١٥/٢ وحجة القراءات ٦٩٦ والسبعة ٦٢٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٤٣/٢-٣٤٤ .

(٦) انظر : السبعة ١٩٠ ، ٥٢٨ وإعراب القراءات السبع وعللها ١٠٠/١ ، ٢/ ٢١٥

يسكن[١] ، وفى قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كلمةً تخرج من أفواههم ﴾ [الكهف ٥] قال العكبرى : « الجمهور على ضم الباء وقد أُسكنت تخفيفاً»[٢] .

حذف الضمة علامة إعراب :

وأرى أنهم حذفوا الضمة من بنية الكلمة ؛ طلباً للتخفيف ، وكراهة لتوالى الحركات المستثقل ، وكان الأمر هيناً ؛ لأن الضمة لم تكن تدل على معنى معين ، ثم اجترءوا على حذف الضمة التى هى علامة إعراب وتبين المعانى ، طلباً للخفة ، ما دام اللبس مأموناً ، والقرائن الأخرى ـ غير الإعراب ـ تعين على فهم المعنى . وكان سيبويه يُجيز هذا ويُنشد فيه أبياتاً ، وعَدَّه كثيرون من الضرائر ، أو من إجراء الوصل مجرى الوقف ، وفسّره آخرون على الإشمام ؛ أى الإشارة بالشفتين إلى الضمة المحذوفة ، من غيرتصويت بها ، وكان المبرد والزجاج يُنكرانِ هذا الإسكانِ ويأبَيَانِ جوازَه، وينشدان الشواهد على خلاف الرواية التى يُستشهد بها[٣].

فمن ذلك قول امرئ القيس :

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ[٤]

يقول ابن هشام : « حذفت الضمة للضرورة ، أو على تنزيل « رَبُغَ » بالضم من قوله : « أشْرَبُ غَيْر» منزلة عَضُدٍ بالضم ، فإنهم قد يُجْرون المنفصل مُجْرى المتصل ، فكما يقال فى عَضُدٍ بالضم : عَضْدٌ بالسكون ، كذلك قيل فى « رَبُغَ » بالضم رَبْغَ بالإسكان »[٥] .

وكذلك قول الأقيشر الأسدى :

رُحْتِ وفى رجليْكِ ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ[٦]

---

(١) انظر : السبعة ١٩٥ وحجة القراءات ٢٢٥ ، ٢٨٥ وإعراب القراءات السبع وعللها ١٠٦/١

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ٩٨/٢

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٣/٤-٢٠٤ وشرحه للسيرافى ١٦٨/٢-١٧٣ = ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٨-١٤٥ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٦-١٨٧ وضرائر ابن عصفور ٩٣-٩٦ والموشح ١٢٦ والكامل ١٧٧/٣ والارتشاف ٢٩٣/٣ والبحر ٢٠٦/١ والضرورة الشعرية ٣٨٩ -٣٩١

(٤) ديوانه ١٢٢ وفيه : فاليومَ أُسقَى ، ويُروى : فاليومَ فاشربْ ، وعليهما لا شاهد فيه . وانظر : الكتاب ٢٠٤/٤ وشرحه ١٦٨/٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٦ وضرائر ابن عصفور ٩٤ والارتشاف ٢٩٣/٣ والبحر ٢٠٦/١

(٥) شرح شذور الذهب ٢٢٧

(٦) شعره ص ٣٨ والكتاب ٢٠٣/٤ وشرحه ١٦٩/٢ والضرائر ٩٥ والارتشاف ٢٩٣/٣ والبحر المحيط ٢٠٦/١ ويروى : ذاكَ مكان هَنْكِ ، ولا شاهد فيها

يريد : هَنُكِ ؛ فخفف كما يخففون عَضُد ؛ وقال جرير :

سيروا بنى العمّ فالأهواز منزلكم ونهر تِيرَى فما تعرفْكُمُ العربُ [١]

والشواهد فى هذا كثيرة ؛ ويرى سيبويه أنهم « شبهوا هذه الضمات والكسرات المحذوفة بالضمة من عَضُدٍ والكسرة من فَخِذٍ ، حين قالوا : عَضْدٌ وفَخْذٌ ، غير أن حذفها من عَضُد وفَخِذ حَسَنٌ مطرد فى الشعر والكلام جميعاً ؛ من قِبَل أنه لا يزيل معنى ولا يغيِّر إعراباً . وفيما ذكرناه يزول الإعرابُ الذى تتعقد به المعانى ، إلا أنه شُبِّه باللفظ باللفظ »[٢] .

ويقول أبو سعيد السيرافى : « والقول عندى ما قاله سيبويه فى جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة ؛ وذلك أنّا رأينا القراء قد قرءوا : ﴿ مالَكَ لا تَأْمَنّا على يوسف ﴾[٣] وخطُّه وكتابُه فى المصحف بنون واحدة ، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفى غيره ، مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام . فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذَهَابُها للإدغام ؛ طلباً للتخفيف ، صار أيضاً ذَهَابُ الضمة والكسرة طلباً للتخفيف ، وليس لقول من يأبى ذلك ، ويحتج فى فساده بأنه تذهب منه حركة الإعراب ـ معنىً ؛ لأن الإدغام أيضاً يذهب حركة الإعراب .

وقد حكى قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يسكنون لام الفعل ، إذا اتصلت بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم ، كقولهم : أنا أُكْرِمْكُمْ وأُعَظِّمْكُمْ ، وقد حُكِى عن بعض القراء : ﴿ إن الله يَأْمُرْكُمْ ﴾[٤] ، ﴿ ويُعَلِّمْكُمُ الكتابَ والحكمة ﴾[٥] . وهذا يدل على جواز ما قلناه ويقويه »[٦] .

ويروى ابن جنى أن أهل الحجاز يقولون : ﴿ يُعَلِّمُهُمْ ﴾[٧] و﴿يَلْعَنُهُمْ ﴾[٨] بالتثقيل أى بإثبات ضمة الإعراب ، وأما بنو تميم فيقولون : ﴿يُعَلِّمْهُمْ ﴾ و﴿ يَلْعَنْهُم ﴾ بالتخفيف أى بإسكان

---

(١) ديوانه ٤٨ والضرائر ٩٤ والمحتسب ١/١١٠ ، ١٢٣ وشرح السيرافى ٢/١٦٩ والخصائص ١/٧٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ والفصول الخمسون ٢٧٦ ويروى : فلم تعرفْكم ولا شاهد فيها .

(٢) شرح السيرافى ٢/١٧٠ - ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٢ وانظر : الكتاب ٤/٢٠٣-٢٠٤

(٣) يوسف ١١

(٤) البقرة ٦٧ وانظر : الإتحاف ١/٤٢٦ وإعراب القراءات السبع وعللها ١/١٦٦ وتفسير القرطبى ١/٤٤٤

(٥) البقرة ١٥١

(٦) شرح السيرافى ٢/١٧٢-١٧٣ - ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٤-١٤٥ وانظر : الضرائر ٩٥-٩٦

(٧) البقرة ١٢٩

(٨) البقرة ١٥٩

حركة الإعراب ، وعلّته توالى الحركات مع الضمات . وعليه قراءة أبى عمرو[١] .

وكان هذا الإسكان شائعاً فى قراءة أبى عمرو ، وقيل إنه كان يختلس الحركة اختلاساً ؛ أى يُضْعفها ولا يُذْهبها تماماً ، وهو قدر من التخفيف أيضاً ، ونحو ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود ٢٨] فقد حكى الكسائى والفراء فيها : أنلزمْكموها بإسكان الميم الأولى تخفيفاً[٢] . ولا شك أن التخفيف يرجع إلى كثرة الحركات المتوالية ، إضافة إلى أن الكلمة طالتْ جدًّا .

وحكى أبو زيد : ﴿ بلى ورُسُلْنَا لديهم يكتبون ﴾[٣] بسكون اللام ، وقرأ مسلمة بن محارب : ﴿ وبُعُولَتْهُنَّ أحقُّ بردِّهنَّ ﴾[٤] بسكون التاء ، وقرأ أيضاً ﴿وإذ يَعِدْكم الله﴾[٥] بسكون الدال ، وقرأ الأعمش : ﴿ يَعِدْهم ويُمَنِّيهم وما يَعِدْهم ﴾[٦] بسكون الدال ، وقرأ الحسن : ﴿ أو يُحْدِثْ لهم ذكراً ﴾[٧] بسكون الثاء ، إلى غير ذلك من القراءات ، ويعلل ابن جنى لهذا الإسكان بأنه تخفيف ؛ لتوالى الحركات وثقل الضمة ، كما يُعَدُّ من مظاهر الترخص فى العلامة الإعرابية[٨] .

وفى قوله تعالى : ﴿ إنه مَنْ يَتَّقِ ويصبرْ فإن الله لا يُضيع أجر المحسنين ﴾ [يوسف ٩٠] قرأ ابن كثير فى رواية قُنْبُل : ﴿ إنه مَنْ يتقى ويصبرْ ﴾[٩] بإثبات الياء من يتقى ، وإسكان الراء فى يصبرْ ، وفى الآية تأويلات كثيرة ، إحداها أن الإسكان كان لكراهة توالى الحركات ؛ يقول ابن هشام : « إن مَنْ موصولة لا شرطية ، وسكون الراء من يصبرْ ، إما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً ، أو لأنه وصل بنية الوقف ، أو على العطف على المعنى ؛ لأن مَنْ الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها »[١٠] .

---

(١) انظر : المحتسب ١٠٩/١

(٢) انظر : معانى القرآن ١٢/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٠/٢

(٣) الزخرف ٨٠ وانظر : المحتسب ١٠٩/١ ، ١٩٩

(٤) البقرة ٢٢٨ وانظر : المحتسب ١٢٢/١ ومختصر شواذ القرآن ١٤

(٥) الأنفال ٧ وانظر : المحتسب ٢٧٣/١

(٦) النساء ١٢٠ وانظر : المحتسب ١٩٩/١

(٧) طه ١١٣ وانظر : المحتسب ٥٩/٢ والكشاف ٩٠/٣

(٨) انظر : العلامة الإعرابية فى الجملة ٣٧٥-٣٧٦

(٩) انظر : السبعة ٣٥١ وحجة القراءات ٣٦٤-٣٦٥ ومعانى القراءات ٥٠/٢-٥١

(١٠) شرح شذور الذهب ٦٣ وانظر : البيان للأنبارى ٤٤/٢-٤٥ وتفسير القرطبى ٢٥٦/٩-٢٥٧ والعلامة الإعرابية فى الجملة ٣٦٧

وجوب حذف الضمة :

وإذا كان الإسكان فى جميع الحالات السابقة جائزاً للتخفيف ، ولكراهة توالى المتحركات ؛ فإن هناك حالة يكون الإسكان فيها لازماً ، وهى حالة الجموع التى تأتى على فُعُل المعتل العين بالواو ؛ حيث الضمة مستثقلة ، والحرف نفسه واو ، وهى ثقيلة ، فثقل البناء جدًّا وكان أدعى إلى التخفيف ؛ يقول سيبويه : « أما فُعُل فإن الواو تسكن ، لاجتماع الضمتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة فى الواو فى أَدْؤُر وقَـؤُول ، وذلك قولهم : عَوَانٌ وعُونٌ ، ونَوَارٌ ونُوّر ، وقَوُولٌ وقومٌ قُولٌ . وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو رُسْلٍ وأشباه ذلك . ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثالُها يسكَّن للاستثقال . ولم يكن لأَدْؤُرٍ وقَؤُولٍ مثالٌ من غير المعتل يسكن فيشبَّه به »[(١)] .

وأرى أنه تطور طبيعى فى ميل اللغة نحو السهولة والتيسير والاقتصاد فى الجهد العضلى ، وربما كان الأصل البعيد لكل ماورد من الجموع على فُعُل ، هو فُعُول ، فكرهوا توالى الضمتين القصيرة فالطويلة ، مع ثقل الجمع ، فقصروا الحركة الطويلة وقالوا : فُعُل ، وفى مرحلة أخرى زادوا الصيغة تخفيفاً ، فحذفوا الحركة تماماً وقالوا : فُعْل ؛ ودليل ذلك جمعهم نحو أَسَدٍ على أُسُود وأُسُد وأُسْد ، وجمعوا النَّجْم على نُجُوم ونُجُم ونُجْم .

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٤ وانظر : المنصف ٣٣٦/١ والممتع ٤٦٦-٤٦٨ وشرح المفصل ٤٤/٥ والبيان للأنبارى ١٨٤/١ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٦٧-٢٦٨ والبحر المحيط ٢٤٨/١

تخفيف المكسور بالإسكان

وكذلك كرهوا توالى كسرتين فى نحو إبِل ، فقالوا : إبْلٌ ، وكرهوا توالى حركتين مع ثقل الكسرة فى نحو كَتِفٍ وفَخِذٍ ، فقالوا : كَتِفٌ وفَخْذٌ ، وفى الأفعال كذلك خففوا فَعِلَ إلى فَعْلَ ، وفُعِلَ المبنى للمفعول إلى فُعْلَ . وأيضاً كرهوا تلك الصور المستثقلة ولو كانت فى تركيب من كلمتين أو أكثر ؛ فكلمة هِيَ عبارة عن مكسور فمفتوح ؛ وكثيراً ما تُسبق بحرف قبلها ، فيقال : وَهِيَ وفَهِيَ ولَهِيَ ، فكأن هذا التركيب على صورة فَعِلَ ، فأجازوا التخفيف بالإسكان ، وقالوا : وَهْيَ وفَهْيَ ولَهْيَ ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

قالوا كلامُكَ هنداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ ... يَشْفيكَ قلتُ صحيحٌ ذاكَ لو كانا [(١)]

وقول ساعدة بن جؤية الهذلى :

قد أُوبِيَتْ كلَّ ماءٍ فَهْيَ صاويةٌ ... مهما تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تَشِمِ [(٢)]

كما أُسكنت الهاء من هِيَ مع همزة الاستفهام ، نحو قول الشاعر :

فقُمْتُ للزَّوْرِ مُرْتاعاً فأرَّقَنى ... فقلتُ أَهْيَ سرتْ أم عادنى حُلُمُ [(٣)]

وكذلك فى القرآن الكريم قرئ : ﴿ فَهْيَ كالحجارة﴾ [البقرة٧٤] و﴿فكأين من قرية أهلكناها وَهْيَ ظالمة فَهْيَ خاوية على عروشها ﴾ [الحج ٤٥] و﴿وإن الدار الآخرة لَهْيَ الحيوان﴾ [العنكبوت ٦٤] ونحو ذلك [(٤)] .

حذف الكسرة من بنية الكلمة :

ومن أبنية الثلاثى فى العربية فِعِلٌ ، وهو بناء قليل الورود سواء فى الاسماء أو الصفات ، ولم يعرف سيبويه مما ورد عليه إلا كلمة إبِل ، ثم زاد النحاة من بعده بعض الأسماء والصفات ـ وإن اختلفوا فى أصالتها وثبوتها ، وذلك نحو الإطِل للخاصرة ، والإبِط ، والحِبِر : صفرة الأسنان ، وجِلِع جِلِب : لعبة للصبيان ، والبِلِص : طائر ، ومن الصفات :

---

(١) شرح شذور الذهب ٢٢ ، ٤٤٣

(٢) ديوان الهذليين ١٩٨ والمسائل العضديات ١٥٧ والحجة للفارسى ١٧٨/١ واللسان (أبى ، صوى) .

(٣) شرح المفصل ١٣٩/٩ والاقتراح ١٠٣ والخزانة ٣٩١/٢

(٤) انظر ما سبق ص ٢٣٠

امرأة بِلِزٌّ : ضخمة ، وأتانٌ إِبِدٌ : وَلُود أو متوحشة وغير ذلك [١] .

ولتوالى الكسرتين المستثقل أجازوا الإسكان للتخفيف ؛ قال الراعى النميرى :

وَدَيْتَ ابْنَ راعى الإِبْلِ إذ حانَ يومُه وشقَّ لـه قبـراً بأرضِكَ لاحِدُ [٢]

وقال أبو النجم العجلى :

والإبْل لا تصـلح للبستانِ وحَنَّتِ الإبْل إلى الأوطانِ[٣]

كما روى الأصـمعى عن أبى عمـرو أنه قرأ : ﴿أفلا ينظــرون إلـى الإِبْـلِ﴾ [٤] بإسـكان الباء . وفى المعاجم ما يفيد أنه لغة[٥] .

وقالوا فى نحو كَلِمَةٍ وكَتِفٍ وفَخِذٍ ، إن هذه الصور هى الأصل ، وهى لغـة الحجـازيين ، وبنو تميم يفرعون عنها تفريعات ـ أى يأتون بصور تُرَدُّ إلى ذلك الأصل ـ من أجل حرصهم الشديد على التخفيف ، فيقولون : كَلْمَةٌ وكَتْفٌ وفَخْذٌ بالإسكان فحسب ، ويقولون : كِلْمَةٌ وكِتْفٌ وفِخْذٌ بالإسكان مـع نقل الحركـة ، ويزيـدون فـى الحلقـى العين فقـط : فِخِـذ بإتبـاع العيـن للفاء ، وكذلك فى الفعل نحو عَلِمَ وشَهِدَ ، يقولون : عَلْمَ وشَـهْدَ بالإسكان فحسـب ، ويقولـون : عِلْمَ وشِهْدَ بالإسكان مع نقل الحركة ، ويزيدون فى الحلقى العين فقط : شِهِدَ بإتباع العين للفاء. وقالوا فى المبنى للمفعول نحو ضُرِبَ زيدٌ : ضُرْبَ زيـدٌ بالإسكان فحسب ، وحكى قطـرب : ضِرْبَ زيدٌ بالإسكان ونقل الحركة ؛ كأنهم كرهوا حذف أقوى الحركتين ، أى الكسرة ، وكأنهم شبهوه بقولهم : قِيلَ وبِيعَ ورِدَّ[٦] .

وقالوا فى نِعْمَ وبِئْسَ : إن الأصل فيهما نَعِمَ وبَئِسَ ، فجـاز التخفيف بالإسكان فحسب ، فقالوا : نَعْمَ وبَئْسَ ، وبالإسكان مع النقل فقالوا : نعْمَ وبِئْسَ ، وبالإتبـاع فقـالوا : نِعِمَ وبِئِسَ . وحكوا هذه اللغات الأربع عن العرب[٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/٢٤٤ والمنصف ١/١٨-١٩ وليس من كلام العرب ١٣ وأمالى ابن الشجرى ١/٢٨٩-٢٩٠ والارتشاف ١/١٩ والجمهرة ١٢٢٩ وشرح الشافية للرضى ١/٤٥-٤٦ وللجاربردى ٣٢-٣٣

(٢) ديوانه ٧٣

(٣) المصباح المنير (أبل) ٢

(٤) الغاشية ١٧ وانظر : إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٧٠ ومختصر شواذ القرآن ١٧٢

(٥) انظر : (أبل) فى اللسان ١/٩ والقاموس ٣/٣٣٦

(٦) انظر : الكتاب ٤/١٠٧ ـ ١٠٨ وشرح الشافية للرضى ١/٣٩ ـ ٤٠ وإصلاح المنطق ١٦٨

(٧) انظر : الكتاب ٢/١٧٩ ، ٤/١١٦ والأصول ١/١١١ ـ ١٢١ والمقتضب ٢/١٤٠ والإنصاف ٩٧ ـ ١٢٦ والارتشاف ٣/١٣ ـ ٢٨ وأمالى ابن الشجرى ٢/٤١٨ ـ ٤١٩ واللسان (نعم ، بئس) .

ومن شواهد إسكان الكسرة للتخفيف ، قول الأخطل :

فإن أَهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجَرَ بازلٌ مـــن الأُدْم دَبْرَتْ صفحتاه وغارِبُه [١]

يريد : ضَجِرَ ، ودَبِرَتْ ، وقال أبو النجم العجلى :

مَرَّ انقضاضَ النجم مـن سمائـه رُجْـــمَ به الشيطانُ فـــــى هــوائه [٢]

يريد : رُجِمَ . وقال أيضاً :

حتى إذا مـا رَضْـىَ مـن كمـالها ركَّبَها القانصُ فـــى مِـــرْجالها [٣]

يريد : رَضِيَ . وقال القطامى :

ألـــمْ يُخْزِ التَّفَرُّقُ جندَ كِسْــرى ونُفْخُــوا عـــن مدائنهــم فطاروا [٤]

يريد : ونُفِخُوا . وقال أيضاً :

إذا هَـــدَرَتْ شقاشقــه ونَشْبَتْ لــه الأظفــار تُــرِكَ لـــه المَــدَارُ [٥]

يريد : نَشِبَتْ ، وتُرِكَ . وقال عمارة يصف بغداد :

نظــلٌ بها غُبْرَ الـوجـــوه كأننا جنائز موتــى نُبْشَ عنـها قبورها [٦]

يريد : نُبِشَ . وقالوا فى الرَّحِم : رَحْمٌ ورِحْمٌ ، وعليها قول زهير :

خذوا حظكم يا آلَ عكرمَ واذكروا أواصِـرَنا والـــرِّحْمُ بالغيب تُذْكَرُ [٧]

---

(١) ديوانه ٢١٧ وإصلاح المنطق ٣٦ وشرح أبياته ١١٢ والإنصاف ١٢٣ والمنصف ٢١/١ والكامل ١٧٧/٣ وشرح الملوكى ٣١

(٢) انظر : إصلاح المنطق ٣٦ وشرح أبياته ١١٣ والإنصاف ١٢٥ وإعراب ثلاثين سورة ٨

(٣) الصاهل والشاحج ٦٦

(٤) ديوانه ٨٤ وانظر : المنصف ٢٤/١ وشرح شواهد الشافية ١٥ والإنصاف ١٢٥ ويروى : أُجْلُوا مكان نُفْخُوا . ولاشاهد فيها .

(٥) ديوانه ٨٦ والإنصاف ١٢٤

(٦) المسائل العضديات ١٠٢

(٧) ديوانه ١٥٩ والكتاب ٢٧١/٢ وشرحه ١٣٨/٢ والإنصاف ٣٤٧ وأمالى ابن الشجرى ١٩١/١ ، ٣١٥/٢ وضرائر الشعر ١٣٨

وقال يزيد بن مفرغ الحميرى :

فأشهـد أن رِحْمَـك مـن زيـادٍ كـرِحْـمِ الفيـل مـن ولَـدِ الأتانِ [١]

وقال الشاعر :

وأحفظُ مـن أخـى ما حَفْظَ منّى ويكفينـى البـلاء إذا بلـوتُ [٢]

يريد : حَفِظَ . وقال العجاج يصف ثوراً وحشيا :

فباتَ مُنْتَصْباً وما تَكَرْدَسَا [٣]

يريد : مُنْتَصِباً وكأنه جعل « تَصِب » بمنزلة كَتِف ، فخفف بالإسكان .

وليس هذا الإسكان مختصّاً بالشعر وضرورته . بل هو جائز فى السعة والاختيار ؛ لوروده فى قراءات القرآن الكريم كثيراً ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿لَعِلِمَهُ الذين يستنبطونه منهم﴾ [النساء ٨٣] قرأ أبو السمال : لَعَلْمَهُ ، وقال أبو حيان : « تسكين علم قياس مطرد فى لغة تميم »[٤] .

وفى قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أيديهم ولُعِنُوا بما قالوا﴾ [المائدة٦٤] قرأ أبو السمال أيضاً : لُعْنُوا . وقال أبو حيان : « ويحسن هذه القراءة أنها كسرة بين ضمتين ، فحَسُنَ التخفيف »[٥] . كما ورد تخفيف راء (أَرِنَا) و(أَرِنى) فى قوله تعالى : ﴿ وأَرِنَا مناسكنا﴾ [البقرة ١٢٨] و﴿فقالوا أَرِنَا الله جهرة﴾ [النساء ١٥٣] و﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِ أضلانا ﴾ [فصلت ٢٩] و﴿ أَرِنى كيف تُحيى الموتى ﴾ [البقرة ٢٦٠] و ﴿ أَرِنى أنظر إليك ﴾ [الأعراف ١٤٣] حيث قرأ ابن كثير ويعقوب وابن محيصن بإسكان الراء للتخفيف ، وروى عن أبى عمرو الإسكان والاختلاس ؛ جمعاً بين التخفيف والدلالة[٦] . ويقول الزمخشرى : « قرئ (وأرْنَا) بسكون الراء

---

(١) ديوانه ٢٣١ وما تلحن فيه العامة ١٢٠

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٢٤٨

(٣) ديوانه ٣٢ وشرح الشافية ٤٥/١ وشرح شواهدها ٢١ ــ ٢٢ والتكملة ٨ وشرح الملوكى ٤٥٩ وانظر فضل استشهاد فى : بحوث ومقالات فى اللغة ٦١ ـ ٦٣ والمدخل إلى علم اللغة ٢٩٣ ـ ٢٩٥

(٤) البحر المحيط ٣٠٧/٢ وانظر : الكشاف ٥٤١/١

(٥) البحر المحيط ٥٢٢/٢وانظر : الكشاف ٦٥٦/١ ومختصر شواذ القرآن ٣٤

(٦) انظر : الإتحاف ٤١٨/١ ، ٥٤٠ ، ٤٤٣/٢ والسبعة ٥٧٦ والبحر المحيط ٢٩١/١ وتفسير القرطبى ١٢٧/٢ ـ ١٢٨ والإقناع ٤٨٧ وحجة القراءات ١١٤ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٩/٢ والمجيد فى إعراب القرآن المجيد ٤١١ ـ ٤١٢ والوسيط للواحدى ١٩٥/١ ـ ١٩٦

قياساً على فَخْذٍ فى فَخِذٍ . وقد استُرْذِلَتْ ؛ لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها ، فإسقاطها إجحاف . وقرأ أبو عمرو بإشمام الكسرة » [١] .

وأرى أنه مادامت القراءة متواترة ، فلا يجوز ردّها أو نعتها بالأوصاف التى لا تليق كالاسترذال ونحوه ، وقُرّاء القرآن ثقات عدول وهم نَقَلَةٌ للغة ، والسماع مُقَدَّم على الأدلة النظرية ، وقد ورد هذا التخفيف فى الشعر أيضاً ؛ كقوله :

أَرْتَا إدَاوةَ عبـــــدِ اللـــهِ نملـؤها من ماءِ زمزمَ إنَّ القومَ قد ظَمِئُوا [٢]

وفى قوله تعالى : ﴿ فابعثوا أحدكم بوَرِقِكُمْ هذه إلى المدينة ﴾ [الكف ١٩] قرأ أبو بكر عن عاصم ، وحمزة وأبو عمرو : بورْقِكم ساكنة الراء للتخفيف كنَبِقٍ ونَبْقٍ [٣] .

وفى قوله تعالى : ﴿ مالِكِ يومِ الدين ﴾ [الفاتحة ٤] قرئ : مَلِكِ يوم الدين ، كما قرئ أيضاً : مَلْكِ يوم الدين ، بإسكان اللام تخفيفاً كما يقال فى كَتِفٍ : كَتْفٌ [٤]. ويكثر فى الشعر تسكين لام مَلْك فراراً من توالى المقاطع القصيرة إذا كثرت ؛ نحو قول عمرو بن كلثوم: [٥]

ـ وأيـامٍ لنا غُـرٍّ طـوالِ عَصَيْنَـا المَلْكَ فيهـا أن نَـدِينَا

ـ إذا ما المَلْكُ سـامَ الناسَ خَسْفـاً أبينـا أن يُقِـرَّ الخَسْفَ فينـا

وفـى قولـه تعـالى : ﴿ وإن كـان ذو عُسْـرةٍ فَنَظِـرَةٌ إلـى ميسـرة ﴾ [البقـرة٢٨٠] قرئ : فَنَظْرَةٌ بإسكان الظاء استخفافاً على لغة بنى تميم [٦].

---

(١) الكشاف ـ ١٨٨

(٢) البحر المحيط ٢٩١/١ وتفسير القرطبى ١٢٨/٢

(٣) انظر : الإتحاف ٢١٢/٢ والسبعة ٣٨٩ وحجة القراءات ٤١٣ ومعانى القرآن ١٣٧/٢ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٨٩/١

(٤) انظر : البحر المحيط ٢٠/١ وتفسير القرطبى ١٣٩/١ والكشاف ١١/١ وإعراب ثلاثين سورة ٢٣ وإعراب القراءات السبع وعللها ٤٨/١

(٥) معلقة عمرو بن كلثوم ٥٨ ، ١١٦ وشرح القصائد السبع ٣٣٨ ، ٤٢٥ وشرح القصائد العشر ٣٣٢ ، ٣٦٥

(٦) انظر : البحر المحيط ٣٤٠/٢ والكشاف ٣٢٣/١ وتفسير القرطبى ٣٧٣/٣ ومختصر شواذ القرآن ١٧ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٥٢٢/١

وفى قوله تعالى : ﴿ فى أيامٍ نَحِسَاتٍ ﴾ [فصلت ١٦] قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : نَحْسَات بإسكان الحاء تخفيفاً [١].

وفى قوله تعالى : ﴿ وتَعِيَهَا أُذُنٌ واعية ﴾ [الحاقة ١٢] رُوى عن ابن كثير : وتَعْيَهَا بإسكان العين تخفيفاً [٢]؛ كأنه جعل تَعِيَ مثل عَلِمَ فأسكن .

وفى قوله تعالى : ﴿ ومن يُطِعِ اللَّه ورسولَهُ ويَخْشَ اللَّه ويَتَّقْهِ فأولئك هم الفائزون ﴾ [النور٥٢] قرأ الجمهور : ويَتَّقِه بكسر القاف مع اختلافهم فى تحريك الهاء أو تسكينها ، وقرأحفص عن عاصم : ويَتَّقْهِ بإسكان القاف ؛ فكأنه جعل تَقِه مثل كَتِف ، فخفف بالإسكان[٣].

حذف الكسرة علامة إعراب :

ولما حذفوا الكسرة من بنية الكلمة تخفيفاً وكراهةً لتوالى الحركات المستثقل ، اجترءوا على حذف الكسرة التى هى علامة إعراب طلباً للخفة ، ما دام اللَّبْسُ مأموناً ، والقرائن الأخرى – غير الإعراب – تعين على فهم المعنى ، ومن ذلك قول الشاعر :

بكل مُدَمَّاةٍ وكل مُثَقَّفٍ تَتَقاهُ من مَعْدِنِهِ فى البحر جالبُه [٤]

يريد من مَعْدِنِهِ ؛ فكأنه جعل دِنِهِ كإبِلٍ . فخفف بالإسكان .

ونحو ذلك فى قراءات القرآن فى قوله تعالى : ﴿ فتوبوا إلى بارِئِكُمْ ﴾ [البقرة ٥٤] رُوى عن أبى عمرو : إلى بارِئْكم بسكون الهمزة [٥].

وفى قوله تعالى :﴿استكباراً فى الأرض ومَكْرَ السَّيِّئِ ولا يحيقُ المكرُ السَّيِّئُ إلا بأهله ﴾ [فاطر ٤٣] رُوى عن حمزة والأعمش : ومكْرَ السَّيِّئْ بسكون الهمزة[٦] ؛ تخفيفاً لكثرة الحركات مع الياء والهمزة ، وفسَّرها بعض النحاة على إرادة الاختلاس ؛ أى إضعاف الحركة ، فظنه

---

(١) انظر : الإتحاف ٤٤٢/٢ والسبعة ٥٧٦ وحجة القراءات ٦٣٥ وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٥/٢

(٢) انظر : السبعة ٦٤٨ ومختصر شواذ القرآن ١٦١ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٨٧/٢

(٣) انظر ما سبق ص٦١ من فصل التقاء الساكنين .

(٤) ضرائر الشعر ٩٥ والارتشاف ٢٩٣/٣

(٥) انظر : السبعة ١٥٥-١٥٧ والمحتسب ١٠٩/١ والبحر المحيط ٢٠٦/١ ومعانى القراءات ١٥٠/١-١٥١

(٦) انظر : حجة القراءات ٥٩٤ والسبعة ٥٣٥ – ٥٣٦ وإملاء ما من به الرحمن ٢٠١/٢

الراوى سكوناً ، أو على إجراء الوصل مجرى الوقف ، أو على إجراء المتصل مجرى المنفصل ، ونسب بعض النحاة هذه القراءة إلى اللحن ، وبخاصة المبرد والزجاج ، وقيل : غلط الراوى فى الإسكان فى الإدراج ؛ أى فى الوصل ؛ يقول النحاس : « وإنما صار لحناً ؛ لأنه حذف الإعراب منه ، وزعم محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز فى كلام ولا شعر ؛ لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها ؛ لأنها دخلت للفروق بين المعانى .

وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش – على جلالته ومحله – يقرأ بهذا ، وقال : إنما كان يقف عليه فغَلِطَ من أدَّى عنه .قال : والدليل على هذا أنه تمام الكلام . وأن الثانى لما يكن تمام الكلام أعربه ، والحركة فى الثانى أثقل منها فى الأول ؛ لأنها ضمة بين كسرتين.

وقد احتج بعض النحويين لحمزة فى هذا بقول سيبويه ، وأنه أنشد هو وغيره [(١)]:

إذا اعْـوَجَجْنَ قلتُ صاحبْ قَوِّمِ بالـدَّوِّ أمثـال السفينِ العُـوَّمِ » [(٢)].

ويدافع ابن خالويه عن حمزة ؛ فيقول : « وإنما فعل ذلك لتوالى الكسرات مع الياء والهمزة ، فأسكنه تخفيفاً ، كما يفعل أبو عمرو فى نحو:﴿ خادِعُهُمْ ﴾ [النساء ١٤٢] و﴿ ينصُرْكم ﴾ [آل عمران ١٦٠] و﴿ يأمُرْكم ﴾ [البقرة ٦٧] وقد نسب بعضُ من لا يعرف العربية واتساعَ العربِ حمزة إلى اللَّحْن ، وليس لحناً لما أخبرتك ...

فإن قيل لك : فهلاَّ أسكن حمزة الثانى كما أسكن الأول ؟ فقيل : إنما أسكن الأول استثقالاً لاجتماع الكسرة مع الياء ، ولما انضمت الهمزة الثانية لم يستثقل فأتى به على الأصل »[(٣)].

وأرى أنه إذا ثبتت القراءة بالرواية ، فلا يصح ردّها أوتلحينها أونسبة الرواة إلى الغلط أو الوهم ؛ لأن القراء كانوا يتثبتون ويتحققون ؛ ولأن مذاهب العربية واسعة ومتشعبة ، وقيل : « ماثبت بالاستفاضة أو التواتر أن النبى صلى الله عليه وسلم ــ قرأه فلابد من جوازه ، ولايجوز أن يقال : إنه لحن ؛ ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه ـ وإن

---

(١) انظر : الكتاب ٢٠٣/٤ وشرحة ١٦٨/٢ والخصائص ٧٥/١ ، ٣١٧/٢ وشرح شواهد الشافية ٢٢٥ والارتشاف ٢٩٢/٣ وهما لأبى نخيلة ، وهو يريد : قلت صاحبِى ، فأسكن الباء ، ويروى : قلت صاح ، على الترخيم ولا شاهد فيها .

(٢) إعراب القرآن ٣٧٧/٣ وانظر : معانى القراءات ٣٠٠/٢ –٣٠١ والبحر المحيط ٣١٩/٧ وإملاء ما من به الرحمن ٢٠١/٢ وتفسير القرطبى ٣٥٨/١٤ –٣٥٩

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ٢٢٧/٢ وانظر : حجة القراءات ٥٩٤

كان هو فصيحاً »[١] ، كما لا أرتضى صنيع المبرد والزجاج ومن وافقهما فى تغيير الروايات التى حكاها سيبويه فى كتابه عن العرب ؛ لأن هذا كذب على العرب من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكذيبٌ لسيبويه ، ولم يكن متهماً فى أمانته وفطنته وذكائه أبداً ، وليست له منفعة فى الكذب على العرب ؛ وكما يقول ابن جنى : « أما اعتراض أبى العباس على الكتاب ، فإنما هو على العرب – لا على صاحب الكتاب ؛ لأنه حكاه كما سمعه ... فكأنه قال لسيبويه : كذبتَ على العرب ، ولم تسمع ما حكيتَهُ عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السَّرَفِ فقد سقطت كُلْفَة القول معه »[٢].

---

(١) تفسير القرطبى ٣٥٩/١٤

(٢) المحتسب ١١٠/١ وانظر : الخصائص ٧٦/١

تخفيف المفتوح بالإسكان

مرّ بنا أن سيبويه يرى أن العرب يقولون فى الرُّسُل والإِبِل : رُسْل وإِبْل ؛ فيخففون الضمة والكسرة لثقلهما ، ولايخففون نحو جَمَل وحَمَل بالإسكان ؛ لأن الفتحة خفيفة بطبيعتها ، والفتح أخف عليهم من الضم والكسر ؛ كما أن الألف أخف من الواو والياء ، ولكن النحاة يروون شواهد كثيرة على حذف الفتحة سواء كانت من بنية الكلمة أو علامة إعراب أو بناء ، ولكنهم يختلفون فى الحكم على حذف الفتحة ، أهو لغة جائزة كما قالوا فى عَضُدٍ وكَتِفٍ : عَضْدٌ وكَتْفٌ ونحوهما ، أم هو ضرورة خاصة بلغة الشعر [1] .

حذف الفتحة من بنية الكلمة :

وإن نظرة سريعة إلى متن اللغة أو أبنيتها المختلفة ، تودى إلى الحكم بأن إسكان المفتوح جائز ، كما جاز إسكان المضموم والمكسور ؛ فمما ورد على فَعَل وفَعْل باتفاق معنى ، قولهم : نَشَزٌ ونَشْزٌ : ما ارتفع من الأرض ، ورجلٌ صَدَعٌ وصَدْع : الخفيف اللحم ، والشَّمَع والشَّمْع ، والعَدَل والعَدْل ، والطَّرَد والطَّرْد ، والدَّرَك و الدَّرْك ، والسَّلَم والسَّلْم ، والأَرَب والأَرْب . ومما ورد على فِعَل وفِعْل بمعنى واحد ، قولهم : قِمَع وقِمْع ، وضِلَع وضِلْع ، ونِطَع ونِطْع ، وصِيَغ وصِيْغ ، وشِيَع وشِيْع ، والتحريك فى هذا لغة أهل الحجاز ، والإسكان لغة بنى تميم [2] .

والاسم إذا كان صحيح العين على وزن فَعْلَة ، وجُمع جَمْع تصحيح بالألف والتاء ، فلابد من تحريك عينه نحو سَجْدَة وسَجَدَات ، وحَسْرَة وحَسَرَات ، وجَفْنَة وجَفَنَات ، وصَفْحَة وصَفَحَات ، وإذا كان الاسم مضموم الفاء أو مكسورها ، جاز فى الجمع فتح العين والإتباع والإسكان ، نحو خُطْوَة : خُطَوَات خُطُوَات وخُطْوَات ؛ وكِسْرَة : كِسَرَات وكِسِرَات وكِسْرَات ، وأما إن كان فَعْلَة صفة ، بقيت العين ساكنة فى الجمع ، نحو ضَخْمَة وضَخْمَات ، وصَعْبَة وصَعْبَات ، وعَبْلَة وعَبْلَات ؛ وذلك فرقاً بين الاسم والصفة ، واختص الاسم بالتحريك ؛ لأن الاسم خفيف فاحتمل ثقل الحركة ، والصفة ثقيلة لاقتضائها موصوفاً ، فاختصت بالإسكان ، ثم ورد فى الشعر كثيراً إسكان العين فى جمع الاسم ، وقالوا إنه ضرورة حسنة ؛ لأنه يحكم للاسم بحكم الصفة ؛ ولأن العين تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير ، أى فى حالة الخفة ،

---

(١) انظر : الكتاب ٤/١١٣-١١٥ وشرحه ٢/١٦٧ والأصول ٣/١٥٨ والمقتضب ٤/٢١-٢٢ وشرح الملوكى ٣٢ وضرائر الشعر ٨٤-٩٣ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٧ والضرورة الشعرية ٣٩١-٣٩٢

(٢) انظر : إصلاح المنطق ٩٣-٩٨ وتهذيبه ١/٢٧٨-٢٩٠ ، ٤٢٢-٤٢٤ وشرح الفصيح لابن هشام اللخمى ١٤٤-١٤٥ وشرح أدب الكاتب ٢٨٠

فإسكانها مع الجمع والتأنيث ـ وهما أثقل ـ أولى[١] .

ومن شواهد هذا الإسكان قول عروة بن حزام :

وحُمِّلْتُ زَفْرات الضحى فأطَقتُها ... ومالى بزَفْرات العشى يدانِ[٢]

وقول الشاعر :

ولكنَّ نَظْراتٍ بعينِ مريضةٍ ... أُولاكَ اللَّواتى قد مَثَلْنَ بها مَثْلا[٣]

وقول ذى الرمة :

أبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبه ... خُفُوقاً ورَفْضاتُ الهوى فى المفاصلِ[٤]

وقول الشاعر :

فاجتثَّ خيرَهما من جنب صاحبه ... دهرٌ يكرُّ بفَرْحاتٍ وتَرْحَاتِ[٥]

وقالوا فى جمع الأرْض : أرَضُونَ رفعًا ، وأرَضِينَ نصباً وجرًّا ، فألحقوه بجمع المذكر السالم ، وورد إسكان الراء فى قول كعب بن معدان الأشقرى :

لقد ضجَّتِ الأَرْضُونَ إذ قام من بنى ... هدادِ خطيبٌ فوق أعوادِ منبرِ[٦]

وقالوا فى « مَعَ » : مَعْ بسكون العين ، وهى لغة ربيعة وغَنْم ، يقولون : مَعْكُم ومَعْنَا ، فإذا وليها ساكن اختلفوا فيها ؛ فبعضهم يفتح العين ـ كلغة عامة العرب ـ ويقول : مَعَ القومِ ومَعَ أبْنِكَ ، وبعضهم يكسر العين ، ويقول مَعِ القومِ ومَعِ ابْنِكَ ، فيجعلونها نحو هلْ وبلْ وقدْ وكمْ[٧] . وعلى هذه اللغة قرئ فى الشواذ : ﴿ إنَّا مَعْكُم ﴾[٨] بالسكون ، وجعلها سيبويه ضرورة فى قول جرير :

---

(١) انظر : الكتاب ٣/٥٧٨-٥٨٦ والمقتضب ٢/١٨٨-١٩٤ وشرح المفصل ٥/٢٨-٣٣ وأوضح المسالك ٣/٢٥٠-٢٥٤ وضرائر الشعر ٨٥ والارتشاف ١/٢٧٤-٢٧٧ وشرح التصريح ٢/٢٩٨-٢٩٩ وفى أصول اللغة ٢/٥٣-٥٨

(٢) ضرائر الشعر ٨٦ وأوضح المسالك ٣/٢٥١ ونوادر القالى ١٦٢ والمقرب ٢/٥٢

(٣) مجالس ثعلب ٢٨ وضرائر الشعر ٨٦ والارتشاف ٣/٢٩٤ وذيل الأمالى ١٢٨

(٤) ديوانه ١٣٣٧ والمحتسب ١/٥٦ ، ٢/١٧١ وشرح المفصل ٥/٢٨ والضرائر ٨٥

(٥) ضرائر الشعر ٨٦ وعيون الأخبار ٤/٣١

(٦) المحتسب ١/٢١٨ وشرح شذور الذهب ٥٥ وشرح التسهيل ١/٨٩ والدرر ١/٢٠ والتصريح ١/١٢

(٧) انظر : الجنى الدانى ٣٠٥-٣٠٦ وأوضح المسالك ٢/٢٠٩-٢١١ واللسان (معع) ٦/٤٢٣٤ والمصباح المنير ٥٧٦

(٨) البقرة ١٤ وانظر : البحر المحيط ١/٦٢ والمغنى ٣٣٣

وريشى منكـمُ وهـوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانتْ زيارتُكُـــمْ لمـــامـــا [١]

والحق أن إسكان عين « مع » لغة جائزة ، وليس مختصا بالضرورة ؛ ويقول ابن الحنبلى : « وفى هذه اللغة مزيدُ خفةٍ فى الوصل بواسطة ذلك السكون ، كما فى الوقوف بالسكون على المنصوب المنصرف الصحيح الآخر العارى عن تاء التأنيث فى لغة ربيعة أيضاً ؛ نحو : رأيتُ زيدْ ، بسكون الدال ... »[٢] .

وأداة الاستفهام (مـا) عبارة عن ميم مشكَّلةَ بالفتحة الطويلة ، وإذا دخل عليها أحد حروف الجر ، تقصر الحركة الطويلة فيقال : لم وبِمَ وعلامَ وإلامَ وعَمَّ ومِـمَّ .. إلخ ، ويساعد هذا التقصير للحركة علَى نفى الالتباس بين (ما) الاستفهامية و (مـا) الموصولة ؛ حيث تبقى ألفها بعد حروف الجر .

وذهب النحاة إلى أنه يجوز فى الاستفهام ـ عند الوقف ـ إسكانُ الميم ؛ فيقال فى (لِمَ) : لِمْ ؛ وفسروا مجئ (لِمْ) فى الوصل ، بأنه على إجراء الوصل مُجرى الوقف ، وذهب الكوفيون إلى أن حذف الألف من (ما) الاستفهامية وسكون الميم ؛ بسبب كثرة الاستعمال ، وأنه جائز فى اختيار الكلام ؛ فيقال : لِمْ فعلتَ كذا ؟ فى حين يرى البصريون أن هذا الاستعمال جائز فى ضرورة الشعر فحسب[٣] . ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر :

فَلِمْ دفـنـتـم عُبَيْدَ اللـه فى جَـدَثٍ ولِـــمْ تعجَّـلْتمُ ولِـــمْ تروحـونا[٤]

وكذلك قول جميل :

لهُنَّ الوَجى لِمْ كُنَّ عوناً على النَّوى ولازال منها ظالـــعٌ وكسيـــرُ[٥]

وأيضاً قول الشاعر :

فَلِـمْ قَـرِحتْ يـومَ الـوداع مدامعى ولِمْ شابَ من هول الفراق مفارقى[٦]

وقال ابن مقبل :

---

(١) ديوانه ٢٢٥ وملحق ديوان الراعى ٣١١ وفيهما : فيكم مكان مَعْكـم ، وانظـر : الكتـاب ٢٨٧/٣ وأوضـح المسالك ٢٠٩/٢ وشرح المفصل ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ وأمالى ابن الشجرى ٣٧٥/١ ، ٥٨٤/٢ والجنى الدانى ٣٠٦ واللسان (معع) ٤٢٣٤/٦

(٢) عِقد الخِلاص فى نقد كلام الخواص ٣٢٩

(٣) انظر : الإنصاف ٢١١/١-٢١٣ ؛ ٢٩٨-٣٠١

(٤) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٥٧

(٥) ديوانه ٩٥ والأغانى ٢٩٢/١ .

(٦) البديع فى نقد الشعر ٢١ ومقدمة تفسير ابن النقيب ٥٠٠

أألخطلُ لِـمْ ذكـرْتَ نســاءَ قَيسٍ فما روّعْــنَ عنــك ولاسبينــا[١]

وقال الشاعر :

يــا أبـا الأســودِ لِــمْ أسـلَمْتَنى لهمــومِ طارقــاتِ وذِكَــــر[٢]

وكذلك قول سالم بن دارة :

يا أسَدِىُّ لِمْ أكلْته لمَهْ ؟[٣]

وقياساً على (لِمْ) فـى الاسـتفهام ، ذهـب الكوفيـون إلـى أن (كَمْ) مركبـة مـن الكـاف و(ما) ؛ فأصلها : كما ، ولكن لما كثرت فى كلامهم وجرت على ألسـنتهم ، حذفت الألف مـن آخرها وسكنت ميمها ، فى حيـن ذهـب البصريـون إلـى أن (كَمْ) مفـردة موضوعـة للعـدد ، وردّوا أدلة الكوفيين ، وتمسكوا بالأصل وهو الإفراد ـ لا التركيب ، واستدلوا هنا باسـتصحاب الحال [٤] .

ومما جاء من حذف الفتحة من عين الكلمة قول أبى خراش الهذلى :

ولحم امرئ لم تَطْـعمِ الطيرُ مثلَه عشــية أمســى لايُبينُ من البَكْمِ [٥]

يريد من البَكَم . وقال الشاعر :

وقالـوا تــرابىٌ فقلتُ صـدقتــمْ أبــى من ترابٍ خَـلْقَـهُ اللهُ آدَمُ [٦]

يريد : خَلَقَهُ الله ، وكذلك قول الأخطل :

وما كل مغبونٍ ولو سَلْفَ صـفْقُه بــراجــعٍ ما قـد فـاتــه بـرِدادِ[٧]

يريد : سَلَفَ فخفف المفتوح ، ولابن جنى فيه تأويل آخر ؛ يقول : « ويحتمل عندى وجهاً آخر ، وهو أن يكون مخففاً من فَعِلَ مكسـور العين ، ولكنه فعْلٌ غير مسـتعمل ، إلا أنه فى

(١) الإنصاف ٢١٣/١ حاشية
(٢) شرح الشـافية للرضى ٢٩٧/٢ وشرح شواهدها ٢٢٤ وشرح المفصل ٨٨/٩ والإنصـاف ٢١١/١، ٢٩٩ والخزنة ٥٣٨/٢ ؛ ١٩٧/٣
(٣) الإنصاف ٢٩٩/١ واللسان (روح) ١٧٦٧/٣ برواية : يافقعسى ....
(٤) انظر : الإنصاف ٢٩٨/١ ـ ٣٠٣ والاقتراح ١٧٢
(٥) شرح ديوان الهذليين ١٣٤٥ وضرائر الشعر ٨٥،٧١ وشرح شواهد الشافية ١٨
(٦) ضرائر الشعر ٨٤ ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ والإنصاف ٢٩٤ وشرح شواهد الشافية ١٨ والخزنة ٣٣٠
(٧) [illegible]

تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به ، كما أن قولهم : تفرقوا عَبَاديد وشماطيط كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين ، وإن لم يكن مستعملاً فى اللفظ ، وكأنهم استغنوابسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن ، وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد ، مع أن الجمع لايكون إلا عن واحد ، فأنْ يُسْتغنى بفَعَلَ عن فَعِلَ من لفظه ومعناه ــ وليس بينهما إلا فتحة عين هذا وكسرة عين ذلك ـ أجدرُ ، وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس ، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضرباً من القياس ... »[١] . ويمضى ابن جنى مع هذا الفرض العقلى إلى أبعد مدى ، وأرى أن هذا الوجه فى غاية التكلُّف والتمحُّل .

حذف الفتحة علامة بناء :

كما حذفوا الفتحة علامة البناء من آخر الفعل الماضى ، نحو قول وضاح اليمانى :

إنمـــا شعْـــرىَ قَنْـــدٌ قـــد خُلِـــطْ بالجلجـــلانِ[٢]

يريد : خُلِطَ . وحذف الفتحة من الفعل المعتل اللام أحسن من حذفها من الصحيح اللام ؛ كقول الشاعر :

ليت شعْرى إذا القيامـــة قامتْ ودُعِـى بالحساب أين المصيرا [٣]

حذف الفتحة علامة إعراب :

وكذلك حذفوا الفتحة التى هى علامة إعراب من آخر الفعل المضارع الصحيح اللام والمعتل اللام ، وحذفها من آخر المعتل أحسن ، وحذفوا الفتحة التى هى علامة إعراب من آخر الاسم المعتل ، تخفيفاً وتشبيهاً للمنصوب بالمرفوع والمخفوض ، وذلك من الضرائر الحسنة ، وقال المبرد : « إسكان هذه الياء فى موضع النصب من أحسن الضرورات ، حتى إنه لو جاءَ به جاءٍ فى النثر لكان جائزاً ، وشواهد ذلك فى الشعر أكثر من أن يُؤتى بها » [٤].

---

(١) المنصف شرح التصريف ١/٢١-٢٢ وانظر : شرح شواهد الشافية ١٨-١٩

(٢) ضرائر الشعر ٨٧ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٧ والارتشاف ٣/٢٩٣

(٣) شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٥ وضرائر الشعر ٨٨ وأمالى ابن الشجرى ١/٤٦ وكتاب الشعر ٣١٤ ويُروى : ودَعَا مكان ودُعِى . ولاشاهد فيها .

(٤) المحتسب ٢/٣٤٣ وانظر : المقتضب ٤/٢٢ والكامل ٣/٢١ وأمالى ابن الشجرى ١/١٥٧ وضرائر الشعر ٩٣

ومن شواهد هذا الإسكان قول الشاعر ؛ وهو حُنْدُجُ بن حندجِ المُرِّىّ :

ما أقدرَ اللهَ أن يُدْنِى على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دارهُ صَوُلُ[١]

يريد : أنْ يُدْنِىَ . وكذلك قول الراعى النميرى :

تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسباً وابنا نـزارٍ فأنتـم بيضـةُ البلدِ[٢]

يريد : أن تعرفَ . وكذلك قول لبيد :

تـرَّاك أمكنـــة إذا لـــم أرْضَها أويـرتبطْ بعضَ النفـوس حمامُها[٣]

يريد : أو يرتبطَ ؛ لأن أو بمعنى إلا أن . وقال عامر بن الطفيل :

فما سوَّدتنى عامـر عـن وراثةٍ أبـى اللـه أن أسْمُـو بأمٍّ ولا أبِ[٤]

يريد : أن أسْمُوَ . وقال طرفة :

إنَّ القـوافـــى يتَّلجْن مـوالجاً تضايـقُ عنها أن تَـولَّجها الإبرُ[٥]

يريد:إن القوافِىَ . وقال الأعشى :

فتى لويِنادى الشمسَ ألقت قناعَها أو القمـرَ السارِى لألقى المقالـدا[٦]

يريد : السَّارِىَ . وقال الحطيئة :

يادارَ هندٍ عفتْ إلاَّ أثَافيهَا[٧]

---

(١) الإنصـاف ١٢٨ ، ١٤٧ والحماسـة بشـرح المرزوقـى ١٨٢٨ والهمـع ١٦٧/٢ وحاشـية الجـاربردى ٣١٢ والارتشاف ٤٤/٣

(٢) ديوانه ٧٩ وضرائر الشعر ٨٩ والارتشاف ٢٩٤/٣ والخصائص ٧٩/١ ، ٣٤٣/٢ ويُروى : لاتعرفْ ؛ فالمحذوف ضمة لا فتحة ، ويروى : لم تعرفْ ، كما يروى : أن ترضى . ولاشاهد فيهما .

(٣) ديوانه ٢٢٨ وضرائر الشعر ٩٠ والخصائص٧٥/١ والمحتسب ١١١/١ وشرح الجاربردى ٣١٥ وشرح شواهدالشافية ٤١٥ وجمهرة اللغة ٣٥٣

(٤) ضرائر الشعر ٩٠ والارتشاف ٢٩٥/٣ والمحتسب ١٢٧/١ وشرح الشافية للرضى ١٨٣/٣ وللجاربردى ٣١٢ وشرح شواهدها ٤١٦ .

(٥) ديوانه ٦٤ والارتشاف ٢٩٥/٣ والضرائر ٩١ والخصائص ١٥/١ وسر صناعة الإعراب ١٤٧/١

(٦) ديوانه ٦٥ والضرائر ٩٢ والكامل ٢١/٣ وشرح القصائد السبع ٤٠٦

(٧) ديوانه ١١١ والكتاب ٣٠٦/٣ والمحتسب ١٢٦/١، ٣٤٣/٢ والخصائص ٣٤٣/٢ وما يجـوز للشـاعر فـى الضرورة ١٨٨ وشرح شواهد الشافية ٤١٠

يريد : إلا أثافيَها ، فخفف بالإسكان .

ومن أمثال العرب : أعْطِ القوسَ باريِهَا[١] ؛ بإسكان الياء ، ولعلهم أخذوه من قول الشاعر :

يابارىَ القوسِ بَرْياً لستَ تُحْكِمه ... لاتظلمِ القوسَ أعْطِ القوسَ باريها[٢]

يريد : بارِيَهَا ، فأسكن الياء تخفيفاً .

نماذج لحذف الفتحة فى قراءات القرآن الكريم :

حذف الفتحة من بنية الكلمة :

وكذلك ورد إسكان الفتحة فى قراءات القرآن الكريم كثيراً ؛ مما يؤيد رأى القائلين بأن هذا التخفيف لغة جائزة ، وليس مختصاً بالشعر وضرورته ؛ فمن ذلك قولهم : الدَّرَك والدَّرْك : اسمان من الإدارك ، وفى قوله تعالى : ﴿ إن المنافقين فى الدَّرْكِ الأسفل من النار ﴾ [النساء ١٤٥] قرأ عاصم وحمزة والكسائى وخلف والأعمش بإسكان الراء ، والباقون بفتحها ، وفى قوله تعالى : ﴿ لاتخافُ دَرَكاً ولاتخشى ﴾ [طه ٧٧] قرأ أبو حيوة بإسكان الراء ؛ وهما لغتان كالنَّفَر والنَّفْر ، والطَّرَد والطَّرْد[٣] .

وفى قوله تعالى : ﴿ ولا يرهقُ وجوهَهم قترٌ ولاذِلَّةٌ ﴾ [يونس ٢٦] رُوى عن أبى عمرو والحسن والمطوعى والأعمش : قَتْرٌ ، بسكون التاء ؛ كقَدَرٍ وقَدْر[٤] .

ووردت كلمة « كسَف » فى القرآن الكريم خمس مرات ، واختلف القراء فى تحريك السين وإسكانها ؛ يقول ابن خالويه : « قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى : (كِسْفاً) بالسكون فى كل القرآن ، إلا فى (الروم) [٤٨] فإنهم ثقّلوا ، وزاد نافع وعاصم فى رواية أبى بكر فى (بنى إسرائيل) [الإسراء ٩٢] التثقيل .

(١) أمثال أبى عبيد ٢٠٤ والفاخر ٣٠٤ وجمهرة الأمثال ٧٦/١ ومجمع الأمثال ٣١٣/١ والمستقصى ٢٤٧/١ وشرح المفصل ١٠٣/١٠

(٢) شرح الشافية للجاربردى ٣١٢ وشرح شواهدها ٤١١-٤١٢ وجمهرة الأمثال ٧٦/١ ومجمع الأمثال ٣١٣/١

(٣) انظر : السبعة ٢٣٩ والإتحاف ٥٢٣/١ وحجة القراءات ٢١٨ والكشاف ٥٨١/١ ، ٧٨/٣ ومختصر شواذ القرآن ٨٨

(٤) انظر : الإتحاف ١٠٨/٢ ومختصر شواذ القرآن ٥٧

وقرأ ابن عامر فى (بنى إسرائيل) محرّكاً وأسكن الباقى . وروى حفص بإسكان الذى فى (الطور) [٤٤] وتثقيل ما عدا ذلك »[١]. وهو يعنى بالتثقيل هنا التحريك ؛ مما يدل على خفة الساكن .

وفى قوله تعالى : ﴿ فى قلوبهم مَرَضٌ ﴾ [البقرة ١٠] روى الأصمعى عن أبى عمرو : مَرْضٌ [٢] ، بإسكان الراء ، وتناقض ابن جنى فى رأيه فقال : « لا يجوز أن يكون مَرْضٌ مخففاً من مَرَض ؛ لأن المفتوح لايخفف ، وإنما ذلك فى المكسور والمضموم كإبِل وفَخِذٍ ، وطُنُب وعَضُد ، وما جاء عنهم من ذلك فى المفتوح فشاذ لايقاس عليه ...

وينبغى أن يكون مَرْضٌ هذا الساكن لغة فى مَرَض المتحرك ، كالحَلْب والحَلَب ، والطَّرْد والطَّرَد ، والشَّلّ والشَّلَل ، والعيْب والعَاب ، والذَّيْم والذام . وقد دلّلْنا على تقاود الفتح والسكون ؛ ولأنهما يكادان يجريان مجرى واحداً فى عدة أماكن »[٣].

وفى قوله تعالى : ﴿ فإن لم يكونا رجلينِ فرجلٌ وامْرَأَتَانِ ﴾ [البقرة ٢٨٢] روى مَتٌّ ابْنُ عبد الرحمن عن أهل مكة أنهم يقرءون : وامْرَأْتَانِ ، بسكون الهمزة ، يقول أبو حيان : « وهو على غير قياس ، ويمكن أنه سكنها تخفيفاً لكثرة توالى الحركات . وجاء نظير تخفيف هذه الهمزة فى قول الشاعر :

يقولون جهلاً ليس للشيخ عيَلٌ لَعمْرِى لقد أعْيَلْتُ وأنَ رَقُوبُ

يريد : وأنَا رَقُوب . قيل : خفف الهمزة بإبدالها ألفاً ، ثم همزةً بعد ذلك ؛ كما قالوا : الخَأتم والعَألم »[٤].

ويضيف المنتجب الهمذانى : « أسكن الهمزة تخفيفاً كراهة اجتماع الحركات ، والذى جَسَّرَهُ على ذلك ـ وإن كان المفتوح لايُسكن ؛ الخفة الفتحة فى حال السعة والاختيار ـ كَوْنُ الحركة على الهمز ، والهمز حرف ثقيل ، وقد جُوّز فيه ما لايجوز فى غيره من سائر الحروف »[٥].

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها ٣٨٢/١ ـ ٣٨٣ وانظر : السبعة ٣٨٥ وإملاء ما منّ به الرحمن ١٨٧/٢

(٢) انظر : المزهر ٨٦/٢ والمجيد فى إعراب القرآن المجيد ١٠٧ ـ ١٠٨ ومختصر شواذ القرآن ٢

(٣) المحتسب ٥٣/١ ـ ٥٤

(٤) البحر المحيط ٣٤٦/٢ وانظر : المحتسب ١٤٧/١ ـ ١٤٨ ومختصر شواذ القرآن ١٧ وإملاء ما منّ به الرحمن ١١٨/١ ـ ١١٩

(٥) الفريد فى إعراب القرآن المجيد ٥٢٥/١

وفى قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبى لَهَبٍ وتَبَّ ﴾ [المسد ١] قرأ ابن كثير وحده : لَهْب بإسكان الهاء ؛ كأنه جعلها لغة مثل وَهَبٍ ووَهْبٍ ونَهَر ونَهْر [١] .

وفى قوله تعالى : ﴿ ثم أنزلَ عليكم من بعد الغم أَمَنَةً نعاساً ﴾ [آل عمران ١٥٤] و﴿ إذ يُغَشيكم النعاسَ أَمَنَةً منه ﴾ [الأنفال ١١] قرأ ابن محيصن فيهما : أَمْنَةً بإسكان الميم ، لكراهة توالى الحركات ، وإن رفض ابن جنى هذا الوجه ، وقدم عليه وجهاً بعيداً [٢] .

وفى قوله تعالى : ﴿ لايَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآن قومٍ ﴾ [المائدة ٢،٨] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى : شَنَآنُ بفتح النون ، وقرأ ابن عامر وابن وردان وابن جمّاز والحسن : شَنْآنُ بإسكان النون ، ورُوى عن عاصم ونافع الفتح والإسكان كلاهما ، وهما بمعنى واحد ؛ مصدر شَنَأَهُ : إذا بالغ فى بغضه ، شَنْئاً وشَنَاءَةً وشَنَآناً وشَنْآناً ، والساكن مخفف من المفتوح ، وقيل : الساكن صفة على فَعْلان بمعنى بغيض قومٍ [٣] ، ويقول الفيروزابادى عن هذين المصدرين : « وهما شاذان ؛ فالتحريك شاذ فى المعنى ؛ لأن فَعَلان إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب ، كالضَرَبَان والخَفَقَان ، والتسكين شاذ فى اللفظ ؛ لأنه لم يجئ شئ من المصادر عليه »[٤] وأرى أنه لو صح أن الإسكان هنا لكراهة توالى الحركات كان الشذوذ فى الصيغة الأولى فحسب ، أما الثانية فهى فرع عنها بالتخفيف ، وليست مصدراً بالأصالة .

وفى قوله تعالى : ﴿ على الموسع قَدَرُه وعلى المقتر قَدَرُه ﴾ [البقرة ٢٣٦] روى فى المتواتر « قدره » بتثقيل الدال وتخفيفها ، وأكثر العلماء على أنهما بمعنى واحد[٥] .

وفى تركيب أَحَدَ عَشَرَ وبابه صار الاسمان فى حكم اسم واحد ، وكثرت الحركات جدًا ، فأسكن بعض العرب العين تخفيفاً لتوالى المتحركات ؛ يقول السيرافى : « من المبنيات العدد من أَحَدَ عَشَر إلى تسْعَةَ عَشَرَ ، يكون النَيف والعشرة مفتوحين جميعاً ، تقول : أَحَدَ عشرَ وثلاثةَ عشرَ وتسعةَ عشرَ . والذى أوجب بناءهما أن التقدير فيها : خمسة وعشرة ، فحذفت الواو وتضمنتا معناها ، فاختير لهما الفتح ؛ لأنه أخف الحركات . وبعض العرب يقول :

---

(١) انظر : الإتحاف ٦٣٦/٢ والسبعة ٧٠٠ وحجة القرءات ٧٧٦ وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٤٢/٢ وإعراب ثلاثين سورة ٢٢١

(٢) انظر : المحتسب ١٧٤/١ ، ٢٧٣ ـ ٢٧٤ والإتحاف ٧٧/٢ ومختصر شواذ القرآن ٢٣

(٣) انظر : الإتحاف ٥٢٩/١ والسبعة ٢٤٢ ومعانى القراءات ٣٢٤/١ ـ ٣٢٥ وحجة القراءات ٢١٩ ـ ٢٢٠ ومعانى القرآن ٣٠٠/١ وإعراب القراءات السبع وعللها ١٤١/١ وتفسير القرطبى ٤٥/٦ ـ ٤٦ والكشاف ٦٠٢/١ ، ٦١٢

(٤) بصائر ذوى التمييز ٣٤٨/٣ وانظر : اللسان (شنأ) ٢٣٣٥/٤

(٥) انظر الإتحاف ٤٤١/١ ـ ٤٤٢ والسبعة ١٨٤ ومعانى القراءات ٢٠٨/١ وحجة القراءات ١٣٧ والكشاف ٢٨٥/١

أَحَدَ عشر وخَمْسَةَ عشر فيسكن العين ، وإنما فعل هذا لأن أَحَدَ عَشَرَ قد اجتمع فيها ست متحركات ، وليس فى كلامهم أكثر من ثلاث متحركات متواليات إلا ما كان مخففاً ، والأصل غيره ، كقولهم : عُلَبِط وجَنَدِل وزَلَزِل . وليس فى كلامهم أكثر من أربع حركات متواليات فى كلمة كانت أصلاً أو مخففة . فلما صار أحد عشر بمحل اسم واحد ، خففوا الحرف الرابع الذى بتحريكه يكون الخروج عن ترتيب حركات الأصول فى كلامهم . ومن يسكن العين فى اللغة التى ذكرناها ، لايسكنها فى اثنى عشر ؛ لئلا يجتمع ساكنان ، وليس فى كلامهم جمع بين ساكنين ، إلا أن يكون الساكن الثانى بعد حرف من حروف المد واللين مدغما فى مثله ؛ نحو دابّةَ وما أشبهها »[١].

وفى قوله تعالى : ﴿ إنى رأيت أَحَدَ عَشَرَ كوكباً ﴾ [يوسف ٤] يقول الزمخشرى : « قرئ : أَحَدَ عْشَرَ بسكون العين ، تخفيفاً لتوالى المتحركات فيما هو حكم اسم واحد ، وكذا إلى تسعة عشر ، إلا اثنى عشر ؛ لئلا يلتقى ساكنان »[٢].

وتُنْسب تلك القراءة إلى أبى جعفر المدنى ؛ حيث قرأ : ﴿ اثنا عْشَرَ ﴾ [التوبة ٣٦] و﴿ أَحَدَ عْشَرَ ﴾ [يوسف ٤] و ﴿ تسْعَةَ عْشَرَ ﴾ [المدثر ٣٠] بإسكان العين من الثلاثة ، وجاء فى الإتحاف : « ولابد من مدّ ألف اثنا للساكنين ، وكره ذلك بعضهم ؛ من حيث الجمع بين ساكنين على غير حدهما ، لكن فى (النشر) أنه فصيح مسموع من العرب . قال : وانفرد النهروانى عن زيد ، فى رواية ابن وردان : بحذف الألف ، وهى لغة أيضاً »[٣].

حذف الفتحة علامة بناء أو إعراب :

وكذلك ورد إسكان الياء المفتوحة ، وهو ما رأى المبرد أنه جائز فى الشعر والكلام ؛ فمن ذلك قراءة الحسن وأُبَىّ : ﴿ وذَرُوا ما بَقِى من الرِّبَا ﴾[٤] بإسكان الياء . وفى قوله تعالى : ﴿ من قبل أن يُقْضَى إليكَ وَحْيُه ﴾ [طه ١١٤] قرأ يعقوب والحسن والأعمش : ﴿ من قبل أن نَقْضىَ إليكَ وَحْيُهُ ﴾ ورُوى عن الأعمش : نَقْضِى بتسكين الياء ، كأنه استثقل الحركة على حرف العلة ، وإن كانت خفيفة [٥].

---

(١) شرح الكتاب ١/١٨٨-١٨٩

(٢) الكشاف ٢/٤٤٣ وانظر : ٤/٦٥٠-٦٥١ والفريد فى إعراب القرآن المجيد ٤/٥٦٤-٥٦٥

(٣) الإتحاف ٢/٩١ وانظر : ٢/١٤٠ ؛ ٥٧٢ والنشر ٢/٢٧٩ وما سبق ص ١٩-٢٤ من فصل التقاء الساكنين

(٤) البقرة ٢٧٨ وانظر : المحتسب ١/١٤١ ومختصر شواذ القرآن ١٧ وتفسير القرطبى ٣/٣٦٩-٣٧٠ والكشاف ١/٣٢٢

(٥) انظر : الإتحاف ٢/٥٧٢ - ٥٧٤

وكذلك قرأ الأعمش : ﴿ فَنَسِىْ ولم نجدْ لـه عزماً ﴾[١] ساكنة الياء ، وفى قوله تعالى ﴿ ثانِىَ اثْنَيْنِ إذ هما فى الغار ﴾ [التوبه ٤٠] رُوى عن أبى عمرو : ثانِى اثْنَيْنِ ، بسكون الياء[٢] . ونحو ذلك إسكان الواو المفتوحة ، كما فى قوله تعالى ﴿ إلا أن يعفون أو يَعْفُوَ الذى بيده عقدة النكاح ﴾ [البقرة ٢٣٧] حيث قرأ الحسن : أو يَعْفُو بإسكان الواو[٣] . إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة .

ونخلص من هذا إلى أنه ورد فى العربية إسكان الفتحة ، كما ورد إسكان الضمة والكسرة ، ولم يكن مختصّاً بالضرورة أو الشذوذ ، بل هو لغة جائزة ، ولعل النحاة كانوا على حق عندما لاحظوا أن إسكان المضموم والمكسور أكثر وروداً من إسكان المفتوح ؛ يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « كان المتقدمون على طريقة مستقيمة فى تمييز الفتحة على الضمة والكسرة ؛ لأن الفتحة من الناحية الصوتية أكثر وضوحاً فى السمع من أختيها ، وتحتاج للنطق بها زمناً أطول ، فهى أملأ منهما من الناحية الصوتية وأكثر قوة فى الكلام ، ولاشك أن الصوت إذا كان أكثر قوة فى الكلام قل سقوطه منه ؛ ولهذا كثر سقوط أختيها من الكلام ، وليس يبرر ذلك أن نعد سقوط الفتحة شاذاً ـ كما تفيد عبارة القدماء »[٤].

وبعد ، فالإسكان ـ لما فيه من تخفيف ـ يُعَدُّ من مظاهر ميل اللغة إلى السهولة والتيسير والاقتصاد فى الجهد العضلى ، فهو من ناحية إسقاط صوت من الكلام ، وهو صوت اللين القصير ، أو الحركة ، إضافة إلى دوره الكبير فى تكوين المقاطع المغلقة[٥] ، وهى أسهل وأخف من المقاطع المفتوحة ، وبخاصة إذا كثرت المقاطع القصيرة المتوالية .

وليس أدلّ على خفة السكون من لجوء المتكلم إليه فى ظاهرة الوقف فى العربية ، فالواقف يطلب الاستراحة عند الكلال من توالى الألفاظ والحروف والحركات ، فأعين بالأخف ، وهو السكون ؛ إذ هو الأصل والأغلب الأكثر فى الوقف ؛ فهو إسقاط للحركة تماماً ، فيكون أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة .

ولعل ظاهرة الإسكان فى العربية تمثل إرهاصاً مبكراً بترك العلامات الإعرابية ؛ حيث استغنت عنها جميع العاميات العربية ، واكتفت بالقرائن الأخرى للدلالة على المعانى المختلفة ، وهى خطوة بعيدة فى التخفيف والتخلص من الثقل .

(١) طه ١١٥ وانظر : المحتسب ٢ / ٥٩

(٢) انظر : المحتسب ١/٢٨٩-٢٩١ وتفسير القرطبى ٨/١٤٣-١٤٤ والكشاف ٢/٢٧٢

(٣) انظر : المحتسب ١/١٢٥-١٢٧ ومختصر شواذ القرآن ١٥ وتفسير القرطبى ٣/٢٠٦ والكشاف ١/٢٨٦

(٤) الأصوات اللغوية ٢٤٩

(٥) انظر : الضرورة الشعرية ٣٠٣-٣٠٥

الخاتمة

عرفت اللغة العربيـة مجموعـة مـن الظواهـر اللغويـة ، التـى تُعدّ حلـولاً صوتيـة لمشكلات التطبيق الناجمة عـن وضـع النظـام اللغـوى فـى مجـال الاسـتعمال (الكـلام) ، ودارت هذه الظواهر حول أصلين رئيسين هما : كراهة توالى الأضداد ، وكراهة توالى الأمثال ، والسبب العام وراء هذه الظواهر اللغوية غالبـاً هـو الاسـتثقال ؛ وذلـك لـنزوع اللغة إلى السهولة والتيسير ، وتوفير المجهود العضلى فى النطق ، ويخضع كـل تغيير لغـوى عـادة لاتجاهـات طبيعيـة عضويـة (فسيولوجية) ، لا تنفك عنهـا غالبـاً اتجاهـات طبيعية نفسية (سيكولوجية) .

والغرض العام وراء هذه الظواهر غالباً هو التخفيـف ؛ أى التخلـص مـن الثقـل ، مع مراعاة بعض الشروط التى يجب توافرها لعمليـة التخفيـف ؛ نحـو وجـود القرينـة ، وعدم اللبس ، وعـدم انتقـاض الغـرض ، وقـد ينضـاف إلـى غـرض التخفيـف أغـراض أخرى ؛ نحو زيادة التمايز بين الألفاظ أو الدلالات ، أو الدلالة على المبالغة والتكثير ، أو توليد صيغ جديدة من صيغ قديمـة ، قـد تحمـل المضـامين الدلاليـة ذاتهـا ، أو تحمـل مضامين دلالية جديدة .

وقد عرضت الرسالة للجهود التى بذلها اللغويون العرب القدماء والمحدثـون علـى السـواء ، واسـتقرأت آراء العلمـاء ومناقشـاتهم ، مـن أجـل تجلـية الحقـائق وإبـراز الصواب ، بعيداً عن التعصب للقديم ؛ لأنه قديم ، أو للحديث ؛ لأنه حديث ، فضلاً عـن التعصب ضد أحدهما .

والتزمت الرسالة بالمنهج الوصفى فـى معالجـة الظواهـر المدروسـة ، بعيـداً عـن الجدل المنطقى أو الافتراضات العقيمة ، ونحو ذلك مـن الوسـائل التـى لا تفيـد صـاحب اللغة ومستعملها ؛ وكان ذلك رغبة فى الرجوع إلى النحـو الخـالص المسـتمد مـن واقـع اللغة ، ومساهمة فى استخدام أفضل السبل الكفيلة بتيسير النحـو العربـى أمـام الدارسـين والباحثين .

وعنيـت الرسـالة أساسـاً بدراسـة أبـرز ظواهـر كراهـة توالـى الأمثـال فـى اللغـة العربية ، وأكثرها لصوقاً بمعانى النحو والصرف ، فدرست خمس ظواهر لغوية رئيسة

فى خمسة فصول ؛ وهى كراهة توالى الساكنين ، والإدغام لكراهة توالى المثلين ، والمخالفة الصوتية لكراهة توالى الأمثال ، والحذف لكراهة توالى الأمثال ، والإسكان ـ حذف الحركة لكراهة توالى الحركات (المتحركات) وكانت هذه الظواهر المترابطة مبعثرة ومتفرقة فى أعمال اللغويين والنحويين ؛ حيث لم يُعنوا بجمعها فى نظام واحد ، رغم ما بينها من اتفاق وائتلاف .

وقد أبرزت الرسالة أن اللغة تفضل أن يكون التخلص من توالى الساكنين بتحريك أحدهما ـ ما أمكن تحريكه ، فإذا التقى ساكنان صحيحان فالأصل أن يُحرك الأول بالكسر ، وإلا فبالضم أو بالفتح ، وإذا لم يمكن تحريك الأول ؛ لئلا يزول الغرض من إسكانه ، يكون التخلص بتحريك الثانى ، وقد ورد بكثرة فى الألفاظ المبنية على الحركة لالتقاء الساكنين .

أما إذا كان الساكنان المتواليان حرف علة مع ساكن صحيح ، فيكون التخلص أساساً بحذف حرف العلة ؛ لأن تحريكه مستثقل ؛ بشرط أمن اللبس . وإلا تحرك الثانى ؛ لأنهم يحتملون ثقل التحريك ، ولا يحتملون التباس المعانى ، وتركت هذه الظاهرة آثاراً عديدة فى أبنية العربية ، كما عرفت العربية كذلك حذف النون الساكنة قبل الساكن الصحيح ، وذلك لمشابهتها حروف المد من وجوه كثيرة .

ولم يكن التخلص من توالى الساكنين بالتحريك أو الحذف فحسب ، بل هناك ظواهر فرعية لم يشر إليها الكثيرون ، وكان الغرض الرئيس من ورائها كراهة توالى الساكنين ؛ نحو الهمز للتخلص من توالى الساكنين ، وكذلك الوقف بالنقل والتسكين .

كما أبرزت الرسالة دور الإدغام ؛ بوصفه أحد ظواهر كراهة توالى الأمثال ؛ فالإدغام يكون فى المثلين والمتقاربين ؛ لأن النطق بالمثلين ثقيل ؛ لما فيه من تكرار العمل على العضو الواحد ، بخلاف الغيرين ؛ فإن الذى يعمل فى أحدهما لا يعمل فى الآخر .

وأُجرى المتقاربان مُجرى المثلين ؛ لأن فيهما بعض الثقل ؛ حيث كان المتكلم فيهما يُعمل العضو والذى يليه .

والإدغام أكثر طرق التخلص من توالى الأمثال اطراداً ؛ بخلاف الحذف والمخالفة ، فهما من التغييرات العارضة الشاذة غير المطّردة ، وهو أقوى دليل على

كراهة العرب لتكرار الحروف ؛ لأن الحرف المدغم يساوى صوتاً واحداً طويلاً ، فهو أخف من سرد الحرفين على التوالى ، إضافة إلى التخفيف الحاصل بحذف الحركة بين الحرفين ـ إن وُجدت ، ومن ثم كان للإدغام آثار بارزة فى أبنية العربية .

وقد شاع الفك والإظهار فى البيئة الحجازية الحضرية ؛ لأن أهل الحضر يتمهلون فى النطق ، فيعطون كل صوت حقه من التصويت ، فى حين شاع الإدغام فى البيئة البدوية ، وأهل البدو أكثر حرصاً على التخفيف وكراهة الاستثقال ؛ حتى يتمكنوا من سرعة النطق التى اعتادوها ، ولكن إذا أدّى تخفيف الإدغام إلى فساد ، عُدِل عنه إلى التثقيل ؛ وذلك نحو التباس الصيغ والأبنية ، أو نقض أغراض مقصودة كالإلحاق أو الرغبة فى التخفيف ، أو التباس المعانى .

ولا يكون العدول عن الإدغام ـ متى توافرت أسبابه وانتفت موانعه ـ إلا لشذوذ أو ضرورة ، أو غرض التنبيه على الأصل المتروك ؛ لأنه لا يجوز العدول عن السهولة والتخفيف إلى الصعوبة والاستثقال .

أما المخالفة الصوتية فهى ظاهرة لغوية لم تأخذ حقها من عناية الباحثين ، وأغفل الدارسون تأثيرها الكبير فى ألفاظ العربية ونمو معجمها ، والاستعانة بها للمبالغة أو لتعدد الصيغ أو لتغير المعانى أو لتوليد جذور جديدة .

وقد أشار القدماء لهذه الظاهرة ـ وبخاصة سيبويه ، وعرفوا أنها لكراهية التضعيف ؛ لأنه مستثقل . وأقروا بأنه تغيير شاذ وغير مطرد ، أو استحسانى وغير واجب . فالمخالفة تغيير عارض وغير قياسى ، فتتم أحياناً بين صوتين متماثلين فى ظروف لغوية معينة ، ثم لا تتم فى أحيان أخرى ، رغم توافر الظروف نفسها .

وعلة المخالفة عضوية ؛ أى النزوع إلى التخفيف والسهولة أو الاقتصاد فى الجهد العضلى ، وهى تغيير غير إرادى ؛ أى يحدث دون وعى المتكلم بحدوثه ، ودون أن يكون له قصد فيه . فى حين يرى بعض اللغويين أنها علة نفسية خالصة ، ويرى آخرون أنها علة عضوية دلالية ؛ فكل تطور لغوى يعكس عاملين مهمين هما : عامل الحد الأدنى من الجهد ، وعامل الحد الأعلى من التمييز بين المعانى .

وتتم المخالفة غالباً عن طريق تغيير أحد الأصوات المكررة إلى أحد أصوات العلة ، وهى الألف والواو والياء ، أو إلى أحد الأصوات المتوسطة أو المائعة ، وهى اللام والميم والنون والراء .

والمخالفة تفسير محدد لتغيير صوتى طارىء على بعض الألفاظ ، وليست قانوناً يصلح تطبيقه على جميع ألفاظ اللغة ، وهى تغيير للتخفيف ؛ فكأنهم يخففون فى بعض المواضع ، ويدعون التخفيف فى بعضها الآخر ، وذلك أفضل من ألا يخففوا مطلقاً .

وقد وصف بعض الدارسين وقوع المخالفة فى العربية بالندرة ــ بالنسبة إلى بعض اللغات السامية الأخرى ، وهو وصف غير دقيق ولا يطابق الواقع ، بعد ما أمكن الكشف عنه من نماذج المخالفة الصوتية فى المعجم العربى ، وهى كثيرة ومتعددة .

وقد جمعت الرسالة نماذج متعددة للمخالفة الصوتية فى اللغة العربية ، مع تحقيقها وتوثيقها ، وهى لم تجتمع من قبل على هذا النحو ؛ مما يعطى تصوراً شاملاً عن هذه الظاهرة فى اللغة العربية ، ومدى تأثيرها فى المعجم العربى .

وأشارت الرسالة إلى أن الحذف أبرز ظواهر كراهة توالى الأمثال عند القدماء والمحدثين ، وأوضحت أنه ليس السبيل الوحيد فى ذلك ، بل هناك ظواهر أخرى لا تقل عنه أهمية فى هذا الشأن . وقد يكون الحذف ـ فى بعض المواضع ـ الوسيلة المختارة للتخفيف ، مع إمكان الاستعانة بوسائل أخرى غيره ، وقد يكون ـ فى مواضع أخرى ــ الوسيلة الواجبة للتخفيف ؛ لامتناع تلك الوسائل الأخرى إذا تعارضت مع بعض الأعراف اللغوية الثابتة .

والحذف إسقاط عنصر ما من غير تعويض ، ويكون فى الحروف الصحاح ، كما يكون فى الحروف المعتلة ، وهو ظاهرة لغوية شائعة تكاد تشترك فيها جميع اللغات الإنسانية .

وعلة الحذف أيضاً عضوية ؛ وهى الميل نحو السهولة والتيسير وتوفير المجهود العضلى فى النطق ، ولكن لا يمكن إغفال دور العوامل النفسية فى أى تطور لغوى .

وكما كرهت العربية توالى المتماثلين ؛ كرهت كذلك توالى المتقاربين ؛ لأن فيه بعض الثقل ؛ فعند توالى المثلين يُعمل المتكلم العضو الواحد مرتين ، وعند توالى

المتقاربين يُعمل العضو والذى يليه . فتلجأ اللغة إلى الحذف للتخلص من ثقل توالى المتقاربين ـ كما كانت تلجأ إلى الحذف للتخلص من ثقل توالى المثلين .

وقد خاض النحاة فى تعيين الصوت المحذوف من المتماثلين ؛ أهو الأول أم الثانى ؟ واستدلوا غالباً بأدلة منطقية فلسفية؛ أى غير لغوية ، والأظهر أن المتكلم ـ دون وعى أو قصد ـ يحذف أحد المثلين ويبقى الآخر دالاً عليهما معاً ؛ بدلالة قرينة الارتباط الذهنى بينهما .

وكان الحذف غالباً جائزاً فحسب ؛ أى ليس لازماً ، والإثبات الأصل ، ولم يكن واجباً إلا فى بعض الحالات نحو توالى نون الرفع فى الأفعال الخمسة ونون التوكيد ـ كما مرَّ .

ونبهت الرسالة إلى أثر كراهة توالى المتحركات فى اللغة العربية ـ وبخاصة فى الأبنية ، وأشارت إلى قضية الأصل والفرع فى التسكين والتحريك ، وأن الأمر ليس على إطلاقه ؛ فإذا وردت الصيغة بالإسكان والتحريك ، فهذا لا يعنى أن المتحرك أصل للساكن ، وأن الساكن تخفيف للمتحرك ، فقد يكون العكس هو الصحيح ؛ فقد يكون التحريك للإتباع ، أو يكون بسبب تفضيل حروف الحلق للحركة ـ وبخاصة الفتحة ، وكذلك تفضيل حروف الاستعلاء الفتحة لخفتها ، وقد يكون التحريك والإسكان فى الصيغة من أجل التمييز بين الدلالات المختلفة ، فتختص كل حالة بدلالات مستقلة تميزها من الحالة الأخرى .

وقد كان حذف الحركة جائزاً غالباً للتخفيف ، وورد أحياناً على سبيل الوجوب واللزوم كما فى حالة الجموع التى تأتى على فُعُل المعتل العين بالواو ؛ استثقالاً لاجتماع الضمتين والواو .

وعُنيت الرسالة بإيراد التطبيقات الموسّعة على ظاهرة الإسكان ، بوصفها إحدى ظواهر كراهة توالى الأمثال ، وبخاصة من القرآن الكريم وقراءاته ، وبينت أن المتكلم قد يستغنى عن العلامة الإعرابية ، رغم خطورتها فى الدلالة على المعانى المختلفة ، ويُهدرها تماماً إذا أدّى إهدارها إلى التخلص من كراهة توالى الأمثال ، ثم يستعين بالقرائن الأخرى لتبيين المعانى وتحديدها .

وقد ذهب سيبويه ومن تابعه من النحويين إلى أن التخفيف بالإسكان يكون فى المرفوع والمكسور فقط ؛ أى دون المفتوح ، وأثبتت الرسالة أن التخفيف يكون فى المفتوح كذلك ، ودلّلت على ذلك بالنماذج التطبيقية الكثيرة ، التى تدل على حذف الفتحة للتخفيف ؛ سواء كانت من بنية الكلمة أو علامة إعراب أو بناء .

فهرس المصادر والمراجع

١--ائتلاف النصـرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصـرة ، عبد اللطيف بن أبى بكر الشَّرْجى الزَّبيدى ، تحقيق د. طارق الجنابى ، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ـ بيروت ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢--الإبدال ، لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق د. عز الدين التنوخى . دمشق ١٩٦٠م .

٣--الإبدال ، لأبى يوسف يعقوب بن السكيت ، تحقيق د. حسين محمد شرف . القاهرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

٤--الإبدال والمعاقبة والنظائر ، للزجاجى ، تحقيق د. عز الدين التنوخى . دمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .

٥--أبنية الصرف فى كتاب سيويه ، د. خديجة الحديثى . مكتبة النهضة ـ بغداد ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م .

٦--الإتباع ، لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق د. عز الدين التنوخى . دمشق ١٩٦١م .

٧--الإتباع والمزاوجة ، لأبى الحسين أحمد بن فارس . مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٩٤٧م .

٨--إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، الشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطى ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل . عالم الكتب ـ بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة . ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٩--الإتقان فى علوم القرآن ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار التراث ـ القاهرة . ط٣ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٠-أثر التضعيف فى تطور العربية ، والإبدال الذى غفل عنه علماء اللغة ، د. مصطفى جواد . مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . حـ ١٩ ، ١٩٦٥م . ص ٥٧-٦٤ .

١١-أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى (أبو عمرو بن العلاء) ، د. عبد الصبور شاهين . مكتبة الخانجى ـ القاهرة . ط١ ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م .

١٢-أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية ، أحمد حسن الباقورى . دار المعارف ط٣ .

١٣-إدغام القراء ، لأبى سعيد السيرافى ، تحقيق د. محمد على عبد الكريم الردينى . مطبعة الأمانة ـ القاهرة . ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .

١٤-الإدغام الكبير فى القرآن ، لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى ، تحقيق د. زهير غازى زاهد . عالم الكتب ـ بيروت . ط١ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

١٥-ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس . مكتبة الخانجى ـ القاهرة . ط١ ، ١٩٨٤هـ ـ ١٩٨٩م .

١٦-الأزهية فى علم الحروف ، للهروى ، تحقيق عبد المعين الملوحى . دمشق ١٩٧١م .

١٧-أساس البلاغة ، للزمخشرى ، دار صادر ـ بيروت . ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

١٨-الاستدراك على سيبويه ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى ، تحقيق د. حنا جميل حداد . دار العلوم ـ الرياض ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٩-أسرار العربية ، لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى ـ دمشق ١٩٥٧م .

٢٠-أسس علم اللغة ، ماريوباى ـ ترجمة أحمد مختار عمر . طرابلس ليبيا ١٩٧٣م .

٢١-الأشباه والنظائر فى النحو ، جلال الدين السيوطى ، راجعه د. فايز ترحينى . دار الكتاب العربى ـ بيروت . ط١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٢٢-اشتقاق الأسماء ، لأبى سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعى ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادى . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٢٣-إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون . دار المعارف ط٤ ـ ١٩٨٧م .

٢٤-الأصمعيات ، الأصمعى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ١٩٧٠م .

٢٥-أصوات اللغة ، د. عبد الرحمن أيوب ، القاهرة ١٩٦٨م .

٢٦-الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة . ط٦ ، ١٩٨٤م .

٢٧-الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب ، د. تمام حسان ، دار الشئون الثقافية العامة ـ بغداد ١٩٨٨م .

٢٨-أصول التفكير النحوى ، د. على أبو المكارم . دار الثقافة ـ بيروت ١٩٧٣م .

٢٩-الأصول فى النحو ، لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة ـ بيروت . ط٣ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٣٠-أضواء على لغتنا السمحة ، محمد خليفة التونسى ، الكويت ـ سلسلة كتاب العربى ـ الكتاب التاسع ـ أكتوبر ١٩٨٥م .

٣١-الاعتماد فى نظائر الظاء والضاد ، لابن مالك ، تحقيق د.حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت . ط٣ ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥م .

٣٢-إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ـ مكتبة المتنبى ـ القاهرة . بلا تاريخ .

٣٣-الإعراب عن قواعد الإعراب ، لجمال الدين بن هشام الأنصارى ، تحقيق د. على فودة نيل . الرياض ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٣٤-إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

٣٥-إعراب القرآن ، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازى زاهد . عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ـ بيروت . ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٣٦-إعراب القرآن ، المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبيارى . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م .

٣٧-الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهانى ، تحقيق لجنة من المحققين ، ط دار الكتب المصرية ، وط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣٨-الأفعال ، للسرقسطى ، تحقيق د. حسين محمد شرف . القاهرة ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م .

٣٩-الأفعال ، لابن القطاع ، حيدر آباد . الهند . ط١ ، ١٣٦٠هـ .

٤٠-الأفعال ، لابن القوطية ، تحقيق على فودة . مكتبة الخانجى ـ القاهرة . ط٢ ، ١٩٩٣م .

٤١-الاقتراح فى علم أصول النحو ، للسيوطى ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم . مطبعة السعادة ـ القاهرة . ط١ ، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .

٤٢-الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، لأبى محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى ، تحقيق مصطفى السقا ، د. حامد عبد المجيد . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ ـ ١٩٨٣م .

٤٣-الإقناع فى القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش . مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى . جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ١٤٠٣هـ .

٤٤-الأمالى ، لأبى على القالى ، دار الجيل ـ بيروت . ط٢ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

٤٥-أمالى الزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة العربية الحديثة . القاهرة ط١ ، ١٣٨٢هـ .

٤٦-أمالى السهيلى ، لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا . مطبعة السعادة ، القاهرة ط١ ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .

٤٧-أمالى ابن الشجرى ، هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ط١ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

٤٨-أمالى المرتضى ، تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطى ، القاهرة ط١ ، ١٩٠٧م .

٤٩-الأمالى النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق د. هادى حسن حمودى . عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٥٠-الأمثال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش . دار المأمون للتراث ـ دمشق ط١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٥١-إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن ، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين ابن عبد الله العكبرى . دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٥٢-الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ـ بلا تاريخ .

٥٣-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ـ القاهرة ط٣ ، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م .

٥٤-إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبى على القيسى ، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجانى . دار الغرب الإسلامى ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م .

٥٥-الإيضاح العضدى ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د. حسن شاذلى فرهود . دار التأليف ـ القاهرة ط١ ، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

٥٦-الإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناى العليلى ، مطبعة العانى ـ بغداد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٥٧-الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق د. مازن المبارك . دار النفائس ـ بيروت ط٥ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٥٨-إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ، لأبى بكر الأنبارى ، تحقيق د. محيى الدين رمضان . دمشق ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م .

۞ ۞ ۞

٥٩-بحر العَوّام فيما أصاب فيه العَوَامّ ، لابن الحنبلى رضى الدين محمد بن إبراهيم ، تحقيق د. شعبان صلاح . دار الثقافة العربية ـ القاهرة ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٦٠-البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى . مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٢٨هـ .

٦١-بحوث ومقالات فى اللغة ، د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ دار الرفاعى بالرياض ط٢ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٦٢-البديع ، عبد الله بن المعتز ، تحقيق إغناطيوس كراتشقوفسكى ، دار المسيرة ـ بيروت ط٣ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٦٣-البديع فى نقد الشعر ، لأسامة بن منقذ ، تحقيق د. أحمد بدوى ، ود. حامد عبد المجيد . مطبعة الحلبى ـ القاهرة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م .

٦٤-براعة التأليف فى توضيح بعض خفى الإعراب والتصريف ، محمد بن أحمد بن جعفر القاضى الدمياطى ، تحقيق د. محمد أحمد العمروسى . الدار الفنية للنشر والتوزيع ـ القاهرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٦٥-البرهان فى توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ، لبرهان الدين أبى القاسم الكرمانى ، تحقيق السيد الجميلى . هدية مجلة الأزهر عددى رمضان وشوال ١٤١٤هـ .

٦٦-البرهان فى علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الجيل ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٦٧-بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى ، تحقيق محمد على النجار ، وعبد العليم الطحاوى . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ط٢ ، ١٩٨٦ ـ ١٩٩٢م .

٦٨-البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات بن الأنبارى ، تحقيق د. رمضان عبد التواب . دار الكتب المصرية ١٩٧٠م .

٦٩-بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس ، لابن عبد البر النمرى القرطبى ، تحقيق محمد مرسى الخولى . الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ القاهرة ١٩٦٢م .

٧٠-البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات بن الأنبارى ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .

٧١-البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجى ـ القاهرة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م .

٧٢-تاج العروس من جواهر القاموس ، للمرتضى الزَّبيدى . المطبعة الخيرية ـ القاهرة ١٣٠٦هـ .

٧٣-تأملات فى بعض ظواهر الحذف الصرفى ، د . فوزى حسن الشايب . حوليات كلية الآداب جامعة الكويت ، الحولية ١٠ ـ الرسالة ٦٢ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

٧٤-تأويل مشكل القرآن ، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر . دار التراث ـ القاهرة ط٢ ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٧٥-التبصرة والتذكرة ، لأبى بكر محمد بن عبد الله الصيمرى ، تحقيق د. فتحى أحمد مصطفى . دار الفكر ـ دمشق ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٧٦-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامى ـ بيروت ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٧٧-تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكى الصقلى ، تحقيق د. عبد العزيز مطر . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .

٧٨-تحبير التيسير فى قراءات الأئمة العشرة ، لابن الجزرى . دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م .

٧٩-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصارى ، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحى . المكتبة العربية ـ بيروت ١٩٨٦م .

٨٠-التذكرة فى القراءات ، لأبى الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . الزهراء للإعلام العربى ـ القاهرة ط١ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م

٨١-تربيع الفعل الثلاثى فى العربية وأخواتها من اللغات السامية ، د. مراد كامل . مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . ع٣١ ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٨٢-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د. محمد كامل بركات . دار الكتاب العربى ـ القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

٨٣-التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ، وبهامشه : حاشية يس بن زين الدين العليمى الحمصى . دار الفكر . بلا تاريخ .

٨٤-التطور اللغوى ، د. عبد الرحمن أيوب . دار الطباعة القومية ـ القاهرة ١٩٦٤م .

٨٥-التطور اللغوى التاريخى ، د. إبراهيم السامرائى . دار الأندلسى ـ بيروت ط٣ ، ١٩٨٣م .

٨٦-التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ، د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ دار الرفاعى بالرياض ط٢ ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٨٧-التطور النحوى للغة العربية ، برجشتراسر ، باعتناء د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ دار الرفاعى بالرياض ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٨٨-التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د. عوض بن حمد القوزى . دار المعارف ١٩٩٠م ـ ١٩٩٢م .

٨٩-تفسير رسالة أدب الكاتب ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق د. عبد الفتاح سليم . معهد المخطوطات العربية ـ القاهرة ١٩٩٣م .

٩٠-تفسير القرطبى = الجامع لأحكام القرآن ، لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧م .

٩١-تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم ، للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشى . مكتبة الدعوة الإسلامية ـ القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٩٢-التفكير الصوتى عند العرب فى ضوء سر صناعة الإعراب لابن جنى ، د. هنرى فليش ، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين . القاهرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .

٩٣-تقويم الفكر النحوى ، د. على أبو المكارم . دار الثقافة ـ بيروت . بلا تاريخ .

٩٤-تقويم اللسان ، لابن الجوزى ، تحقيق د. عبد العزيز مطر . دار المعارف ط٢ ، ١٩٨٣م .

٩٥-التكرير بين المثير والتأثير ، د. عز الدين على السيد . عالم الكتب . بيروت ط٢ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

٩٦-التكملة ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د. حسن شاذلى فرهود . عمادة شئون المكتبات ـ جامعة الرياض ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٩٧-التلويح فى شرح الفصيح ، للهروى ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى . مكتبة التوحيد ـ القاهرة ط١ ، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م (ضمن : فصيح ثعلب والشروح عليه) .

٩٨-التمام فى تفسير أشعار هذيل ، لابن جنى ، تحقيق ناجى القيسى وزميليه . مطبعة العانى ـ بغداد ١٩٦٢م .

٩٩-تمثال الأمثال ، لأبى المحاسن العبدرى الشيبى ، تحقيق د. أسعد ذبيان . دار المسيرة ــ بيروت ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

١٠٠-التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح ، لابن برى ، تحقيق مصطفى حجازى ، وعبد العليم الطحاوى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١م .

١٠١-تهذيب إصلاح المنطق ، لأبى زكريا الخطيب التبريزى ، تحقيق د. فوزى عبد العزيز مسعود . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧م .

١٠٢-تهذيب اللغة ، للأزهرى ، المؤسسة المصرية العامة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

١٠٣-التيسير فى القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى ، تحقيق أوتو برتزل . اسطنبول ١٩٣٠م .

۞ ۞ ۞

١٠٤-الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، لضياء الدين بن الأثير ، تحقيق د. مصطفى جواد ، ود. جميل سعيد . بغداد ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م .

١٠٥-الجمل ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق د. على توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ــ بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

١٠٦-الجملة فى الشعر العربى ، د. محمد حماسة عبد اللطيف . مكتبة الخانجى ــ القاهرة ط١ ، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م .

١٠٧-جمهرة أشعار العرب فى الجاهلية والإسلام ، لأبى زيد القرشى ، تحقيق على محمد البجاوى . دار نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٨١م .

١٠٨-جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكرى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، د. عبد المجيد قطامش . المؤسسة العربية الحديثة ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

١٠٩-جمهرة اللغة ، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد ، تحقيق د. رمزى منير البعلبكى . دار العلم للملايين ـ بيروت ط١ ، ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨م .

١١٠-الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل . دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط٢ ، ١٩٨٣م .

١١١-الجواز النحوى ودلالة الإعراب إلى المعنى ، مراجع عبد القادر الطلحى . نشر جامعة قاريونس ــ بنغازى ـ ليبيا . بلا تاريخ .

١١٢-جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلى ، تحقيق د. حامد أحمد نيل . مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

١١٣-الجيم ، لأبى عمرو الشيبانى ، تحقيق إبراهيم الأبيارى وعبد العليم الطحاوى . نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥م .

۞ ۞ ۞

١١٤-حاشية الجاربردى، لابن جماعة ، بهامش شرح الجاربردى للشافية .

١١٥-حاشية الصبان ، على شرح الأشمونى . مكتبة عيسى البابى الحلبى . القاهرة . بلا تاريخ .

١١٦-حاشية على شرح بانت سعاد ، لابن هشام . تأليف عبد القادر البغدادى ، تحقيق نظيف محرم خواجة . النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية . دار صادر ـ بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١١٧-الحجة فى علل القراءات السبع ، لأبى على الفارسى ، تحقيق على النجدى ناصف وزميليه . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١١٨-حجة القراءات ، لأبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغانى . مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٢ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

١١٩-الحذف والتقدير فى القرآن الكريم (المحذوفات) ، للعلامة محمد بن الحاج ، تحقيق محمد أحمد الكزنى . مطابع سجل العرب ـ القاهرة ١٩٨٦م .

١٢٠-الحروف ، للخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق د. رمضان عبد التواب (ضمن ثلاثة كتب فى الحروف) مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ دار الرفاعى بالرياض ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

١٢١-الحروف ، للرازى أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار (ضمن ثلاثة كتب فى الحروف) .

١٢٢-الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ، لابن السكيت اللغوى (ضمن ثلاثة كتب فى الحروف) .

١٢٣-الحروف ، لأبى نصر الفارابى ، تحقيق محسن مهدى ـ بيروت ١٩٦٩م .

١٢٤-حروف المعانى ، لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق د. على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٢٥-الحلل فى شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسى ، تحقيق د. مصطفى إمام . مكتبة المتنبى ـ القاهرة ط١ ، ١٩٧٩م .

١٢٦-الحماسة ، لأبى تمام ، تحقيق د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان . مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

١٢٧-الحماسة البصرية ، صدر الدين على بن أبى الفرج بن الحسن البصرى ، تحقيق د. عادل سليمان جمال . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧م .

۞ ۞ ۞

١٢٨-الخاطريات ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق على ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامى ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

١٢٩-الخاطريات (مسائل منسية) تحقيق د. عبد الفتاح السيد سليم . مجلة عالم الكتب مجلد ١٤ - عدد ٦ - ص ٦٥٥-٦٧٩ ، نوفمبر ١٩٩٣م .

١٣٠-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادى ، تحقيق عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

١٣١-الخصائص ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد على النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٣ ، ١٩٨٦-١٩٨٨م .

١٣٢-دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة . مطبعة السعادة . القاهرة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

١٣٣-دراسات لغوية ، د. عبد الصبور شاهين . مكتبة الشباب ـ القاهرة ١٩٨٥م .

١٣٤-دراسة الصوت اللغوى ، د. أحمد مختار عمر . عالم الكتب ـ القاهرة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

١٣٥-درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر ١٩٧٥م .

١٣٦-الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة ، لحمزة الأصفهانى ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش . دار المعارف بمصر ١٩٧٢م .

١٣٧-الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطى . مطبعة كردستان ـ القاهرة ط١ ، ١٣٢٨هـ .

١٣٨-دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، تحقيق د. ناجى القيسى وزميليه . نشر المجمع العلمى العراقى ـ بغداد ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٣٩-دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق محمود محمد شاكر . مطبعة المدنى بالقاهرة ـ دار المدنى بجدة ط٣ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

١٤٠-ديوان الأدب ، لأبى إبراهيم الفارابى ، تحقيق د. أحمد مختار عمر . مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٤م ـ ١٩٧٩م .

١٤١-ديوان الأسود بن يعفر ، صنعة د. نورى القيسى . بغداد ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .

١٤٢-ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح د. محمد محمد حسين . مكتبة الآداب ـ القاهرة ١٩٥٠.

١٤٣-ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ط٤ ، ١٩٨٤م .

١٤٤-ديوان أمية بن أبى الصلت ، تحقيق بهجة عبد الغفور الحديثى . مطبوعات وزارة الإعلام العراقية ـ

١٤٥-ديوان [illegible]

١٤٦-ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه . دار المعارف ط٣ ، ١٩٨٦م .

١٤٧-ديوان جميل ، شاعر الحب العذرى ، تحقيق د. حسين نصار . مكتبة مصر ـ القاهرة ١٩٧٩م .

١٤٨-ديوان حاتم الطائى ، تحقيق د. عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .

١٤٩-ديوان الحادرة = ديوان شعر الحادرة ، إملاء أبى عبد الله محمد بن العباس اليزيدى عن الأصمعى ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد . دار صادر ـ بيروت ط٢ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٥٠-ديوان حسان بن ثابت الأنصارى ، تحقيق د. وليد عرفات . دار صادر ـ بيروت ١٩٧٤م .

١٥١-ديوان حميد بن ثور الهلالى ، صنعة عبد العزيز الميمنى . دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م .

١٥٢-ديوان الخرنق = ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان ، تحقيق د. حسين نصار . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

١٥٣-ديوان دريد بن الصمة ، تحقيق د. عمر عبد الرسول . دار المعارف ١٩٨٥م .

١٥٤-ديوان دعبل الخزاعى ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ـ بيروت ١٩٦٧م .

١٥٥-ديوان ذى الرمة ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح . مؤسسة الإيمان ـ بيروت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

١٥٦-ديوان الراعى النميرى ، تحقيق راينهرت فايبرت . المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية ـ بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٠م .

١٥٧-ديوان زهير بن أبى سلمى ، صنعة ثعلب . دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٦٢هـ ـ ١٩٤٤م .

١٥٨-ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمنى . الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .

١٥٩-ديوان سلامة بن جندل ، صنعة محمد بن الحسن الأحول ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية ـ بيروت ط٢ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٦٠-ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى ، تحقيق د. صلاح الدين الهادى . دار المعارف ١٩٧٧م .

١٦١-ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلم الشنتمرى ، تحقيق درية الخطيب ، ولطفى الصقال . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

١٦٢-ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق د. حسين نصار . مطبعة الحلبى ـ القاهرة ط١ ، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

١٦٣-ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق د. محمد يوسف نجم . دار صادر ـ بيروت . بلا تاريخ .

١٦٤-ديوان العجاج ، تحقيق د. عزة حسن . بيروت ١٩٧١م .

١٦٥-ديوان عمر بن أبى ربيعة . شرح محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م .

١٦٦-ديوان الفرزدق . شرح عبد الله الصاوى . القاهرة ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م .

١٦٧-ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد . دار صادر ـ بيروت ط٢ ، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٦٨-ديوان قيس بن ذريح = قيس ولبنى شعر ودراسة ، تحقيق د. حسين نصار . مكتبة مصر ـ القاهرة ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م .

١٦٩-ديوان المتنبى ، شرح العكبرى ، تحقيق مصطفى السقا وزميليه . مطبعة مصطفى البابى الحلبى ـ القاهرة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

١٧٠-ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج . مكتبة مصر ـ القاهرة ١٩٧٩م .

١٧١-ديوان ابن مقبل ، تحقيق د. عزة حسن . وزارة الثقافة والإرشاد ـ دمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .

١٧٢-ديوان النابغة الذبيانى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ط٢ ، ١٩٨٥م .

١٧٣-ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٩٦٥م .

۞ ۞ ۞

١٧٤-ذم الخطأ فى الشعر ، لابن فارس اللغوى ، تحقيق د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٧٥-ذيل الأمالى ، لأبى على القالى ـ ملحق بكتاب الأمالى لأبى على القالى .

١٧٦-ذيل فصيح ثعلب ، موفق الدين عبد اللطيف البغدادى ، نشر محمد عبد المنعم خفاجى (ضمن فصيح ثعلب والشروح عليه) القاهرة ط١ ، ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م .

۞ ۞ ۞

١٧٧-رأى فى الوقف بالنقل ، د. سعد مصلوح . بحث فى حوليات كلية دار العلوم عدد ١١ ، ١٩٨٨م ـ ص ٦٥-٧١ .

١٧٨-ربط الشوارد فى حل الشواهد ، لابن الحنبلى ، تحقيق د. شعبان صلاح . دار الثقافة العربية ط١ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

١٧٩-الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى ، تحقيق د. شوقى ضيف . دار المعارف ط٢ ، ١٩٨٢م .

١٨٠-رسالة الصاهل والشاحج ، لأبى العلاء المعرى ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن . دار المعارف ط٢ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

١٨١-رسالة الغفران ، لأبى العلاء المعرى ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن . دار المعارف ط٩ ، ١٩٩٣م .

١٨٢-رسالة الملائكة ، لأبى العلاء المعرى ، تحقيق محمد سليم الجندى . المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ـ بيروت .

١٨٣-رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، أحمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

۞ ۞ ۞

١٨٤-الزاهر فى معانى كلمات الناس ، لابن الأنبارى ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن . وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

١٨٥-الزينة فى المصطلحات الإسلامية العربية ، لأبى حاتم أحمد بن حمدان الرازى ، تحقيق حسين بن فيض الله الهمدانى ـ القاهرة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧م .

۞ ۞ ۞

١٨٦-السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقى ضيف . دار المعارف ط٢ ، ١٩٨٠م .

١٨٧-سر صناعة الإعراب ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق د. حسن هنداوى . دار القلم ــ دمشق ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٨٨-سر الفصاحة ، لابن سنان الخفاجى . دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

١٨٩-سمط اللآلى ، لأبى عبيد البكرى ، تحقيق عبد العزيز الميمنى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م .

۞ ۞ ۞

١٩٠-شرح أبنية سيبويه ، لابن الدهان ، تحقيق د. حسن شاذلى فرهود . دار العلوم ـ الرياض ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م .

١٩١-شرح أبيات إصلاح المنطق ، لأبى محمد السيرافى النحوى ، تحقيق ياسين محمد السواس . الدار المتحدة ـ دمشق ط١ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

١٩٢-شرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد السيرافى ، تحقيق د. محمد على السلطانى . مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .

١٩٣-شرح أبيات سيبويه ، لأبى جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازى زاهد . عالم الكتب ــ بيروت ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٩٤-شرح أبيات مغنى اللبيب ، للبغدادى ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق . دار المأمون للتراث ـ دمشق ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

١٩٥-شرح أدب الكاتب ، للجواليقى موهوب بن أحمد ، نشر مصطفى صادق الرافعى ـ القاهرة ١٣٥٠هـ .

١٩٦-شرح الألفية ، للأشمونى على بن محمد بن نور الدين ، ومعه شرح الشواهد للعينى ، ونسخة أخرى : معهما حاشية الصبان . مطبعة عيسى الحلبى ـ القاهرة . بلا تاريخ .

١٩٧-شرح الألفية ، لابن عقيل المصرى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ــ القاهرة ط٥ ، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٧م .

١٩٨-شرح الألفية ، لابن الناظم ، بعناية محمد سليم اللبابيدى . بيروت ١٣١٢هـ .

١٩٩-شرح التسهيل ، لابن مالك ، حـ ١ تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ط١ ، ١٩٧٤م .

٢٠٠-شرح جمل الزجاجى ، لابن عصفور ، تحقيق د. صاحب أبو جناح . الموصل ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٢٠١-شرح جمل الزجاجى ، لابن هشام الأنصارى المصرى ، تحقيق د. على محسن مال الله . عالم الكتب ــ بيروت ط٢ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٠٢-شرح الشافية ، أحمد بن الحسن الجاربردى (ضمن مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط) عالم الكتب ـ بيروت ط٣ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٢٠٣-شرح الشافية ، للعلامة سيد بن عبد الله الشهير بنقرة كار (ضمن مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط) .

٢٠٤-شرح الشافية ، لرضى الدين الاستراباذى ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد . دار الفكر العربى ـ بيروت ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

٢٠٥-شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى ط٢ ، ١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م .

٢٠٦-شرح شواهد شرح الشافية ، لعبد القادر البغدادى . مطبوع مع شرح الشافية للرضى . وهو الجزء الرابع منه .

٢٠٧-شرح شواهد المغنى ، للسيوطى ، تحقيق أحمد ظافر كوجان . دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .

٢٠٨-شرح عيون الإعراب ، لابن فضال المجاشعى ، تحقيق د. عبد الفتاح سليم . دار المعارف ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٠٩-شرح الفصيح ، لابن هشام اللخمى ، تحقيق د. مهدى عبيد جاسم . بغداد ط١ ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .

٢١٠-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبى بكر بن الأنبارى ، تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف ط٥ ، ١٩٩٣م .

٢١١-شرح القصائد العشر ، للخطيب التبريزى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط٤ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٢١٢-شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدى . مطبوعات جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٢١٣-شرح الكافية فى النحو ، لرضى الدين الاستراباذى النحوى . دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٢١٤-شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافى ، حـ١ ، ٢ : تحقيق د. رمضان عبد التواب وزميليه . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠م .

٢١٥-شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى ، قسم الصرف : تحقيق د. المتولى رمضان الدميرى . مطبعة التضامن ـ القاهرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢١٦-شرح اللمع ، لابن برهان العكبرى ، تحقيق د. فائز فارس . الكويت ط١ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٢١٧-شرح المعلقات السبع ، لأبى عبد الله الحسين بن أحمد الزوزنى ، المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م .

٢١٩-شرح مقصورة ابن دريد ، لابن خالويه ، تحقيق محمود جاسم محمد ؛ نشره بعنوان : ابن خالويه وجهوده فى اللغة مع تحقيق كتابه : شرح مقصورة ابن دريد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٢٠-شرح مقصورة ابن دريد ، لابن هشام اللخمى ، تحقيق مهدى عبيد جاسم ؛ نشره بعنوان : ابن هشام اللخمى وجهوده اللغوية مع تحقيق كتابه : شرح مقصورة ابن دريد ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٢١-شرح الملوكى فى التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . المكتبة العربية ـ حلب ط١ ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٢٢٢-شعر الأقيشر الأسدى = الأقيشر الأسدى أخباره وأشعاره ، الطيب العشاش . حوليات الجامعة التونسية ـ العدد الثامن ١٩٧١م . ص ٢٩-٩١ .

٢٢٣-شعر خداش بن زهير ، صنعة د. يحيى الجبورى . مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٢٤-شعر الخوارج ، تحقيق د. إحسان عباس . بيروت ١٩٦٣م .

٢٢٥-شعر زهير بن أبى سلمى ، صنعة الأعلم الشنتمرى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط٣ ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م .

٢٢٦-شعر النمر بن تولب ، صنعة د. نورى القيسى . بغداد ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .

٢٢٧-شواهد التوضيح والتصحيح ، لابن مالك الأندلسى ، تحقيق د. طه محسن . بغداد ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٢٢٨-الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر . مطبعة الحلبى ـ القاهرة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٢٢٩-الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار الكتاب العربى ـ القاهرة ١٩٥٦م .

٢٣٠-صحيح البخارى ، لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى الجعفى . مطابع دار الشعب ـ القاهرة ١٣٨٧هـ .

٢٣١-صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . مطبعة الحلبى ـ القاهرة ١٣٧٤هـ .

٢٣٢-ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس ـ بيروت ١٩٨٠م .

٢٣٣-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، محمود شكرى الألوسى ، شرحه محمد بهجة الأثرى . المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٤١هـ .

٢٣٤-ضرورة الشعر ، لأبى سعيد السيرافى ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ..دار النهضة العربية ــ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٢٣٥-الضرورة الشعرية فى النحو العربى ، د. محمد حماسة عبد اللطيف . مكتبة دار العلوم . ط١ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

۞ ۞ ۞

٢٣٦-طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ط٢ ، ١٩٨٤م .

٢٣٧-ظاهرة الإعلال والإبدال فى العربية بين القدماء والمحدثين ، د. محمد حماسة عبد اللطيف . بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . ع٤٦ ص ١٥٢-١٧٧ ، ع٤٨ ص ١٥٣-١٧٩ .

٢٣٨-ظاهرة التعويض فى الصرف والنحو ، د. أبو السعود حسنين الشاذلى ، بحث فى حوليات كلية دار العلوم ـ العدد ١٤ ، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م . ص ١٨٣-٢١٣ .

٢٣٩-ظاهرة التنوين فى اللغة العربية ، د. عوض المرسى جهاوى . مكتبة الخانجى بالقاهرة ــ دار الرافعى بالرياض ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م .

٢٤٠-ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ، د. طاهر سليمان حمودة . الدار الجامعية ـ الإسكندرية ١٩٨٣م .

٢٤١-ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها فى نمو المعجم العربى ، د. أحمد عبد المجيد هريدى . مكتبة الزهراء ـ القاهرة ١٩٨٩م .

٢٤٢-الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، د. على أبو المكارم . القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٦٨م .

٢٤٣-الظواهر اللغوية فى القراءات ، دراسة مقارنة لتوجيهاتها عند اللغويين ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، إعداد : إسماعيل أحمد الطحان (نسخة مودعة بمكتبة كلية دار العلوم) .

۞ ۞ ۞

٢٤٤-العربية دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ، مع تعليقات المستشرق الألمانى شبيتالر ، ترجمة د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٢٤٥-العربية الفصحى ـ نحو بناء لغوى جديد ، هنرى فليش ، ترجمة د. عبد الصبور شاهين . المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٩٦٦م .

٢٤٦-عِقْد الخِلاص فى نقد كلام الخواص ، لابن الحنبلى ، تحقيق نهاد حسوبى صالح ؛ نشره بعنوان : جهود ابن الحنبلى اللغوية مع تحقيق كتابه : عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢٤٧-العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وزميليه . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ــ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .

٢٤٤-العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطيف . دار الفكر العربى ــ القاهرة ١٩٨٣م .

٢٤٥-علل التثنية ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق د. صبيح التميمى . مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م .

٢٥٠-علل التغيير اللغوى ، د. مصطفى زكى التونى . حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت . الحولية ١٣ ــ الرسالة ٨٤ ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

٢٥٥-علم اللغة بين التراث والمعاصرة ، د. عاطف مدكور . دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ القاهرة ١٩٨٧م .

٢٥٥-علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، د. محمود فهمى حجازى . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م .

٢٥٢-علم اللغة العام (الأصوات) ، د. كمال محمد بشر . دار المعارف ط٧ ، ١٩٨٠م .

٢٥٤-علم اللغة العربية ، د. محمود فهمى حجازى . دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ القاهرة . بلا تاريخ .

٢٥٥-العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق د. مهدى المخزومى ، ود. إبراهيم السامرائى . مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٥٦-عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينورى . دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٤٣هـ .

۞ ۞ ۞

٢٥٧-الغريب المصنف ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د. رمضان عبد التواب . مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة ١٩٨٩م .

٢٥٨-غلط الضعفاء من أهل الفقه ، لأبى محمد عبد الله بن برى ، تحقيق د. عيد مصطفى درويش . مجلة عالم الكتب ـ المجلد ١٣ ـ العدد الأول يناير ١٩٩٢م ص ٢٨-٣٨ .

۞ ۞ ۞

٢٥٩-الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشرى ، تحقيق على محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى الحلبى ـ القاهرة ط٢ ، ١٩٧١م .

٢٦٠-الفاخر فى الأمثال ، للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبد العليم الطحاوى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .

٢٦١-الفاضل ، للمبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمنى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م .

٢٦٢-الفرق بين الضاد والظاء ، لأبى عمرو الدانى ، تحقيق د. أحمد كشك . مطبعة المدينة ــ القاهرة ط١ ، ١٤١٠هـ ــ ١٩٨٩م .

٢٦٣-الفريد فى إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذانى ، تحقيق د. فهمى حسن النمر ، ود. فؤاد على مخيمر . دار الثقافة ـ الدوحة.قطر ط١ ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

٢٦٤-فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال ، لأبى عبيد البكرى ، تحقيق د. إحسان عباس ، ود. عبد المجيد عابدين . مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

٢٦٥-الفصول الخمسون ، لابن معطى ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى . مطبعة الحلبى ـ القاهرة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٢٦٦-فصول فى فقه العربية ، د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ دار الرفاعى بالرياض ط٢ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٦٧-الفصيح ، لأبى العباس ثعلب ، تحقيق د. عاطف مدكور . دار المعارف ١٩٨٤م .

٢٦٨-فقه اللغات السامية ، كارل بْروكلمان ، ترجمة د. رمضان عبد التواب . الرياض ١٩٧٧م .

٢٦٩-فقه اللغة ، د. على عبد الواحد وافى . لجنة البيان العربى ـ القاهرة ط٥ ، ١٩٦٢م .

٢٧٠-فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائى . دار العلم للملايين ـ بيروت ط٤ ، ١٩٨٧م .

٢٧١-الفلك الدائر على المثل السائر ، لابن أبى الحديد ، تحقيق د. أحمد الحوفى ، ود. بدوى طبانة . ملحق بطبعة المثل السائر لابن الأثير .

٢٧٢-فى أصول اللغة (قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة) مطبوعات المجمع ـ القاهرة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٣م .

٢٧٣-فى التطور اللغوى ، د. عبد الصبور شاهين . مكتبة الشباب ـ القاهرة ١٩٩١م .

٢٧٤-فى اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس . لجنة البيان العربى ـ القاهرة ط٢ ، ١٩٥٢م .

۞ ۞ ۞

٢٧٥-القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزابادى . مطبعة الحلبى ـ القاهرة ط٢ ، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

٢٧٦-القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين . مكتبة الخانجى ـ القاهرة . بلا تاريخ .

٢٧٧-قراءة عبد الله بن مسعود مكانتها مصادرها إحصاؤها ، د. محمد أحمد خاطر . دار الاعتصام ـ القاهرة ١٩٩٠م .

٢٧٨-القلب والإبدال ، لأبى يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ، نشر د. أوغست هفنر (ضمن الكنز اللغوى فى اللسن العربى) مكتبة المتنبى ـ القاهرة . بلا تاريخ .

٢٧٩-كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ، لابن الجزرى ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس . مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٨٠-الكامل ، لأبى العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى ـ القاهرة ١٩٨١م .

٢٨١-الكتاب = كتاب سيبويه ، لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام هارون . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ط٣ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٨٢-كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٨٣-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، للزمخشرى . دار الريان للتراث ـ دار الكتاب العربى ـ بيروت ط٣ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢٨٤-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى بن أبى طالب ، تحقيق د. محيى الدين رمضان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .

٢٨٥-كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، د. حسن ظاظا . دار المعارف ١٩٧١م .

٢٨٦-اللامات ، للزجاجى ، تحقيق د. مازن المبارك . دار الفكر ـ دمشق ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٢٨٧-اللامات ، للهروى ، تحقيق أحمد عبد المنعم الرصد . مطبعة حسان ـ القاهرة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٢٨٨-لحن العامة ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى ، تحقيق د. عبد العزيز مطر . دار المعارف ١٩٨١م .

٢٨٩-لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبد العزيز مطر . الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٦م .

٢٩٠-لسان العرب ، لابن منظور ، حققه ورتبه على النظام الألفبائى : عبد الله الكبير وزميلاه . دار المعارف . بلا تاريخ .

٢٩١-اللغة ، ج. فندريس ، تعريب عبد الحميد الدواخلى ، ومحمد القصاص . مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٥٠م .

٢٩٢-اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان . مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٥٨م .

٢٩٣-اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .

٢٩٤-اللمع فى العربية ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق د. حسين محمد شرف . عالم الكتب ـ القاهرة ط١ ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

٢٩٥-لهجات العرب ، لأحمد تيمور باشا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٢٩٦-اللهجات العربية فى التراث ، د. أحمد علم الدين الجندى . الدار العربية للكتاب ـ ليبيا ـ تونس ١٩٨٣م .

٢٩٧-اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، د. عبد الغفار حامد هلال . مكتبة وهبة ـ القاهرة ط٢ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

٢٩٨-اللهجات فى الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ، صالحة راشد غنيم آل غنيم . مطبوعات جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ط١ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٢٩٩-ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين ـ بيروت ط٢ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٦٤م .

٣١٥-مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ، سباتينو موسكاتى وزملاؤه ، ترجمة د. مهدى المخزومى ، ود. عبد الجبار المطلبى . عالم الكتب ـ بيروت ط١ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

٣١٦-مراح الأرواح فى علم الصرف ، لابن مسعود ، بشرح ديكنقوز وابن كمال باشا ـ القاهرة ١٩٣٧م .

٣١٧-المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه . مكتبة دار التراث ـ القاهرة ط٣ ، بلا تاريخ .

٣١٨-المسائل البصريات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد . مطبعة المدنى ـ القاهرة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٣١٩-المسائل العسكرية ، لأبى على الفارسى ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد . مطبعة المدنى ـ القاهرة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م .

٣٢٠-المسائل العضديات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق شيخ الراشد . وزارة الثقافة ـ دمشق ط١ ، ١٩٨٦م .

٣٢١-المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى . وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد ١٩٨٣م .

٣٢٢-المسائل المنثورة ، لأبى على الفارسى ، تحقيق مصطفى الحدرى . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦م .

٣٢٣-المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات . مطبوعات جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٣٢٤-المستقصى فى أمثال العرب ، للزمخشرى . حيدر آباد ـ الهند ١٩٦٢م .

٣٢٥-مشكل إعراب القرآن ، مكى بن أبى طالب القيسى ، تحقيق ياسين محمد السواس . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .

٣٢٦-المصباح المنير ، لأحمد بن محمد بن على الفيومى ، تحقيق د. عبد العظيم الشناوى . دار المعارف ١٩٧٧م .

٣٢٧-معانى الحروف ، لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى . دار نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٧٣م .

٣٢٨-معانى القراءات ، لأبى منصور الأزهرى ، تحقيق د. عيد مصطفى درويش ، ود. عوض بن حمد القوزى . دار المعارف ١٩٩١ ـ ١٩٩٣م .

٣٢٩-معانى القرآن ، للأخفش الأوسط ، تحقيق د. فائز فارس . الكويت ط٢ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٣٣٠-معانى القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد على النجار وزميليه . دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢م .

٣٣١-معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل شلبى . عالم الكتب ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٣٣٢ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، لعبد الرحيم العباسى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٧م .

٣٣٣-المعجم الذهبى (فارسى عربى) د. محمد التونجى . دار العلم للملايين ـ بيروت ط٢ ، ١٩٨٠م .

٣٣٤-المعجم الكبير ، صنع مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، حـ ١-٣ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٢م .

٣٣٥-المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقى . مطابع الشعب ١٣٧٨هـ .

٣٣٦-المعجم الوسيط ، صنع مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط٣ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٣٣٧-معلقة عمرو بن كلثوم ، شرح أبى الحسن بن كيسان ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام ـ القاهرة ط١ ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٣٣٨-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصارى المصرى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . مطبعة المدنى ـ القاهرة . بلا تاريخ .

٣٣٩-المفضليات ، للمفضل الضبى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون . دار المعارف ط٧ ، ١٩٨٣م .

٣٤٠-المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية ، لبدر الدين العينى ، بهامش خزانة الأدب للبغدادى ، طبعة بولاق ـ القاهرة ١٢٩٩هـ .

٣٤١-المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان . وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ بغداد ١٩٨٢م .

٣٤٢-المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٥ ـ ١٣٩٩هـ .

٣٤٣-مقدمة تفسير ابن النقيب ، تحقيق د. زكريا سعيد على . مكتبة الخانجى ـ القاهرة ط١ ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

٣٤٤-الممتع فى التصريف ، لابن عصفور الإشبيلى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط٤ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٣٤٥-من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس . مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ط٥ ، ١٩٧٥م .

٣٤٦-مناهج الكافية فى شرح الشافية ، لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى . (ضمن مجموعة الشافية من علمى الصرف والنحو) عالم الكتب ـ بيروت ط٣ ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٣٤٧-المناهل الصافية إلى كشف معانى الشافية ، للعلامة لطف الله بن محمد بن الغياث ، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين . مكتبة الشباب ـ القاهرة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م .

٣٤٨-المنصف شرح التصريف ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى الحلبى ط١ ، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .

٣٤٩-المنهج الصوتى للبنية العربية ـ رؤية جديدة فى الصرف العربى ، د. عبد الصبور شاهين . مطبعة جامعة القاهرة ط١ ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٣٥٠-من وظائف الصوت اللغوى ، محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى ، د. أحمد كشك . مطبعة المدينة ـ القاهرة ط١ ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٣٥١-الموشح مآخذ العلماء على الشعراء فى عدة أنواع من صناعة الشعر ، للمرزبانى ، تحقيق على محمد البجاوى . نهضة مصر ـ القاهرة . بلا تاريخ .

۞ ۞ ۞

٣٥٢-نتائج الفكر فى النحو ، لأبى القاسم السهيلى ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا . دار الرياض للنشر والتوزيع ـ الرياض ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٣٥٣-نزهة الطرف فى علم الصرف ، لأحمد بن محمد الميدانى . دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ط١ ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٣٥٤-نزهة الطرف فى علم الصرف ، لابن هشام الأنصارى ، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدى . مكتبة الزهراء ـ القاهرة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٣٥٥-النشر فى القراءات العشر ، لابن الجزرى ، تصحيح الشيخ محمد على الضباع . المكتبة التجارية ـ القاهرة . بلا تاريخ .

٣٥٦-نشوء الفعل الرباعى فى اللغة العربية ، د. أحمد عبد المجيد هريدى . مكتبة الزهراء ـ القاهرة ١٩٨٨م .

٣٥٧-نظم الفرائد وحصر الشرائد ، لمهذب الدين بن حسن بن بركات المهلبى ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة الخانجى بالقاهرة ـ مكتبة التراث بمكة المكرمة ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٣٥٨-النكت فى تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمرى ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان . مطبوعات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت ط١ ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٣٥٩-نهاية الأرب فى فنون الأدب ، للنويرى . دار الكتب المصرية ١٣٤٧هـ ـ ١٩٢٩م .

٣٦٠-النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين بن الأثير ، تحقيق محمود محمد الطناحى . مطبعة الحلبى ـ القاهرة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م .

٣٦١-النوادر ، لأبى على القالى (وهو مع ذيل الأمالى ملحقان بالأمالى له) .

٣٦٢-النوادر ، لأبى مسحل الأعرابى ، تحقيق د. عزة حسن . دمشق ١٩٦١م .

٣٦٣-النوادر فى اللغة ، لأبى زيد الأنصارى ، نشر سعيد الشرتونى . بيروت ١٨٩٤م . وتحقيق د. محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق ـ بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٣٦٤-النون وأحوالها فى لغة العرب ، د. صبحى عبد الحميد محمد . مطبعة الأمانة ـ القاهرة ط١ ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٣٦٥-نون الوقاية ليست للوقاية ، د. صلاح رواى . حوليات كلية دار العلوم . العدد العاشر ١٩٧٩ ـــ ١٩٨٠م . ص ١٠٣-١١٥ .

٣٦٦-الهمز ، لأبى زيد الأنصارى ، نشر لويس شيخو اليسوعى . بيروت ١٩١١م .

٣٦٧-همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ، تصحيح محمد بدر الدين النعسانى . مطبعة السعادة ـ القاهرة ط١ ، ١٣٢٧هـ .

٣٦٨-الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة ، رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم ١٩٧٠م . إعداد / أحمد عبد العظيم عبد الغنى . إشراف / أ.د. تمام حسان .

٣٦٩-الوحشيات ؛ وهو الحماسة الصغرى ، لأبى تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، وزاد فى حواشيه محمود محمد شاكر . دار المعارف ط٣ ، ١٩٨٧م .

٣٧٠-الوسيط فى الأمثال ، للواحدى ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن . الكويت ١٩٧٥م .

٣٧١-الوسيط فى تفسير القرآن المجيد ، للواحدى ، حـ١ تحقيق محمد حسن أبو العزم . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٤م .

٣٧٢-الياءات المشددات فى القرآن الكريم وكلام العرب ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، تحقيق أحمد حسن فرحات . دمشق ط١ ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

الفهرس

المقدمة ..... ١ ـ ١٦
أهمية البحث ..... ٢ ـ ١١
الدراسات السابقة وتقويمها ..... ١١ ـ ١٥
خطة البحث ..... ١٥ ـ ١٦

الفصل الأول

كراهة توالى ساكنين ..... ١٧ ـ ٨٠
توطئة ..... ١٨ ـ ١٩
حالات اغتفار التقاء الساكنين ..... ١٩ ـ ٢٤
التقاء السواكن فى غير العربية ..... ٢٤ ـ ٢٥
وسائل التخلص من التقاء الساكنين فى العربية ..... ٢٥ ـ ٢٩
تحريك أول الساكنين ..... ٣٠ ـ ٣٨
الأصل تحريك الأول بالكسر ..... ٣٠ ـ ٣٢
تحريك الأول بالضم ..... ٣٢ ـ ٣٥
تحريك الأول بالفتح ..... ٣٥ ـ ٣٨
حذف أول الساكنين ..... ٣٩ ـ ٥٦
حذف حروف المد ..... ٣٩ ـ ٤١
العارض لا يعتد به ..... ٤١ ـ ٤٢
من آثار هذا التخلص فى أبنية العربية ..... ٤٢ ـ ٤٦
حذف النون الساكنة إذا وليها ساكن ..... ٤٦ ـ ٥٦
حذف نون التنوين ..... ٤٦ ـ ٥٠
حذف نون التوكيد الخفيفة ..... ٥٠ ـ ٥١
حذف نون كان ..... ٥١ ـ ٥٢
حذف نون لكن ..... ٥٢ ـ ٥٣
حذف نون (من) و(عن) ..... ٥٣ ـ ٥٦
تحريك ثانى الساكنين ..... ٥٧ ـ ٦٥
تنوع حركات التخلص ..... ٥٧ ـ ٦٠
وجوب تحريك الثانى ..... ٦٠ ـ ٦٢

تحريك ياءات الإضافة لالتقاء الساكنين ..... ٦٢ ـ ٦٤
البناء على الحركة لالتقاء الساكنين ..... ٦٤ ـ ٦٥
التخلص من التقاء الساكنين بهمز الأول ..... ٦٦ ـ ٧٣
همز الألف ..... ٦٦ ـ ٧١
همز واو الجماعة ..... ٧١ ـ ٧٣
الوقف بالنقل والتسكين ..... ٧٤ ـ ٨٠
شروط الوقف بالنقل والتسكين ..... ٧٥ ـ ٧٦
نماذج من الظاهرة ..... ٧٦ ـ ٨٠

الفصل الثانى

الإدغام ـ كراهة توالى المثلين ..... ٨١ ـ ١٠١
الإدغام لغة واصطلاحاً ..... ٨٢ ـ ٨٧
ارتباط الإدغام بحذف الحركات ..... ٨٧ ـ ٨٨
قيمة الحرف المدغم ٨٨
نسبية شيوع الإدغام أو الإظهار فى اللهجات والقراءات ..... ٨٩ ـ ٩٠
حروف الإدغام وأنواعه بين النحاة والقراء ..... ٩٠ ـ ٩١
أحوال الإدغام ..... ٩٢ ـ ٩٦
الإدغام الكبير ..... ٩٦ ـ ٩٧
نماذج لظاهرة الإدغام ..... ٩٨ ـ ٩٩
العدول عن الإدغام ..... ٩٩ ـ ١٠١

الفصل الثالث

المخالفة الصوتية لكراهة توالى الأمثال ..... ١٠٢ ـ ١٧٣
المخالفة لغة واصطلاحاً ..... ١٠٣ ـ ١٠٥
دراسة المخالفة عند اللغويين القدماء ..... ١٠٥ ـ ١٠٨
المخالفة تغيير عارض وغير قياسى ..... ١٠٨ ـ ١١٠
علة المخالفة ..... ١١٠ ـ ١١٣
الأصوات المُخَالَفُ بها ..... ١١٣ ـ ١١٤
المخالفة بالياء (نماذج تطبيقية) ..... ١١٤ ـ ١٥٢
إبدال الياء من الحرف الصحيح دون تضعيف ..... ١١٤ ـ ١١٦

إبدال الياء من أحد المضعفين ..... ١١٧ ـ ١٢٠
تَسَرَّيْتُ وسُرِّيَّة ..... ١٢٠ ـ ١٢٢
دينار وقيراط وديوان وديباج وشيراز وديماس ..... ١٢٢ ـ ١٢٥
دَسَّيْتُ ..... ١٢٥ ـ ١٢٦
التَّصَدِّى والتَّصْدِيَة ..... ١٢٦ ـ ١٢٨
تَظَنَّيْتُ تَظَنِّياً ..... ١٢٨ ـ ١٢٩
تَقَضَّى تَقَضِّياً ..... ١٣٠ ـ ١٣١
تَمَطَّى تَمَطِّياً ..... ١٣١ ـ ١٣٢
تَمَتَّى تَمَتِّياً ١٣٢
تَسَنَّى ولم يَتَسَنَّهْ ..... ١٣٣ ـ ١٣٤
أَمْلَيْتُ ..... ١٣٤ ـ ١٣٦
جانٌّ وجانٍ ١٣٦
كاعٌّ وكاعٍ ١٣٧
يأتَمُّ ويأتمى ..... ١٣٧ ـ ١٣٨
تُكُمِّمُوا وتُكُمُّوا ١٣٨
لبَّيْتُ ولبَّيْكَ ..... ١٣٩ ـ ١٤٠
أحاظِ وحِظاء ..... ١٤٠ ـ ١٤١
أفناء وحِداء ..... ١٤١ ـ ١٤٣
ذانِيكَ ..... ١٤٣ ـ ١٤٤
تأفِيَة وتشافَيْتُ ١٤٤
شفَّى وأزْفَيْتُ ١٤٥
حَسَيْتُ وأحْسَيْتُ ..... ١٤٥ ـ ١٤٧
دَهْدَيْتُ ..... ١٤٧ ـ ١٤٨
صَهْصَيْتُ ١٤٨
غَنَّى ـ أَيْما وإيما ـ لا وربِّيكَ ..... ١٤٩ ـ ١٥٠
ايتَصَلَ ونحوها ١٥٠
مُكاكِىّ وديباجٍ ..... ١٥٠ ـ ١٥١
قَوِيتُ ونحوها ..... ١٥١ ـ ١٥٢
المخالفة بالواو ..... ١٥٢ ـ ١٥٦
حيوة وحيوان ..... ١٥٢ ـ ١٥٣
المخالفة بالواو فى النسب ..... ١٥٣ ـ ١٥٤

بناء افعوعل ١٥٤

المخالفة بالواو فى التصغير ..... ١٥٤ ـ ١٥٥

المخالفة بالواو فى المعجم العربى ..... ١٥٥ ـ ١٥٦

المخالفة بالألف ..... ١٥٦ ـ ١٥٧

المخالفة بالهاء ..... ١٥٧ ـ ١٥٩

مهما ..... ١٥٧ ـ ١٥٩

هُنَيْهَة ١٥٩

المخالفة بالنون (نماذج تطبيقية) ..... ١٦٠ ـ ١٦٢

المخالفة بحرف من الكلمة (نماذج تطبيقية) ..... ١٦٣ ـ ١٦٥

المخالفة فى الحركات ..... ١٦٦ ـ ١٧١

تلتلة بهراء ..... ١٦٦ ـ ١٦٧

ثقل الضمة فى الواو ١٦٧

ثقل توالى الكسرات ..... ١٦٧ ـ ١٦٨

الجمع على فُعُل المضاعف ١٦٨

الجمع على فُعُول يائى العين ..... ١٦٨ ـ ١٦٩

فتح نون (من) لالتقاء الساكنين ١٦٩

المخالفة بين الحركات فى النسب ..... ١٦٩ ـ ١٧٠

المخالفة بين الحركات فى التصغير ..... ١٧٠ ـ ١٧١

المخالفة فى نون الاثنين ونحوها ١٧١

ملاحظات حول المخالفة الصوتية ..... ١٧١ ـ ١٧٣

الفصل الرابع

الحذف لكراهة توالى الأمثال ..... ١٧٤ ـ ٢١٨

الحذف فى اللغة والاصطلاح ..... ١٧٥ ـ ١٧٧

علة الحذف ..... ١٧٧ ـ ١٧٨

الحذف من مطالب السياق الصوتى ..... ١٧٨ ـ ١٨٠

ما يُحذف من الأصوات ١٨٠

تعيين المحذوف ..... ١٨٠ ـ ١٨٢

نماذج تطبيقية ..... ١٨٣ ـ ٢١٨

الحذف فى حروف المعانى ..... ١٨٣ ـ ١٨٧

الحذف فى الأفعال المضاعفة ..... ١٨٧ ـ ١٩٠
نماذج : ظلْتُ ـ حلْتُ ـ مسْتُ ـ أحَسْنَ ـ قَرْنَ ـ يستحى ..... ١٩٠ ـ ١٩٤
حذف إحدى التاءين فى أول المضارع ..... ١٩٥ ـ ٢٠٢
تعيين التاء المحذوفة ..... ١٩٥ ـ ١٩٨
نماذج لحذف التاء فى المضارع ..... ١٩٨ ـ ٢٠٢
حذف النون لتوالى الأمثال ..... ٢٠٣ ـ ٢٠٩
توالى نون الرفع ونون الوقاية ..... ٢٠٣ ـ ٢٠٦
توالى نون الرفع والضمير (نا) ٢٠٦
توالى نون النسوة ونون الوقاية ..... ٢٠٦ ـ ٢٠٧
توالى نون النسوة والضمير (نا) ٢٠٧
توالى نون الرفع ونون التوكيد ..... ٢٠٧ ـ ٢٠٨
توالى نون التوكيد ونون الوقاية ..... ٢٠٨ ـ ٢٠٩
الحذف في نحو بَلْحارث وعَلْماء ..... ٢١٠ ـ ٢١٢
الحذف فى لاهِ فلان ..... ٢١٢ ـ ٢١٤
تخفيف المشدد فى القوافى ..... ٢١٥ ـ ٢١٨

الفصل الخامس

الإسكان ؛ حذف الحركة لكراهة توالى الحركات ..... ٢١٩ ـ ٢٥٦
الحركات فى العربية ..... ٢٢٠ ـ ٢٢٢
معنى السكون ٢٢٢
أثر كراهة توالى المتحركات ..... ٢٢٣ ـ ٢٢٥
دراسة سيبويه للإسكان ..... ٢٢٥ ـ ٢٢٧
ملاحظات حول الإسكان ..... ٢٢٧ ـ ٢٢٩
تخفيف المضموم بالإسكان ..... ٢٣٠ ـ ٢٣٧
حذف الضمة من بنية الكلمة ..... ٢٣١ ـ ٢٣٤
حذف الضمة علامة إعراب ..... ٢٣٤ ـ ٢٣٦
وجوب حذف الضمة ٢٣٧
تخفيف المكسور بالإسكان ..... ٢٣٨ ـ ٢٤٥
حذف الكسرة من بنية الكلمة ..... ٢٣٨ ـ ٢٤٣
حذف الكسرة علامة إعراب ..... ٢٤٣ ـ ٢٤٥